جامعة الحاج لخضر – باتنة –

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية

إعداد الباحث : إشراف الأستاذ :

عبد السلام قريقة أ. د صالح زياني

لجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا و مقررا
عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر .أ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
قوي بوحنية	أستاذ محاضر .أ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
عمارة ناجي	أستاذ محاضر .أ	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2011-2012

((أمن هو قانت آناء الليل ساجدا و قائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ، قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب))

الآية 9 من سورة الزمر.

إهـــــــداء

إلى روح والدي، رحمة الله عليه.

إلى أمي الحبيبة.

إلى إخوتي و أخواتي ....

أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

أشكر الله عز وجل الذ ـ وفهذا مني لإتماقلي مل و سدد خطاي نحو النجاح

.

و أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الشمرف الدكتور :

صالح ز يانيـ

عيل كل ا قدمه منق حملأنهالأ لأن سبيل إنجلأ هلأا اعلمل.

كما لا سي عنل اقملام إلا أن أتوجه باتقدلير

ليى كل ساسدنم نيف ي سارمي الـ علمل

و وان لي سندا خلال مد لحارراتسي .

الخطـــــــــة

المقدمة

الباب الأول: المنطلقات المفاهيمية والنظرية

الفصل الأول : دراسة في المفاهيم

المبحث الأول: مفهوم المصلحة الوطنية.

المطلب الأول: التعريفات اللغوية.

المطلب الثاني: التعريفات الاصطلاحية.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: صياغة السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: الفاعلون في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: مفهوم الاستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية وخصائصها.

المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية ومراحلها.

الفصل الثاني : الإطار النظري للمدرسة الواقعية

المبحث الأول : نشأة وتطور المدرسة الواقعية.

المطلب الأول: المفهوم والنشأة.

المطلب الثاني: الأسس الفكرية والفلسفية للواقعية.

المطلب الثالث: تقييم الواقعية ونقدهـــــــا.

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية للمدرسة الواقعية.

المطلب الأول : المصلحة الوطنية عند الواقعيين.

المطلب الثاني: مفهوم القوة عند الواقعيين.

المطلب الثالث: مفهوم توازن القوى عند الواقعيين.

الفصل الثالث : منظومة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : أسس السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: المبـــــــادئ.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

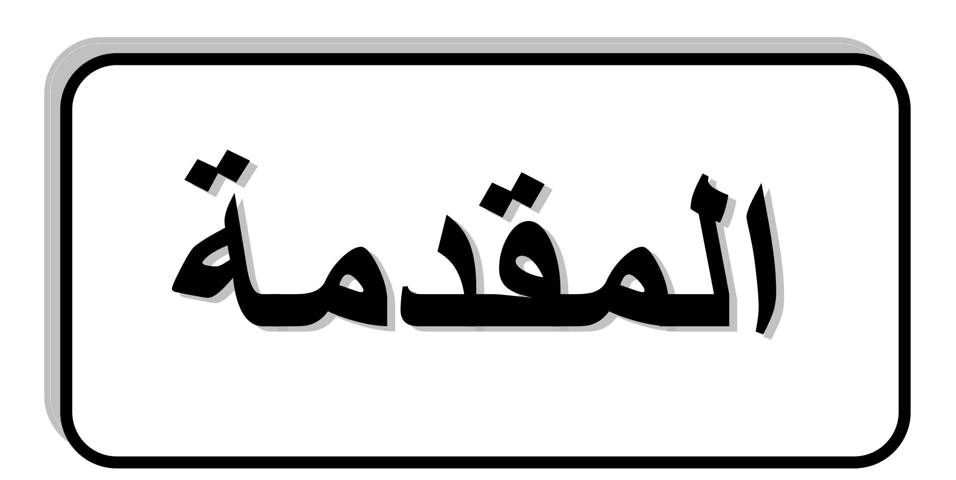
المبحث الثاني : الفاعلون في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : الإطار المؤسساتي / المؤسسات الدستورية.

المطلب الثاني: القوى المؤثرة الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.


المقدمة

المقدمة:

إن دراسة مواضيع السياسة الخارجية يشكل أهمية بالغة في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فالبحث في هذا الحقل المعرفي يتطلب الإلمام بالكثير من الجوانب المؤثرة في سياسات الدول واستراتيجياتها على المستوى الخارجي.

إن البنى الداخلية بأبعادها المختلفة و التفاعلات الدولية بمستوياتها تمثل عوامل أساسية لفهم وتحليل توجهات الدول في إدارة شؤونها الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بسياسات القوى العظمى الفاعلة في تشكيل النظام الدولي.

من هذا المنطلق تعد الولايات المتحدة الأمريكية محور الدراسات الحديثة باعتبارها تحتل الصدارة في ترتيب القوى العالمية، و تمثل القطب المهيمن في النظام الدولي الحالي.

غير أن هذه المكانة لم تكن وليدة المرحلة الراهنة، بل بدت ملامحها منذ الحرب العالمية الأولى وتعززت أكثر في الحرب العالمية الثانية و بعدها، حيث شكلت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي ثنائية قطبية استمرت لسنوات عديدة، لتنفرد فيما بعد بالسيطرة على نظام دولي جديد متميزة بالتفوق العسكري و الاقتصادي و الأيديولوجي.

إن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية جدير بالاهتمام والبحث، ليس لكونها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية فحسب ولكن لتميز منظومتها السياسية والدبلوماسية القائمة على مبادئ أساسية ومنطلقات فكرية واضحة و أهداف محددة.

لقد التزمت الولايات المتحدة الحياد عند بداية الحرب العالمية الأولى و كان الطرح السائد آنذاك أن لا تزج بنفسها في الخلافات الأوربية إلا إذا تعرضت مصالحها للتهديد، سواء على المستوى القومي أو على مستوى مجالاتها الحيوية الإقليمية. و تكرر الأمر إبان الحرب العالمية الثانية حيث لم تدخل الولايات المتحدة الحرب حتى هددت مصالحها إثر الاعتداء الياباني على قواتها في المحيط، فكان سببا في مشاركتها الفعالة التي قلبت الموازين و أثرت على مجريات الحرب و نتائجها.

سارعت الولايات المتحدة بعد الحرب إلى السيطرة على مناطق عديدة في آسيا، كما ساهمت في إرساء قواعد نظام الأمن الجماعي و تأسيس الأمم المتحدة، ومن جانب آخر لم تهمل ضرورة كسب المؤيدين لسياستها و تدعيم حلفائها الأوربيين و ذلك من خلال مبادئ ويلسن، مشروع مارشال، وغيرها من المقترحات.

إن تتبع المسار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية يبرز لنا قدرة الدولة على تحقيق مصالحها السياسية و الاقتصادية، واحتلال الريادة العالمية من خلال توظيف الإمكانات المتاحة و رسم الاستراتيجيات المناسبة لكل مرحلة ، فقد خاضت الولايات المتحدة حربا باردة عرفت فترات للتعايش السلمي و الانفراج الدولي، و خرجت منتصرة لمصالحها و معززة لمكانتها الدولية كقوة مهيمنة وفريدة.

إن ما يميز السياسة الخارجية الأمريكية هو سعيها الدائم إلى تحقيق" المصلحة الوطنية " سواء برسم الاستراتيجيات المختلفة أو بتوظيف الوسائل الدبلوماسية و التأثير على القوى العالمية الأخرى.

و مهما كانت طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وطرق صياغتها و تنفيذها والوسائل المستخدمة في تطبيقها، فإنها تمثل بحق سياسة أكبر دولة في العالم نظرا لما تملكه من الإمكانات الهائلة وما يؤهلها للعب دور الريادة، و هي بذلك جديرة بالدراسة و البحث و التحليل .

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسباب اختيارنا لموضوع تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية في النقاط التالية:

1 – الاهتمام الشخصي بقضايا و مواضيع السياسة الخارجية كحقل معرفي من حقول العلوم السياسية و الذي يتضمن الأساليب و الخطط التي تستخدمها الدول في صياغة قرارها الخارجي وإدارة شؤونها الدولية و خدمة أهدافها القومية.

2 – المكانة المحورية للسياسة الخارجية الأمريكية، و ما تمثله من أهمية بالغة في دراسة العلاقات الدولية، وهو ما أتاح لنا الفرصة للاستفادة من الأبحاث و الخبرات والتراكمات المعرفية السابقة.

3 – تقديرنا لأهمية مفهوم المصلحة الوطنية كأساس للسياسة الخارجية، ومبدأ مركزي من مبادئ المدرسة الواقعية التي شكلت الإطار المرجعي لسياسة الولايات المتحدة في معظم مراحلها. في حين نجد الكثير من الدول المتخلفة تفتقد لهذا المنظور في صنع سياساتها الخارجية، إذ تحكمها غالبا أهواء ورغبات و مصالح النخب الحاكمة، بأساليب المجاملات والشعارات التي لا تخدم بصورة واقعية مصلحة الدولة.

4 – الديناميكية التي تميز الموضوع من خلال أبعاده التاريخية، و تطوراته الواقعية، و توجهاته المستقبلية، فدراسة و تحليل المصالح الأمريكية والاستراتيجيات المعتمدة هي دراسة شاملة و حيوية تتقاطع فيها البيئة الداخلية و الخارجية وتتطلب الإلمام بالمعطيات السياسية و الاقتصادية والعسكرية...

5 – التطابق الكبير الذي يدركه الباحث ــــ عند دراسة موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية – بين النظريات و المنطلقات الفكرية من جهة، و الاستراتيجيات و السياسات المطبقة من جهة أخرى، إن هذا التوافق يضفي على الدراسة ميزة العلمية والدقة.

الدراسات السابقة :

حظيت السياسة الخارجية الأمريكية بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين و المفكرين، ومن مختلف الميادين و بشتى المقاربات و المناهج، وهو ما أتاح لنا فرصة الاستفادة من التراكمات المعرفية القيمة و نذكر منها :

ــــ كتاب هنري كسنجر : " الدبلوماسية " الذي تناول التاريخ الدبلوماسي العالمي في جزأين منذ القرن السابع عشر إلى غاية قيام النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة. و هو مؤلف ثري بالأحداث و رصد التطورات السياسية عبر تاريخ العلاقات الدولية و تفاعلات الدبلوماسية الأمريكية معها.

– دراسة بول كندي الشهيرة و الموسومة بــ " صعود و انهيار القوى العظمى " و التي تعتبر ثورة علمية في تحليل مضمون العلاقات الدولية وفقا للمقاربة الجيوبوليتيكية، من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و استخدام المعطيات الجغرافية في تحليل و دراسة عوامل صعود القوى العظمى وكذلك أسباب انهيارها في سياق تاريخي متناسق.

– كتاب المفكر هانس مورغنثو :"السياسة بين الأمم " و يتضمن الأساس النظري للمدرسة الواقعية التي يعد أحد روادها، و يتناول فيه تحليل الواقع الدولي و ادوار الوحدات السياسية و تفاعلها ضمن النسق العالمي .

– مؤلفات زبجينيو برجنسكي التي اعتبرت أساس التنظير الاستراتيجي في الولايات المتحدة وخاصة كتاب " رقعة الشطرنج الكبرى " و كتابه الحديث " الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم".

– دراسة الكاتب "روبرت آرت" الذي تضمنها كتابه "الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة والسياسة العالمية ". و تناول فيه بالتفصيل و النقد طبيعة الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة الأحادية القطبية، كما حدد مصالح الولايات المتحدة في العالم و أولوياتها على المستوى القريب و البعيد وخصص محورا لاستقراء توجهات السياسة الأمريكية و تحدياتها المستقبلية .

الإشكالية :

إن التطور التاريخي للولايات المتحدة عبر المراحل المختلفة التي عرفتها العلاقات الدولية يبرز بوضوح الصعود التدريجي للقوة الأمريكية منذ سياسة العزلة إلى غاية دور الهيمنة، ويفتح المجال واسعا لدراسة طبيعة منظومة سياستها الخارجية من حيث المبادئ و الأهداف و مدى قدرتها على تفعيل الأدوار بما يحقق المصالح الحيوية، و على هذا الأساس تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي :

إلى أي مدى تخضع السياسة الخارجية الأمريكية للمصلحة الوطنية دون مراعاة الأطر القانونية والأخلاقية في رسم الاستراتيجيات والتكيف مع الظروف الدولية؟

و حتى نتمكن من تحليل السؤال المركزي بكثير من الدقة والشمولية استخرجنا الإشكاليات الفرعية التالية :

1_ ما هو الأساس النظري لمفهوم المصلحة الوطنية في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ؟

2_ كيف تطورت المصالح الأمريكية عبر مسارها التاريخي، و ماهي الاستراتيجيات المتبعة لتحقيقها في كل مرحلة ؟

3_ ما هي توجهات السياسة الأمريكية في ظل التحديات الراهنة والتصورات المستقبلية ؟

الفرضيات:

تبعا للإشكالية المطروحة نقدم الافتراضات التالية:

1_ تعتبر المصلحة الوطنية هدفا دائما للسياسة الخارجية الأمريكية مهما تغيرت الإستراتيجيات والمعطيات الدولية.

2_ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف قيم السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية لتبرير تدخلاتها في سبيل تحقيق مصالحها الحيوية.

3 _ لا تعد القوة العسكرية الأداة الوحيدة لتحقيق المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية.

4 _ تشكل العوامل الداخلية تأثيرا كبيرا في تحديد توجهات صانع القرار وبناء الاستراتيجيات.

5 _ يحدد مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بمدى قدرتها على استرجاع ثقة المجتمع الدولي وخدمة المبادئ الإنسانية واللجوء إلى العمل الجماعي.

بنية الخطة و تبريرها:

للإجابة عن الإشكاليات السابقة الذكر، و تأكيد أو نفي الفرضيات المقدمة، اتبعنا خطة مقسمة إلى ثلاثة أبواب رئيسية، حيث خصصننا الباب الأول لتحديد الإطار النظري و المنطلقات المفاهيمية المتعلقة بموضوع البحث من خلال الثلاثة فصول التي تمحورت حول:

_ دراسة في المفاهيم الأساسية و خاصة المفهوم المركزي "المصلحة الوطنية" وغيرها من المفاهيم كالسياسة الخارجية، و الإستراتيجية.

_ المنطلق النظري و المتعلق بالمدرسة الواقعية من حيث نشأتها، مبادئها، و روادها، ومفاهيمها الأساسية.

_ السياسة الخارجية الأمريكية كمنظومة شاملة والعوامل المؤثرة في صياغتها.

أما الباب الثاني فتضمن التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية من حيث توسع دائرة المصالح الحيوية و تحديد الاستراتيجيات التي انتهجت في كل مرحلة و ذلك من خلال أربعة فصول

جاءت لتتبع مسارات السياسة الأمريكية منذ التأسيس و مبدأ الانعزالية إلى غاية الهيمنة، و ذلك حسب المحطات الرئيسية التالية :

_ من الانعزالية إلى الحرب العالمية الأولى .

_ من الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة .

_ من الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد .

_ الولايات المتحدة الأمريكية و أحداث 11 سبتمبر 2001.

و خصصنا الباب الثالث و الأخير لرصد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من تراكمات الماضي و معطيات الواقع و تحديات المستقبل. و من خلال الفصول الثالثة المكونة لهذا الباب نستطلع المصالح الآنية للسياسة الخارجية الأمريكية وفقا لمنطلقات تيار المحافظين الجدد باعتباره تيارا فاعلا في تحديدها منذ منتصف القرن العشرين، و شغل العالم باستراتيجياته المعروفة بالفوضى الخلاقة، الحروب الاستباقية، و الحرب على الإرهاب.

كما نتناول في هذا الباب التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة و مصالحها ،سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية والمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعرفها، أو البيئة الدولية المتميزة بصعود قوى جديدة تملك من عوامل القوة ما يؤهلها لمنافسة القطب المهيمن، و هو ما يفتح المجال أمام محاولة استشرافية قائمة على تصور مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية وفق مسارين أساسيين هما التراجع أو الاستمرار.

المناهج و المقاربات المعتمدة في الدراسة:

تعتمد الدراسات الحديثة في العلوم السياسية على المقاربات المتعددة الأبعاد، و استخدام مناهج مختلفة في تحليل و تفسير الظواهر، كما أن حقل السياسة الخارجية يتضمن مناهج تقليدية و أخرى حديثة، حاولنا استخدام منها ما يناسب دراستنا و الاعتماد على:

1- **المنهج التاريخي:**

إن موضوع الدراسة يستوجب إلزاما و بشكل كبير الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع مراحل السياسة الخارجية الأمريكية و تطور منظومة مصالحها الحيوية، و الرجوع إلى الماضي للإلمام بالامتداد التاريخي للفكر الاستراتيجي الأمريكي .

فالسياق الزمني المتواصل و المحدد يعطي لنا صورة شاملة عن أهم فترات السياسة الأمريكية، والبعد التاريخي هو العمود الفقري لهذه الدراسة نظرا لما يوفره لنا من مادة ثرية بالمعلومات والأحداث الماضية و استخدامها في تحليل الواقع و التنبؤ بالمستقبل.

2-المنهج النسقي :

يتم توظيف المنهج النسقي في تحليل تفاعلات النسق مع بيئته من خلال مدخلات النظام الأمريكي متمثلة في تأثيرات الفاعلين السياسيين في عملية صنع القرار الخارجي، و المخرجات المتمثلة في السياسات المنتهجة، لتشكل في الأخير صيغة نهائية متميزة بالارتباط و التوافق و التنسيق في إطار مسارات معبرة عن أهداف الدولة على المستوى الخارجي.

3- مقترب صنع القرار:

استخدمنا هذا المقترب لتحليل العوامل المؤثرة في عملية صياغة السياسة الخارجية و التي تحيط بصانع القرار سواء كانت داخلية أو خارجية، و تفاعل هذه المعطيات مع الأوضاع الدولية، وهو ما ارتبط أساسا بحالات إصدار قرارات الحرب، أو إعلان التدخل أو الدخول في تحالفات معينة.

4- المنهج الإحصائي:

تم الاعتماد على المنهج الإحصائي في هذه الدراسة من خلال التحليل الكمي و استقراء و تحليل المعطيات الاقتصادية و البيانات المتعلقة بالواقع الاجتماعي الأمريكي بكل مؤشراته، مما يمكننا من التشخيص الدقيق للبيئة الداخلية و مقارنتها بالإحصائيات المتعلقة بالقوى المنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى معرفة مؤشرات التراجع أو التطور.

وتكمن أهمية هذا المنهج في استخدام وسائل الإحصاء الكمي لتقصي الحقائق بموضوعية وإضفاء صفة العلمية على الدراسات السياسية إلى أبعد الحدود.

صعوبات البحث:

بقدر ما كانت الدراسة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية مفيدة بقدر ما كانت مثيرة لبعض الصعوبات التي تواجه كل باحث طيلة مراحل بحثه و تتمثل في:

– قلة الدراسات العربية التي تتناول السياسة الخارجية على المستوى النظري، وكذلك قضايا السياسة الدولية و سياسات القوى الكبرى، مما يجبرنا على اعتماد ترجمات الكتب الأجنبية الأصلية إذا تعذر الحصول عليها.

– صعوبة السيطرة على الموضوع كونه يتعلق بسياسة خارجية الدولة المهيمنة على النظام الدولي و ما يؤثر فيها من عوامل داخلية و خارجية ، و كذلك اتساع نطاق المصالح الأمريكية وانتشارها عالميا.

– الصعوبة في تحيين الموضوع وفق المعطيات و المتغيرات المتسارعة زمنيا عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى، خاصة و أن البحث امتد عبر مرحلتين متعاقبتين من مراحل السياسة الأمريكية .

الباب الأول:

المنطلقات المفاهيمية والنظرية

الفصل الأول : دراسة في المفاهيم

الفصل الثاني: الإطار النظري للمدرسة الواقعية

الفصل الثالث: منظومة السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول : دراسة في المفاهيم

المبحث الأول: مفهوم المصلحة الوطنية.

المطلب الأول: التعريفات اللغوية.

المطلب الثاني: التعريفات الاصطلاحية.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: صياغة السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: الفاعلون في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: مفهوم الاستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية وخصائصها.

المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية ومراحلها.

الفصل الأول: دراسة في المفاهيــــــم.

تتميز العلوم الانسانية والاجتماعية بصعوبة دراسة الظواهر لارتباطها بالإنسان المتغير الأطوار المتعدد الجوانب، المتشعب الميولات، لذلك سعى العلماء إلى إعطاء زخم كبير من التعاريف بشأن الظواهر المدروسة، والحقيقة الابستمولوجية الآن تفرض تعدد المفاهيم بتعدد التيارات الفكرية وكذا اختلاف أوجه الظاهرة وهو ما يشكل الثراء النوعي والإخصاب المفيد لذلك بات من الأهمية بما كان إعطاء حيزا وافرا لدراسة المفاهيم كبداية للبحث في أي ظاهرة باعتبار المفهوم هو : " الفكــــرة أو المعنـــى الذي يحمل في الذهن بواسطة مصطلح معين، أو مجموعة الخصائص الموضوعة لمعنـى كلي...".[1]

كما يعرف "**موريس أو نجرس**" المفهوم بأنه: " تصور ذهني عام بجرد الظاهرة أو عدة ظواهر وللعلاقات بينهما".[2]

إن العلوم السياسية كباقي حقول المعرفة، تملك قاموسا قويا يحدد المفاهيم الدالة على الظواهر السياسية، جاءت نتاجا علميا للتراكمات المعرفية التي عرفها هذا العلم بالرغم من حداثته وصعوبة تجريده من الروابط التي حكمته مع العلوم الإنسانية الأخرى وتشكل المفاهيم في العلوم السياسية لبنة أساسية للبحث في أي ظاهرة، كما أن المفاهيم تختلف وتتعدد، تتحول وتتغير وتتطور من مرحلة إلى أخرى، قد تعرف اندثارا أو تعميما أو زوالا، وهو ما يجعل مجال البحث مفتوحا ودائما في ترسيم المصطلحات التي تعبر عن كل مرحلة، حسب نظرة كل مدرسة فكرية أو أي اتجاه علمي.

إن تطور العلوم السياسية جعلها تفتك الكثير من المفاهيم التي تندرج في مجالاتها المعرفية فالقوة والسلطة والدولة، والحكم، وغيرها من المصطلحات تدخل في صميم الدراسات السياسية، ومفهوم المصلحة الوطنية – الذي يعتبر موضوع أطروحتنا هذه – يعتبر مفهوما سائدا في البحث والممارسة السياسية وتحقيق الاجماع في تعريفه، إلا أن مضامينه قد تختلف من جهة إلى أخرى باختلاف شكل الدولة وموقعها في الساحة الدولية الشيء الذي دفعنا إلى البحث في حيثياته انطلاقا من

---

[1]– توفيق غانم، **أهمية المفاهيم**، مجلة قضايا دولية العدد 189 –28 صفر 1414 هــ/1993/08/16، ص 26.

[2]–ANGERS (Mauris), **Initiation à la méthodologie des sciences humaines**, ED, CASBAH, Université Alger, 1997,P 108 .

تحديد مدلولاته ثم تتبع تطوراته بتطور السياسة الخارجية للبلدان، خاصة إذا ما تعلق الأمر بفاعل سياسي كالولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: مفهوم المصلحة الوطنية.

المطلب الأول: التعريفات اللغوية.

انطلاقا من إدراكنا لأهمية المصطلح وضرورة تعريفه والإحاطة بكل مدلولاته اللغوية والاصطلاحية، جدير بنا أن نخصص هذا المبحث لأهم التعريفات المعجمية التي أحاطت بكلمة "مصلحة" و " مصلحة وطنية "، حيث تعرف المصلحة في القاموس العربي على أنها: " التعبير عن حاجة من خلال الوعي بضرورتها". أو هي كذلك: " فائدة أو منفعة تكتسب من عمل أو نتيجة".

كما تعرف المصلحة الوطنية بأنها: " التعبير عن ما ينفع مجموع الأمة أو الأهداف التي ترغب في تحقيقها". وهي كذلك: " كل ما تقرره الأمة سواء عن حكمة أو دونها بواسطة عملية صنع القرار الخارجي".

تعاريف معجمية :

يعرف القاموس الفرنسي: " **Le Petit Larousse** "كلمة " intérêt" بأنها،" كل ما يحقق الفائدة، أو ما يرتبط مباشرة بتحقيق الأفضلية".

وتعرف الموسوعة العلمية "**ENCARTA**" "The national interest":

"Thing of benefit to nation, Actions, Circumstances,and decisions regarded as benefiting aparticular nation".

يعرف معجم **Le ROBERT** المصلحة بأنها: "حالة نفسية للتعبير عن ما يستدعي الاهتمام والرعاية".

أما الموسوعة **HACHETTE** فعبرت عن المصلحة بأنها " كل ما هو مفيد، أو ما يحقق أفضلية".

أما قاموس **LITTRE** فيعرف المصلحة بأنها " إحساس أناني يربطنا بشيء ما، أو يحقق فائدتنا الخاصة " ويضيف أن المصلحة لا تعرف حدودا ثابتة، بل تتغير عبر الزمن، وتتوافق مع النشاطات والتحولات.

تعرف موسوعة علم السياسة **لناظم عبد الواحد الجاسور**[1] المصلحة الوطنية بأنها مفهوم واسع، يختلف من دولة لأخرى، متغير من طرف دولي لآخر "يحتوي على تلك المظاهر التي تسعى لها الدولة لتحقيق آمالها والتي تحمل الصفة الدائمة، والثابتة لظروف تلك الدولة".

كل دول العالم الكبيرة والصغيرة، تجد من الضروري التعبير عن مصالحها الجوهرية لتأمين حدودها الاستراتيجية الآمنة حتى وإن كان بسياسات غير أخلاقية وبعيدة عن القيـــم الجوهرية للأعراف الدولية.

كما أولت معاجم العلوم السياسية اهتماما بالغا بمصطلح "المصلحة الوطنية" إذ تعرف على أنها:

"كل ما يحفز الفرد على الفعل والحركة، وهي سبب حدوث النزاعات بين المجموعات البشرية، كما أن المجتمعات تتجه سعيا وراء حاجياتها لتلبيتها من خلال:

1 - تحديد الأهداف التي تتوافق مع المصالح الذاتية.
2 - السلوك يوافق أولويات المصلحة.
3 - تجميع الاستراتيجيات الفردية لبناء واع للمصلحة الوطنية[2].

ويعرف قاموس العلاقات الدولية مصطلح " المصلحة " بأنها كلمة ذات دلالتين:

1 - وسيلة لتحليل أهداف السياسة الخارجية.
2 - مصطلح يتضمن تبرير الخيارات السياسية.

ويلاحظ أن كلا الدلالتين توضحان أهمية المصلحة في توجيه سياسة الدول تجاه الخارج.

وإذا ركزنا على اعتبار المصلحة وسيلة لتحليل السياسة الخارجية فنجد أن المدرسة الواقعية تبنت المصطلح واعتبرته مفهوما مهما في فهم مسار العلاقات الدولية إذ يرى رائد هذه المدرسة "**هانس مورغنتو**" أن المصلحة الوطنية تتمثل أساسا في القوة[3].

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004 ، ص 332.

[2] -Guy Hermet, Bertand Badie, (et autres), **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 5 Ed. Dalloz, Paris, 2001, P143.

[3]- Graham Evans, Jeffrey Newham : **Dictionary of international relations**, penguin books, England, 1998, PP344,345.

المطلب الثاني : التعريفات الإصطلاحية.

يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم الأساسية والمبهمة والمتميزة بالتعقد إذ يصعب الإجماع حوله، حيث اختلفت الأطروحات بشأنه باختلاف المناهل الفكرية والعلمية للباحثين، غير أن الاهتمام الأوفر بهذا المصطلح كان من نصيب رواد النظرية الواقعية التي تعتبر المصلحة الوطنية أداة تحليل رئيسية لرسم وفهم السياسات الدولية، ومن هذا المنطلق عرفها الدكتور ملحم قربان كما يلي: "هي تلك الاعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره".[1]

ويعرف " **روزنو**" المصلحة الوطنية بأنها : " هي كأداة تحليلية تعتبر وسيلة تستخدم في وصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما كونها أداة للعمل السياسي فهي توظف لتبرير واستنكار أو اقتراح سياسة ما".[2]

أما زعيم النظرية الواقعية " **هانس مورغنثو** " فيرى بأنها القوة المرتبطة بقضية البقاء القومي. وهي بذلك تعتبر جوهر السياسة، وسنتعرض بالنقد والتحليل لهذا المفهوم وبشيء من الإسهاب في العنصر المتعلق بالنظرية الواقعية وأسسها نظرا لما تشكله من أهمية بالغة لفهم المصطلح.

لقد توالت التعريفات بشأن المصلحة الوطنية ليعرفها **صامويل هنتنغتون:** " المصلحة الوطنية يستلزم انسجامها مع طبيعة الدولة والتي تحدد مصلحتها حسب هويتها والمصلحة الوطنية هي الاهتمام الأفضل أو الغالب لدى الأمريكيين يبدل في سبيل الدفاع عنها الدم والمال وعادة ما تجمع المصلحة الوطنية ما بين الأمن والمصالح المادية من جهة والأخلاق من جهة أخرى".[3]

تتضمن المصلحة الوطنية كل ما تحققه الدولة وتسعى للوصول إليه من تنمية اقتصادية وتحقيق للرفاهية وتعزيز للتجارة الخارجية والقدرة على المنافسة الدولية في الميدان الاقتصادي كما يرى " **دانيال باب**" أنها يمكن أن تتضمن ايديولوجية الدولة إضافة إلى كونها تشكل زيادة القوة حسب المفهوم الواقعي ويضيف بأنها تتضمن الامن القومي والأخلاق والثقافة والقيم.[4]

ويعتمد الكثير من الباحثين على فكرة المصالح القومية كمنهاج للتحليل حيث يعتبرونها هدفا نهائيا ومستمرا للسياسات الخارجية للدول وقوة رئيسية تبرر اختيارات الدول واستراتيجيتها، وتمتاز

[1]- ملحم قربان، **الواقعية السياسية**، دار النهار للنشر، بيروت، 1970 ، ص 110.

[2]- James . N. Rosenau, James barker and miechel smith, **The national interest**, Great Britain, 1970, P186.

[3]- Samuel. Huntington, **The erosion of American national interest**, foreign affairs, sept- oct. 1997. Vol:76 p 5.

[4]- Daniel Papp, **Contempory international, relations**, Toronto, Maxwell Macmillan, Canada 1994, P29.

المصلحة الوطنية من هذا المنطلق بكونها دائمة لا تتغير بتغير القيادات والحكومات وهي ملازمة لوجود الدولة.

لقد جاء تعريف " **لارش وعبد الله سعيد** " واضحا في تفسير المصلحة الوطنية إذ يعتبر أنها "مفتاح لصنع القرار، يستعمل في تطبيق القيم والأحكام لتحقيق الفعل السياسي" [1] وهما بذلك يجعلان منها قاعدة لرسم السياسة الخارجية للدولة.

ويأتي مفهوم " **هايم شيكد**" Haim Shakedمغايرا وعمليا لأنه كان نتاج دراسة معمقة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل إلى تحديد التعريف التالي:

" هي مواصلة الحفاظ على استقلال الدولة مع مؤسساتها وحماية قيمها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين إلا أن الأمن القومي يعتبر أولوية الأولويات بالنسبة للمصلحة الوطنية".[2]

ويرى **جاك بلانو** أن المصلحة الوطنية هي: مفهوم عام يمتد للعناصر التي تتعلق بالحاجات الرئيسية للدولة، فهو يشمل بقاء الدولة والاستقلال وسلامة الإقليم والأمن والرفاهية الاقتصادية".[3]

-لقد اختلف العلماء في تعريفهم للمصلحة الوطنية، انطلاقا من كونها أداة تحليلية تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، وهناك من ينظر إليها كأداة للعمل السياسي تستخدم لتبرير أو اقتراح أو توظيف سياسة ما.[4]

-كما يرى البعض أن سلوك الدول على المستوى الخارجي تحركه المصلحة الوطنية والتي تشكل الدافع القوى والدائم لها، مهما كانت طبيعية ذلك السلوك، مراعيا أو تعاونيا أو حياديا، مما يجعلنا أم ـــــام مصطلح تتشعب دراسته، فتضيق وتتسع تفسيراته حسب موقف الدولة وموقعها الإقليمـــي والدولي.[5]

ويربط الكاتب : " **اسماعيل صبري مقلد**" بين المصلحة الوطنية والسياسية الخارجية ليعرفها بأنها: " القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسية الخارجية للدول. وكل اختلاف في تفسير مضمون

---

[1]- Larchejr. And A. Said, **concepts of politics**, us printice, hall, inc, 1963, P45.

[2]– عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، المكتبة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2005، ص 147.

[3]- Jack Plano, royolton, **the international relations dictionary**, new york : hot rinchard Winston inc, 1969, P128.

[4]– عبد المنعم المشاط، **نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي** ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 54، السنة 6، أوت 1983، ص 10.

[5]– عبد المنعم المشاط، **أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، حرب الخليج الثانية النتائج والآثار** ، ط 1، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 40.

المصالح القومية بواسطة أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة لابد، وأن يترتب عليه فورا وبالضرورة إجراء تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية".[1]

إضافة إلى هذا المفهوم يحدد الدكتور **صبري مقلد** مظاهر المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية من خلال أهدافها الأساسية والمتمثلة في:[2]

1 - العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة. ويرتبط هذا الهدف بالحاجة إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولة. وكيانها السياسي.

2 - تنمية قدرات الدولة من حيث إمكانات القوة، وسعيها الدائم لتطوير ترسانتها العسكرية، وتنمية قدراتها الاقتصادية والارتقاء بمنظومتها الحضارية الثقافية والقيمية إلى مستوى أعلى. وهو في الحقيقة طموح إنساني لا يمكن تجاوزه.

3 - زيادة مستوى القوة الاقتصادية من خلال تثمين ثرواتها الوطنية والبحث عن زيادة مداخليها وتفعيل انتاجيتها. وهو مؤشر هام لمكانة الدولة على المستوى الدولي.

4 - الدفاع عن إيديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج، وهو هدف أصبحت الدول تسعى إلى الحرص عليه ليكون عنوانا لسياستها الخارجية، فالدفاع عن المعتقدات والإيديولوجيات والحل على نشرها كان هاجس الدول الكبرى سواء قبل الحرب الباردة أو إبانها، وحتى بعد ظهور النظام الدولي الجديد، وذلك نظرا لما تمثله تلك الإيديولوجيات من دلالات ترسم الواقع السياسي والاجتماعي للدولة.

ويعد تدعيم الدولة لايديولجيتها وحمايتها والترويج لها بشتى الوسائل. هدفا أساسيا في منظومة السياسية الخارجية للدول اعتبارا من كون انتشار الإيديولوجية والقيم المرتبطة بالدولة هو كسب لمصالح على المستوى الخارجي وضمان تأييد دولي لها.[3]

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص 28.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، نفس المرجع، ص 30 .

[3]- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص160.

5 – حماية الثقافة الوطنية من أخطار الغزو الخارجي، وبوسائل متنوعة كدعم الاستقلال الوطني وحماية الثوابت والقيم الوطنية من أي غزو ثقافي وفكري يهدد الكيانات الحضارية للدولة والمجتمع، ويشوه خصوصيتها الاجتماعية.

6 – تحقيق السلام وتفادي الحروب والنزاعات المدمرة التي ما فتئت تضعف قدرات الدول وتحل بها المآسي وتستنزف الثروات، وهو ما عانته المجموعة الدولية من خلال الحروب الكونية، لقد أصبح بذلك هم الدول هو اتقاء شر الحروب بقدر الإمكان.

إضافة إلى ما سبق وضع المنظرون تصنيفات عديدة لمفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية ومن تلك التصنيفات نجد تصنيف الأستاذ: " **توماس روبنسون**" **Tomas Robinson** الذي يعتبر أكثر شمولية ودقة حيث يقسم مصالح الدول وفق معايير متنوعة كالتالي:[1]

أ **المصالح الأولية:** وتشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة وحماية أمنها من الاعتداءات الخارجية.

ب **المصالح الثانوية:** تختلف عن المصالح الأولية، لكنها تساهم فيها كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم وصيانة كرامتهم.

ج **المصالح المتغيرة:** وهي المصالح الظرفية المرتبطة بفترة زمنية معينة، والتي قد تتغير بتغير دور وموقع أصحاب القرار في المنظومة السياسية أو تنتهي بانتهاء قضية معينة.

د **المصالح الدائمة:** هي مصالح الدولة الثابتة نسبيا إذ تدوم لفترات طويلة من الزمن وقد تتغير بشكل بطيء مع الوقت.

ه **المصالح العامة:** هي تلك المبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية للدولة ومواقفها إزاء القضايا الدولية المختلفة.

و **المصالح الخاصة:** هي مصالح محددة في الزمان والمكان مرتبطة بسياسة معينة كمحاولة الإبقاء على حالة توازن إقليمي مثلا.

إن تعريف المصلحة الوطنية يعد أمرا بالغ الغموض. كما أن تحقيقها يفوق ذلك من حيث الأهمية، حيث يرى: **هانس مورغنثو** أن الطبيعة العدوانية التي تميز الأفراد والعلاقات بين الدول هي

[1]– ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص ص29،28.

بسبب وجود عالم أقل انسجاما وسلاما غير أن ذلك لا يفترض حتمية الحرب كنتيجة لسعي الدول نحو تحقيق مصالحها، بالعكس، إن وجود صراع مستمر وتهديد دائم بالحرب يدفعنا إلى التوفيق بين مصالحنـا بالوسائل السليمة، على الرغم من أن مورغنثو لا يرى مانعا في استخدام القوة العسكرة أينما وجبت.[1]

وتعود صعوبة تقديم تعريف شامل للمصلحة القومية للأسباب التالية:[2]

1 – طبيعة النظام الدولي المتسمة بالتعقد والتداخل والتشعب وفقا لمبدأ الاعتماد المتبادل وهو ما يشكل قيودا لوضع حدود واضحة للمصلحة القومية لكل دولة منفردة.

2 – ظهور فاعلين جدد في النظام الدولي كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات بعث النقاش مجددا حول حقيقة حول المصلحة الوطنية كأداة سياسية للدول.

3 – انقسام العالم وتباين موازين القوى بين عالم متقدم وآخر متخلف يجعل من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف موحد للمصلحة الوطنية.

[1]- HANS MORGANTHAU, **Politics among nations the struggle for power and peace**, New- York. A klopf , 1985,P961-998.

[2]– عبد المنعم المشاط، **نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي**، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثاني : مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية.

تعرف السياسة الخارجية بأنها سلوك الدولة خارج حدودها الجغرافية وتحدد من خلال أهدافها ومن خلال المصالح المنتظرة من نشاطها الدولي وعلاقاتها الخارجية.

ويعرفها **كنبث تومسيون** :" السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبير عن قيم الدولة السياسية والاجتماعية والدينية كما أنها تقوم على مقومات هي تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجياته.[1]

تعرف كذلك بأنها :" مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف حسب الوسائل المتاحة".[2]

وهي كذلك:" فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى حسب المصالح القومية وهي أساس نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى عناصر الجماعة الدولية".[3]

أما **لري ليونارد** فيعرف السياسة الخارجية كما يلي :

" السياسة الخارجية للأمة (يقصد الأمريكية) في أي وقت هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية، والسياسة الخارجية تتضمن الأفعال التي تقوم بها الدولة وليس ما تطمح إليه".

وعرفها **دنيال باب** : "السياسة الخارجية هي السياسة الموجهة المنتظمة من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية".

كما أنها تعـرف : "كل السلوكات الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية".

---

[1]- كنيت توميسون ، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها** ، مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت ، 1961، ص459.

[2]- شمس الدين محمد، **العلوم السياسية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس،1988، ص 341.

[3]- Valdimir sojak, **international relation in our times**, PRAHA, STATNI, Pedagoji without not the publisher or the state or the date of publication, p43.

وهي كذلك : "تشمل كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وتتراوح السياسة الخارجية مع غيرها بين التعاون حد الاتحاد إلى التصادم حد الحرب".[1]

تعريف تشارلز هيرمان Charles Herman :

"السياسة الخارجية هي تلك السلوكات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أن من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الخارجية".[2]

تعريف جيمس روزنو James Rasneau :

"السياسة الخارجية هي التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[3]

تعريف عام :" السياسة الخارجية هي مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة على المستوى الدولي والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالـــح الوطنية للأمـــة ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة التي تتحقق بوسائل سلميـــة أو غير سلمية".

أهداف السياسة الخارجية:

يصنف الدكتور **ناصر يوسف حتي**[4] أهداف السياسة الخارجية إلى :

1-أهداف محورية :

تتمثل في حماية وجود الدولة وسياساتها من خلال حماية الحدود والأمن القومي والوحدة الوطنية، وهي أسمى أنواع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الخارجية.

2-الأهداف المتوسطة :

وهي أساسية تتمحور حول إثبات وجود الدولة على المستوى الخارجي ورسم مكانتها ولعب دور فعال على الصعيد الدولي خدمة للمصالح العامة.

---

[1]- السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكانياتها وقدراتها السياسية وآثار ذلك على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 77.

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، مكتبة النهضة العربية المصرية، القاهرة، 1998، ص72.

[3]- نفس المرجع، ص 82.

[4]- ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 175 .

3-الأهداف البعيدة :

هي تلك الأهداف المستقبلية التي تشكلها التصورات الفلسفية لبنية النظام الدولـــي وهـــي لا تستدعي حشد الإمكانات الكبيرة كما في الصنفين الأولين.

إن المفهوم العام للسياسة الخارجية كونها سلوك الدولة خارج حدودها الجغرافية لا يمكن أن يحجب عنا التعاريف المختلفة للباحثين، فيعرفها "**Jacques vernaut**" بأنها :

" تشكل الموضوع المشروع لبحث لا يقل عن سائر العلوم التي تعرف لها بحق الوجود في دائرة علوم الإنسان، بحيث السياسة الخارجية أقرب إلى علم الاجتماع منه إلى التاريخ، ولا يمكن معالجة السياسة الخارجية بالمنهج ذاته الذي تعالج به السياسة، إن بحث السياسة الخارجية المشروع من الوجهة النظرية يتمتع بأهمية قصوى من ناحية الممارسة".[1]

وينظر " **ريمون آرون**" للسياسة الخارجية باعتبارها :" فن تسيير للتجارة مع الدول الأخرى لما فيه من خير للمصلحة الوطنية، ويعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية والإستراتيجية من خلال فن الإقناع، وفن الإرغام. ويؤكد ريمون آرون ثانية أن الإستراتيجية والدبلوماسية كلاهما خاضعتان للسياسة أو الرؤية المجموعة أو مسؤوليها حول المصلحة الوطنية."[2].

وتعرف السياسة الخارجية على أنها " تشمل كل ما تعلق بالعلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات، وتتراوح السياسة الخارجية للدولة مع غيرها من الدول بين التعاون والتكامل الذي يصل أحيانا إلى الوحدة والاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحرب الباردة".[3]

ويعرفها الدكتور **علي الدين هلال** كمايلي :" يقصد بالسياسة الخارجية عموما مجمل نشاط وسلوك الفاعلين في المجال الدولي".[4]

كما يوضح **محمد السيد سليم** :" السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[5]

---

[1]- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 108.
[2]- نفس المرجع، ص 124.
[3]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص105 .
[4]- علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية 1945-1982**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 23.
[5]- محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 16.

كما أضاف الدكتور **ناصف يوسف حتي** تعريف مهما من خلال :" سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى ونحـو وحـــدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نمو قضيـة معينة".[1]

وأضاف الكاتب **فاضل محمد زكي** :" أن السياسة الخارجية وهي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول"[2].

المطلب الثاني : صياغة السياسة الخارجية.

إن اعتبار السياسة الخارجية منهجا للعمل أو مجموعة القواعد التي يتم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت أو يتوقع أن تحدث مستقبلا وهذا حسب تعريف **ريتشارد سنايدر**[3] فإنه يمكننا التأكيد على أن السياسة الخارجية لكل دولة مسار متعدد الأبعاد، تؤثر فيه عوامل عدة، يكون أمامها صانع القرار مجبر على الإلمام بالظروف المحيطة داخليا وخارجيا حيث تنطلق السياسة الخارجية للدولة من مجموعة عوامل أهمها رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات الممكنة، وذلك من منظور واقعي أو مثالي" وهما الرؤيتان الأكبر سواء في علمنا".[4]

والسياسة الخارجية التي تتبناها الدولة قد تكون نتيجة ظروف بيئية داخلية أو قد تكون كرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها الظروف الخارجية.[5]

وتتعدد المناهج المعتمدة في صياغة السياسة الخارجية انطلاقا من بعدها الايديولوجي حيث توصف الدولة بنوع علاقاتها تجاه العالم الخارجي وذلك حسب معتقداتها السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتوصف بكونها ديمقراطية أو استبدادية أو تحررية أو محبة للسلام.

كما يتجه المنهج التحليلي إلى اعتبار المقومات الأساسية للدولة من تقاليد تاريخية، وموقع جغرافي، ومصلحة وطنية وأهداف أمنية.[6]

[1]- ناصف يوسف حتي ، المرجع السابق، ص 157.
[2]- فاضل محمد زكي، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص 23.
[3]- أحمد النعمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008 ، ص 20.
[4]- عبد الله نقرش، عبد الله حميد الدين، **السلوك الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، وجهة نظر المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 286، السنة 2002/25/ديسمبر، ص9.
[5]- مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية** ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، ليبيا، 1996، ص113.
[6]- محمد نصر مهنا، **مرجع سابق**، ص 137.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات يتبع صانع القرار جملة من الخطوات الرامية إلى صياغة دقيقة وشاملة للسياسة الخارجية وتتمثل في :

1 - تحديد المبادئ والأهداف بما يلائم المصلحة القومية.

2 - الأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية على المستويين الداخلي والخارجي نظرا لتأثيرهما على أهداف السياسة الخارجية المراد رسمها.

3 - تقييم وتحليل قدرات الدولة من جميع النواحي المادية، البشرية والتكنولوجية.

4 - رسم خطة عمل أو استراتيجية تتماشى وقدرات الدولة بطريقة عقلانية.

5 - اتخاذ المواقف بهدف تحقيق المصالح القومية.

6 - المراجعة والتقييم الدوري لمدى نجاح السياسة الخارجية ومدى تحقيقها للأهداف.[1]

ويعتبر منهج صنع القرار في السياسة الخارجية لكل دولة من المناهج الرائدة والسائدة والتي لا بد من استخدامها في صياغة أي سياسة أو استراتيجية، حيث يقوم هذا المنهج على مراحل أساسية يتبعها صانع القرار وتتمثل فيما يلي :

1-المرحلة السابقة لصناعة القرار (مرحلة الاعداد) :

وتتضمن مجموعة من العمليات :

أ - **المبادأة** : ويقصد بها تحديد الأسباب والدوافع، كالظروف التي تعيشها الدولة في حد ذاتها أو تلك التي يفرضها الوضع الدولي.

ب - **التخطيط** : وهو قيام هيئات ولجان بالتخطيط للسياسة الخارجية للدولة، وهو تصور ضمني لرصد كل تطور على حركة وسلوك الفاعلين الدوليين ويسمح بتوجيه ومراقبة وضبط السياسة بما يتيح تجنب النتائج الغير معقولة.

---

[1]- مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص ص 113-114 .

ت – الموقف والمشكل أساسا من وضع تصور للمجتمع وتوجيهه حسب منطلقات الدولة وأهدافها ورؤيتها للأوضاع ويتضمن هذا العنصر ضرورة التنبؤ والمشورة[1].

2-مرحلة اتخاذ القرار :

ويتم من خلالها صنع القرارات بأنواعها الايجابية والسلبية، المرنة والجامدة، الرئيسية والتابعة، الإجرائية والموضوعية.

3-المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار :

تعتبر مرحلة مهمة لأنها تشكل المصدر الأساسي لرد الفعل كما أنها تفرض نوعا من الشرح والتغيير، وتسمح بالتقويم وتقييم الخطة المطبقة.[2]

المطلب الثالث : الفاعلون في السياسة الخارجية.

إن الحديث عن صياغة السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب التطرق بالتدقيق إلى أهمية الفاعلين والمساهمين في صنع القرار فالسياسة الخارجية هي محصلة مسار معقد وطويل من العمليات التي تشارك فيها عدة هيئات ومراكز قرار كلا حسب موقعه ووظيفته.

عبر المراحل العديدة التي تعرفها عملية صياغة السياسة الخارجية منذ مرحلة التفكير العقيدي والفلسفي إلى غاية التنفيذ، نجد تداخل أجهزة الدولة، فإذا كانت السلطة التنفيذية تتولى تنفي ذ وتطبيق السياسات وصنع القرار، فإن السلطة التشريعية تقوم بدور المراقبة والتقييم لهذا الدور وتتعدى ذلك إلى إمكانية اقتراح التعديل أو الضغط لإقراره، ناهيك عن أدوار أخرى يقوم بها فاعل ــون آخرون كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام ويكون تأثيرها متبايـنا بحسـب طبيعة النظام السياسي للدولة.

1-دور الجهاز التشريعي :

انطلاقا من كون الهيئات التشريعية هي تمثيل إدارة الشعب عبر نوابه، فإن التمثيل يشكل دورا فاعلا في الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية.

---

[1]– أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص 141-142.

[2]– نفس المرجع، ص ص 143-144.

غير أن الواقع يثبت هيمنة الجهاز التنفيذي فيما يخص الشؤون الخارجية للدول، إذ يتقلص حجم الدور الذي تمارسه الهيئات البرلمانية في هذا المجال لعدة اعتبارات منها النظم الانتخابية والحزبية المتنافسة وكذا سلطة القائد الشخصية الموجهة لسياسة الدولة، ومع ذلك يبقى للهيئات التشريعية مجال للمساهمة في مراقبة السياسة الخارجية من خلال آليات دستورية وممارسات حزبية إذ يمكنها مناقشة الميزانية والسماح بإعلان الحرب وهو الأمر المحقق فعلا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

كما يمكن للبرلمانات أن تمارس دور المراقبة لتقييم نتائج المبادرات المتخذة في إطار السياسة الخارجية والتي تقوم بها الهيئة التنفيذية، كمناقشة الاتفاقيات الدولية المبرمة من طرف الحكومة والتي لا يمكن أن تكون سارية المفعول ما لم توفق وتصادق عليها.[1]

2–دور الجهاز التنفيذي :

تستحوذ الحكومات والهيئات التنفيذية على مجال السياسة الخارجية وإدارة شؤونها، إن هذا الاحتكار القائم على الشخصانية في السلطة لا يقتصر على رئيس الدولة أو قائدها بل يمتد إلى وزير الشؤون الخارجية ومساعديه، وهو ما يبرز لنا تقاسم للأدوار في نفس الهيئة، إذ يضطلع القادة السياسيون (رئيس الدولة، وزير الخارجية) برسم السياسة العامة وتوجهاتها وهو دور سياسي تمليه المعتقدات والتطورات السياسية، ودور تقني فني يقوم به مساعدو وزير الخارجية من إداريين ومستشارين، كما يساهم الوزراء في الحكومة كلا حسب تخصصه ومجال ارتباطه بالعلاقات الدولية في عملية صنع السياسة الخارجية، وقد يحدث خلاف بين الهيئات السياسية والفنية، وهو ما ذهب إلى التصريح به **هنري كسنجر** في مذكراته حول تعارضه مع وزارة الدفاع الأمريكية حيث صـــــرح : "أنا **وشليزنغر Schlesinger** تصادمنـا علـى كـل الجبهـات : اتفاقيـات SALT، حقـوق الإنسان، قبرص..".[2]

3–دور الأحزاب السياسية :

تعتبر عاملا مؤثرا في مجال السياسة الخارجية، بالرغم من صعوبة تحديد هذا الدور، ومهما كان نوع النظام الحزبي المطبق في الدولة سواء الحزب الواحد أو الثنائية الحزبية أو التعددية الحزبية، فإن وسائل التأثير لدى هذه الأحزاب كثيرة ومتنوعة، فإذا كانت الأنظمة الأحادية تتصف بهيمنة

---

[1]- Marcel Merle, **La politique étrangère**, puf, Paris, 1984, p52
[2] - ibid, op.cit, 69

الحزب الواحد على كل مجالات الحياة بما فيها الشؤون الخارجية للدولة، فإن نظام الثنائية السائد في الولايات المتحدة وبريطانيا يبرز لنا حالة التداول على السلطة بين الحزبين وما قد تحدثه من تناقض وعدم استمرارية في كل مرة يتولى فيها حزب ما الحكم وذلك حسب مواقف الحزب وايديولوجيته، ورؤيته لعلاقات الدولة مع المجتمع الدولي.

أما علـى مستـوى الأنظمة التعددية، فعادة ما تواجه مشكلات من حيث الاتفاق على سياسـة خارجية موحدة وعادة مـا تلجأ الأنظمة إلى الائتلاف الحكومي أو التحالفات السياسية بالرغم من هشاشتها.

4-الرأي العام :

انطلاقا من مقولة : **Palmerston** " أن الرأي العام أقوى من كل الجيوش، تتضح الرؤية حول دور الرأي العام في التأثير على صانع القرار في صياغة السياسة الخارجية للدولة خاصة في الأنظمة الديمقراطية، وقد شهد الرأي العام تطورا من حيث الاتساع والتأثير بتطور نظم الحكم وفرص التعبير الحر وامتداد التيارات العقائدية والفكرية وتغلغلها في المجتمع"[1].

ويتم تفعيل هذا الدور من خلال العمليات الانتخابية التي تقحم عادة الشأن الدولي كرهان لكسب الأصوات، إضافة إلى عمليات صبر الآراء كإطار للتعبير عن توجهات الرأي العام ومطالبه.

5-جماعات المصالح :

إن تزايد التوسع الاقتصادي وتطور مناهج التنمية أدى إلى وجود طبقات اجتماعية ذات أبعاد مهنية ومصالح اجتماعية اقتصادية تنشأ وتزداد تأثيرها من خلال مطالبها، حيث تتكتل لحماية والدفاع عن مصالحها ليس فقط على المستوى الوطني ولكن في مواجهة المنافسة الدولية. وتتمثل هذه الجماعات في الجمعيات المهنية والمنظمات ....[2]

[1] - Mercel Merle, op.cit, 94.
[2] - ibid, 79-80.

المبحث الثالث: مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية وخصائصها.

إن التعريف اللغوي لكلمة : إستراتيجية يعود بنا إلى العصر اليوناني، أين كان يقصد بكلمة STRATEGOS : قائد القوات أو فن قيادة الجيوش إلى المعركة، وتستعمل كذلك بمعنى القدرة على المناورة ومخادعة العدو لإيصال الجيش بسلام إلى ساحة القتال وهو ما يضفي عليها ص بغة الخداع، غير أن أغلب المنظرين في العصر الحديث انتقدوا هذا المعنى باعتبار أن الإستراتيجية هي خطط دقيقة ومحسوبة تخضع إلى المنطلق العلمي الحديث.[1]

أما على مستوى القواميس فيعرفها قاموس **LAROUSSE** الفرنسي بأنها STRATEGIE أي الحكم العسكري أو الحكومة العسكرية وهي :" فن ربط حركة القوات العسكرية السياسية، المعنوية التي تدخل في إدارة حرب أو تحضير دفاع قومي، فالإستراتيجية هي مدى قدرة وكفاءة الحركة والقيادة العليا للقوات المسلحة وكذلك تعرف بكونها : فن ربط الحركات والمناورة والتحرك من أجل بلوغ الأهداف.

كما نجد قاموس **LE ROBERT** يعرفها بأنها :" جزء من العلوم العسكرية التي تهتم بالتسيير العام للحرب وتنظيم الدفاع عن الوطن، فهي إعداد المخططات الدفاعية والهجومية انطلاقا من قياس عدد المقاتلين والوسائل اللوجيستيكية والمعطيات الجغرافية والعوامل الدبلوماسية والسياسية.

أما قاموس **LITTRE** فيرى أن الإستراتيجية هي :" فن تحضر مخطط حملة وقيادة قوة عسكرية في النقاط الحاسمة، ومعرفة النقاط التي ستتمركز فيها أكبر الكتل لتحقيق النجاح".

كما أن الموسوعات العلمية نظرت إلى الإستراتيجية بأنها جزء من العلوم الحربية التي تعني بالقيادة العامة للحرب والمنظمة للدفاع عن الدولة.[2]

ويرى **سموحي فوق العادة** :" أن الإستراتيجية هي فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإضعاف إمكانيات العدو، وتتناول القضاء على الروح المعنوية لدى شعبه وأفراد

[1] –حسين سنطوح، **الاستراتيجية : دراسة وفن** ، مجلة دراسات استراتيجية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد رقم 04، سنة 2007، ص 57 .

[2] -Marie, Claude smoude et autres ;**Dictionnaire des relations international**, Paris, DALLOZ, 2003, p473.

جيشه، وشل موارده الاقتصادية وتدمير خطوط مواصلاته وقواعده الحربية وتنسيق التعاون بين مختلف القوى البرية والجوية لتحقيق النصر النهائي، وتطلق الإستراتيجية أيضا في العصر الحديث على الخطط السياسية والدبلوماسية".[1]

وتعرف كذلك بكونها :" استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخارجي للمصلحة الوطنية".[2]

وامتداد لهذه التعاريف، ساهم الكثير من المفكرين في توضيح لمفهوم الإستراتيجية كلا حسب رؤيته ومنطلقاته، فيرى **كلوزوفيتش** أن الاستراتيجية هي استعمال المعركة لهدف الحرب فيما يرى **ليدل هارت** منتقدا **كلوزوفيتش** أنها فن توزيع واستعمال الوسائل العسكرية لبلوغ الأهداف السياسية، أما كولينجراد فيعرفها بأنها : استعمال والتهديد باستعمال القوة لأهداف السياسة".[3]

ويعرفها **A.BAUFRE (اندريه بوفر)** بأنها :" فن استخدام القوة في سبيل تحقيق الأهداف السياسية، مع إمكانية اللجوء إلى عوامل أخرى غير القوة لتحقيق تلك الأهداف".

ولا يبتعد **SALVAN (سالفن)** كثيرا عن التعريف السابق، إذ يرى أن الاستراتيجية هي : "مجموع الوسائل والطرق المستخدمة من أجل بلوغ الأهداف المحددة عبر المنطلقات السياسية".[4]

وفي سياق أخر تعرف الاستراتيجية على أنها فن التوفيق بين مجموع الوسائل المتاحة للسلطة السياسية للوصول إلى تحقيق الأهداف التي حددتها، ولا يختلف الأمريكيون عموما عن هدا الطرح إلا أنهم يستخدمون الاستراتيجية الوطنية كفن وعلم وتنمية وتوظيف للقوى السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية للأمة في السلم والحرب، لضمان الدعم الكافي (الأقصى) للسياسة الوطنية وذلك بتعظيم الفرص وتعزيز إمكانات الناجح وتقليص احتمالات الفشل.[5]

وعرف المفهوم حديثا توسعا كبيرا ليشمل عدة مستويات وعناصر إذ لم تعد تهتم بتخطيط إدارة الحروب عن طريق توظيف القوة العسكرية فحسب وإنما هذا أصبح جانبا من مفهوم أوسع وأشمل للاستراتيجية، يقوم على التطبيقات السلمية للفكر الاستراتيجي، وينظر إلى القوة العسكرية في الإطار العام لصنع السياسة الخارجية ويوضح ذلك " **روبرت أزوقود**" **Robert Osgood** :

---

[1] – سموحي فوق العادة، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، بيروت، 2004، ص 414 .

[2] – علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية : الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والاستراتيجية** ، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2004، ص 183.

[3] – حسين سنطوح، مرجع سابق ، ص 59 .

[4] -Jean Maris Mathey, **Comprendre la strategie,** Economica, Paris 1995, p14.

[5] -LUCIEN POIRIER, **Stratégie Théorique**, Economica, Paris, 1987, p 115.

"الاستراتيجية يجب أن تفهم في الإطار العام لتوظيف القدرات العسكرية إلى جانب الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والسيكولوجية للقوة لتدعيم السياسة الخارجية بصورة أكثر فعالية.[1]

وبناءا على كل هذه التعاريف يمكن تصنيفها حسب معنيين :

1-المعنى التقليدي للاستراتيجية :

ويقصد به الاستخدام التقليدي للكلمة بمعناها المألوف المستوحى من العرف العسكرية L'USAGE MILITAIRE وهو ما دأب على تقديمه معظم العسكريين، فيقول **نابليون بونابرت** أن الاستراتيجية فن بسيط لكن المهم هو التنفيذ، أو هو فن ممارسة الحرب على الخريطة كما عبر عنه هنري دوجوميني.[2]

2-المعنى الحديث للاستراتيجية :

وظهر في منتصف القرن 19 حيث انصب تفكير المنظرين على تحليل ودراسة الحروب النابليونية وتوصلوا إلى أن الحرب هي في خدمة الأهداف السياسية، وعرفوا الاستراتيجية بأنها إدارة السياسة الشاملة والعامة للأمة في الزمان والمكان، وتطور المفهوم في القرن العشرين ليتم التمييز بين الاستراتيجية الكلية La stratégie total التي تدخل في إطار الإدارة السياسية، والاستراتيجية العامة العسكرية La stratégie général militaire والتي تدخل في إطار اختصاص القيادة العليا للقوات المسلحة.[3]

خصائص الاستراتيجية الحديثة : تصف الاستراتيجية الشاملة بعدة خصائص أهمها :

1-المرونة :

إذ أن الاستراتيجية تبنى أثناء الحدث، وبالتالي فهي قابلة للتعديل في الوسائل، وقد تستعين بمحددات ورهانات خارجية لخدمة التحرك والسيرورة بشكل أفضل، حسب مفاجآت الأحداث والتغيرات في الزمان والمكان والذهنيات كذلك فالاستراتيجية تهتم بتحقيق الغايات، والنهايات بغض النظر عن الوسائل والمراحل، فهي تستخدم الرهانات والحظوظ في اللعب إ لى أنها تعتمد على خلق إمكانية ايجاد الحلول حسب الوضعيات الجديدة.

---

[1]- بلقاسم بومهدي، **الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، العدد 1 (2001-2002) الجزائر، ص266 .

[2]- Christian Marmuse, **Politique général langages intelligence-modèles et choix stratégiques**, Economica, Paris, 1992, p52

[3] -Jean marie Mathey.op.cit, p 11

2-الشمولية :

ويقصد بها الشمولية في الأهداف والوسائل والتنسيق بينها بحيث تصبح شكلا متكاملا في الحركة عكس مفهوم البرنامج الذي يتميز بالجمود والمحدودية في التطبيق، فالعمل الاستراتيجي قد يستعين بمجموعة من البرامج في بعض المراحل.

3-الواقعية والموضوعية :

وذلك في تحديد التقديرات بالاعتماد على المناهج العلمية بشكل كبير، إذ أن جهل الحقائق وغياب المعلومات قد تؤدي إلى الفشل في تطبيق الاستراتيجية[1].

كما حددت " الموسوعة العسكرية" لصاحبها المقدم **الهيثم الأيوبي**[2] أهم القواعد التي تحكم اللعبة الاستراتيجية فيما يلي :

1 - المحافظة على حرية العمل.

2 - الاقتصاد في القوى.

3 - الحصول على المبادأة وتحقيق المفاجأة.

4 - قوة الحشد وخفة الحركة.

5 - بساطة المخطط الاستراتيجي.

6 - تحقيق التعاون والتنسيق.

7 - توحيد القيادة.

---

[1] - Christian Marmuse, op cit, p50-51.

[2]-المقدم الهيثم الأيوبي، **الموسوعة العسكرية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص67.

المطلب الثاني : مستويات الاستراتيجية ومراحلها.:

أولا: المستويات.

إن شمولية المفهوم الحديث والمعمول به للاستراتيجية في وقتنا الحاضر يتطلب تقسيما دقيقا وواضحا لمستويات الاستراتيجية، وسنحاول التمييز بين أهم التصنيفات المقدمة، إن تقسم الاستراتيجية حسب الموسوعة السياسية والعسكرية[1] إلى :

1-الاستراتيجية الشاملة : La stratégie globale

وهي تهتم بكل قطاعات الدولة وهدفها خدمة السياسة الوطنية في ايجاد المكانة اللائقة بالدولة وتحسينها في النظام الدولي من خلال تنمية قطاعاتها المختلفة.

2-استراتيجية الأمن القومي : La stratégie nationale

وتهدف إلى تنسيق القوى القومية، دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية وإعلامية من أجل تحقيق الأهداف التي تساهم في الأمن القومي.

3-الاستراتيجية العليا :

وهدفها تنسيق كل موارد الأمة أو مجموعة من الأمم لتحقيق الهدف السياسي من الحرب.

4-الاستراتيجية العسكرية القومية :

وهدفها تطوير مفهوم استراتيجية متكاملة وسبل عمل موجهة لتحقيق أهداف السياسة الأمنية والاستراتيجية باستعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها.

5-الاستراتيجية التطبيقية أو الميدانية :

وهي الاستراتيجة التي تحدد الطريقة التي تستعمل بها القوة العسكرية في الحرب لتحقيق الأهداف، غير أن الملاحظ على هذا التطبيق ارتباطه أكثر بالمفهوم التقليدي للاستراتيجية، واقترابها أكثر من الجانب العسكري بقدر ابتعادها عن المفهوم السياسي الشامل.

وفي هذا الصدد نجد أن تصنيفا أكثر شمولية وإلماما بمستويات الاستراتيجية والمتمثلة في :

---

[1]- فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، جزء1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص101 .

1-الاستراتيجية الشاملة : La stratégie générale

وهي التي يبني عليها المشروع السياسي للدولة أو سياستها العامة والتي تعتمد على مخططاتها وأهدافها.

2-الاستراتيجية العامة Stratégie générale

وتشمل مظاهر الاستراتيجية الشاملة في القطاعات المختلفة، الدبلوماسية، الاقتصادية، المالية والعسكرية ،... وتكون محددة بالأهداف.

3-الاستراتيجية العلمية Stratégie Opérationnelles

وهي التي تعتمد في كل قطاع من خلال وضع خطة عمل قائمة على أساس الأهداف المرسومة من طرف القيادة السياسية لكل قطاع وفقا لهداف معنية وعبر مراحل محددة.[1]

ثانيا: مراحل إعداد الاستراتيجية.

يتطلب إعداد الاستراتيجية تقصي الحقائق وجمع المعلومات وإعداد الخطط العلمية المدروسة ولا يتم كل ذلك إلا عبر مراحل نجملها فيما يلي :

1-المرحلة الأولى دراسة المهمة : Examen de la mission :

تتمثل في دراسة دقيقة للمهمة المراد تنفيذها، وذلك من خلال تحليلها وطرح الأسئلة بشأنها (ماذا؟ لماذا؟ متى؟ وأين؟) ووضعها في إطار الأهداف العليا المحددة للدولة.

2-المرحلة الثانية دراسة العوامل :Etudes des facteurs :

وهي دراسة عامة، وجمع للمعلومات حول العوامل الأساسية المحيطة بالمهمة، وتقييمها ودراسة وضعيتها وذلك من خلال دراسة الميدان، الجانب الكمي، الجانب النوعي وتحديد قوات العدو، وقوات الحلفاء ومقارنة الإمكانيات وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.

3-المرحلة الثالثة وضع صورة للمناورة:L'élaboration de l'idée de manœuvre :

ويتم ذلك وفق تحديد طرق العمل المتوقعة من طرف الخصم والحليف على حد سواء، وتوقع المواجهة بينهما ثم رسم تصور واضح لخطة العمل.

[1] - Jean Marie Mathey, op-cit, p15

4-المرحلة الرابعة : تصور خطة عمل مناسبة Elaboration d'un plan de travail

وتتم وفق تقسيم المهام وتوزيعها ومعالجة العوامل الملحقة والثانوية وذلك وفق خطة مدروسة.

5-المرحلة الخامسة : اتخاذ القرار La prise de décision

ويتم عبر ومراقبة مدى التوازن والتوافق والتنفيذ والقبول ثم إصدار القرار ووضعه موضع التنفيذ[1].

[1] - Ibid, p80

الفصل الثاني : الإطار النظري للمدرسة الواقعية

المبحث الأول : نشأة وتطور المدرسة الواقعية.

المطلب الأول: المفهوم والنشأة.

المطلب الثاني: الأسس الفكرية والفلسفية للواقعية.

المطلب الثالث: تقييم الواقعية ونقدهـــــــا.

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية للمدرسة الواقعية.

المطلب الأول : المصلحة الوطنية عند الواقعيين.

المطلب الثاني: مفهوم القوة عند الواقعيين.

المطلب الثالث: مفهوم توازن القوى عند الواقعيين.

المبحث الأول : نشأة وتطور المدرسة الواقعية.

المطلب الأول : المفهوم والنشأة.

يعود الفضل في ظهور النظرية الواقعية إلى **هانس مورغنثو HANS MORGENTHAU** وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة 1948 عند نشره لكتاب "السياسة عبر الأمم" « Politics among nations »، حيث ركز على أن الهدف من كل سياسة خارجية، هي الدفاع عن المصلحة الوطنية التي تدفع بالدولة إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بتكريس قوة الدولة على حساب الدول الأخرى وكانت الواقعية ردا على المثالية، حيث هدفت إلى فهم ودراسة سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها ببيعضها البعض، كما كان لها دور في تحليل واقع العلاقات الدولية وتحديدا سياسة القوة والحرب والنزاعات، وليس كما ذهبت إليه النظرية المثالية من تقديم نظريات لما يجب أن يكون تكون عليه العلاقات الدولية[1].

كما يرى الدكتور **اسماعيل صبري مقلد** [2]أن النظرية الواقعية تقوم على فكرتي المصلحة « Intérêts » والقوة « Power » والمصلحة حسب مفهوم هذه النظرية، تحديد في إطار القوى التي تحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورغنثو السيطرة.

ترتكز النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على الدولة كفاعل عقلاني وحيد وعلى مواقف وتفاعلات الدول من خلال محاولة فهم النزاعات وتفسير أساسها، ومن هذا المنطلق يعرف **هانس مورغنثو** الواقعية بأنها " السياسات تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية والمعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خضم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يحدد بمفهوم القوة وهما متغيران في المضمون، أما بالنسبة للمبادئ الأخلاقية العالمية، فإنها لا يمكن تطبيقها على سلوك الدولة وأن المجال السياسي مستقل عن المجالات الأخرى".

ومن هذا المنطلق فإن الواقعية تنظر إلى المجتمع الدولي على أنه صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية دون أن تحدها في ذلك مصالح الدول الأخرى.

---

[1]– ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 23

[2]– صالح أحمد هيريدي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة** ، ط1، دار الوفاء الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003 ، ص18

تقوم النظرية الواقعية الأمريكية على أنه من واجب الدولة مضاعفة قدراتها وإمكانياتها العسكرية لردع الدول الأخرى وصدها عن أي عدوان، كما يجب عليها انتقاء نظام التحالفات الأمثل لتعزيز الأمن وضمان المصالح، كما أن إقامة توازن للقوى كفيل بتحقيق الاستقرار الدولي[1].

إن المتمعن في هذا المنطق يدفعنا إلى التأكيد على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على الواقعية منذ الحرب العالمية الثانية، وهي تحمل بوادر الهيمنة على العالم[2].

تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتيجياتها دون الاكتراث للتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى[3].

تعتبر المدرسة الواقعية من أشهر الدارس في دراسة مراحل عملية صنع السياسة الخارجيـــة، إذ أن فشل عصبة الأمم تاريخيا وقيام حرب عالمية ثانية كانت دليلا على فشل المبادئ التي قامت عليها، وهو ما دفع **مورغنثو** إلى انتقادها واعتبار التيار المثالي خيالي لا يحقق توازن القوى والأمن الجماعي، حيث طرح أفكاره الواقعية كبديلا لذلك[4].

وذهب إلى تفسير العلاقات الدولية على أساس التنافس بين الدول السيدة، التي تتحرك وفقا لمصالحها الوطنية وتعظيم قوتها، أخذا بعين الاعتبار الفصل بين المجال الداخلي والمجال الخارجي، وحسب رواد الواقعية تكون الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولا مجال بروز أي فاعلين غير دوليين كما ينفي الواقعيون وجود القيم والمثل[5].

وفي هذا الصدد يقوم **مورغنثو** :" السياسة الدولية هي صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة والقوة السياسة هي المقدرة على التأثير في تفكير ومسلك الآخرين"[6].

ويركز الواقعيون على كون العلاقات الدولية قائمة على الصراع والنظام العالمي تسوده الفوضى، والمجتمع الدولي لا يعرف الاستقرار إلا إذا تحقق التوازن الدولي وهذا لا يتحقق إلا بتعظيم دور الدولة والتسليم بكون القوة هي أساس التوازن.[7]

---

[1]- علاء ابو عامر، المرجع السابق، ص 130.

[2]- نفس المرجع، ص 132.

[3]- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص19.

[4]- مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص 143.

[5] -Guy Hermet, **Dictionnaire de la science politique**,p261.

[6]- علاء أبو عامر ، مرجع سابق ، ص 130.

[7] -Jean-Claude zarka, **Relations internationales**, éditions ellipses, Paris, 2005, p6.

إن ثراء وفعالية الواقعية كأداة لتحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يكمن في اعتمادها عدة مبادئ نلخصها فيما يلي:

1 –حالــــة الفوضى التي تعرفها العلاقات الدولية هي حالة حرب لا يمكن لأي فاعل دولي أن يمنــع قيامها.

2 –الفاعلــون الدوليــون هم مجموعات دولية في حالة نزاع دائم منظمين في شكل وحـــــدات (دول وطنية) منذ معاهدة وستفاليا.

3 –الدول الوطنية ممثلة في رئيس السلة التنفيذية هي عبارة عن فواعل عقلانية تبحث دائما عن تعظيم المصلحة الوطنية التي تحدد بالقدرة على مواجهة عراقيل النظام الدولي.

4 –توازن القوى هو السبيل الوحيد ليس لتحقيق السلم ولكن لوضع نظام دولي مستقر ومتوازن[1] .

ولا تقف الواقعية عند تحديد المفاهيم والمبادئ، بل تسعى إلى تفسير العلاقات الدولية انطلاقا من أفكارها ومنهجها، وهو ما نختصره في الاستنتاجات التالية :

1 – اللجوء إلى الحرب يعتبر وسيلة شرعية للسياسة الخارجية وأداة لتحقيقها مصالحها والوصول إلى أهدافها.

2 – المنظمات الدولية والفواعل الغير حكومية لا تشكل هيئات مستقلة لأنها لا تنشط إلا بواسطة الدول أو بايعاز منها.

3 – السياسة الخارجية تحظى بأهمية بالغة وتوجد في مستوى أعلى من السياسة الداخلية، والرأي العام يشكل معرقلا لأداء العمل الدبلوماسي.

4 – وجود القانون الدولي والمؤسسات التعاونية وعلاقات الشراكة ما هو إلا تجسيد لمصالح الدول الأكثر قوة وليس انحيازا للسلام والتعاون.[2]

---

[1] –Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, presse de sciences po ; Paris, 2003, p111.

[2] -Ibid, p 112

والخلاصة تقوم الواقعية السياسية على مبادئ أساسية هي :

1 –يتفق الواقعيون على تبني أفكار **ميكايفيللي** الذي يرى أن الأخلاق نتاج القوة، ولا يمكن للأخلاق أن تحد من العمل السياسي، أي الدعوة للفصل بين الأخلاق والسياسة.

2 –تقوم النظرية السياسية الواقعية على ما هو كائن، أي على تحليل الممارسة السياسية في ماضيها وحاضرها وليس على ما يجب أن تكون عليه.

3 –التركيز على الطبيعة الإنسانية المتميزة بروح الجماعة الغير متجانسة في المصالح وبالتالي توجد عادة في حالة صراع كما أن سلوكات الدول تحكمها عوامل ثابتة لا تتغير.

4 –تركز الواقعية على اعتبار الدولة كيان سياسي مستقل عن الأفراد والدولة لا يحق لها اتخاذ موقفا أخلاقيا على حساب عمل سياسي ناجح.

5 –القوة هي أساس العلاقات الدولة التي تعرف فوضى وتنافس بين الدول، وإن قامت هناك علاقات صداقة وتعاون فهي تعبير عن التقاء مصالح هذه الدول.

6 –يعتبر "الأمن" هاجس الدول الأول والأخير وهو ما يدفعها إلى تحصين نفسها والدفاع عن حدودها ومكاسبها باكتساب المزيد من القوة التي تعتبر من المفاهيم المركزية للواقعية بالإضافة إلى توازن القوى والمصلحة القومية[1].

مسلمات المدرسة الواقعية:

تبعا لتحديد مفهوم المدرسة الواقعية جدير بنا التطرق الى المسلمات التي انطلق منها التفكير الواقعي وهي :

1 –السياسة لا تحددها الأخلاق (كما يدعي المثاليون) فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

2 –تعتمد النظرية السياسية على المنهج التاريخي والاستفادة من التجارب التاريخية.

3 –النظر إلى السياسة الدولية وسلوك الفاعلين كحالة ثابتة خاصة فيما يتعلق بالقيم والطبيعة البشرية.

4 –إن ندرة الموارد تدفع بوجود حالة صراع بين أطراف المجتمع الواحد وهو ما ينطبق على الواقع الدولي[2].

---

[1] – ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 24–25.

[2] – جاسم محمد زكريا، **مبدأ التوازن في السياسة الدولية** ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2009، ص71 .

ويضع الواقعيون عدة فرضيات هي :

1 – الدول هي أهم عامل في السياسة الدولية وهي أساس التحليل السياسي.

2 – سلوك الدول على المستوى الدولي يتصف بالعقلانية والبراغماتية فالدولة تسعى إلى اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها.

3 – اعتبار الدولة وحدة متجانسة، حيث أن القرار يصدر لتمثيل الدولة في مجابهة الأطــراف الأخرى.

4 – اعتبار النظام الدولي يعيش حالة من الفوضى نتيجة غياب سلطة فوق السلطات اي سلطة مركزية تحتكر القوة وتفرض إرادتها على الآخرين.

5 – اعتبار الأمن هو أساس الدولة وهدفها الدائم لحماية استمرارها وهو ما يتطلب السعي لتعظيم القوة[1].

المطلب الثاني : الأسس الفكرية والفلسفية للواقعية.

يعــود أساس الفكر الواقعي إلى الفلسفة القديمة خاصة ما ورد في كتابابت **هوبز Hobbs وروسو Roussau وتوسيديدThucydide وميكيافيللي** ، وغيرهم.

كما نجد جذور الفكر الواقعي، مستمد من فكر **كوتيليا** (312 – 296 ق م)، إذ يركز هذا الفيلسوف الهندي على ضرورة تقوية الدولة بشكل يتناسب مع قوة الدول الأخرى والتي تعتبر أعداء لها، ويجب غزوها كلما توفرت القدرة على ذلك.

كما يجب أن تسعى الدولة إلى إضعاف خصومها والتحالف مع الدول الأخرى المجاورة للدول الأعداء. أي أن **كوتيليا** يعتبر الدولة في حالة صراع دائم مع الدول القريبة منها مما يلزمها بالاحتياط من ذلك بالتوسع أو الاستعداد أو التحالف.[2]

أما **ميكافيللي** فقد تضمن كتابه الأمير الكثير من المنطلقات الواقعية حيث يرى أن هدف الأمير (الحاكم) هو بقاء الدولة وتحقيق أمنها، وأن السياسة صراع حول المصالح كما ركز على ضرورة الفصل بين السياسة والأخلاق كما يقول :" أن الغاية تبرر الوسيلة، وأن الضرورة لا تعرف القانون".

من الأفكار التي أسست للنظرية الواقعية، فلسفة **هوبز** الذي يرى أن القوة عامل حسم في السلوك الإنساني الساعي دوما إلى امتلاك القوة وتعظيمها، وهو ما ذهب إليه **هوبز** في مؤلفــه

---

[1]– نفس المرجع، ,ص 72

[2]– وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، ط1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص23.

"الوحشي Léviathan " حيث يمثل الدولة بالوحش ذو القوة العظمى، والدولة تسعى إلى تحقيق أمنها وأولويات سياستها الخارجية.[1]

بالإضافة إلى هؤلاء الفلاسفة، ظهر في العصر الحديث الكثير من المفكرين ساهموا في التظير للواقعية باختلاف حقولهم المعرفية **كفريديريد شومان Frederick Schuman** (عالم السياسة) والجيوبوليتيكي **نيكولا سبيكمان (Nicholas spykman)** وعالم الاجتماع **ماكــــس فيبــــر MAX VEBER**، و الفيلسوف **كارل شميث Karl Schmitt.**

غير أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت ظهور جيل جديد من الرواد على رأسهم:

-**إدوارد كار Edward H.Carr (بريطاني) :** ساهم في تفعيل مفهوم القوة واعتبر أن السياسة هي سياسة القوة وليست تلاقي مصالح كما يدعي المثاليون غير أن النقاد أخذوا عن كار مأخذا هاما كونه لم يحدد طبيعة القوة في العلاقات الدولية، كهدف، كوسيلة أو كسب.

-**رينولد نيبور Reinhold Niebuhr (أمريكي) :** يرى أن القوة نابعة من الفطرة الإنسانية، وفي جذور الطبيعة البشرية التي تدفع الإنسان لاكتساب القوة لإثبات الوجود.

ويعتبر نيبور من أصحاب الاتجاه السلمي في فترة ما بين الحربين ثم تحول إلى الواقعية بعد ذلك ويرى أن الانسان ملطخ بالخطيئة والشر، والمفاهيم المثالية لا مجال لها في الواقع التاريخي، كما يفترض دائما استنباط النظرية السياسية من الممارسة السياسية.

يختلف نيبور عن الواقعيين الذين يبالغون في التأكيد على المصلحة القومية ويرى أن ميزان القوى هو الآلية السليمة لتحقيق بعض العدل في العلاقات بين الدول بواسطة لعبة التوازنات.

-**نيكولا سبيكمان :** يرى **سبيكمان** أن القواعد التي تحكم الناس في غياب السلطة هو نفسه الوضع الذي يحكم العلاقات الدولية وهو ما يتسبب في الفوضى الدولية.

يركز **سبيكمان** على العامل الجيوسياسي، فموقع الدولة الجغرافي يحدد سياستها، والحفاظ على وجود الدولة يستوجب زيادة قوتها ويؤكد على لعبة ميزان القوى، فالعلاقات الدولية تتميز بعدم الاستقرار والتوازن فيها متغير ومتقلب[2]. حسب المقولة :"Will to live, will to power" ويضيف **نيبور** أنه كلما سعت الدولة الوطنية لمضاعفة القوة كلما كان ذلك سببا في الدمار واللاأمن بين الدول[3].

-**هانس مورغنثو Hans Morgenthan (أمريكي) :** يعتبر أول من كرس نظرية واقعية في السياسة الدولية والمؤسس الأول للواقعية الحديثة، ينطلق من اعتبار السياسة كالمجتمع عموما،

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 138.

[2]- ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص34

[3] -Dario Battistella, op.cit, p114

تحكمها قوانين موضوعية أساسها جذور الطبيعة الإنسانية التي تميزها : الرغبة في الحياة، الإنتاج، الهيمنة والأنانية...، إن هدف الدولة هو تحقيق المصلحة على أساس القوة، وما تعرفه العلاقات الدولية عن الإسلام ما هو إلا هدنة لخلق التوازن، إذ يقول :"في المحيط الدولي لا وجود لسيد"[1].

ولا يمكـــن الحديـــث عـــن **هانـــس مورغنثو** دون التطرق إلى مؤلفه الشهير الذي يعد شرحـــا أساسيـــا للواقعية السياسية كما ينظر لها الكاتب وهو كتاب "السياسة بين الأمم" : « Politiques Among nations »، حيث ينطلق **مورغنثـو** مـــن تحديـــد المبادئ الأساسية للواقعية وهي [2] :

1 –السياسة الواقعية مثل المجتمع تماما، تحكمه قوانين موضوعية مستمدة من جذور الطبيعة الإنسانية، وعلى رجل الدولة أن يختار السياسة المناسبة بكل عقلاينة لتحقيق أهداف المجتمع.

2 –يعتبر مفهوم المصلحة والقوة من المفاهيم الأساسية التي جعلت الواقعية تجد لها مكانا في مجال السياسة الدولية، بالإضافة إلى مفهوم توازن القوى، وكلها مفاهيم أساسية قائمة على الطبيعة الإنسانية ومستمدة من جذور العلاقات الإنسانية.

3 –الواقعية تؤكد أن المبادئ الأخلاقية لا يمكنها أن تحكم عمل ونشاطات الدول على المستوى الدولي، غير أنها يمكن أن تطبق بطريقة انتقائية حسب ظروف المكان والزمان.

4 –الواقعية السياسية ترفض أن تعرف المبادئ الخاصة بدولة ما من خلال المبادئ العامة التي تحكم العالم، وهو ما يجعلنا نفرق بين الحقيقة والرغبات والآراء.

5 – هناك فرق حقيق وعميق بين الواقعية وغيرها من المدارس الفكرية وهذا ما يجعل الكثير من النظريات الواقعية يساء فهمها وترجمتها.

فالواقعيون يرون ضرورة استقلالية علم السياسة بمجالاته الخاصة وأهدافه المختلفة عن أهداف علم الاقتصاد أو القانون أو الأخلاق.

–**ريمون آرون Raymond Aron (فرنسي) :** يرى أن الفرق بين المجال الداخلي للدولة ومحيطها الدولي تتمثل في غياب هيئة تمتلك العنف المادي المشروع على المستوى الدولي. ويقسم **آرون** أهداف الدولة الخارجية إلى القوة **(يعتبرها هدفا)** والنجاح والفكرة، ومنه يحدد مختلف أشكال

[1] -Ibip, p 119

[2] -Hans Mogenthan, **Politics Among Nations, (The struggle for power and peace**, fourth edition, ALFRED.A.KNOPF, New York, 1967, pp 09-11

النظام الدولي وخصائصه المتمثلة أساسا في .علاقات القوة التي تنتج نظما مختلفة، كالنظام المتعدد الأقطاب (توازن بين قوى عديدة) ونظام الثنائية القطبية (توازن بين قوتين).

-**جورج كينان** : يعتبر جورج كينان من كتاب الواقعية الذين اهتموا بالطبيعة البشرية وصفاتها المتمثلة في اللاعقلانية والأنانية والميول إلى العنف ومن المستحيل تغيير الإنسان وطبائعه، كما أن التفاوت الكبير في قدرات الدول الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي سبب وقوع النزاعات والحروب فيما بينهم.

-**هنري كسنجر**: يرى كسنجر أن النظام الدولي يضم نموذجان :

1-نظام مستقر : ويكون نتيجة وجود شرعية عامة والنظام القائم على توافق دولي بين أطراف النظام أو بين الأطراف الفاعلة حول قواعد اللعبة السياسية والأهداف المسموح بها في السياسة الخارجية، وهو نوع لا يلغي النزاع بل يبقيه محدودا في إطار معين.

2-نظام ثوري : يتميز برفض إحدى الدول الرئيسية في النظام لقواعد اللعبة والتي تشكل شرعيات عامة في النظام، ويبرز النظام نزاعات تهدد النظام ككل.

كما يرى **كسنجر** أن الهدف الأساسي للدول لا يجب أن يكون حفظ السلام بأي ثمن، إذ قد يتفق الفاعلون على التضحية ببعض المبادئ حتى ولو على حساب حفظ السلام من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن. ويعتبر كسنجر الدبلوماسية وميزان القوى الوسيلتان الأساسيتان لحفظ الاستقرار عندما يكون النظام مستقرا[1].

-**كنيث والتز Kenneth Waltz** : يرى أن الحرب أساسها الفوضى التي يعرفها النظام الدولي وليس الطبيعة الإنسانية أو طبيعة الدول، فالحرب حسبه تقوم لأنه لا يوجد من يوقفها.

أما من حيث مستويات التحليل فيرفض **والتز** المستويات السابقة (الطبيعة الإنسانية، طبيعة الدولة، طبيعة النظام الدولي) ويقترح بدلا منها ثلاث مبادئ أساسية [2] :

1 - مبدأ الأمرية.

2 - مبدأ التنوع.

3 - مبدأ التوزيع.

فيما يخص **مبدأ الأمرية** : يرى أن الفارق بين النظام الداخلي والنظام الدولي هو امتلاك الأول لهيئة تملك القوة الشرعية وغيابها في الثاني يؤدي إلى الفوضى.

---

[1]- ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 35

[2] -Kenneth Waltz, **Theory of intenational politics**, New York, Mac Graw-Hill, 1979, p128.

وبالنسبة **لمبدأ التنوع** : فيقصد به أن التنوع في أهداف الدول وأفعالها الخارجية هو الذي يشكل النظام الدولي عكس ريمون آرون الذي يرى في تنوع الأهداف أساس للفوضى.

وعلى مستوى المبدأ الثالث المتعلق **بالتوزيع**، فيرى والتز أن هيكل النظام يتغير بتغير توزيع القدرات على الوحدات المشكلة له، وهو بذلك ينفي وجود شكل واحد للنظام الدولي كون الدول تتصرف بنفس الصفة. ويعتبر والتز فيما بعد من رواد الواقعية الجديدة نظرا لما أضافه من أفكار تجديدية على مبادئ الواقعية.

المطلب الثالث : تقييم الواقعية ونقده ـــــــا.

برزت الواقعية كمدرسة قائمة بذاتها في تحليل العلاقات الدولية بأفكارها ومناهجها وتصوراتها، وكانت ثورة على المفاهيم المثالية التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى، غير أن توجهها الواقعي الحاد جعلها تتلقى العديد من الانتقادات خاصة من أنصار البعد العالمي Transnationaliste " الداعين إلى الأممية العالمية وكذلك الماركسيين والسلوكين [1]. ونبرز أهم هذه الانتقادات فيما يلي :

1 – انتقدت الواقعية كونها لم تولي أهمية للفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية عدا الدولة، وأهملت القوى المتوسطة والصغيرة، كما ركزت على القوى الكبرى غير أن العالم يشهد تطورا في اشخاص المجتمع الدولي والفاعلين الجدد فيه كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية ولا يمكن التسليم يكون العلاقات الدولية تنسجها الدول الوطنية القوية فقط[2].

وهو ما تذهب إليه السلوكية كذلك، حيث تنتقد الواقعية وترى أنها شاملة وعامة ولا تملك الخصوصية، وأنها مخطئة في اعتبار أن الدولة الفاعل الوحيد على الساحة الدولية[3].

2 – يرى الدكتور **اسماعيل صبري مقلد** [4] أن إخفاق الواقعية كان بالأساس في تحديد المفاهيم بدقة خاصة وأن مفهوم القوى مثلا يحمل عدة دلالات فهي نتاج سياسي، أو أداة أم هي محرك للعمل السياسي، وأمام هذه التوجهات نجد **مورغنثو** لم يحدد بالدقة اللازمة هذا المفهوم وهو ما لا يفيد التحليل المعمق لأبعاد الظاهرة وتأثيراتها الدولية.

[1] -Guen Hermet, op-cit, p261.
[2] - Jean-Claude Zarka, Op-cit, p6.
[3] - Dario Battistella op.cit., p125.

[4]– اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ، ص20.

3 – إن مفهوم المصلحة الوطنية ليس سهلا للتحليل والتحديد خاصة بتطور العلاقات الدولية وتعقدها، وفي هذا الصدد يرى **ستانلي هوفمان** أن تحديد المصلحة القومية كهدف لا يصلح إلا ضمن مناخ مستقر حيث تتنافس الأطراف على أهداف محددة. وهو ما كان سائدا في ق 18 و ق19، غير أن هذا غير ممكن في عالمنا المعاصر حيث تعرف العلاقات الدولية حالة من اللااستقرار وعدم الوضوح بظهور عوامل جديدة تدعو إلى الفوضى والتغيير، فالمصلحة الوطنية تحدد حسب المقاييس المستخدمة في التحديد أي المتعلقة بالأهداف أو القرارات أو الأطراف الفاعلة.[1]

4 – النظرية الواقعية نظرية ستاتيكية عامة، والنظام الدولي نظام ثابت غير متغير، فهو محدد بالمصالح والقوة ومحكوم بالصراع، وهذا إطار محدود تعرف ظواهر أخرى غير الصراع، كالشراكة والتعاون....

5 – ينظر **مورغنثو** على أن عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية عقلانية باستمرار أي أنها لا تخرج عن إطار عملية توفيق بين الوسائل المتاحة والأهداف المرسومة، وهي ثابتة ومتعارف عليها.

غير أن التحليل المعمق لصنع السياسة الخارجية المعاصرة يكشف عن الصراع الحاد والمستمر في الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي هذه السياسات والأهداف التي يحددونها وكلما اختلفت الأهداف أدى هذا إلى اختلاف الوسائل ضرورة.

6 – القوة كمفهوم محوري في أدبيات المدرسة الواقعية نفت وجود أي مفاهيم أخرى تعرفها العلاقات بين الدول وهو أمر غير واقعي حيث أن الدول تعرف مفاهيم التعاون الدولي، والتكتلات والتجارب الاندماجية...[2]

7 – صعوبة فصل المتغيرات السياسة عن بقية المتغيرات الأخرى على أرض الواقع، إذ أن الواقعية تدعو إلى تجريد المفاهيم والتركيز على أسس معينة[3]، دون غيرها كما أن السياسة الداخلية لا يمكن فصلها عن السياسة الخارجية خاصة من خلال التأثيرات التي تحدثها في وضع السياسة الخارجية لكل دولة وهذا بارز وجلي في سياسات الدول.

ظهور الواقعية الجديدة :

[1]– نفس المرجع، ص21.

[2]– صلاح أحمد هريدي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة** ، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية(مصر)، 2003، ص 20-21 .

[3]– مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 144.

هو تيار حديث حاول رواده تطوير الواقعية انطلاقا من مبادئها الأساسية لكن بنظرة علمية موضوعية مغايرة فاهتم كل من **كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن وجورج مودلسكي** وغيرهم إلى نقد التقليديين حيث أخذوا عليهم مفاهيمهم الغير واضحة والبعيدة عن الدقة، كما اعتبروا نظرتهم إلى العلاقات الدولية ضيقة محددة بالمجال الأمني السياسي دون غيرها من المجالات الاقتصادية والاجتماعية في التحليل السياسي الدولي عدم تبيان الفاصل بين الذاتي والموضوعي في الحياة السياسية الدولية [1]. في حين اهتمت الواقعية الجديدة بالصراع السياسي الدولي كونه أساس العلاقات الاقتصادية الدولية والتي لا يمكن تناولها بعيدا عن العلاقات بين الدول، ويرى الدكتور **ناصف يوسف** حتي أن :" الواقعية الجديدة اهتمت ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو اندثارها وبالتالي تحديــد مؤشــــرات أو معايير التنبؤ بالنشوء والاندثار".[2]

ظهرت الواقعية الجديدة كنزعة أمريكية إبان مرحلة الحرب الباردة، حيث ركزت على استعمال القوة العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء أفكار جديدة تميل أكثر إلى النظرة الأخلاقية، واعتبار مفهوم الأمن بدلا من استعمال القوة العسكرية.[3]

يرى أصحاب الواقعية الجديدة أن الدولة هي المعطى الأساسي لكونها كيان قادر على تحديد أهداف ومصالح، والأولوية للفاعل الفردي بدلا من التكتلات والتجمعات، لكن الدولة الفاعل العقلاني القادر على تحقيق الأهداف.[4]

ويمكن استخلاص تعريف للواقعية الجديدة بكونها :" تلك الطريقة المنهجية العلمية للتفكير لفهم النظام الدولي واستمراريته وديناميكيته، فهي توفر الوسائل التي من خلالها يستطيع المرء أن يقيم كل من الاستمرارية والتحول على مستوى النظام الدولي".[5]

تميزت الواقعية الجديدة باستخدام مناهج مختلفة كالمنهج الاستنتاجي والمنهج الاستقرائي، كما ركز "**والتــــز**" في أبحاثه على البعد السوسيولوجي للعلاقات الدولية وبنيتها لتفسير سلوك الدول.[6]

أما من حيث مستويات التحليل فافر الواقعيون الجدد بوجود ثلاث مستويات هي الدولة والتكتل الإقليمي والنظام الدولي غير أنهم ركزوا على الدولة، واعتبروا النظام الدولي كل لا يتجزأ.[7]

---

[1]– ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص62.
[2]– نفس المرجع، ص 63.
[3]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص163.
[4]– ناصف يوسف حتي، مرجع سابق ، ص ص 63-64.
[5]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 166.
[6]– ناصف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص64.
[7]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 167 .

ويمكن أن نلخص الاختلافات الممكنة بين الواقعية الجديدة والواقعية التقليدية فيما يلي :

1 – تعتبر الواقعية الكلاسيكية القوة هدفا ووسيلة، غير أن الواقعية الجديدة ترى في القوة وسيلة فقط.

2 – تهدف الواقعية الجديدة لتحقيق الأمن وليس القوة.

3 – يعتبر الواقعيون الجدد الصراع الدولي ناتج عن فوضوية البيئة الدولية بينما يرى الواقعيون التقليديون أن الصراع الدولي يكمن في طبيعة العلاقات الدولية القائمة على القوة ومن أجلها.

4 – ينفي رواد الواقعية الجديدة فكرة الطبيعة العدوانية الشريرة للبشر كأساس لقيام الصراع الدولي ويركزون على أولويات الدول في صراعها الدولي.

5 – يفضل الواقعيون الجدد نظام الثنائية القطبية عن نظام التعددية القطبية (ربما يعود ذلك إلى المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها هذه النظرية) [1] ويعلل ذلك أصحاب هذا الاتجاه يكون نظام الثنائية كفيل بإحداث توازن القوى المنشود.

6 – يسعى الواقعيون الجدد إلى إثراء مفاهيم الواقعية الكلاسيكية من خلال توسيع مفهوم القوة ومضامينه، فالقوة حسبهم لا تقتصر فقط على الجانب العسكري، بل تشمل شبكة المعلومات والاتصالات والجوانب الاقتصادية، والرأي العام...[2]

يعلق **كنيث والتز** باعتباره رائد الواقعية الجديدة (البنيوية) أهمية كبرى على توزيع القدرات، فالوحدات في الدولة الفوضوية تتميز بمصادرها التي تؤثر بدورها على البنية، ومرتبة الدولة في المنظومة الدولية رهن بمصادرها كحجم السكان والأراضي والقدرات الاقتصادية والاستقرار السياسي والكفاءة، وتغير البنية رهن بتوزيع الثروة.

وبالرغم من أن **والتز** جعل من الدولة مركز تحليل لكنه لم يهمل الفاعلين الآخرين على الساحة الدولية، كالمنظمات والشركات العابرة للأوطان، كما يتميز والتز عن الواقعيين التقليدية من خلال رفضه للأدوات التي يقوم عليها توازن القوى، ومع هذا فإن توازن القوة موجود في الحياة الدولية.[3]

إن النظرية الواقعية الجديدة التي يتزعمها **كنيث والتز** تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثيــر النظام الدولي فبالنسبة لــ **والتز**، النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كما أنها تسعى إلــى وجودها في عالم فوضوي، وفي ظل اهتمام الدول لتحقيق مصالحها تنشد القوى الصغرى

[1]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ، ص ص 171–172 .

[2] -Jean-Claude Zarka, op-cit, p7.

[3]– أليس لاندو، ترجمة قاسم المقداد، **السياسة الدولية، النظرية والتطبيق**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص22 .

إقـامة التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الأقوياء، ويعتقد والتز أن نظام الثنائية القطبية أكثر استقـرارا للنظام.[1]

وخلاصة القول، فإن كلا من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة هما نتاج أمريكي، طبقته الولايات المتحدة على مستوى سياستها الخارجية في فترات مختلفة وكان له الأثر البالغ في تحديد المصالح وبلوغ الأهداف، وهو ما برز على مدار السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وكذا مراحل الحرب الباردة كما أن الواقعية لازمت السياسات الأمريكية أثناء سعيها لبلورة الهيمنة الكونية في عصرنا الحالي كقطب مسيطر على العلاقات الدولية.

[1]- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ص 69-70 .

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية للمدرسة الواقعية.

المطلب الأول : المصلحة الوطنية عند الواقعيين.

يقدم **هانس مورعنثو** أشمل تعريف للمصلحة الوطنية بأنها :" تلك المصالح الشرعية الجوهرية، المتطابقة، المتكاملة، الأولية والثانوية، المحددة والحيوية، وتعتبر المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي".[1]

ومن هذا المنطلق اهتم الأمريكيون خاصة بهذا المفهوم وحاولوا تفسيره وتحديده وجعله هدفا رئيسيا لكل سياسة خارجية ويعتبر كتاب **هانس مورغنثو** In Defense of national interest وكتاب **جورج كينان** : America diplomacy مؤلفان رائدان في بلورة المصلحة الوطنية منذ الخمسينات إذ يؤكد المؤلفان أن ارتباط السياسة الخارجية الأمريكية بالفكر المثالي لم يجد نفعا بل كان سببا في ضعف تلك السياسة [2] والمصلحة الوطنية تعني أساس فكــرة أمــن الوحـــدة السياسيـــة (La sécurité) باعتبارها الهدف الأسمى للدولة وتأكيد لاستمرارها، فهي الأمن الشامل وضمان لسيادة الدولة واستقلاليتها، وهذا ما دفع بالواقعيين إلى الربط بين المصلحة الوطنية والقوة.[3]

تبدو كل التعاريف التي تطرقنا إليها في سبيل التعريف بالنظرية الواقعية وأساسها أنها تلتقي حول مفهوم أساسي هو المصلحة الوطنية التي تعتبر مصطلحا مركزيا في أدبيات هذه النظرية وطروحاتها، وهو ما ذهب إليه الكثير من المفكرين مثل " **ايماند دخيل**" **Waymand diehl** حيث قال: " أن مضمون الواقعية السياسية يعتبر النظام الدولي في فوضى والدول القومية تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية المحددة ابتداءا من مفهوم القوة" وهو التعريف الــــذي يوضحـــه **كنيث ولتز Kenneth Waltz** مصالح الدولة هي أساس الفعل والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، ومن ثم فالحساب يقوم على هذه الضروريات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل النى تستخدمها مصالح الدول" وكذلك غ**لبن Gilpin** الذي قال أن :" الواقعية السياسية هي اعتبار أن الوحدة السياسية للشؤون الاجتماعية والسياسية هي صراع الجماعة، وأن الدول تندفع ابتداءا بواسطة مصالحها الوطنية وأن علاقات القوة هي السمة الأساسية للشؤون الدولية".[4]

يرى نقاد المدرية الواقعية أن المصلحة الوطنية التي تركز عليها نظريتهم يختلف في تحديدها حسب المقاييس المستخدمة في التحليل.

---

[1]- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ص 28.
[2]- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 56 .
[3]- نفس المرجع، ص 59.
[4]- عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 177.

-تحديد المصلحة الوطنية حسب الأهداف المتفق عليها داخل نظام قائم.

-تحديد المصلحة الوطنية حسب اتجاهات وبدائل تختلف باختلاف قطاعات الرأي داخل الدولة "جماعات، رأي عام،....".

-تحديد المصلحة الوطنية في إطار اتخاذ قرارات من طرف أجهزة رسمية مسؤولة عن تحديد قيم معينة للدولة.[1]

وإذا كانت المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والدائم لرسم السياسة الخارجية، فإذا هذا الاتجاه عرف عدة مآخذ أهمها :

1 - ليس بالضرورة أن يكون السلوك السياسي الخارجي للدولة سلوكا رشيدا وموجها إلى حماية مصالح الدولة وقد ينبع السلوك من شخصية القائد مثلا.

2 - المصلحة الوطنية ليست المحرك الوحيد للسلوك الخارجي حيث يمكن أن تكون الايديولوجية، أو طبيعة نظام الحكم أو القيم الاجتماعية عوامل مؤثرة.

3 - يعاب على المصلحة الوطنية أنها تعبير مبهم، مطاط ليس له مضمون محدد ومقاييس موضوعية محددة.[2]

يعتبر **مورغنثو** المصلحة هي المقياس الدائم الذي تمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، وقد تم تقسيم المصالح حسب الكاتب روبنسون توماس إلى :

1-المصالح الأولية والثانوية :

والأولوية منها تشمل الحفاظ على حدود الدولة وسياستها وثقافتها من أي عدوان خارجي أما الثانوية فهي ما دون ذلك كحماية الرعايا في الخارج مثلا.

2-المصالح الدائمة والمتغيرة :

والدائمة منها هي الثابتة التي تدوم بدوام الدولة كالأمن مثلا، أما المتغيرة فهي خاضعة لتأثيرات الرأي العام بشأن موقف ظرفي معين أو بشأن قضية أو حدث تنتهي بانتهائه.

3-المصالح العامة والمصالح الخاصة :

ويقصد بالعامة تلك التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية للدولة، أما الخاصة فهي تعني قضية محدودة زمانا ومكانا " مثل مساندة دولة ما".

كما صنف **مورغنثو** المصلحة إلى :

---

[1]- صالح أحمد هريدي، مرجع سابق ، ص 21 .

[2]- نفس المرجع، ص 24 .

1 - **مصالح متطابقة** : مصالح تجمع بين دولتين أو أكثر.

2 - **مصالح متكاملة** : ويقصد بأنها لا تصل إلى درجة التطابق لكن مؤهلة لأن تشكل اتفاقا في قضايا محدودة ومن زوايا معينة.

3 - **مصالح متناقضة** : هي مصالح ليست ثابتة قد تتحول إلى مصالح متطابقة أو متكاملة بفعل نشاط دبلوماسي أو تحول ما.

وكخلاصة لهذا المبدأ الذي يعتبر أساس وقلب السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أن نشير إلى العوامل المشكلة للمصلحة القومية لكل دولة وهي :

1 - تطور البيئة الدولية.

2 - الإرادة السياسية للعب دور مؤثر خارج الحدود الوطنية.

3 - القدرة على ممارسة ذلك التاثير.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر المصلحة الوطنية قائمة على ثلاث ثوابت هي :

1 - استمرار وجود الدولة ماديا (الأمن القومي).

2 - الحفاظ على القيم الأمريكية المنصوص عليها في الدستور American way of life كالحركة والمساواة والديمقراطية.

3 - تطور الرخاء الاقتصادي[1].

المطلب الثاني : مفهوم القوة عند الواقعيين.

يعرف الدكتور **اسماعيل صبري مقلد** القوة السياسية عند الواقعيين بأنها :" مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفة للعنف في أشكاله المادية والعسكرية، إنما هي أوسع نطاقا, فهي النتاج النهائي –في لحظة ما– لعدد كبير من المتغيرات المادية والغير مادية والتفاعل فيما بينهما .... وهو ما يحدد في النهاية حجم قوة الدولة و مدى تأثيرها السياسي في مواجهة الدول الأخرى".[2]

---

[1]- Murielle delaporte, la politique étrangère americaine depuis 1945, édition complexe, Paris, 1996, p19

[2]– اسماعيل صبري مقلد، ص19.

ويعتبر مفهوم القوة مفهوما مركزيا في العلاقات الدولية عني بالكثير من الاهتمام من قبل كتاب الواقعية، حيث يرى **هانس مورغنثو** أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة وهي الهدف العاجل والأساسي وهي المتغير الرئيسي في العلاقات الدولية باعتبارها هدفا ووسيلة.

وتحدد مكونات القوة القومية للدولة بأنها :

-الاعتبارات الجغرافية (مساحة، موقع، تضاريس).

-الامكانيات والموارد الطبيعية المادية.

-السكان والتركيبة البشرية.

-مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

-درجة الاستعداد العسكري.

-كفاءة المؤسسات السياسية والأجهزة الدبلوماسية والدعائية.

-الروح المعنوية.[1]

كما يحدد **ريمون آرون** القوة بأنها قدرة الدولة على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى، وهو مفهوم يتضمن القدرة والسيطرة ومفهوم الهيمنة، وتتمثل عوامل القوة حسبه في المكانة التي تحتلها الدولة والموارد المتاحة لها والقدرة على العمل الجماعي.[2]

ركز الواقعيون في جل كتاباتهم على أن القوة بالنسبة لهم غاية ووسيلة في آن واحد، فهي وسيلة تستخدم من خلال الآليات المختلفة وهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه لتنافس به الآخرين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

إن سلوك الدول يميل دوما إلى تعزيز مصالحها وهو ما يعكس مباشرة استمرار سياسات القوى، ويمكن قياس قوة الدولة من خلال عدة مؤشرات، كالقدرة العسكرية (كما ونوعا) والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية.... كما أن ممارسة القوة تتخذ عدة أشكال :

-الإقنـــــاع.

-الحرب النفسية والأيديولوجية والدعية.

-الحصار والمقاطعة الاقتصادية.

-إعلان الحرب والتهديد باستخدام القوة.[3]

---

[1]- نفس المرجع ، ص 173.

[2]- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ص 53.

[3]- مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 127 .

وفي بحثنا الدائم عن تحقيق القوة وتعظيمها تنقسم الدول إلى قوية وضعيفة، كلا حسب قدراته وإمكاناته سواء كانت هذه الإمكانات ذاتية مرتبطة بما تتوفر عليه الدولة من عوامل قوة عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، أو تحالفات ومبادرات جماعية تسعى إليها لمجابهة أي خطر أجنبي، وبالتالي فإن أنماط القوة تختلف وتتنوع وتيمكن حصرها فيما يلي :

1 – القـوة الذاتية المنبثقة من قدرات الدولة وإمكاناتها المختلف ـة، وه ـي الفاصـل – حسب الواقعيـين– في تقييم مكانة الدولة على مستوى النظام الدولي، وضمانتها الأساسية لمجابهة الخطر الخارجي.

2 – اللجوء إلى التحالفات بما يخدم توجهات الدولة ويحقق مصالحها ويعزز استقرارها، وحسب الواقعيين لا يمكن اعتبار تلك التحالفات مناقضة لمبدأ الصراع الذي تقوم عليه الواقعية، وإنما هو تأكيد على أن تلاقي المصالح هو الدافع إلى التقارب، والهدف لا يخرج عن نطاق بناء القوة وليس رغبة في التعاون.

3 – تحقيق نظام أمن جماعي قائم على أساس مبدأ طرف واحد في مواجهة الكل أو الكل في مواجهة طرف واحد.[1]

غير أن هذا التوجه لا يمثل حقيقة الطروحات الواقعية التي ترى أن قيام نظام أمن جماعي لا يعبر عن إرادة الدول للسعي للسلام وإنما يعود تحقيقه إلى مبدأ توازن القوى لا غير، فكلما كانت القوى المتنافسة على الساحة الدولية على قدر كبير من التقارب في مستويات القوة والقدرات والإمكانات كلما كان هناك توازن وبالتالي نوعا من النظام الدولي الذي يسوده الأمن الجماعي، وفي خضم هذا التحليل تتحقق مقولة "**هانس مورغنثو**" حول هدف الدول بأنه : " السياسة الدولية هي جهد مستمر لتحقيق وتعظيم قوة الدولة لإضعاف وتقليص قوة الدول الأخرى".[2]

المطلب الثالث: مفهوم توازن القوى عند الواقعيين.

يقصد بتوازن القوى، حالة من التوازن الدولي، إذ لا تستطيع من خلاله أي دولة أو أكثر أن تهاجم غيرها من غير سبب مقبول، وذلك حماية للوضع الراهن "Status quo" ولتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازنا والإخلال به إخلال بموازين القوة.[3]

---

[1]– نفس المرجع، ص ص 128–129 .

[2] -Jean-Claude Zarka, op-cit, p 7.

[3]– محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 230.

ويعرف القاموس السياسي توازن القوى الدولية بأنه نظرية سياسية يقصد بها الحفاظ على ميزان القوة بحيث لا يسمح لدولة ما أو حلف السيطرة بالنفوذ على الساحة الدولية من خلال ما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية وإعلامية.[1]

وقد تعددت التعاريف واختلفت بشأن مفهوم توازن القوى وتبنته الكثير من المدارس الفكرية في تحليل العلاقات الدولية غير أن مضمونه كان الأقرب إلى طروحات المدرسة الواقعية من حيث كونها تعالج حالة الثبات في العلاقات الدولية وتؤكد على فكرة القوة، فتوازن القوى يشكل تقاربا عاما في القوة يحول دون استخدام طرف لها ضد أي طرف آخر، ويتضمن هذا المفهوم بعدا أساسيا مرتبطا بإمكانات وقدرات الدولة من حيث عوامل القوة وخاصة العسكرية منها، فكلما كان هناك توازن تحقق السلام والاستقرار، وكلما اختل التوازن سادت الحرب والفوضى على الساحة الدولية.[2]

تعتبر فكرة توازن القوى قاعدة أساسية للعمل في السياسة الخارجية للدول في إطار تفاعلها مع وحدات النسق السياسي، وتهدف من خلاله إلى الوقوف في وجه زيادة قوة أي وحدة سياسية أو حلف، كلما كان في هذه الزيادة تهديد للتوزيع الراهن للقوة، كما تسعى الدول إلى حماية استقلالها من قوى خارجية تهدد أمنها.[3]

لقد عرف تاريخ العلاقات الدولية وسائل عديدة لتحقيق ميزان القوة وتمثلت في :

1 –**سياسة فرق تسد :** والتي يقصد بها تفتيت قوة كبيرة قائمة إلى قوة صغيرة أو عرقلة قيام قوة كبرى مهددة.

2 –**سياسة التوزيع العادل للقوة :** ويعني توزيع القوة على الفاعلين الدوليين بطريقة عادلة لضمان التوازن، (وهذا ما قد يتناقض مع الطرح الواقعي الذي يرى أن كل دولة تسعى إلى تعظيم قوتها لكسب المصالح دون مراعاة للقيم الأخلاقية من عدالة وسلام).

3 –**سياسية التحالفات :** وتعني تجمع دولتين أو اكثر لمجابهة خطر دول أخرى (وما كان التحالف ليحدث حسب الواقعية إلا لتلاقي مصالح الأطراف المتحالفة وليس الرغبة في السلام والتعاون).[4]

---

[1]– محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية** ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت، 2002، ص 47 .

[2]– وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص ص 34–35.

[3]– محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ص 235–235.

[4]– محمد طه بدوي، مرجع سابق ، ص ص 238–239.

ويقر الباحثين على أن فكرة ميزان القوة تدور حول ضرورة تحقيق توازن بين القوى في النسق الدولي تفاديا لقيام الامبراطورية العالمية من ناحية وتفاد للفوضى الدولية من ناحية أخرى.[1]

ومن هذا المنطلق يرى **ريمون آرون** ضرورة وجود تحالفات بين القوى الكبرى والاتفاق على إدارة الشؤون الدولية قد تنظم دول كبرى أو صغرى إلى هذه الأحلاف بدافع المصلحة أو بدافع الحرص على الاستقرار. إن ميزان القوة ينظم الفوضى العالمية ويضمن السلام، كما أن الواقعيين كثيرا ما يختزلون بنية النظام الدولي في ميزان القوة، وأن هذا الميزان لا يجنب بالضرورة الحروب لكن يحد من إمكانية هيمنة دولة ما على غيرها من الدول.[2]

4- سياسة التدخل : ويعني التدخل في الشؤون الداخلية لدول الغير لمنعها من الإخلال بالتوازن العام للقوة الدولية وتتنوع أنواع التدخل من عسكرية واقتصادية ودبلوماسية.

5- سياسة المناطق العازلة : ويقصد بها إقامة دول محايدة بين الكتل أو الدول المتضاربة بشكل تحقق التوازن.

6- سياسة توزيع مناطق النفوذ : وقد شهد التاريخ الإنساني الكثير من الحالات التي تم فيها تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الكبرى من باب توزيع عوامل القوة على الأطراف لضمان عدم هيمنة طرف ما على الساحة الدولية.

4 - **سياسة اتفاقيات التسلح** : وتتمثل في تلك الاتفاقيات المتعلقة بالتسلح، كنزع السلاح الإقليمي أو الجزئي كأساس لإقامة التوازن بين الدول وتدعيم السلام.

ونشأت هذه السياسة نتيجة إفراط الدول في التسلح لضمان قوتها وتفوقها على الدول الأخرى وهو ما شهد سباقا نحو التسلح زعزع الاستقرار الدولي.[3]

إن سياسة توازن القوى تعتبر إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في حالة تراجع قوتها القومية أو صنعها لتصبح من عامل سلبي مؤثر على السلام العالمي إلى عامل إيجابي تتخذه بكل إرادة لتحقيق السلام ويصبح توازن القوى هو حالة من التكافؤ الذي لا مجال فيه لإبراز القوة لحل المشكلات الدولية.[4]

[1]- نفس المرجع ، ص 241.
[2]- أليس لاندو، ترجمة قاسم مقداد، مرجع سابق، ص ص 18-19.
[3]- محمد منذر، مرجع سابق، ص 50-57 .
[4]- نفس المرجع، ص 48 .

إن مفهوم التوازن الدولي يتطلب وجود تكافؤ في القوة لدى طرفي الصراع وهذا لا يتحقق إلا بوجود عوامل أساسية متمثلة في :

أ –وجود وحدات سياسية تملك السيادة التامة.

ب غياب السلطة المركزية الشرعية والقوية فوق سلطة الدول (Supranational).

ج –وجود حالة من التنافس والصراع الدائم بين الوحدات السياسية.

د –ضرورة إدراك أهمية توزيع القوى في العالم.

ومن جهة أخرى يرى مورغنثو أن توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، ويتضمن توزيعا متساويا للقوة بما يحقق الإجماع الدولي.[1]

ويمكن تحديد أشكال توازن القوى الدولية من خلال العناصر التالية :

1 –**توازن القوى التقليدي** : ويقوم بين دولتين أو أكثر أساسه القوة العسكرية للدولة، وينقســم إلى نوعين:

أ – **توازن قوى بسيط :** وهي توازن طرفين متضادين متعادلين في القوة سواء كان هذا التعادل كاملا أو نسبيا.

ب –**توازن قوى معقد** : وهو توازن متعدد الأطراف (مركب) حيث أنه يتكون من مجموعات قوى كثيرة على موازنة بعضها البعض (نظام متعدد الأقطاب).

2 –**توازي القوى الحديث** : ويتضمن مفهوم القدرة التدميرية للسلاح النووي، أي أن امتلاك دولة معينة لهذا الســــلاح قادر على ردع كل دولة أخرى نووية، وهو ما يطلق عليه "توازن الرعــب النووي".

إن الردع النووي المتبادل يحقق نوعا من التوازن الثابث حيث لا تتجرأ أي دولة على المخاطرة والانتحار الجماعي لإدراكها بقوة الخصم النووية.[2]

يقوم مبدأ توازن القوى على ركيزتين أساسيتين :

أ –الدول الأطراف في هذا النظام يجمعها هدف واحد، هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

---

[1]– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 159 .

[2]– محمد منذر، مرجع سابق ، ص ص 58–59.

ب يتحقق التوازن عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط معاكسة ومتعادلة يمكن من خلالها تفادي أي اختلال في علاقات القوى القائمة.[1]

لقد عرفت أوروبا إبان القرن الثامن عشر تطبيقا لمفهوم توازن القوى الذي هيمن على الدبلوماسية الأوروبية على مدى مئتي سنة، و انساقت دول أوروبا لهذا النمط من التنظيم الدولي لإدراكها صعوبة تحقيق الإمبراطورية العالمية للعالم القديم وبروز قوى جديدة متفاوتة في حجم القوة تسعى إلى الهيمنة مما دفع بالمجموعة الدولية آنذاك لاختيار الذي يكبح اندفاع هذه القوى ويحد من طموحاتها، فكان توازن القوى هو السائد.

وما كان لهذا المبدأ أن يحقق السلام ويمنع الحروب غير أنه استطاع تقويض قدرة على الهيمنة وتحجيم النزاعات، وضمان الاستقرار والاعتدال في السلوك.[2]

---

[1]– جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص 86 .

[2]– هنري كسنجر، **الدبلوماسية : من القرن السابع عشر الى الحرب الباردة** ، ترجمة، مالك فاضل البديري، الطبعة الاولى, الأهلية للنشر والتوزيع، ،عمان ، 1995، ص ص11–17 .

الفصل الثالث : منظومة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : أسس السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: المبـــــــــادئ.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني : الفاعلون في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : الإطار المؤسساتي / المؤسسات الدستورية.

المطلب الثاني: القوى المؤثرة الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

المبحث الأول : أسس السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : المبـــــــادئ.

يرى الكثير من الباحثين أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تحكمه ـــا مبـــادئ أو ثوابـت أو استراتيجيات محددة ، بل تتميز بتعدد وتنوع الأبعاد بحسب المعطيات المرتبطة بالمجال الموجهة إليه على الساحة العالمية واللحظة التاريخية المتاحة.[1]

السياسة الخارجية الأمريكية هي محصلة مجموعة من الآليات والفواعل والعوامل المتعددة، وهي خاضعة لنقاش متعارض وليس بالضرورة تعبر عن إجماع حول راي واحد، غير أن خضوعها في الأخير إلى سلطة الرئيس تجعها تبدو متجانسة.[2]

ومن خلال هذه التصورات تبدو لنا المبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية متناقضة متنافرة، غير أن هذا التناقض شكل سر نجاحها وجعلها أهم سياسة خارجية في الكون وأعقد مجال للدراسة.

ويمكننا حصر واستنتاج مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في هذه الثنائيات :

1-الميول إلى القوة والدعوة إلى المثالية :

من المبادئ المتناقضة التي شكلت أساسا للسياسة الخارجية الأمريكية هو سعيها الدائم لتعظيم قوتها من جهة والدعوة إلى الأخلاق والمثل (كنشر الديمقراطية والأحكام للقانون الدولي) من جهة أخرى، وهذا على مر المراحل التاريخية التي عرفتها السياسة الدولية.

وبخصوص القوة، اعتمدت الولايات المتحدة على تعزيز قوتها وقدراتها واعتبرت دولة عظمى من حيث الإمكانات الاقتصادية المالية، السياسية الدبلوماسية، التكنولوجية العسكرية، وهو ما أهلها للمبادرة على المستوى الدولي للتدخل والسيطرة وتبوء مكانة الريادة.[3]

وتقوم الفلسفة الأمريكية على ضرورة تدعيم دبلوماسيتها بالقوة في غياب حكومة عالمية وأمام ما تعرفه الساحة الدولية من تحولات، كما أن السياسة الخارجية لا تحدد بما تهدف إليه فقط، بل بما

[1] -هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، طبعة أولى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص72.

[2] -Charles- Philippe David (et autres), **la politique étrangère des Etat Unis**, presse de science po, Paris, 2003, p9.

[3] -Sophie Chautars, **Géopolitique du XX siècle,** Studyrama perspectives, France, 2009, p145.

تملكه من قوة عسكرية تميزها عن الدول الأخرى، والقوة العسكرية تحديدا تعني بقاء واستمرار الدولة الأمريكية، ليس فقط من حيث الدفاع عن إقليمها بل للحفاظ على مصالحها العظمى دائما[1].

إن اهتمام الولايات المتحدة بتعظيم القوة كأساس للعمل الدولي نابع من توجهات المدرسة الواقعية التي طغت على السياسة الخارجية وهو ما جسدته الاستراتيجية الأمريكية في كثير من المحطات التاريخية، غير أن هذا لم يمنع بروز التيار المثالي الداعي إلى تمجيد القيم والأخلاق والمثل واعتبار الولايات المتحدة الراعية للسلام والعدالة دوليا ونموذجا يقتدي به، وهذا التوجه بدوره لا يخرج عن إطار إبراز التفوق المعنوي الأمريكي , وفي هذا المجال يرى "كسنجر" أن خصوصية الولايات المتحدة تكمن في موقفين متناقضين تجاه الدبلوماسية الخارجية فهي تستخدمن قيمها المتمثلة في تطبيق الديمقراطية على أكمل وجه وتلتزم في نفس الوقت بنشرها حول العالم[2].

ويـرى آخـرون أن ثنائيــة المثاليــة الواقعية تشكل تعايشا منذ الآبـــاء المؤسسيـــن "Péres Fondateurs" وهو ما قامت عليه المبادئ الكبرى للعالم الجديد، إذ يرى " **جيفرسون**" الدور العالمي الذي يجب أن تقوم به أمريكا من حيث الأبعاد المثالية، في حين يرى " **هملتون**" وهو من دعاة الواقعية السياسيــــة أن الحفـــــاظ على الأمن من الخطر الخارجي هو المبدأ الأساسي والموجه لسياسة البلد[3].

يؤكد أصحاب الاتجاه الأخلاقي أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تولي اهتماما بالقضايا الأخلاقية في سياسيتها الخارجية مثل حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحرية في العالم ويستندون في ذلك إلى مبادئ المثالية التي برزت بعد الحرب العالمية الأولى، كمنع قيام الحروب واللجوء إلى الأطر الدولية والقانون الدولي لحل النزاعات، والمبادرة إلى نزع السلاح والتقريب بين المصالح القومية للدول[4].

2-الانعزالية والتدخلية :

يقول الدكتور **ناصف يوسف** حتي :" عند كل تحول تاريخي في النظام الدولي يقوم حوار امريكي بين مدرستين الأولى وصفها بالانعزالية والثانية بالتدخلية"[5].

---

[1] -Robert, J.ART, **America's Grand strategy and word politics**, Routledge, New York, 2009, p32.

[2]– هنري كسنجر ، مرجع سابق ، ص 12 .

[3] -Murielle Delaporte, Op cit, 1996, p18

[4]– جيمس دوري، روبرت بالستيغراف، ترجمة وليد عبدالحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، كاظمة، الكويت، ص11.

[5]– ناصف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المستقبلية، بيروت، 1987، ص 20.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بين الانعزالية والتدخلية التي عرفتها في الكثير من المناسبات خلال تاريخها، انطلقت في البداية تعزز وحدتها وتهتم بمجالها الإقليمي القريب قبل أن تسعى إلى السيطرة على العالم.

وهذا ما نص عليه مبدأ منرو الذي جاء به الرئيس الأمريكي *سنة 1823 والذي يحمل شعار أمريكا للأمريكيين ويمنع أي تدخل أوربي في شؤون القارة الأمريكية وبالمقابل تلتزم الولايات المتحدة بعدم التدخل في شؤون أوربا، لكن الحقيقة هي أن مبدأ منرو كان فرصة للتوسع الأمريكي في المجال الإقليمي Panaméricanisme والسيطرة عليه، وكان الأمريكيون دائما يدعون نشر المبادئ المثالية لتبرير سياستهم الخارجية وهو ما صرح به وزير حكومة أبراهام لنكولن حين قال :" إن مبادئنا تدفعنا لتطبـيق نفس قيم العدالة على الشعوب والدول الأخرى، ونطمح إلى نيل رضى مواطنينا واحترام العالم بأسره"[1].

لم تكن الانعزالية السمة الغالبة على السياسة الخارجية الأمريكية على مر المراحل التاريخية، لأن التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية خاصة بعد الحروب الكونية دفعت بالولايات المتحدة بالتراجع عن سياسة العزلة والانفتاح تدريجيا على العالم والتدخل في شؤونه، وهو ما برز بقوة وبوضوح اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، إذ اعتبرت المرحلة عهدا جديدا يحمل دورا رائدا للأمريكيين على الساحة الدولية، وأثناء الحرب الباردة زادت سياسة التدخل بروزا وكان الصراع بين القطبين يحتم على الولايات المتحدة الانخراط في السياسة الدولية لضمان نشر إيديولوجيتها وكسب الحلفاء واحتواء المد الشيوعي[2].

بقيت السياسة الخارجية الأمريكية تتأرجح بين العزلة والتدخل حسب الظروف التي عرفتها العلاقات الدولية، وانطلاقا من مصالحها الحيوية وما تقتضيه من سياسات ملائمة، كبروز التهديدات المتعلقة بالمجال البحري إبان مرحلة الحرب العالمية الأولى مما دفعها إلى الانحياز والتدخل إلى جانب بريطانيا وفرنسا، كما لعبت الولايات المتحدة دورا المحور لأوربا والمنقذ لها بعد الحرب من خلال مبادئ وليس الأربعة عشر[2] .

* – جيمس منرو ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية للفترة (1817–1824).

[1] - Sophie Chautars, Op cit, p149.

[2] – منار الشوربجي، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية** ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، عدد 161–2005.

[2] - Sophie Chautars, op-cit, p150.

إن ما شهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي ورواج الفكر الليبرالي من خلال تعميم مبادئ الرأسمالية (من انفجار للحدود، وتوسيع للأسواق،و انفتاح للتجارة الدولية) وكذلك دمقرطة أنظمة الحكم بمفهوم أمريكي بحت، جعل من الولايات المتحدة تضطلع بمهمة القطب المهيمن والمتدخل في كل بقاع العالم وفي كل النزاعات الدولية وحتى الداخلية.

ومهما كان هذا الانفتاح، إلا أننا نرى أن السياسة الخارجية الأمريكية قائمة على التنافس بين التيارات الداعية إلى الانفتاح وضرورة التدخل، والتيارات المناوئة والتي تدافع دوما عن فكرة الانعزالية، وفي هذا الصدد يرى بعض المنظرين أن سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة منذ مبدأ منرو لم تكن إلا سياسة دفاع شرعي Politique délégitime défense.

فهي من جهة ترفض أن تدخل أجنبي في شؤون القارة الأمريكية ومن جهى أخرى لا تجيز قيام سياسة أمريكية تدخلية إلا في القارة نفسها [1]

3-الإنفرادية والعمل الجماعي :

يقول **هنري كسنجر** في كتابه الدبلوماسية[2] :

"خيم على أمريكا عشرينيات هذا القرن، حال من الازدواجية، ينوس بين الرغ بةعلى توكيد مبادئ التطبيق العالمي والفاقة لتعليلها لخدمة السياسة الخارجية الانعزالية، وسعي الأمريكان إلى رواية المفاهيم التقيليدي لسياستهم الخارجية بتوكيد أعظم : انفرادية الرسالة الأمريكية كأنموذج للحرية، والتفوق المعنوي للسياسة الخارجية الديمقراطية، والصلة الوثيقة بين أخلاقية الفرد والعالم، وأهمية الدبلوماسية المفتوحة واستبدال توازن القوى بالإجماع العالمي المجلى بعصبة الامم".

إن هذا المنطلق تأكد في أكثر من مناسبة عبر تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ونشاط سياستها الخارجية، حيث انتقلت من الانعزالية إلى الانخراط الذكي في الشؤون الدولية لكن ما تلبث أن تتحين الفرصة السانحة لكي تبرز انفراديتها في اتخاذ القرار، والتفرد في ممارسة سياستها دون الرجوع إلى الحلفاء أو الأطر القانونية الدولية.

لقد مثل عقد الثمانينات تغيرا نوعيا في السياسة الخارجية الأمريكية التي اتبعتها منذ الحرب العالمية الثانية حيث تخلت عن الانعزالية في مقابل الانفراد بالقرار في الكثير من المناسبات بعيدا عن إرادة حلفاءها، إذا كان هذا الشأن إبان الحرب الباردة حيث كان الاتحاد السوفياتي رادعا قويا ومنافسا عنيدا، فيمكننا تصور الوضع بعناية إثر الانهيار التاريخي لنظام الثنائية القطبية وزيادة مساحة الانفراد بالقرار الدولي بالنسبة للولايات المتحدة وقد لاحظنا ذلك في عهد رونالد ريغان وبعده الرئيس جورج

[1] -Graham H.Stuart, John B.Whitton, **Conception Américaine des Relations Internationales,** publication de la conciliation internationale, Paris, 1935, p157.

[2] - هنري كسنجر، **الدبلوماسية** (من القرن 17 حتى بداية الحرب الباردة) ، مرجع سابق ذكره، ص 537 .

بوش وخير مثال على هذا المبدأ التدخل الأمريكي في العراق أو ما يسمى بحرب الخليج الثالثة التي جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث لم تجمع المجموعة الدولية بما فيها أعضاء مجلس الأمن الدولي على ضرورة ضرب العراق غير أن الموقف الأمريكي تحدى المواقف المناهضة ونفذ قرار الحرب.

وقبل هذا يمكن ذكر القرارات التي قام بها الرئيس بيل كلينتون ومن بينها رفض تجديد عهدة الدكتور بطرس بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة، وكذلك قرار التدخل العسكري في كوسوفو.

إن ما يلفت الانتباه هو الانتقائية التي تميز السياسة الخارجية الأمريكية حتى من حيث المبادئ، فالانفرادية تمارس عند اللزوم فيما يظل العمل الدولي متعدد الأطراف هو الأصل[1].

ويرى بعض المحللون أن الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في فترة جورج بوش الابن تميل بوضوح نحو التحرك الخارجي الفردي وعدم الاحتكام إلى المجتمع الدولي ومؤسساته، ويرجعون ذلك إلى مبدأ العزلة الذي يبقى يميز الأمريكيين ويدفعهم إلى عدم الثقة في الآخرين، وكذلك الايمان القوي بضرورة الاعتماد على القوة العسكرية والثقة المفرطة المنبثقة منها، باعتبارهم القوة العسكرية الأولى في العالم.[2]

في اتجاه آخر يرى مناصرو العمل الجماعي أن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل تكاليف العمل الدولي منفردة، وتجاوز المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة لأن تهميش دور المجتمع الدولي سوف يعطي الجماعات والدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية فرصة لتقليص الدور الأمريكي وابداء العداء له، خاصة بظهور قوى جديدة ليست بالضرورة عسكرية، لكنها قوى اقتصادية صاعدة تؤثر على الساحة الدولية وتحتاجها الولايات المتحدة في كل عمليات التدخل سواء في تقاسم تكاليف الحروب أو إعادة تعمير الدول والمناطق المتدخل بشأنها.

وأمام هذه التناقضات التي تلتقي في الأخير حول المصلحة الوطنية تقول الوزيرة السابقة "**كندااليزارايس**" في تلك المرحلة: " إن السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية الجديدة يجب أن تكون أمنية مفتوحة على الخارج، غير أن خلفياتها المرجعية هي الوعي بالمصلحة القومية الأمريكية والدفاع

---

[1]- منار الشوبرجي، مرجع سابق، ص 209

[2]- علاء بيومي، **أفكار ستة تحرك السياسة الخارجية الأمريكية**، نقلا عن :
http ://www.egyptiangreens.com :22/05/2006,p2

عنها، كذلك على السياسة الخارجية الأمريكية التعامل مع قوى إقليمية حليفة في مناطق النزاعات في مواجهة البلدان المناوئة أو المنافسة"[1].

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

إذا كانت الأهداف في السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة ، فإن تحقيق هذه الأهداف اعتمد على الإدراك الحسي للاتجاه السائد في كل مرحلة وذلك من خلال نسق القيم والمفاهيم المميزة لكل اتجاه[2].

غير أن الأهداف العامة للسياسة الخارجية لا يمكن أن تخرج عن إطار حماية أمن الدولة بكل مدلولاته، ولكن حسب موقع الدولة وقدراتها وطموحاتها على الساحة الدولية، وهو ما يجعلنا نحدد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في :

- الدفاع عن الأمن القومي ودعمه.
- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.
- الهيمنة والتوسع.

وللتفصيل في هذه الأهداف، نوردها كمايلي :

1-الدفاع عن الأمن القومي ودعمه :

يعتبر الهدف الأسمى في سياسة خارجية كل دولة، فالأمن القومي تأكيد على سيادة الدولة وضمان لوجودها، وعملية صياغة الأمن القومي الأمريكي هي محصلة لجهود متعددة تبذلها وتشارك فيها عدة فئات رسمية وغير رسمية كمراكز البحوث والإعلام...

وإذا انطلقنا من كون الأمن القومي هو :" تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصياغة مصالحها الحقيقية وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية"[3] فإننا نجد الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى ذلك عبر كل مراحل سياستها الخارجية ومنذ دخولها معترك العلاقات الدولية في الحربين العالميتين الأولى والثانية وتأكد ذلك بوضوح إبان مرحلة الحرب الباردة، حيث دعا الرئيس الأسبق ترومان إلى سياسة الاحتواء للمد الشيوعي والاعتماد على الحلف الأطلسي ليكون الوسيلة التنفيذية لهذه السياسة.[4]

---

[1] - السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 2001/09/11: الاشكالات الفكرية والاستراتيجية**، مكتبة مدبولي، الدار العربية، بيروت، 2003، ص39

[2] - ناصف يوسف حتي ، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي**، ص21 .

[3] - عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** مرجع سابق، ص 32.

[4] - زبغينيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي الطبعة الأولى الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 55.

كما أن سياسة الردع النووي الذي اعتمدتها الولايات المتحدة إبان مرحلة الحرب الباردة كانت مبنية على التخطيط لحرب نووية وتعظيم الترسانة العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل، غير أن هذه السياسة كان الهدف منها تفادي الحرب والحيلولة دون وقوع تصادم عسكري مع الخصم مع الالتزام بمنع أية قوة معادية من السيطرة على أو راسيا.[1]

لقد اعتمدت الولايات المتحدة عدة استراتيجيات لحماية أمنها القومي وتعزيزه متخذة مبدأ الهجوم بدل الدفاع غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 غيرت الكثير من المفاهيم في السياسة الأمريكية، فكان الإحساس بالخطر سببا وحتمية لإعادة النظر في الاستراتيجيات المطبقة والتخطيط لاستراتيجية أمنية كفيلة بتفادي ضربة أخرى للاستقرار الوطني.

لقد كانت الاستراتيجية الأمريكية واضحة المعالم من خلال وثيقة استراتيجية الأمن القومي "national security strategy" تعتمد أساسا على تعاون أمريكا مع دول العالم، بما يعكس المزج بين القيم الأمريكية من جهة وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى، وهدف هذه الإستراتيجة هو السعي لجعل هذا العالم أفضل.[2]

والحقيقة أن تحقيق الأمن الأمريكي هو مرتبط بشكل وثيق بالوضع العالمي، فقد أصبح الشأن الأمني من هاجس الرأي العام بعد احداث 11 سبتمبر وزاد القلق عن السلامة الشخصية، ومع ذلك فإن جاهزية القوة العسكرية والتخطيط لأمن محلي ودولي لن يوافر بحد ذاتهما أمنا دائما، كما أن صيانة القدرة العسكرية الأمريكية الشاملة وتعزيز القدرات المحلية على البقاء يجب أن تدعم بجهود تنسيق لزيادة حجم مناطق الاستقرار العالمي والتخلص من الأسباب الدافعة للعنف السياسي وتقوية النظم السياسية التي تحترم حقوق الإنسان والقانون.[3]

2-زيادة الثراء الاقتصادي للدولة :

كان الهدف الدائم للسياسة الخارجية الأمريكية هو كيفية استثمار الفرص لكي تصبح أكبر قوة اقتصادية عالميو بقاعدة تكنولوجية ضخمة وشبكة معلوماتية متطورة. ومهما كانت الاختلافات بين المفكرين والمنظرين للسياسة الامريكية وكذلك اختلاف توجهات الرؤساء المتعاقبين على البيت الأبيض، فإن الثبات في أفكارهم هو تعزيز التطور الاقتصادي للأمة وتحقيق الرفاه، وهو ما ندركه من خلال المدارس المختلفة التالية:

---

[1]- زبغينيو برجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004 ص 55.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 246.

[3]- زبغينيو برجنسكي، الاختيار، مرجع سابق، ص 36-37.

أ – **الهاميلتونية :**

نسبة إلى **ألكسندر هاملتون**، وزير الخزانة الأمريكية في فترة 1789–1795، والذي يـرى أن وظيفة أمريكا هي تشجيع الاقتصاد الحر ونشره عاليا ومحليا وإقليميا مـــن أجل المصلحة القوميــة الأمريكية.

ب – الجيفرسونية :

نسبة إلى **توماس جيفرسون**، الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية ذو النزعة الانعزالية من أجل البناء الداخلي وتجنب المخاطر والتهديدات الخارجية، ركز كثيرا على ضرورة تعزيز البنية التحتية والاقتصاد الوطني.[1]

ج–الجاكسونية :

نسبة إلى **أندرو جاكسون**، الرئيس السابع للولايات المتحدة الأمريكية الذي ركز على ضرورة تحقيق الأمن والرفاهية للشعب الأمريكي دون استبعاد قيام الحرب خارج الحدود.

د– الويلسونية :

نسبة إلى الرئيس **ويلسن**، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية الذي أسس عقيدة تقوم على ضرورة الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والقانوني للنظام الدولي، وأن ترتكز على ضرورة تحقيق المصالح الأمريكية التي تتطلب تقبل الدول الأخرى للقيم الأمريكية والعمل على نشرها في العالم.[2]

ومن خلال ما سبق وبالتمعن في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية يمكن التأكيد على أنها قائمة على الحفاظ على المصالح وتعزيز المكانة العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا مهيمنا على السياسة والاقتصاد العالميين، وهو ما يفسره التوجه الاستراتيجي للولايات المتحدة ويتجلى بوضوح في فكر المحافظين الجدد.[3]

ولقد أخذت سياسات الولايات المتحدة تعكس النزعة الدافعة إلى احتلال مركز القرار العالمي ومن ثم حكم العالم والتحكم بمصيره إلى حد كبير، وما يميز سياسة أمريكا العظمى هو "اعتمادها على القوة لتحقيق المصالح".[4]

---

[1]– محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية العولمة والأمركة** ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص378 .

[2]– نفس المرجع، ص 379 .

[3]– شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص7 .

[4]– نفس المرجع، ص 14 .

إن الاهتمام بزيادة ثروة الدولة ونماء اقتصادياتها في جميع المجالات الانتاجية لا يعتبر شأنا داخليا فقط بل يشكل هدافا لسياسة الدولة الخارجية، نظرا لما يكتسيه العامل الاقتصادي من أهمية في تحديد موقع الدولة بين الدول ومؤشر قوتها.

إن الثروة عامة ضرورية لتسند القوة العسكرية، والقوة العسكرية هي عامة ضرورية لاكتساب الثروة والاحتفاظ بها، إن هذا الارتباط هو سبب في صعود وهبوط القوى[1]، ومن هذا المنطلق ركزت الولايات المتحدة على تدعيم اقتصادها واعتباره هدفا لسياستها الخارجية، الشيء الذي مكنها من جلب الملايين من المهاجرين، وتشجيع الآلاف من رؤساء المؤسسات الجدد، وإدخال رؤوس أموال جديدة للبلاد واستثمارات في مجالات البحث والتطوير.[2]

-وتتجلى سياسة الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي من خلال قدرتها على إبرام اتفاقية "**بريتن وودز**" عام 1944 وبموجبها تم إنشاء نظام عالمي قائم على مؤسسات دولية هي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التبادل الاقتصادي.

كما فرض الدولار كعملة للتعامل النقدي الدولي مما يعطي للأمريكيين إمكانية تمويل عجزهم بواسطة الآخرين والتحكم في الكتلة النقدية.

وتسعى الولايات المتحدة عبر سياساتها إلى تدعيم الشركات المتعددة الجنسيات التي تعود في الأصل إلى كونها مؤسسات أمريكية متفرعة تساهم في تقوية الاقتصاد الوطني.[3]

3-الهيمنة والتوسع :

إن رسم الأهداف الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالطروحات الفكرية للمفكرين السياسيين ومنظري الإستراتيجية الأمريكية، ولا يختلف **كسنجر** عن **برجنسكي** أو **صمويل هنتنغتون** في ضرورة التفوق الأمريكي والهيمنة العالمي، إذ يرى **هنري كسنجر** أن المصالح الأمريكية تمتد عبر الكرة الأرضية وهو ما يجعل الولايات المتحدة ذات فلسفة وتوجهات عالمية وذلك يقتضي تحمل مسؤولياتها والدفاع عن مصالحها[4].

---

[1]- بول كندي، **قيام وانهيار القوى العظمى**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي ليبيا، 1993 ص26.

[2]- نفس المرجع ص 742.

[3]- ميشال بيغنون مرودانت ، "**أمريكا المستبدة" الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم**، ترجمة: حامد فرزات، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001 ص 216.

[4]- سعد الدين ابراهيم، **كسنجر وصراع الشرق الأوسط**، دار الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص63.

ويمكن تفسير هذا الطرح من خلال تتبع التاريخ الأمريكي الحافل بأحداث التوسع والعقلية المصلحية، انطلاقا من السيطرة على الأمريكيين ثم الانتشار في العالم كقطب مميز ومهيمن، لكن غالبا ما يتخذ حججا نبيلة ذات صبغة مثالية لتحقيق أهدافه الحقيقية كنشر السلام ودمقرطة أنظمة الحكم والدفاع عن حقوق الإنسان ومساعدة الدول الضعيفة وذلك حسب المرحلة والظروف الدولية.

لقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية عدة حروب لتكون أمريكا العظمى منذ حرب 1819 لضم فلوريدا مرورا بالحربين العالميتين الأولى والثانية وإلى غاية حرب الخليج الثالثة في 2003، وكان في ذلك تخطيط من اجل إعلان العصر الأمريكي القوي، حيث أنفقت أرقاما ضخمة وفي مجالات مختلفة رئيسية من أجل التحكم في النظام العالمي, ومن أجل استغلال هذا الواقع الكبير عمل المخططون الأمريكيون على المزج بين الواقع الاقتصادي والعسكري وخاضوا مجموعة من المعارك والمباريات الاستراتيجية للحفاظ على التفوق الأمريكي، وتمت وفق نظرة هيكلية للعالم تتوافق ودور أمريكا التدخلي.[1]

ويرى الباحثون أن الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب الخليج الثالثة بنيت على أسس ليست فقط عسكرية بل مست المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والحفاظ على حقوق الانسان باستخدام وسائل متعددة واتخاذها ذريعة للتدخل العسكري في المناطق ذات الأهمية الحيوية.[2]

يرى **كسنجر** في كتابه:" هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟"[3] أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق كبير في مطلع الألفية مس هذا التفوق مجالات عدة من صناعة الأسلحة إلى المقاولات إلى العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والشراء الثقافي الشعبي، وكلها عوامل يعتبرها كسنجر كفيلة بأن تفرض الهيمنة الأمريكية على العالم.

ويضيف **كسنجر**:" وجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم لم تشكل تجربتها التاريخية إلا القليل منه، إن وجودها بين محيطين كبيرين ودفعها إلى رفض مفهوم توازن القوى بسبب قناعاتها بقدراتها على الوقوف بعيدا عن نزاعات الدول الأخرى وبإمكانها ترسيخ السلم العالمي عن طريق تطبيق قيمها الخاصة للديمقراطية وتقرير المصير".[4]

لقد تطور مفهوم الهيمنة في الفكر الأمريكي المنظر لسياستها الخارجية وانتقل من مرحلة الانعزالية وضرورة بناء الذات إلى الطموح القاري عبر شعار "أمريكا للأمريكيين" ليزداد الطموح

---

[1]- جعفر حسن عتريسي، **فوضوية العالم وميزان القوى**، طبعة أولى، دار المحجة البيضاء، بيروت،2003، ص ص 430-437.
[2]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص388.
[3]- هنري كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن 21**، الطبعة الأولى، ترجمة: هند بهلول دار الرأي، دمشق، 2006، ص 13.
[4]- نفس المرجع، ص 21.

الأمريكي حدة بمشاركة قواتها في الحرب العالمية الأولى، غير أن آثار الحرب العالمية الثانية كانت الأكثر تأكيدا على بروز قوة عظمى دخلت في صراع إيديولوجي، سياسي، عسكري واقتصادي مع الخصم الشيوعي، وامتدت المنافسة خلال فترة الحرب الباردة وما تخللها من مراحل انتهت بسقوط الاتحاد السوفياتي وكتلته، وإعلان الولايات المتحدة قطبا مهيمنا، ويرى الباحثون في هذا الصدد أن الاستراتيجية الأمريكية بنيت على عدة أسس ليست فقط عسكرية، بل مست مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية، والحفاظ على حقوق الإنسان باستخدام وسائل متعددة واتخاذها ذريعة للتدخل العسكري في المناطق ذات الأهمية الحيوية.[1]

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 388.

المبحث الثاني : الفاعلون في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : الإطار المؤسساتي / المؤسسات الدستورية.

يحدد الدستور الأمريكي الإطار الذي يمكن في ظله لممثلي الشعب وضع السياسات والبرامج اللازمة وفقا للمصالح القومية للأمة، حيث أن واضعي دستور 1787 كانوا على وعي بأنه أساس نظام يتسم بوجود عدد قليل من الثوابت يتم في إطاره المحافظة على التوازن بين القيم والخبرة الكبيرة للحكومة النيابية والاهتمام أكثر بالوسائل والعمليات.[1]

قام الدستور على تحديد صلاحيات الهيئات الدستورية بشيء من المرونة وكان للشأن الخارجي مجالا أساسيا في القوانين التي تحكم كل هيئة :

أولا : الهيئة التنفيذية :

تتنافس المؤسسات الدستورية الأمريكية من أجل الحصول على أفضلية تسيير الشؤون الخارجية وصناعة القرار الخارجي أو التأثير فيه، غير أن طبيعة النظام الرئاسي، المتبع بالولايات المتحدة يجعل من السلطة التنفيذية الفاعل الرئيسي، ومن الرئيس المسؤول الأول عن القرارات الخارجية، غير أن هذا لا ينفي وجود صراع مع الهيئة التشريعية حول هذه الصلاحية.

وتندرج الهيئة التنفيذية عدة مؤسسات إدارية حكومية هي :

1-الرئاسة :

يعتبر رئيس الدولة من الناحية الدستورية المتحكم الفعلي بزمام السلطة التنفيذية التي تشكل القوة الأكبر نفوذا في صنع السياسة الخارجية، فالرئيس يمتلك سلطات وصلاحيات عديدة فهو القائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين، وفي نطاق سلطته عمله حق المبادرة واقتراح السياسات وذلك من خلال "رسالة الاتحاد" التي يقدم من خلالها توصياته بالإجراءات التي يراها ضرورية ومناسبة[2]، والواقع السياسي الأمريكي يؤكد هذا الدور، إذ أن نجاح أو فشل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تحدد دائما بمدى قدرة الرئيس وطريقته في ممارسة صلاحياته، من خلال صفاته الشخصية وأسلوبه في تنظيم الرئاسة ومواجهة المؤسسة التشريعية التي تنافسه على الدوام، وقد أكد الرئيس هاري ترومان سنة 1948 على الدور الريادي للرئيس بقوله :" أنا هو صانع السياسة الخارجية".[3]

---

[1]- بروسترك ويني، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية** ، ترجمة، ودودة عبد الرحمن بدران، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص39 .

[2]- هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الصهيوني** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص141 .

[3] -Charles-Philippe David, (et autres) **La politique étrangère des Etat Unis,** presses de sciences po, Paris,2003, p146.

وتأتي هذه الأفضلية من كون الرئيس (ونائب الرئيس) * الممثل الوحيد والمنتخب من طرف الشعب الأمريكي ككل، وهو ناطق باسم الأمة على المستوى الدولي يضطلع بكل المهام الدبلوماسية كما أنه القائد الأعلى للجيش ورئيس السلطة التنفيذية المشكلة من كتاب الدولة والمؤسسات الحكومية المختلفة.

يقوم الرئيس بإجراء المفاوضات مع الحكومات الأجنبية كما قد يوكل هذه المهمة إلى مبعوثين معينين من طرفه، ويمكنه إمضاء المعاهدات الدولية قبل أن يقدمها إلى الهيئة التشريعية للمصادقة عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء.

ويضطلع الرئيس أيضا بمهامه كرئيس للهيئة التنفيذية في إطار السياسة الخارجية من خلال مهام وصلاحيات محددة هي :

1 – للرئيس الحق في تعيين وفصل الوزراء (كتاب الدولة) والموظفون السامون التابعون لإدارته وحتى السفراء، كل هذه التعيينات تخضع إلى مصادقة مجلس الشيوخ بالأغلبية البسيطة.

2 – للرئيس صلاحية تحديد التوجهات العامة لسياسة الدولة تجاه العلاقات الخارجية، الأمن، التجارة والهجرة، كما يمكنه اتخاذ قرار الحصار على دولة ما كما حدث في سنة 1983 ضد كوبا (في مرحلة **كندي**)، وضد نيكاراغوا سنة 1983 (في مرحلة **ريغان**).

ويمكن للرئيس أن يقطع العلاقات الدبلوماسية وتجميدها مع دولة ما كما حدث مع إيران (مرحلة **كارتر**) أو في أفغانستان (مرحلة **كلنتون**).

3 – حق إعلان قرار الحرب : ويعتبر هذا الحق من أخطر الصلاحيات التي يضطلع بها الرئيس وتؤكد سيطرة الجهاز التنفيذي ورئيس الدولة تحديدا على صناعة القرار الخارجي[1].

حتى وإن كان هذا الحق ليس مطلقا، إذ يستدعي إجراءات قانونية تتطلب موافقة الكونغرس، فالرئيس مطالب باستشارته قبل الشروع في العملية العسكرية، وأثناءها، وكذلك استشارته في حالة سحب القوات وإنهاء التدخل العسكري، وعلى الرئيس أن يقدم الأسباب الكافية للهيئة التشريعية بخصوص تدخل القوات الأمريكية في الخارج وظروفها وفق إجراءات ينظمها ويحدد آجالها القانون.

تكمن سلطة الرئيس ودوره المتنامي في صياغة السياسة الخارجية في ثلاث أسباب رئيسية :

---

*– طبقا للدستور ، نائب الرئيس لا تفرض عليه واجبات محددة فيما عدا الدور الرسمي لرئاسة مجلس الشيوخ وهو يكون احتياطيا للرئيس يخلفه في حالة وفاته أو عجزه عن العمل.

[1] - Charles-Philippe David, (et autres), op-cit, p152

أ-**الأوضاع الدولية :** المتمثلة في موقع الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الدولي سواء في مرحلة الثنائية القطبية أو من خلال سيطرتها كقطب واحد مهيمن، إن هذا الوضع ساهم في توسيع صلاحيات الرئيس، حيث أن حجم الدولة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية يتطلب مرونة في إصدار القرارات بشكل مكثف وبما تقتضيه المصالح الأمريكية.

ب-ثقل وأهمية الرأي العام : إن سلطة الرئيس على القرار الخارجي مرتبطة بالرأي العام الذي يطالب دوما بضرورة توضيح السياسة الأمريكية ومواقفها خاصة عند الأزمات. حيث أن الأزمة تدفع الرئيس إلى التفاعل معها بسرعة وأخذ قرارات لا تعبر عن رأيه فقطك بل تخص كل الأمة وموقعها في العالم، وهي في الكثير من الحالات مصيرية كحرب الفيتنام في عهد " **نيكسون**" أزمة لبنان **(ريغان)**، حرب الخليج **(بوش)**.

ج-الرئاسة بين الشؤون الداخلية والخارجية : أو ما يسمى "بمبدأ الثنائية الرئاسية" حيث أن السياسة الخارجية كانت تشكل ملاذا للرؤساء عندما تتراجع أسهمهم على المستوى الشعبي نتيجة تراجع السياسات الداخلية المتعلقة بمستوى المعيشة والاقتصاد والصحة...، غير أن هذا العامل بدأ في التراجع نتيجة التحولات الدولية التي قلصت الفجوة بين الإطار الداخلي والمجال الخارجي للدولة.[1]

ويمكن الاستنتاج أن السياسة الخارجية الأمريكية معقدة ومركبة إلى حد كبير، غير أن الرئيس يملك من السلطات والصلاحيات لتحقيق أهدافها وإنجاحها من خلال حسن اختيار البدائل والتسيير الجيد والقدرة على الإقناع وبعد النظر وطريقة الأداء.

2-مجلس الأمن القومي :

يعتبر مجلس الأمن القومي جهازا مهما في صياغة السياسة الخارجية، إذ يقوم بجمع المعلومات ذات الطبيعة السياسية والعسكرية وتقديمها للرئيس من باب توجيه نحو القضايا التي تمس بالدفاع والأمن القومي كما يقوم بدور صمام الأمان الذي يفصل الرئيس عن باقي الهيئات الحكومية، والتنسيق بين مختلف الوزارات.[2]

تأسس مجلي الأمن القومي سنة 1947، وأظهر فاعلية كبيرة في عهد الرئيس كندي، ومنذ ذلك الحين أصبح من أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية، وبخلاف دوره المعهود، يخضع المجلس إلى محاولات تطويعه ليصبح أداة في يد الرئيس يستخدمها لكسب تأييد المؤسسات الأخرى، وكثيرا ما يحدث صراع بين رئيس المجلس ووزير الخارجية حول صناعة القرارات الخارجية.[3]

---

[1] -IBID, p159

[2] - Murielle Delaporte, Op.cit, p36.

[3]-مصطفى خليل نانيس، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية** ، مجلة السياسة الدولية، سنوية مؤسسة الأهرا م للنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص81 .

يتضمن المجلس، رئيس الجمهورية، ونائبه، وكاتب الدولة للخارجية، وكاتب الدولة للدفاع، بالإضافة إلى مستشارين ثابتين هما مدير المخابرات المركزية « Central intelligence CIA » والقائد الأعلى لأركان الجيش.

كما يمكن للرئيس استدعاء أعضاء آخرين لاستشارتهم، كما حدث في عهد الرئيس كلينتون الذي استدعى وزير الخزانة، ومدير المجلس الاقتصادي القومي، وذلك حسب القرار محل الدراسة أو موضوع المشاورات وبما تقتضيه المصلحة.[1]

إن دور مجلس الأمن القومي تحدده عوامل أساسية مرتبطة أساس بشخصية الرئيس ومدى ثقته في الأعضاء، وكذا في قدرات وكفاءة هؤلاء وقدرتهم على إقناع الرئيس وتأثيرهم عليه، كما أن طبيعة هذا المجلس تؤكد لنا حقيقة كثيرا ما لاحظناها في المؤسسات السياسية الأمريكية التي تعنى بالشأن الخارجي، إذ أنها تسير وفق تنافس مفيد وتعدد منابع الرأي حتى وإن كانت سلطة الرئيس أعلى.

3-كتابة الدولة (Le département d'état):

وهي التسمية الخاصة -في الولايات المتحدة الأمريكية- والتي تطلق على وزارة الشؤون الخارجية، نشأت سنة 1789 وتعتبر نواة السياسة الخارجية، تطورت وزارة الخارجية الأمريكية بتطور الدور الأمريكي على المستوى الدولي، سواء من حيث الهيكل أو الإمكانات البشرية المكونة من إطارات ودبلوماسيين أو من حيث الغايات التي تنشدها والصلاحيات الموكلة إليها ويمكن تحديد أهداف هذه الهيئة في :

أ -ضمان تمثيل الدولة في الخارج من خلال موظفي ودبلوماسي الوزارة.

ب -جمع المعلومات حول مواقف الدول وإبلاغ قادة الدولة عنها.

ج -تأطير المفاوضات ومباشرتها مع ممثلي ومفوضي الدول الأخرى.

د -ملاحظة وتتبع لتطورات السياسة التي من شأنها التأثير على السياسة الخارجية للدولة وإعداد تقارير تقدم لأصحاب القرار.

[1] - Murielle Delaporte, op-cit, p37.

هـــ-تقديم الخيارات السياسية والتوجيهات العامة للسياسة الخارجية ويضطلع بهذه المهمة وزير الخارجية ومستشاريه[1].

تتشكل وزارة الخارجية الأمريكية من هيكل يحتوي على خمسة مستويات :

أ -**كاتب الدولة** (وزير الخارجية) المسؤول الأول عن الدبلوماسية ومستشار الرئيس في الشؤون الخارجية.

ب -**نائب كاتب الدولة** : ويعنى بالشؤون الإدارية للوزارة.

ج -**الأمناء العاملون** (6) يتوزعون على مختلف المجالات، الإدارية، السياسية، الاقتصادية.

د -**الكتاب المساعدون** : يتوزعون حسب الدوائر الإقليمية وهي : إفريقيا، أوربا، الشرق الأوسط، أمريكا، جنوب آسيا، شرق آسيا، والهادي وكذا المنظمات الدولية.

هـــ-**الدبلوماسيون والقناصلة** : وهم مسؤولون عن أكثر 250 مهمة دبلوماسية للولايات المتحدة في الخارج[2].

وبالرغم من المكانة التي تحتلها كتابة الدولة في الولايات المتحدة وخاصة في تسيير الشؤون الخارجية إلا أنها عانت الكثير من المشكلات، أهمها تداخل صلاحيات الكثير من مراكز القرار والمؤسسات التي تسعى إلى السيطرة على الشأن الخارجي وهو ما يفقد الوزارة روح المبادرة والاستقلالية في تسيير مجال السياسة الخارجية وهو ما يعتبر مستحيلا في النظام الأمريكي، ومن المفارقات الغربية أن نجد وزارة الخارجية الأمريكية تعاني من مشاكل ضعف الميزانية المخصصة لها (لا تزيد ميزانية خارجية الولايات المتحدة عن 1% من الميزانية العامة للدولة، وأقل بـــ 16 مرة من ميزاني الدفاع).

كمــا تعــاني الدولة مــن هيمنة سلطة الرئيس عليها حتى أن الدبلوماسي **شارل بوهلن** في عهد **كنيــدي**، أجاب عــن سـؤال الرئيس حول ما هو مشكل السياسة الخارجية الأمريكية ؟ بـــ : المشكل هو أنت[3].

4-وزارة الدفاع (البنتاغون) :

إذا كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعاني التقزيم في مباشرة الشؤون الخارجية أمام الهيمنة الرئاسية وغيرها من المؤسسات فإن وزارة الدفاع التي تسمى عادة "البنتاغون" نسبة إلى مقر قيادة

---

[1] - Charles-Philippe David, op-cit, 79.
[2] -IBID, p180-181.
[3] - Murielle Delaporte, op-cit, p40.

أركان القوات المسلحة –تمثل قوة فاعلة، وتعود هذه المكانة إلى طبيعة الجهاز الذي يرتبط بالأمن القومـــي وهو أساس وهدف سياسة خارجية، كما أن حجم الوزارة التي تشغل أكثر من 2.5 مليون موظـــــف يبيـن الأهميـة البالغـة التـي تكسبهـا إضافة إلى ميزانية ضخمة وصلت سنة 2004 إلى 396 مليار دولار[1].

إن هذه المعطيات تعكس بحق حجم القوة العسكرية الأمريكية التي تعتبا الأولى عالميا سواء من حيث العدد أو العدة أو الانتشار، تطور وزارة الدفاع الأمريكية كان بارزا منذ الحرب العالمية الثانية، غير إن الحرب البادرة أعطتها أكثر أهمية في مجال السياسة الخارجية، حيث تعددت مهامها من تدخلات عسكرية، وعمليات حفظ السلام، وضمان مساعدة الحلفاء ومراقبة المحيطات وكذا إبراز مقومات القـوة.

وتعاظم دور البنتاغون بتعاظم دور الولايات المتحدة في العلاقات الدولية وامتلاكها مكانة القطب المهيمن، مما يستدعي تدعيم آلة الدبلوماسية بقدرات عسكرية بالآليات المختلفة سواء معلومات أمنية أو الاستعداد الدائم للتدخل العسكري.

يعود تنصيب أو كاتب دولة للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية غلى سنة 1947، وأوكلت له مهام محددة :

- **مهمة عامة** : التنسيق بين كبار ضباط الجيش وإبراز آرائهم فيما يخص المسائل العسكرية.
- **مهمة عضوية** : تدعيم التسيير والمراقبة السياسية للوزارة.

والحاصل هو أن وزارة الدفاع الأمريكية تقوم بدور الوسيط بين العسكريين وباقي النظام السياسي[2].

كما تقوم بمراقبة القواعد العسكرية في الخارج، وتجعل جهاز الدفاع متكيف مع التهديدات التي قد تواجهها، وبالإضافة إلى إدارة العمليات العسكرية، تؤلف مع مؤسسات قطاع التسلح ما يسمى بـــ المجمع العسكري–الصناعي الذي يمثل نسبة 60% من الناتج الوطني الإجمالي الأمريكي.[3]

5–وكالة المخابرات المركزية :

تؤدي أجهزة المخابرات دورا مهما في صنع السياسة الخارجية حيث تقوم على الوكالة المركزية للمخابرات بتوفير المعلومات للسلطة التنفيذية في الميادين الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، كما تقوم بأعمال سرية في الخارج لتنفيذ أهداف استراتيجية محددة في إطار برامج

[1] - Charles-Philippe David, op-cit, 185.
[2] - Murielle Delaporte, op-cit, p42.
[3]– ماكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، 2006، ص 112 .

السياسة الخارجية، وغالبا ما يتخذ الرئيس موافقة من القضايا الدولية وفقا لتقارير استخباراتية، كما يسعى الرئيس الأمريكي دائما إلى إقامة علاقات جيدة مع المخابرات.[1]

تعتبر المعلومات مسألة حيوية بالنسبة للسياسة الخارجية، فهي الأداة التي تحدد حجم الأخطار والتهديدات المحدقة بالدولة والاستراتيجيات التي يجب إتباعها، وكلما عرف جهاز المخابرات تطـورا أو تراجعا في الأداء سواء من حيث ضعف الجهاز في ذاته أو بوجود خلل في النظام إذ لا تستطيع المنظومة الاستخباراتية إيصال المعلومات إلى أصحاب القرار في الوقت المناسب كان ذلـك سبـب في تهديد الأمن القومي وصلت حد التعرض إلى العدوان وحدث هذا في الولايات المتحدة الأمريكيـة في مناسبتين، أولها تعرض الأسطول البحري الأمريكي في "بيرل هاربر" للهجوم الياباني وكان ذلك حجة قوية للدخول إلى الحرب العالمية الثانية. والثانية تمثلت في أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب المهيمن على العلاقات الدولية إلى هجوم عبر طائرات مدنية محولة على أكثر من موقع، استهدفت أساسا برجي التجارة العالمية، البنتاغون، والبيت الأبيض الأمريكي.

يشكل جهاز المخابرات في الولايات المتحدة الأمريكية دعامة أساسية للنظم، إن لم يكن في حد ذاته نظاما مستقلا يحتوي على عدة أجهزة ووكالات انطلاقا من مدير المخابرات DCI* الذي يعين من قبل الرئيس ويصادق على تعيينه مجلس الشيوخ ويعتبر عضوا استشاريا في مجلس الأمن القومي وهو نفسه رئيس المخابرات المركزية CIA** التي تستحوذ على الأهمية البالغة في مجالها بالرغم من وجود وكالات استخباراتية أخرى تقنية تابعة إلى وزارة الدفاع ووزارات أخرى.

إن وكالة المخابرات المركزية تعد ركيزة الجهاز المخابراتي الأمريكي كونها تتصف بالاستقلالية، ووظيفتها الأساسية هي التنسيق بين مختلف المنظمات وجمع المعلومات لخدمة المصلحة الوطنية.[2]

والحقيقة التي تواجهنا عند دراسة كل الأجهزة الفاعلة في السياسة الخارجية الأمريكية، هي إن الوظيفة الأساسية لكل منها والمكانة التي تكون بحسب قدرتها على خدمة المصلحة الوطنية.

وعلى المستوى الواقعي لا يمكن نكران المجهودات التي قامت بها وكالة المخابرات الأمريكية في إمداد أصحاب القرار بالمعلومات الكافية حول العديد من القضايا الجوهرية، ونذكر من بينها :

- التحذيرات التي قدمت بشأن حرب الصواريخ الكويتية في أكتوبر 1962.

---

[1] –سعادة عبد الرحيم خليل" **صناع السياسة الخارجية الأمريكية**" نقلا عن http://.islamnews.com, 16/04/2007.

* -D.C.I Director of central intelligence.

** C.I.A Central intelligence agency.

[2] - Charles-Philippe David, op-cit, 197.

- الحصول على معلومات بخصوص احتلال العراق للكويت في أوت 1990.
- سقوط الاتحاد السوفياتي وانقلاب الحكم ضد غورباتشوف سنة 1991.[1]

ومهما كانت الأدوار التي لعبها جهاز المخابرات تبقى فعاليته مرهونة بشخصية الرئيس وقدرته على استيعاب المعلومات التي تقدم له، وهذا لا يغير من شيء بخصوص أهمية الاستخبارات بالنسبة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية خاصة أمام ما تواجهه من تحديات داخلية ودولية وفي مقدمتها الحري العلنية على الإرهاب منذ أحداث 2001/09/11 والتي تتطلب نهضة معلوماتية استخباراتية فائقة التطور والدقة لكن الخصم لا يملك هوية رسمية ممثلة في دولة أو جيش نظامي.

ثانيا: السلطة التشريعية:

-تتمثل السلطة التشريعية في النظام الرئاسي الأمريكي في: " **الكنغرس**" المتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ويتسم سلوك الكنغرس في نطاق عملية صنع السياسة الخارجية بصفة ردة الفعل والاستجابة لكل موقف على حدى وليس المبادرة، رغم أنه لا يقوم بدور المبادأة في صنع السياسة الخارجية فإن دوره واسعا في المشاركة في المراحل المختلفة لإعداد هذه السياسة، فإلى جانب سلطات مجلس الشيوخ في المصادقة على المعاهدات والموافقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين فإن الكنغرس يستطيع المشاركة في صياغة السياسة الخارجية ويستخدم في ذلك سلطته في مجال التشريع والمخصصات المالية المقررة.[2]

كما يراقب الكنغرس السياسة الخارجية بصلاحياته في التصويت على الاعتمادات وإعلان الحرب، وفي الظروف العادية يمارس الكونغرس رقابة دائمة على السياسة الخارجية عبر لجانه للعلاقات الخارجية فيستمع ويسأل المسؤولين السياسيين والإداريين ويمكنه إطلاق عمليات التحقيق كما يمكنه التصويت على القوانين التي تفرض على الإدارة خاصة عندما تتوافر سيطرة أكثرية مناهضة للرئيس، لكن الرئيس يمكنه معارضة قوانين الكنغرس بالنقض.[3]

-يستمر التنافس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في إطار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وفقا لمعطيات عدة ترتبط أساسا بثلاث عوامل هي:

*توجه الحزب المسيطر على الكنغرس وعلاقته بالرئيس.
*شخصية الرئيس وقدرته على الإقناع.
*المناخ السياسي العام الذي تعيشه الدولة.

---

[1]- IBID, P200.

[2]– هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 143.
[3]– ماكييم لوفابفر، مرجع سابق، ص 113.

فبخصوص العامل الأول، يسهل حزب الرئيس إذا كان مسيطرا على الكنغرس مهمة التصديق على قراراته وتمرير سياساته المتعلقة بالشؤون الخارجية، عكس ما يمكن تصوره إذا كان الكنغرس يعرف سيطرة حزب معارض للرئيس.

أما من حيث شخصية الرئيس، فهي عامل أساسي في جذب التأييد على مستوى المؤسسة التشريعية إذا ما كان الرئيس ذو حنكة سياسية وكاريزما يستطيع من خلالهما إقناع الآخرين بخطورة الأوضاع وحكمة القرارات التي ينوي إصدارها، وقدرته على التحسيس بمسؤولياتهم تجاه الأمة.

أما فيما يخص المناخ السياسي العام فهو مرتبط أساسا بالتحديات المصيرية التي تواجهها الدولة كالتعرض لتهديد أو خطر خارجي، حيث عادة ما يكون التفاف حول موقف واحد تذوب فيه الاعتبارات الحزبية إلى حد ما في سبيل المصلحة القومية.[1]

وبالرغم من الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الأمريكي إلا أن الدستور الأمريكي منذ 1787 يعطي أهمية بالغة للهيئة التشريعية المتمثلة في الكنغرس ويخصص له المادة الأولى (في حين توجد الهيئة التنفيذية في الم ــادة الثانيــة) كما توكل للكنغرس مهام معتبرة في مجال السياسة الخارجية وتتمثل في:

1-تنظيم التجارة الخارجية.
2-تحديد ومعاقبة أعمال القرصنة في أعالي البحار والجرائم المتعلقة بحقوق الأفراد.
3-إعلان الحرب.
4-التدخلات العسكرية (إرسال وسحب القوات المسلحة).
5-إنشاء وحدات البحرية العسكرية.
6-تنظيم الجيش.[2]

كما تشير نفس المادة في أحد فروعها إلى ضرورة اقتران سلطة الرئيس في القرارات ذات البعد الخارجي بموافقة الكنغرس.

وبعيدا عن المواد القانونية وما يقرره الدستور، توجد سلطة خفية يمارسها الكنغرس للحد من صلاحيات الرئيس في الشؤون الخارجية إذا ما حدث خلاف ما.

فالرئيس يأخذ بعين الاعتبار –مسبقا– مدى قبول قراراته على مستوى الهيئة التشريعية قبل عرضها حتى لا تتعرض للرفض.

فيكفي الكنغرس أن يصوت بأغلبية الأعضاء في الغرفتين ضد قرار الرئيس مدعما بوقف الدعم المالي للعمليات العسكرية، وهو السلاح المعتمد عموما لغرض الضغوطات عليه.

[1]– مصطفى خليل نانيس، مرجع سابق، ص 83.

[2]– Charles-Phillipe David op cit, p256

وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عدة محطات تاريخية مارس فيها الكنغرس الحق في رفض المعاهدات والقرارات التي باشرها الرؤساء. نذكر منها رفضه المصادقة على معاهدة فرساي سنة 1920، وكذلك رفض تمويل العمليات العسكرية الناتجة عن اتفاقية دايتون في قضية البوسنة في 13 ديسمبر 1995.[1]

من الناحية العملية يمارس الكنغرس صلاحياته المتعلقة بإدارة الشؤون الخارجية وفق هياكل بيروقراطية متميزة تتكون أساسا من الكثير من الوكالات المختصة في البحث والإطلاع ومنها: (CRS)، (GAO)، (OTA)، (CBO).[2]

وهي وكالات مختلفة التخصصات والمجالات، تسند بدورها على عديد الكفاءات من التقنيين والباحثين. ولقد تطورت بنية الهياكل الإدارية في الكونغرس من مرحلة إلى أخرى، غير أن الوسائل القانونية لعمل الكنغرس فيما يخص السياسة الخارجية فهي تتمثل في:

أ–لوائح بسيطة: وهي التي تصدر عن إحدى غرفتي الكنغرس.
ب–لوائح توافقية: تصدر عن مجمل غرفتي الكنغرس مجتمعة.
ج–لوائح مرافقة: وهي التي تتطلب إعلانا مشتركا ممضي من طرف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.
د–لوائح تشريعية: وتقضي موافقة غرفتي الكنغرس وإمضاء الرئيس لتصبح قانونا.[3]

وإضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن التوازن في العلاقة القائمة بين الرئيس والكنغرس فيما يخص المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية تحدده معطيات جوهرية، فمن جهة يستدعي الكنغرس للمشاركة في مسار القرار الخارجي لكن بصفة سلسة (الموافقة أو الرفض على القرارات) وذلك لأسباب هيكلية وسياسية، ومن جهة أخرى تعتبر المصادقة العامة من طرف الكنغرس على قرارات الرئيس وتدعيمه من طرف الأغلبية ونجاحه في التصويت عوامل تزيد من شعبيته ومكانته في الحكم.[4]

لقد سعي معظم رؤساء الولايات المتحدة إلى ربط علاقات وطيدة مع الكنغرس سواء بالتعامل المباشر أو من خلال موظفين توكل لهم مهمة التنسيق مع المؤسسة التشريعية وظهر هذا جليا في عهد إيزنهاور (سنة 1953) حيث كلف هيئة موظفين كبار في البيت الأبيض تقوم بمسؤولية الارتباط التشريعي، وحذا حذوه كندي وجونسون ونيكسون ذو الخبرة الكبيرة في شؤون التشريع.[5]

---

[1]– Ibid, p 259.
[2]- CRS : Congressional Research Service.
GAO : Général Accounting Office.
OTA : Office of Technology Assessment.
CBO : Congressional Bud Get office.
[3]- Murielle de la porte, op cit, p 45.
[4]– Ibid, p 49.
[5]– لويس فيشر، **سياسات تقاسم القوى (الكونغرس والسلطة التنفيذية)** ترجمة مازن حماد، الطبعة 3، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص60.

ثالثا: القضاء.

يتكون الجهاز القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة العليا باعتبارها هرم السلطة القضائية بالإضافة إلى المحاكم العادية. المتمثلة في محاكم المقاطعات التي تأتي في قاعدة النظام القضائي الاتحادي، كما يأتي بعد محاكم المقاطعات، المحاكم الاستئنافية [1]، وقد حدد الدستور الأمريكي في مواده 3،4 صلاحيات الهيئة القضائية العليا ممثلة في المحكمة الفدرالية العليا، وينحصر دور الجهاز القضائي في عملية ضخ السياسة الخارجية في إ بطال بعض القوانين أو الاتفاقيات التي تبرم مع الدول وتكون مخالفة لأحكام الدستور.

وتتدخل الهيئة العليا للقضاء في الولايات المتحدة الأمريكية في حل النزاع او الجدل الذي كثيرا ما حدث بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية فيما يخص صلاحيات كل منهما بخصوص الشؤون الخارجية، فمع تقسيم السلطات بين الرئيس والكنغرس تأتي الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا والتي تقر بتفويض السلطات التشريعية إلى الهيئة التنفيذية في حالات إعلان الحرب وعند الأزمات الدولية وهي بذلك تفرق بين الشؤون الخارجية والشؤون الداخلية من حيث تنظيم السلطات والفصل بينها.

وقد برز دور القضاء في تقديم الآراء والأحكام المتعلقة بهذه القضايا حيث أنه سنة 1936 قال القاضي " **ساذرلاند**" أن الشؤون الخارجية والداخلية يشكلان مجالين مختلفين وأن المجال الدولي يتضمن مشاكل مهمة ومعقدة وحساسة، مما يستدعي أن تعطى للرئيس درجة من القدرة على التصرف والتحرر من القيود القانونية، وهو ما لا يسمح به في الشؤون الداخلية.

ويخلص القاضي إلى ان الرئيس يمكنه التصرف في الشؤون الخارجية دون سلطة الكنغرس، ولكن دون أن يتصرف بشكل يتناقض مع قانون أصدره الكونغرس.[2]

وبهذا النموذج تكون الهيئة القضائية مساهمة غير مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال فض النزاعات حول سلطة القرار بين الهيئات و اولوية كل هيئة و حدود صلاحياتها.

المطلب الثاني: القوى المؤثرة الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية.

يحدد لنا الإطار الدستوري المؤسسات المعنية مباشرة بعملية صنع السياسة الخارجية، كلا حسب صلاحياته وقدرته على التأثير وفق ما تقتضيه طبيعة النظام غير أن تعقد وتشابك الشؤون الخارجية سواء من حيث مجالات الاهتمام أو التأثير، جعل الكثير من القوى الاجتماعية تشارك

---

[1]- تيسير عواد، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 113.
[2]- لويس فيشر، **سياسات تقاسم القوى (الكونغرس والسلطة التنفيذية)**، مرجع سابق، ص ص 188-189.

بصورة غير مباشرة في تحديد مسار السياسة الخارجية، ورغم أن هذه القوى متعددة، إلا أننا ركزنا على أهمها وهي:

-الجماعات الضاغطة.
-الرأي العام ووسائل الإعلام.
-المجتمع المدني.

1-الجماعات الضاغطة:

تلعب الجماعات الضاغطة دورا ديناميكيا في الحياة السياسية الأمريكية، وتعمل هذه الجماعات على تحقيق مصالحها وأغراضها من خلال الضغط على الفاعلين السياسيين سواء على مستوى الهيئات التمثيلية النيابية أو على مستوى الشخصيات التابعة للهيئة التنفيذية كالوزراء والرؤساء.

وبخصوص السياسة الخارجية تحاول هذه الجماعات التأثير على صانع القرار وفرض مطالبها باستخدام أدوات مختلفة منها التحفيزات المادية، المساهمة في العمليات الانتخابية، التهديد المساومة، ... ويعتبر اللوبي الصهيوني أكبر مثال عن تأثير جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية، كما تنشط جماعات الضغط في الولايات المتحدة على عدة مستويات:

***على مستوى الرأي العام:** من خلال التعبئة واستخدام وسائل الإعلام لتوجيه الرأي العام بما يحقق أهداف الجماعة الضاغطة.

***على مستوى الكنغرس:** التأثير على الكنغرس يعتبر الانشغال الأول لجماعات الضغط التي تسعى لمعرفة اتجاهات النقاش في الكنغرس والضغط على أعضائه لاعتماد قرار ما أو رفضه.

***على مستوى الرئاسة :** بالضغط على رئيس الجمهورية نظرا لما يتمتع به من صلاحي ـــات أو بالتأثير على مستشاريه بشأن قضية خارجية معينة، وعادة ما يكون الضغط على الرئيس بالمشاركة في إيصاله إلى السلطة خلال العمليات الانتخابية.

***على مستوى الأجهزة الإدارية :** التأثير على النشاط الإداري بمختلف اختصاصاته بالضغط على الموظفين وكسب ولائهم والوصول إلى المعلومات التي تتعلق بالقضايا المرتبطة بنشاط الجماعة الضاغطة أو اللوبي.[1]

-توجد بالولايات المتحدة العديد من اللوبيات وجماعات المصالح المؤثرة في صنع القرار الخارجي نذكر منها:

***جماعات المصالح الاقتصادية:** ممثلة في الشركات الكبرى التي تعمل على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها على المستوى الدولي واستثماراتها الخارجية وفي سبيل ذلك تسعى إلى الضغط لتوفير

[1]- فوزي أبو دياب، **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1971 ص207-211.

المناخ الملائم لذلك وخير مثال على ذلك ما قامت به شركة " United Fruits" الأمريكية سنة 1954 والعاملة في غواتيمالا حيث مارست تأثيرها لتوجيه السياسة الخارجية اتجاه أمريكا اللاتينية ودفع أمريكا لمســاندة الانقلاب العسكري رفضا للإصلاحات الزراعية المزمع إجراءها وهو ما يضر بالشركة ومصالحها.[1]

***النقابات العمالية المهنية:** وأهمها AFL-CIO وهي أكبر النقابات الاتحادية بالإضافة إلى نقابات معامل السيارات، وكلها تمارس تأثيرا على الحزبين الديمقراطي والجمهوري، غير أن تأثيرها في السياسة الخارجية ينبع من بعدها الدولي والدور الأمريكي، على المستوى العالمي، وكذا التوجيهات الاقتصادية خاصة المتعلقة بالمبادلات التجارية مع الخارج.

***المنظمات المتخصصة:** ونقصد بها تلك المنظمات ذات النشاطات المتعلقة بإحدى مجالات الحياة المحددة كالمنظمات المتعلقة بالبيئة والمدافعة عن حقوق الإنسان... تمارس ضغطها بشأن قضية ما تخدم المصلحة الوطنية.

***اللوبي الصهيوني:** أنشأ الأمريكيون اليهود طابورا هائلا من المنظمات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، تعد لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية-الأمريكية (AIPAC) أقواها وأشهرها. ويضم اللوبي الصهيوني مبشرون مسيحيون يؤمنون بنبوءة إنجيلية مفادها ميلاد إسرائيل من جديد. كما يضم نخبة من المثقفين والإعلاميين البارزين الذين لهم التأثير على الشخصيات السياسية في الكونغرس والجهاز التنفيذي.[2]

ويتبع اللوبي الصهيوني استراتيجيتين ممثلتين في:

أ-استخدام نفوذ كبير في واشنطن بالضغط على الكنغرس وعلى السلطة التنفيذية معا. ومحاولة اقناع صناع السياسة بدعم إسرائيل.

ب-ضمان تسويق صورة إيجابية لإسرائيل عن طريق تكرار أساطير تأسيسها، والسيطرة على المناقشات لضمان الدعم الأمريكي وتأييد إسرائيل.

وقد حقق هذا اللوبي الكثير من أهدافه المسطرة وأصبحت القضية الإسرائيلية وأمن إسرائيل قضية جوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية ودعمها واجب وطني.

1- Charles-Philippe David, opcit, p 322.

2- جون ميرزها يمر، وستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية** ، المستقبل العربي، مركز درات الوحدة العربية بيروت عدد 327 تاريخ: ماي 2006، ص 35.

ويذكر أن " **ديك آرمي**" وهو أحد أبرز الصهاينة المسيحيون وعضو في الكنغرس قال سنة 2002: " إن أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل".[1]

2-الرأي العام ووسائل الإعلام:

يعتبر الرأي العام قوة جماهيرية ذات ثقل وأهمية، ومن خلال استطلاع اتجاه الرأي العام تتكون لدى صانعي القرار فكرة عن مدى تقبل الجماهير للسياسات المطروحة. وزاد الاهتمام أكثر بالرأي العام منذ الحرب الباردة، هذا على المستوى الداخلي، أما فيما يخص الشؤون الخارجية فإن توجه الجماهير كان محدودا نسبيا وهذا يبدو من خلال العمليات الانتخابية التي تكون فيها القضايا القومية المتعلقة بالصحة والتشغيل ومستوى المعيشة هي المحرك الأساسي للجماهير والداعي للانتخاب. وبالرغم من هذا يبقى الشأن الخارجي خاضعا لقدرة الرجل السياسي خاصة في الانتخابات- على تطوير الرأي العام وتوجيهه لصالحه أما في حالة وجود قيادة ضعيفة غير مسيطرة وغير مقنعة فسيعرضها ذلك إلى الكثير من الضغوطات.[2]

وانطلاقا من كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديمقراطية قائمة على الشرعية الشعبية، فالشعب هو الم ـــحدد الأول لسلوك الحكام، سواء على مستوى السياسات الداخلية أو فيما يخص الشؤون الخارجية.

إن تأثير الرأي العام يكون بطريقة غير مباشرة من خلال ضرورة امتثال صانع ـــي القـرار إلى رغبات وتوجهات الشعب أخذا بعين الاعتبار المبادئ والقيم التي يقوم عليها.

وعلى هذا المستوى يمكن للرأي العام أن يمنح مجالا للمناورة والتحرك وحجة لصانعي القرار لمباشرة سياسة معينة، وهذا متوقف على قدرة الرؤساء في توجيه الجماهير.

وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حافل بالمحطات التي تبرز درجة تأثير السياسة الخارجية بالرأي العام، كحرب الفيتنام، وفضيحة وترغيت، وإعلان الانفراج مع الاتحاد السوفياتي إبان مرحلة الحرب الباردة.[3]

تهتم الإدارة الأمريكية باتجاهات الرأي العام في أمريكا وهذا ما يبرز عبر عمليات سبر الآراء التي تجرى لاستطلاع الرأي في كل ما يخص القضايا التي تهم الأمة، ومنها قضايا السياسة الخارجية كعلاقة الولايات المتحدة بمنظمة الأمم المتحدة وتوجه الدولة نحو سياسات تدخلية او تراجعها ضمن استراتيجية انعزالية، موقف الرأي العام من قرار إعلان الحرب، أو تقديم المساعدات المالية

---

[1]- نفس المرجع، ص 36.

[2] – محمد خليل ناينس، مرجع سابق، ص 83.

[3]- Charles-Phillipe David op cit, p 286.

لدول ما... ولقد رأينا كيف كان للرأي العام الأمريكي دور في توجيهه السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من خلال قرارات الحرب على الإرهاب، والحروب الاستباقية والوقائية، لطمأنة الجماهير واحتواء حالة الذعر التي مست المجتمع عقب تلك الأحداث، وقد أعلنت مصادر استطلاع الرأي، أن نسبة الاهتمام بالشؤون الخارجية من قبل الجماهير وصلت حدود 41% سنة 2001 في حين لم تتعدى 7.3 % سنة 1998.[1]

وبالرغم من أن الرأي العام هو تعبير عن التوجهات الكبرى للجماهير بخصوص قضايا الأمة إلا أنه من الصعب إيجاد تجانس تام بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع، وهو ما يميز الرأي العام الأمريكي الذي يشكل من طبقات اجتماعية أهمها:

أ-**النخبة:** تتكون من سياسيين، إعلاميين، جامعيين لهم معارف وتجارب واهتمامات بالشؤون الخارجية.

ب-الجماعات الدينية: المدافعون عن المبادئ المرتبطة بالمعتقد الأصلي.

ج-الجماعات المهنية: وتضم النشطين في عالم الشغل، وينصب اهتمامهم على التوجهات الاقتصادية للدولة.

د-جمعيات المرأة: والتي تعرف نشاطا بارزا على الساحة السياسية وتحظى بمتابعة مستمرة لمعرفة مواقفها اتجاه القضايا الدولية.[2]

إن هذه الفئات المكونة للرأي العام الأمريكي تعبر في مجملها عن الاتجاهات والميولات العامة التي تبديها المجتمع تجاه القضايا المصيرية المتعلقة بالأمة بما فيها علاقات أمريكا بالخارج، وصياغة السياسة الخارجية التي يسعى أصحاب القرار إلى اختيار أهدافها وفقا لمعيار الرأي العام الذي يؤخذ في الحسبان دائما.[3]

وفيما يخص وسائل الإعلام، فإننا نجد لها مجالا في هذا المقام لارتباطها الوثيق بالرأي العام من جهة، واعتبارها شريكا ومساهما غير مباشر في صنع السياسة الخارجية، وهي بذلك جزء من لا يتجزء من العملية السياسية المسيطرة سواء على مستوى السلطات أو الأحزاب أو المؤسسات الأخرى.[4]

[1]- Ibid, p 291.
[2]- Ibid, p 295-297.

[3]- محمد نصرمهنا، مرجع سابق، ص 172.
[4]- عبد الرحيم خليل سعادة، **صناع السياسة الخارجية الأمريكية** نقلا عن:
http://www.ISLAMNEWS.com 16/04/2007 p 03 .

في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن بناء صورة نمطية وحيدة عن التوجه العام لوسائل الإعلام، فقد تلعب دورا داعما للقيادة الحاكمة ومقللا من اراء المعارضة، كما يمكن أن تلعب دورا سلبيا فتترصد أخطاء الرئيس والحكومة وتنشر الفضائح كما حدث في حرب فيتنام، فضيحة إيران عينت، وترغيت، وغيرها من القضايا التي هزت الرأي العام الأمريكي وكان لها تأثير واضح على النسق السياسي داخليا وخارجيا.

إن الإعلام وسيلة جادة لتوجيه الرأي العام في أمريكا، لذلك تحرص الحكومة على تغطية الأحداث الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، وقد حدث هذا في 20 أوت 1998 عندما هاجمت القوات الأمريكية بالصواريخ كلا من أفغانستان والسودان بحجة الحرب ضد مناطق إرهابية وردا على تعرض سفاراتها في كينيا وتنزانيا إلى تفجيرات.

وانطلقت الآلة الإعلامية في رصد الحدث فور حدوثها تحت شعار المصلحة العامة والقضاء على الإرهاب، وفي سبر للآراء 79% من الرأي العام كان على دراية بتلك الهجومات وفي نفس اليوم وتابعها باهتمام.[1]

ويؤثر الإعلام في المسار السياسي الوطني وبدرجة أكثر على السياسة الخارجية خاصة مع التكنولوجية الحديثة حيث أصبح أصحاب القرار أمام واقع تنكشف فيه الحقائق المتعلقة بالأزمات الخارجية والأمن القومي، وهذا كفيل بتحريك الرأي العام الأمريكي.

ولتدعيم هذه المنطلقات يقول **هنري كسنجر**، وهو المستشار المحنك السابق للبيت الأبيض الأمريكي في الشؤون الخارجية مبرزا علاقة صانعي القرار بوسائل الإعلام: " كان المسؤولون السياسيون يطلبون استشارتي حول ماذا يجب فعله، الآن يطلبون مني ماذا يجب قوله".[2]

3-المجتمع المدني:

يعتبر النظام الأمريكي نموذجا ديمقراطيا للشعب سلطة كبيرة في توجيه السياسات عبر عدة آليات، ويقول **ألكسيس دي توكفيل** في دراسته الفريدة للديمقراطية الأمريكية أنه:" من السهل أن تخطئ الديمقراطية الأمريكية في اختيار الأشخاص الذين تسند إليهم السلطة لكن من الصعب تفسير كيف أن الدولة تزدهر على أيديهم".[3]

[1]-Selima BEN SALEM, **impact des medias ou « effet CNN » sur la politique étrangére Américaine,** Miskiliani editions, tunis 2007, p 42.
[2]- IBID P 49.
[3] Alexis de tocque ville, DE LA DEMOCRATIE EN AMERIQUE, Editions Gallimard, Barcelone, 2007, p 29.

وهي إشارة يلحقها بالتفسير والتحليل إلى إرادة الشعب ومساهمته في صنع القرار عبر التنظيمات الاجتماعية ذات التأثير الكبير لما تملكه من حرية.

وإذا كان للمجتمع المدني المنظم دورا فعالا في القضايا الداخلية، فإن دوره في التفاعل الديناميكي مع الشؤون الخارجية لا يقل أهمية، حيث تنفرد الولايات المتحدة بظاهرة "Think Tanks" أو بوثقــة الأفكار التي تنشأ عن نشاط النخب المنظمة كالجامعيين ومراكز البحوث والموظفون في سبيل خلق نقاش بخصوص قضايا السياسة الخارجية، وأشهرها : "Carnegie" "Brookins"، "Council On Foreign Relaturs" وكلها جمعيات نشأت في القرن العشرين تقدم الدراسات والمشورات التقنية لتحسيس الأمريكيين حول القضايا السياسية، ويتم التواصل مع المجتمع عبر وسائل الإعلام، كما تقدم الدراسات والبحوث إلى أصحاب القرار.[1]

أصبح المجتمع المدني يحتل مكانة مهمة في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة باعتبارها تشكل الوسيط بين المواطن والدولة ويضم الأحزاب والجمعيات والاتحادات والنقابات المدافعة عن العمال وجمعيات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة... لتشكل في مجملها قوة ضاغطة على الحكومة فيما يخص مجالات اهتمامها.[2]

وبما أن النظام الأمريكي قائم على الديمقراطية كأساس للحكم والنموذج الرئاسي نمطا لممارسة السلطة، فإن المجتمع الأمريكي المنظم والحر يمثل سلطة مضادة تعمل على تحقيق التوازن ونقــــل انشغــالات الفئات الاجتماعية المختلفة بخصوص القضايا التي تهمها سواء كانت داخليـــــة أو خارجية.[3]

---

[1]- Charles-philippe David, op cit, p 319.

[2]– عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** ، الطبعة الأولى، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، القاهرة 2003، ص 360.

[3]– Philippe Parini les institutions politiques editions Armand Colin, paris 1984, p 73.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

لفهم السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعتها وجب التعرض إلى كل المؤثرات التي توجهها، والعوامل الثابتة والمتغيرة الداخلية والخارجية التي يقوم عليها الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ومهما كان الحزب المهيمن على السلطة ومؤسساتها من رئاسة وكنغرس... من بين الحزبين المتنافسين الديمقراطي والجمهوري فإن محددات السياسة الخارجية تبقى بارزة ومؤثرة في سلوك صانع القرار ومهما كان التيار المسيطر في الحكم من محافظين، محافظين جدد لبراليين مناوئين إلا أن الأدوار التي تلعبها المعطيات الداخلية ممثلة في بنية الدولة وتكوينها وثقافتها وكذلك المحددات الخارجية المرتبطة أساسا بطبيعة النظام الدولي وتفاعلاته، تبقى مصدرا موجها لعملية رسم السياسة الخارجية.

إن ما يمكن التأكيد عليه هو تنوع هذه المحددات وتأثيرها يسير نحو هدف أكيد وبارز هو تعظيم قوة الدولة وحماية المصالح الوطنية للدولة، وكلها حركات تدفع لبلوغ هذا الهدف بالنسبة للأمريكيين لذلك سنحاول التعرض إلى هذه المحددات كما يلي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

وتتمثل في تلك المحددات النابعة من المجتمع الأمريكي وبنيته الثقافية والسياسة دون إهمال المعطيات الجيو سياسية المؤثرة عموما في مسار السياسة الخارجية وأولوياتها، وتتوع هذه العوامل كما يتباين ترتيبها بحسب المرحلة التي تعرفها الدولة الأمريكية، وبحسب التيار المسيطر على الحكم، غير أننا حاولنا حصر أهم العناصر وتحديدها فيما يلي:

1-المنطلقات الفكرية للإدارة الحاكمة:

إن ما يميز السياسة الخارجية لدولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية هو قيامها على رؤية فكرية ومنطلقات نظرية يتبناها تيار بأكمله، وتنعكس على توجهات وشخصية الرئيس باعتباره المسؤول الأول عن القرار الخارجي، وقد عرفت الولايات المتحدة حديثا عدة تيارات فكرية أهمها:

ا-المحافظون: وهو تيار يضم سياسيون وكتاب أمريكيون ينتمون إلى فئة الصقور، يدعون إلى ضرورة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وتدعيم هذا الدور وفق منطق الإمبراطورية ويتزعم هذا التيار: **زبجينيوبرجنسكي وروبرت كاغان، ووليام كرستول.**

ب-اللبراليون: يعتبر أصحاب هذا التيار من المعارضين لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إذ يرون أن الإمكانات والقدرات التي تملكها الولايات المتحدة، ومكانتها الريادية على المستوى الدولية تسير نحو التراجع والسقوط نظرا لتعاظم الطموح الأمريكي وتوسع مجالات تدخلها بما لا يتوافق مع

إمكاناتها كما أن تكلفة دور الهيمنة ثقيلة على الاقتصاد والدولة عموما. ومــن رواد هذا التيـــار: **بول كندي، هنري لويس، مانويل فارلشتاين.** [1]

جـ-المحافظون الجدد:

يعتبر تيار المحافظون الجدد أحدث تيار محافظ ظهر في الولايات المتحدة منذ 1950، وانطلق كحركة فردية يقودها عدد من المثقفين اللبراليين أغلبهم من اليهود القاطنين بنيويورك، وكانوا فيما سبق منظمين إلى الحزب الديمقراطي بعد ما جاء بهم الرئيس "كندي" من جامعة " **هارفرد**" في أوائل الستينات من بين أنصار اليسار. وكانوا أساتذة جرى اختيارهم وفق مبدا "الأفضل والأكثر جدارة" إلا أن الذي حدث هو انفصالهم التدريجي عن التيار اللبرالي ليس ما اعتبروه تحول اليسار واللبرالية إلى الرديكالية في السبعينات.[2]

كما ارتبط ظهور هذا التيار بالمد الشيوعي الذي عرفته مرحلة الحرب الباردة وانتشار الأفكار التروتسكية الماركسية في العالم، حيث كان يشكل حركة معادية أبدت رفضها الكلي لسياسة التقارب مع الاتحاد السوفياتي.

وعارضت التوجهات الواقعية لهنري كسنجر، ودعت إلى موقف متشدد مع الاتحاد السوفياتي لأن الولايات المتحدة –حسبهم– ليست المسؤولة أو المطالبة بالتكيف مع العالم إن أمريكا القوية الواثقة من نفسها هي التي ستجعل العالم يتكيف معها.[3]

يختلف المحافظون الجدد عن التيار المحافظ التقليدي بإيمانهم القوي بالاستثناء الأمريكي بصفتها إمبراطورية الخير المسؤولة عن اجتثاث الشر في العالم، وتطور نشاطهم بفعالية أكثر منذ مرحلة الرئيس **ريغان** ثم بعده " **جورج بوش الأب**" حيث نجحوا في توسيع شبكتهم ونشر أفكارهم عبر مراكز البحوث والمؤسسات الفكرية وتتلخص أفكارهم في:

1-تشجيع الولاء القومي باعتباره شعورا طبيعيا ومقدسا.

2-رفض مفهوم الحكومة العالمية التي تؤدي إلى نمط من الاستبداد العالمي.

3- يجب أن تميز رجال الدولة بين الأصدقاء والأعداء.

4-لا تتحدد المصلحة القومية لدولة عظمى بالمعايير الجغرافية.[4]

تراجع أداء المحافظون الجدد في مرحلة " **بيل كلنتون**" نظرا لتميز السياسة الخارجية في تلك الفترة بتراجع نمو التركيز على النمو الاقتصادي وبناء التحالفات وعمل المنظمات الدولية لتحقيق

---

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 15.

[2]- صالح زهر الدين، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة**، المركز الثقافي اللبناني للنشر، بيروت، 2004، ص 52-53.

[3]- سيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، علام الكتب، بيروت، 2005 ص114.

[4]- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد سبتمبر 2001**، مرجع سابق، ص 41-42.

الأهداف الأمريكية. غير أن فرصة المحافظون الجدد جاءت بمجيء إدارة **جورج بوش الابن** في جانفي 2000، حيث لم تمض شهور على تولي الحكم حتى كان أصحاب وممثلي التيار يحتلون المناصب المؤثرة كوزارة الدفاع والخارجية، ومجلس الأمن القومي والبيت الأبيض وبرز منهم: **دفيد وورمنز، بول وولفوفيتز، ريتشارد بيرل، جون بولتون...**

وكان لأحداث 11 سبتمبر 2001 أثرا بالغا في السياسة الخارجية الأمريكية نحو تنفيذ أفكار المحافظين الجدد المسيطرون على دواليب السلطة، فأعلن الرئيس " استراتيجية الأمن القومي" تأكيدا على المنطلقات الفكرية للتيار، وتبنت الولايات المتحدة مفهوم الضربات الاستباقية وهو ما تجسد في الحرب على أفغانستان والعراق.[1]

إن المحدد الفكري كعامل داخلي مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية لا يتحدد فقط في التيارات الفكرية فشخصية الرئيسية وسيكولوجيته تعتبر فاعلا رئيسيا ودافعا لسلوكاته على المستوى الخارجي.

يسعى الرئيس الأمريكي إلى إضفاء طابعه الخاص في التسيير بناء على صفاته الشخصية ومنطلقاته الفكرية وتوجهاته الإيديولوجية والتزاماته الحزبية، والتاريخ السياسي والدبلوماسي للولايات المتحدة برهان على ذلك إذ عرف **نكسون** بتركيزه للقوة في شخصه وابتعاده عن النظام البيروقراطي في عملية صنع القرار. وهو ما طبع حكم **إزنهاور** الذي تجاوز مجلس الأمن القومي في قرار تدخله في أزمة المجر واكتفى باستشارة أخيه، شخصية الرئيس **جونسون** الذي يحاول دائما عزل معارضيه السياسيين، وعرف عن **ولسن** توجهه نحو الانفتاح على العالم ورفض سياسة العزلة، كما كان **بو ش الأب** متميزا بتوجهه الاقتصادي خاصة في مجال البترول.[2]

إن هذه النماذج تبين دور شخصية الرئيس في السياسة الخارجية وهو عامل أساسي لا يمكن إهماله رغم تعقد عملية صنع القرار وارتباطها بمسار شائك من الإجراءات والمؤسسات.

2-العوامل الجيوسياسية:

تعتبر العوامل الجغرافية محددا رئيسيا لتوجهات السياسة الخارجية للدولة، إذ من خلال معطيات الموقع والتضاريس والموارد والسكان يمكن لصناع القرار رسم الاستراتيجيات الملائمة فموقع الولايات المتحدة الأمريكية المتميز والممتد بين المحيطين الهادي غربا والأطلسي شرقا مكنها من اتباع سياسة العزلة لفترة طويلة (منذ الاستقلال إلى غاية الحرب العالمية الأولى...) ومع انفتاح الدولة على العالم أصبح للحدود المائية أهمية من خلال طرق المواصلات البحرية، وفي هذا الصدد

---

[1]- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 118.

[2]- مصطفى خليل نانيس، مرجع سابق، ص 84.

يقول هانس مورغنثو:" إن أحسن الدول في العالم تتمتع بموقع جغرافي هي الولايات المتحدة لأنها تواجه محيطين يسمحان لها بالدخول مباشرة للمنطقتين الأكثر أهمية للتجارة العالمية".[1]

ويقصد بهما أوروبا وآسيا، وهو ما يفسر توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بخصوص هذه المناطق والتركيز عليها إلى غاية اليوم.

كما تتوزع طاقات الولايات المتحدة من حيث المساحة الشاسعة المقدرة بـــ 9.363.563 كم2، وطاقة بشرية تبلغ حوالي 300 مليون نسمة (سنة 2006) وتتنوع ثرواتها الطبيعية الزراعية منها والمعدنية والإنتاجية وهو ما انعكس على حجم اقتصادها الضخم الذي يتطلب سياسات حكيمة للتحكم في وتيرة الإنتاج وترويج المنتوجات وزيادة الاستثمارات.

إن الاقتصاد الأمريكي هو محصلة لعدة عوامل ساهمت في نمائه وبلوغه الريادة وتتمثل أهم هذه العوامل في:

-مواد معدنية ضخمة من معادن وموارد نفطية تعتبر مادة حيوية استراتيجية.

-زراعة متطورة قائمة على المكننة والتكنولوجيا تحقق ناتجا كبيرا يلبي الحاجات الوطنية وفائضا تسعى الولايات المتحدة إلى تسويقه في أنحاء العالم.

-صناعة مزدهرة تشكل 18% من مجمل الدخل القومي ويعمل بها حوالي 16 % من اليد العاملة، تتوزع على عدة فروع صناعية كصناعة الأسلحة، الصناعات النفطية وصناعة السيارات [2] وهي قاعدة صناعية كبيرة أثرت في توجهات السياسة الخارجية سواء من حيث ضمان إمدادات الطاقة النفطية اللازمة لها وكذا بفتح الأسواق العالمية للمنتوجات المحلية.

-البنية التكنولوجية المتقدمة وما توفره من خدمات تقنية عالية سواء في مجال التكنولوجيا الصناعية او في علوم الفضاء ومجال التسلح النوعي، وتتكون هذه البنية من مركبات صناعية ضخمة، ومراكز بحوث ومؤسسات تحتوي على طبقة من التكنوقراط نافذة وفاعلة في تحديد ورسم السياسات باعتبارها مساهمة في صنع القرار من خلال ما تقدمه من معلومات دقيقة.[3]

3- دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

يمثل الدين قضية جوهرية في المجتمع الأمريكي وبالرغم من أن الدستور يقر الطابع العلماني للدولة، إلا أن الدين يطبع حياة الأمريكيين، وأصبح تأثيره واضحا في الحياة السياسية وهذا من خلال عمل الجماعات الدينية التي تتخذ أساليب شتى للضغط على القادة السياسيين.

[1] -السعودي محمد عبد الغني، **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، المكتبة النموذجية القاهرة، 1987، ص 241.
[2] - السعودي محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص 248.
[3] - السيمي منصف: **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، طبعة 1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 1997، ص 255.

إن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية بلد الحريات والانفتاح لم ينقص من توجهاتها الدينية باعتبارها تضم ثلاث ديانات أساسية: المسيحية (بأطيافها المختلفة بالرغم من سيطرة البيروتستانت) واليهودية ثم الإسلام، كما توجد بها 1400 محطة دينية يعمل فيها 80 ألف قسيس إنجيلي.[1]

إن علمانية الدولة وما ينص عليه الدستور الأمريكي من فصل بين الدين والدولة لا يعني حضر التدين أو إبعاد الدين عن الحياة السياسية، والمجتمع الأمريكي هو الأكثر تدينا بين المجتمعات الصناعية المتقدمة.[2]

وقد وصف:" **صمويل هنتنغتون**" الخصوصية الدينية الأمريكية بقوله أن أمريكا أمة تحيا بروح الكنيسة والكنيسة لا تعني هنا المسيحية وإنما إشارة إلى ما تفق الباحثون بتسميته :" الدين المدني" [*]، وهو منظومة القيم والأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها العقل الجمعي الأمريكي وهذه المنظومة ذات طابع فكري وسياسي.

وتعود الجذور الدينية في أمريكا إلى المهاجرين الأوائل القادمين من بريطانيا، حاملين المذهب البروتستانتي وهم مسيحيون يعتبرون أنفسهم جماعة مختارة اصطفاهم الله لتعيد للبشرية رشدها، وتقيم مملكته على الأرض.

ومن هذا الأساسي الديني برز مفهوم زعامة امريكا للعالم أما من حيث التأثير على السياسة الخارجية فلا يخلو الخطاب السياسي من رسائل ذات أبعاد دينية خاصة إبان الأزمات، فكل الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية هي بالضرورة حروب أخلاقية، تقف فيها إلى جانب الخير، ومن هناك تأتي العبارات التي يزخر بها الخطاب السياسي كـــ"امبراطورية الشر" الذي استخدمه ريغان للدلالة على الاتحاد السوفياتي، و"محو الشر" الذي استخدمه جورج بوش الابن، وغيرها من المصطلحات، وهنا يبدو التوجه الديني في مخطابة الناخبين الأمريكيين الذين مثلوا القاعدة الأساسية لائتلافه الانتخابي والمتمثل في اليمين المسيحي المتحالف مع الجماعات الصهيونية.[3]

كما أن الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل السياسة الخارجية الأمريكية يمتد عبر التاريخ، إلى القرن التاسع عشر، حيث المنطقة مجالا للعديد من الحملات التبشيرية البروتستانتية وكانت المجموعات الأصولية ترى في قيام الدولة العبرية تحقيقا للنبوءات التوراتية.[4]

---

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 32.
[2]- منار الشوربجي، مرجع سابق، ص 213.
[*] - هناك في الولايات المتحدة.
الدين المدني: مجموعة الطقوس والرموز الدينية التي تميز الحياة الأمريكية.
الدين المتدين: يمثله جماعات وكنائس يكون الصراع بينها من أجل السيطرة على الجمال الديني.
[3]- منار الشوربجي، مرجع سابق، ص 214.
[4]- شاهد اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 29.

تعود جذور الفكرة إلى نشأة الصهيونية المسيحية وهي حركة دعوة دينية مسيحية ظهرت بالموازات مع الصهيونية اليهودية وأصبح هناك تحالف وتوافق كبير بين اليهود والبروتستانت وساهم صعود المسيحية الأصولية في السبعينات في تدعيم الحركة الصهيونية.

لقد دخل الدين معترك السياسة بصورة واضحة حيث مثل اليمين المسيحي قوة مؤثرة في الانتخابات الرئاسية والكنغرس وأصبح يستحوذ على 25 % من القاعدة التصويتية في الولايات المتحدة.[1]

إن المكانة الكبيرة التي تحتلها إسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية والدعم المفرط لها مرده البعد الديني المتغلغل في النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي والذي يبرز من خلال إيمان اليمين المسيحي بضرورة تحول اليهود إلى المسيحية قبل مجيء المسيح كي يشملهم الخلاص، لهذا هم يدعون دائما إلى استثناء اسرائيل من القوانين الدولية لأن وجودها تجسيد لإدارة إلاهية وليس استجابة لحاجة إنسانية، كما أن البروتيستانت يعتقدون أن دعم اسرائيل هو ضمان لبقاء أمريكا على المستويين السياسي والروحي، كما أن بناء الدولة اليهودية هو تحقيق لنبوءات توراتية وإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار.

إن آخر ما وصلت إليه الصهيونية المسيحية هو اعتبار الألفية الثالثة نهاية مأساوية للتاريخ، الشيء الذي جعل من أحداث 2001/9/11 حجة لتحريك مشاهد الطبقة المتدينة.[2]

وللدلالة أكثر على تأثير الحركات الدينية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ومكانة البعد الديني في الشأن السياسي الخارجي وجب أن تقدم هذه المحطات.

- ارتباط الطبقة الحاكمة بالكنائس البروتستانتية على مدى أكثر من مائتي عام من عمر الدولة الأمريكية.
- نجاح الصهيونية المسيحية في ترويج فكرة دعم اسرائيل كرسالة إلهية يباركها الرب ويجب الالتزام بها.
- مصادقة الرئيس الأمريكي ويلسن على وعد بلفور كان قناعة نابعة من الاعتقاد المسيحي الصهيوني.
- تعيين الكثير من الأصوليين المتدينين في مناصب حكومية
- قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ثم بضغط من الحركة الصهيونية المسيحية.
- لقد كان اليمين المسيحي مع الصهيوني المسيحية سندا للرئيس جورج بوش الابن في حربه ضد الإرهــــاب واستراتيجيته الأمنية انطلاقا من كونها حرب الإلهية والقوات الأمريكية هي جنـــد الله على الأرض.

---

[1]- نفس المرجع، ص 35.

[2]- المرجع السابق، ص 37.

-الخطاب الديني أصبح أداة انتخابية ناجحة مثل ما ذهب إليه جورج بوش الابن في قوله أن فيلسوفه السياسي المفضل هو يسوع المسيح.

-اعتبار جورج بوش الابن الحرب على العراق مهمة إلهية.[1]

-تعمد الحكومات الأمريكية على تمرير وجهة نظرها دون تنازل ودون تأثر بوجهات نظر حلفائها لكونها تعتبر نفسها الوحيدة القادرة على الوصول إلى الهدف غير آبهة بالانتقادات، وهذا مرده الشعور الجمعي الأمريكي القائم على البعد الديني والذي يعتقد أنه شعب مختار من قبل الإرادة السماوية ومخول بفرض وجهة نظره على العالم إلى غاية أن وصل إلى تحقيق هذه الفكرة من خلال دور " شرطة الكوكب" أو " دركي العالم".[2]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

إن تحليل السياسة الخارجية لدولة عظمى مرهون بدراسة شاملة للنسق الدولي بنية وسلوكا في إطار تحليل كلي للعناصر المؤثرة في صنع القرار على المستوى الخارجي.

والحديث عن المحددات الخارجية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المجتمع الدولي يتطلب التركيز على الإطار العام للنظام الدولي الذي تلعب فيه الدولة دور المؤثر والمتأثر. فالولايات المتحدة تغير سلوكها الدولي بحسب نمط العلاقات الدولية السائدة وهذا ما شهدناه منذ الحرب العالمية الأولى ونظام توازن القوى إلى غاية عصر الهيمنة الأمريكية وبروز نظام الأحادية القطبية.

لقد كان لتغير البيئة الدولية من حيث تغير موازين القوى والتفاعلات المستمرة بين الفاعلين على المستوى الدولي تأثيرا واضحا في سلوك الولايات المتحدة وكذا في خياراتها الاستراتيجية القائمة على تحقيق الريادة وتعظيم القوة كهدف أساسي.

ومن الصعب الحديث عن المحددات الخارجية لسياسة الولايات المتحدة دون الحديث عن النفط كمحور أساسي يحضى باهتمام بالغ لدى صانعي القرار الأمريكي، ويكفي أن تكون السيطرة على منابع النفط هدفا دائما في السياسة الأمريكية ودافعا رئيسيا للتدخلات الدبلوماسية العسكرية في الكثير من المناطق الغنية بالبترول المحرك لأكبر اقتصاد عالمي.

---

[1]- المرجع السابق، ص 39-44.

[2]- ميشال بيغنون مرودانت ، **أمريكا المستبدة**، مرجع سابق، ص 22.

1-بنية النظام الدولي:

إن بنية النسق الدولي باختلاف أشكالها من ثنائية أو تعددية أو أحادية قطبية تفرض خيارات وتحديات على السياسة الخارجية للدولة ورؤيتها للمجتمع الدولي والسياسات الممكن اتباعها، كما يبرز مدى شرعية سلوك الدولة.

لقد كان للنظام الدولي أثر كبير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى 1914 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، حيث ساد تيار الانعزالية على السياسة الأمريكية بعيدا عن مشاكل أوروبا وحروبها غير أن الحرب الباردة وبروز القوة السوفياتية قابلة اتجاه تدخلي من الجهة الأمريكية يسعى إلى اقحامها في الشؤون العالمية والحد من المد الشيوعي، ومحاصرته باتباع سياسات الاحتواء. كما كان إعلان قيام النظام الدولي الجديد وإرساء نظام الأحادية القطبية مجالا لتطبيق سياسة الهيمنة على العالم.[1]

إن التحولات التي عرفها النسق الدولي في بنيته قابلتها تحولات في السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية سواء من حيث المبادئ أو الأهداف، فطبع الحياد لسياسة أمريكا تجاه مركز العلاقات الدولية أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، حين كانت الولايات المتحدة تعيش عزلتها الرائعة كما يصفها هنري كسنجر، ولم تلبث أن دخلت معترك العلاقات الدولية ببطء وثبات كانت المصلحة الوطنيــة هي الهدف الأساسي بالنسبة للأمريكان الذين استفادوا من معطيات الجغرافيا للتمتع بالاستقـرار والاستعداد للتفاعل مع المحيط الدولي فكانت الحرب العالمية الثانية محطة رئيسية للاندماج الكلي فــي العلاقـات الدولية ولعب الأدوار الأولى خاصة بعد المساهمة الفعالة في ترجيح كفة الحرب اتجــاه الحلفاء.

لقد بادرت الولايات المتحدة إلى تجسيد نظام الأمن الجماعي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتأسيس المنظمة الأممية وجهازها الأساسي المتمثل في مجلس الأمن، غير أن بروز القوة السوفياتية وبإيديولوجية مناقضة للتوجهات اللبرالية الغربية أدى إلى تكريس نظام ثنائي القطبية ساد فيه التنافس الكبير بين القوتين وتميزت المرحلة بحرب باردة كرست لها الولايات المتحدة الاستراتيجيات اللازمة والسياسات الملائمة لتحقيق التفوق، فكان الاستقطاب والاحتواء والردع والدبلوماسية لإدارة المرحلة والأزمات الناجمة عنها.

وبعد نهاية الحرب الباردة برزت معالم النظام الدولي الجديد الذي تحدد من خـــــــلال عناصر ثلاث:[2]

---

[1] - مصطفى خليل نايس، مرجع سابق، ص 81.

[2] - شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق ص ص 70-71.

أ-انتصار القيم اللبرالية والديمقراطية على الإيديولوجية التوليتارية الشيوعية، وإمكانية نشرها عالميا.

ب- إمكانية تفعيل الشرعية الدولية وحل النزاعات الناجمة عن الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي وضمن الهيئة الأممية.

جـ- اضطلاع الولايات المتحدة بدور راعي الأمن والسلام في العالم.

كانت هذه المؤشرات كفيلة بدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبؤ الريادة وتكريس الهيمنة، فكانت مرحلة **جورج بوش الإبن** متميزة باعتماد الواقعية والميل إلى تعزيز العلاقات مع روسيا والحفاظ على التحالفات التقليدية مع أوروبا وآسيا.

ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتحدث تحولا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية نظرا للأثر الكبير الذي تركته لأنها مست الأمن القومي الأمريكي، وهو ما جعل الإدارة الأمريكية تعيد حساباتها وتعلن حربا على الإرهاب بأسلوبها ومفهومها من خلال الحرب الاستباقية من خلال ضرورة استبقاء العدو ونقل المعركة إلى أرضه[1]، وهذا ما حدث من خلال الحرب ضد طالبان في افغانستان ثم إسقاط نظام صدام حسين وغزو العراق.

2-التفاعلات الدولية:

نقصد بالتفاعلات الدولية، الأنماط السلوكية للفاعلين الدوليين ضمن إطار المجتمع الدولي، أي علاقة الولايات المتحدة بالدول الأخرى، وهي قائمة تقليديا على أساس المصلحة القومية وفقا للمقولة الشهيرة :" لا عدو أزلي ولا صديق أزلي في السياسة، هناك مصالح دائمة" غير أن التقارب كان ملحوظا في العلاقات الأمريكية مع الدول التي تتقاسم معها القيم اللبرالية بأبعادها الاقتصادية والسياسية، وكذلك تدعيم الدول التي تساندها وتطاوع سياستها الخارجية.

لقد انفردت الولايات المتحدة بمواقفها الدولية المناقضة عموما لكنها قائمة على خدمة المصلحة القومية والتكيف مع الأوضاع بل والمساهمة في صنعها من خلال اقتناص الفرص والاستفادة من الأحداث، ويبرز هذا في العديد من القضايا التي عرفتها الساحة الدولية:

أ-السلاح النووي:

إن تحليل السياسة الأمريكية بين أنها انتقلت من الاستخدام الفعلي للقنبلة النووية إلى تكريس جهود فردية وجماعية لمنع الانتشار الأفقي، مع السماح لدول بامتلاك السلاح النووي وهي غير منظمة لمعاهدة الانتشار (اسرائيل) في حين تقف بحزم في مواجهة دول أخرى ملتزمة بالتوقيع استنادا إلى حجة انتقالها إلى الاستخدام العسكري، وتبقى القضية النووية مركزية في إطار التفاعلات الدولية بين

[1]- المرجع السابق، ص 74.

من يملكون ومن لا يملكون التكنولوجيا النووية، وهو ما ينعكس على طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية ورسم خريطة المستقبل.[1]

ب-السلام في الشرق الأوسط:

تؤثر الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح في المنطقة العربية عموما، وتعتبر الموجه الأول للصراع العربي الصهيوني وقضايا السلام في منطقة الشرق الأوسط نظرا لعلاقتها مع الدول العربية وتقاربها التاريخي مع إسرائيل وهذا ضمن استراتيجية شاملة لحماية مصالحها في المنطقة ومن هذا المنطلق كانت الداعية لمبادرة السلام حسب مفهومها، إن مدريد-أوسلو تأكيد على مبدأ القوة في العلاقات الدولية.[2]

جـ-الحرب على الإرهاب:

خاضت الولايات المتحدة العديد من الحروب المباشرة وغير المباشرة، ساهمت في الحرب العالمية الأولى بعد تردد كبير نظرا لطغيان تيار الانعزالية على التوجهات السياسية للدولة، ثم وجدت نفسها مجبرة على اقتحام معترك الحرب العالمية الثانية لأسباب جد موضوعية أهمها تعرض أسطولها البحري في " **بيرل هربر**" على الهجمات اليابانية وضرورة مساندة حلفائها في حربهم ضد النازية تبرز بقوة بعد الحرب وتؤكد مكانتها في العلاقات الدولية في مواجهة الاتحاد السوفياتي في حرب باردة كادت أن تكون ساخنة في أكثر من مرة.

ويرى " **باسكال بونيفاس**" المفكر الاستراتيجي الفرنسي أن الحرب العالمية الرابعة هي حرب أمريكا على الإرهاب أو حرب العالم الغربي ضد الإرهاب.[3]

ينطلق الكاتب في تحليله لهذه الحرب من مقولة أحد مستشاري الرئيس **جورباتشوف** لمحادثيه الأمريكيين سنة 1987 حين قال:" سنقدم لكم أسوأ خدمة: سنحرمكم من عدو".[4]

وهو تصور لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث الهيمنة الأمريكية يجب أن تجد لها مبررات خاصة بعد أفول القوة السوفياتية، فكانت الحرب على الإرهاب الحجة الجديدة للتوجه السياسي والعسكري الأمريكي تحت طروحات نظرية أهمها صدام الحضارات ومواجهة الحركة الإسلامية الردكالية ومحاربة الدول الراعية للإرهاب.

3-النفط:

---

[1]- زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط، في أوائل القرن 20**، طبعة مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 43.

[2]- ناعوم شومسكي، **أوهام الشرق الاوسط**، ترجمة شيرين فهمي، الطبعة الثانية مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2006، ص 7.

[3]- باسكال بونيفاس، **الحرب العالمية الرابعة** ، الطبعة الأولى ، ترجمة: أحمد الشيخ، مكتبة الشروق الدولية، والمركز العربي للدراسات الغربية، القاهرة، 2006، ص 14.

[4]- نفس المرجع، ص 17.

يحتل النفط مكانة رئيسية في السياسة الدولية باعتباره أهم مصدر للطاقة، غير أن تراجع الاحتياطي النفطي في العالم المصنع دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى جعله قضية محورية ومحررا أساسيا لسياستها الخارجية خاصة وأنها تحتل الصدارة في الإنتاج العالمي واستهلاك الطاقة كما أن انتشار المصالح الأمريكية في العالم تستوجب بناء استراتيجيات شاملة تضمن استمرار هذه المصالح الحيوية وعلى رأسها النفط، لذلك أصبح من أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.

لقد انصب اهتمام القادة الأمريكيين حول ضمان تدفق هذه المادة الحيوية والسيطرة على منابعها وهذا بالسيطرة على المناطق التي يتواجد بها وتأتي في مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ذات الاحتياطي المعتبر [1] وهو ما يفسر الاهتمام المبالغ فيه بالمنطقة واعتبارها محورا ثابتا في السياسة الخارجية الأمريكية.

ونظرا لأهمية النفط في الاستراتيجية الدولية المعاصرة، أصبح منذ الحرب العالمية الثانية أحد المتغيرات التي تلعب دورا حاسما في صراعات القوى العالمية خاصة في مرحلة الحرب الباردة، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إحكام سيطرتها على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من خلال التحالفات العسكرية ومحاصرة المد الشيوعي بهدف حماية الأمن القومي وضمان المصالح الاستثمارية الاقتصادية الأمريكية.[2]

ولقد اتبعت الولايات المتحدة في مرحلة الثنائية القطبية سياسة للحفاظ على موارد النفط في إطار التنافس الدولي من خلال عدة إجراءات أهمها:

-التأكيد على أهمية الاحلاف والقواعد العسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي وضمان عدم سيطرته على الشرق الأوسط.

-الاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب لحماية المصالح البترولية.

-تدعيم الوجود الاسرائيلي وتقويته عسكريا باعتباره خط ارتكاز رئيسي لحماية المصالح الأمريكية.

-تشجيع الصراعات الإقليمية العربية بهدف إضعافها وفتح المجال للاحتكار الاقتصادي الغربي.[3]

واستمر الاهتمام الأمريكي بالنفط خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 وما عرفته من قرار حظر النفط العربي الذي اتخذته الدول العربية المواجهة لإسرائيل بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بإقامة جسر جوي هائل من الأسلحة مع إسرائيل ومساعدتها ماديا، مما ترك أثرا عميقا في السياسة الأمريكان

[1]- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 36.

[2]- منى سحيم حمد آل ثاني، **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي** ، طبعة أولى منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 138.

[3]- نفس المرجع، ص 188.

الذين اقتنعوا بضرورة إعادة النظر في حساباتهم وعدم المخاطرة بالموارد النفطية ومصادرها لأنها تمس مباشرة الأمن القومي الأمريكي.[1]

كما شكلت مرحلة **جورج بوش الأب** منعطفا رئيسيا في هذا الصدد، حيث أن غزو العراق للكويت اعتبر تهديدا للأمن القومي الأمريكي، فبروز العراق قوة إقليمية يجعله يتحكم في منابع النفط والسياسات النفطية في الشرق الأوسط وهو ما يكون له تداعيات على أسعار البترول وإمداداته خاصة وأن منطقة الخليج العربي هي خزان الوقود الأساسي للعالم.[2] وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى حشد القوات الدولية ومهاجمة العراق، وهو نفس الفعل الذي لجأ إليه " جورج بوش الابن" في غزوه للعراق بعد أحداث 2001/9/11 ولو بحجج أخرى وتحت ذرائع جديدة.

ولم يقتصر الاهتمام الأمريكي بالنفط في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل امتدت إلى كل مناطق العالم، حيث كان صراع الولايات المتحدة على النفط في بحر قزوين شمال غرب آسيا، ودول افريقيا الغنية بالبترول وأمريكا اللاتينية.

وتقوم الاستراتيجية النفطية الأمريكية على خوض الحروب النفطية أينما كانت منابع النفط ففي أمريكا تمتد المصالح البترولية من المكسيك إلى الأرجنتين مرورا بكولومبيا والإكوادور والبرازيل، وعبر الأطلنطي في إفريقيا تتواجد الشركات الأمريكية في كل من نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية وصولا إلى السودان وجنوب افريقيا وزمبابوي، وتخوض أمريكا حروبا نفطية في العراق وعبر الشرق الأوسط وحول المناطق الغنية بالذهب الأسود في دول الاتحاد السوفياتي سابقا من روسيا شمالا إلى أفغانستان جنوبا.[3]

وتواجه الولايات المتحدة عدة تحديات تهدد إمكاناتها النفطية ونذكر منها:

-تراجع سعر صرف الدولار وهو ما يجعل الاقتصاد الأمريكي مرهون باقتصاديات خارجية.

-أزمة النفط العالمية وزيادة سعر البرميل.

-سعر الدول النفطية الرئيسية لعقد صفقات نفطية وعلاقات متبادلة في مواجهة السيطرة الأمريكية خاصة روسيا والصين...[4]

[1]- فواز جرجس، **السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 150.

[2]- مذكرات جيمس بيكر: **سياسة الدبلوماسية**، ترجمة مجدي شرشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 599.

[3]- قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 50.

[4]- نفس المرجع، ص 52.

الباب الثاني :

تطور السياسة الخارجية الأمريكية (المصالح والاستراتجيات)

الفصل الأول : من الانعزالية إلى الحرب العالمية الأولى

الفصل الثاني: من الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة

الفصل الثالث: من الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد

الفصل الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية بعد 2001/9/11

للوقوف على حقيقة تحقيق المصالح القومية الأمريكية وفقا للمنطلقات الواقعية للسياسة الخارجية ، وجب تتبع المراحل التاريخية التي عرفتها الدولة و التركيز على أهم المحطات التي أثرت في مسارها الدولي.

إن الحديث عن المصلحة القومية الأمريكية كهدف أساسي للسياسة الخارجية هو حديث عن تطور تدريجي في تموقع الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية. حيث انطلقت من مرحلة التأسيس بعد الاستقلال بحذر شديد، تميز بالحياد و الإنعزالية تجاه الشأن الدولي، و استمر إلى غاية الحرب العالمية الأولى التي تعد المحطة الرئيسية لولوج عالم العلاقات الدولية المباشرة و بثبات.
ورغم ما ميز مرحلة ما بعد الحرب من تراجع، نظرا لسيطرة تيار محافظ يتخذ من " **مبدأ منرو** " عقيدة له، إلا أن بحريات الحرب العالمية الثانية أجبرت الولايات المتحدة على الدخول إلى جانب الحلفاء في حرب كونية كانت نهايتها ميلاد لقوة عظمى أمريكية تقف الند للند أمام الإتحاد السوفياتي ليشكلا معا ثنائية قطبية سيطرت على المشهد الدولي حوالي نصف قرن.

كان إنهيار الإتحاد السوفياتي تأكيد على تفوق أمريكي و إعلان عن ميلاد نسق جديد في العلاقات الدولية يتميز بسيطرة قطب واحد يسعى إلى الهيمنة أكثر على العالم، و يدعو إلى تكريس مبادئه اللبرالية سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا وفق منطق العولمة.

لم يقف النظام الدولي الجديد المعلن بعد نهاية الحرب الباردة أمام الصيرورة التاريخية، وعكس ما دعى إليه **فرنسيس فوكوياما** في كتابه " **نهاية التاريخ و آخر البشر**" فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها أمام تحديات جديدة سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 كفرصة سانحة (بتعبير الرئيس نيكسون) ليعبر القطب المهيمن عن قدراته على إدارة العالم و إبراز إمكانياته بالخروج من " مأزق العدو المجهول " و اتباع سياسات متابعة الإرهاب و الدول الراعية له.

و عبر هذا المسار التاريخي سنقف مليا على مدى تحقيق الولايات المتحدة لمصالحها القومية في كل مرحلة، و بتنوع هذه المصالح تتنوع السياسات و الإستراتيجيات التي طبقتها في كل مرة والتي حققت من خلالها مكاسب أوصلتها إلى إعتلاء مرتبة الريادة في عالم يشهد تطورا ملحوظا لقدرات الدول.

الفصل الأول : من الانعزالية إلى الحرب العالمية الأولى

الفصل الأول : من الانعزالية إلى الحرب العالمية الأولى

يبين التاريخ الأمريكي بمختلف مراحله مدى إدراك الساسة الأمريكيون لمصلحتهم القومية عبر رسم سياسة خارجية متميزة، بالتأرجح بين الإنعزالية حينا و التدخل أحيانا. و ذلك بما تقتضيه الظروف الدولية و بما يتماشى و أهداف الدولة على المستوى الخارجي.

ساد النقاش بين التيارات الفكرية في الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة حول ضرورة التدخل في الشؤون الدولية من عدمه، و كل تيار يبدي مصلحة أمريكا في ذلك وفق مبدأ المكاسب والخسائر، فكان التوازن صفة ملازمة للسلوك الخارجي للولايات المتحدة و هو سر صعودها التدريجي إلى هرم إدارة العلاقات الدولية.

سوف نستعرض خلال هذا الفصل مرحلة من مراحل السياسة الخارجية الأمريكية في بداية تأسيسها و كيف طغى مبدأ العزلة على التوجه الأمريكي بحكم المعطيات الجغرافية و كذلك بما فرضته الظروف التاريخية.

المبحث الأول : سياسة العزلة و مبدأ "منرو"

المطلب الأول : سياسة العزلة

تزامن بناء الدولة الفدرالية الأمريكية مع مرحلة التوازن الأوربي و الهيمنة البريطانية، و هي أسباب فرضت العزلة عليها بحكم البعد الجغرافي و كذلك بسيطرة البحرية البريطانية في المحيط.

إن هذه الوضعية ساهمت في بروز توجه إنعزالي تغذيه أفكار مثالية صادقة و لكن بنظرة واقعية لرسم السياسة الوطنية، فالعزلة حسب هذا التوجه ستسمح بتعزيز الأمن القومي و السلام بعيدا عن إضطرابات أوربا[1].

و بخصوص المثالية الدافعة للعزلة يقول نيكسون : [2]

" كانت المثالية دائما في مركز سياستنا الخارجية.... فقد كنا في معظم الأحيان نختار العزلة من أجل تحاشي تلويث مثاليتنا بحقائق سياسة القوة."

و يضيف موضحا : " عندما لم تكن مثاليتنا تلطفها روح الواقعية كانت تدفع سياستنا الخارجية إلى التأرجح بين الحملات الصليبية الايديولوجية و بين الانعزالية القصيرة النظر، و على العكس عندما كانت تمزج بحقائق الواقعية كانت تترك سجلا للقيادة العالمية التي لا يضاهيها أي شعب في الماضي أو الحاضر."

و فيما يخص الأسباب الكامنة وراء اتباع الولايات المتحدة لسياسة العزلة منذ تأسيسها إلى غاية بداية القرن العشرين فتعود إلى قوتها المتعاظمة بشكل مطرد، و الإنهيار التدريجي للنظام العالمي المتمركز في أوربا[3].

لقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية انعكاسا متطورا للمصلحة الوطنية، المتمثلة في تعزيز الاستقلال الوطني، و البقاء بعيدا عن فوضى أوربا و حروبها، وكان الحياد سياسة حكيمة اعتمدها الآباء المؤسسون للتعامل مع فرنسا و بريطانيا، و هو ما عبر عنه

---

[1]– ANDRÉ ALLIX , **Les fondements de la politique extérieure des États-Unis**,Librairie ARMAND COLIN, Paris, 1949. P43.

[2]– ريتشارد نيكسون، **أمريكا و الفرصة التاريخية**، ترجمة : محمد زكي اسماعيل، الطبعة الأولى، مكتبة بيسان بيروت، 1992، ص ص : 252–253.

[3]– هنري كسنجر، **الدبلوماسية**، مرجع سابق، ص 30.

"**جيفرسون**" بتناحر بين الطغيان على الأرض مشيرا إلى فرنسا، و الطغيان على البحر و يقصد انجلترا.[1]

إن خروج الولايات المتحدة من حرب استقلالية و أخرى انفصالية دفع بها إلى التفكير الدائم في تدعيم مركزها السياسي و عدم التورط في الحروب الخارجية، فكانت سياسة السلام و الإيمان بالحياد خير سبيل لتحقيق ذلك، و بالمقابل سعت الولايات المتحدة في هذه الفترة إلى توحيد الشعب الأمريكي تحت رابطة قومية واحدة، قائمة على تدعيم الاستقلال، و ضمان الحقوق و تنظيم إدارة الشؤون الخارجية[2].

و لقد حققت الولايات المتحدة عدة مكاسب بإتباعها سياسة العزلة المريحة التي جنبتها حروب أوربا و أوضاعها المضطربة. ناهيك عن الاستفادة من الصناعات الجديدة و التنمية التي حققتها في ظل الاستقرار، استفادت أيضا من آلاف المهاجرين الأوربيين ساهموا في إعمار الولايات الأمريكية الجديدة.

إن الانعزالية الأمريكية لم تكن بأهداف براغماتية مادية فحسب بل أظهرت قيما و مبادئ ارادت الولايات المتحدة أن تبرز من خلالها كدولة مثالية محبة للسلام، راعية لشؤونها دون التدخل في شؤون الآخرين، و ترسخ بذلك مفهوم لدى الرأي العام مفاده أن السياسات الأوربية تميل إلى العنف والرداءة و البؤس لأنها تهتم أكثر بالسياسة الخارجية، و أن بناء قوة ديمقراطية نزيهة لا يجب أن تنشغل بالشؤون الخارجية.

و هو ما انعكس مباشرة على صورة القائد السياسي الأوربي المتصف بالوقاحة و انعدام الضمير و الإندفاع والذكاء، بينما ترسم أمريكا صورة دبلوماسييها بأنهم رجال شجعان كرماء يتميزون بالنية الحسنة و إلى حد السذاجة مما يصعب مهمتهم في خوض الصراعات الخارجية.[3]

إن الدوافع السابقة رسخت ضرورة الإنعزال لدى الأمريكيين و عدم التدخل في السياسة العالمية الممارسة في أوربا ليس فقط لأنها تتميز بالخطورة بل لأنها تهدد المصالح الأمريكية

---

[1]– نفس المرجع، ص 31.

[2]– محمد محمود السروجي، **سياسة الولاية المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين** مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص 21.

[3]– ANDERÉ ALLIX , Op.Cit, P45.

وتتعارض مع قيمها و مثلها و هو ما تراه أخطر، فأصبح الاعتقاد بأن اعتماد سياسة خارجية والاهتمام بها هو تعاهد مع الشر و مساهمة في عمل سيء سوء السياسة الخارجية في حد ذاتها.[1]

بالنسبة للمصالح الأمريكية فإن مبدأ الحياد و العزلة ذو أبعاد مختلفة :

معنويا : هو تعبير إدارة الوافدين الجدد من المهاجرين إلى العالم الجديد و الابتعاد عن مناطق التوتر المتمركزة في أوربا.

جغرافيا : بما أن أوربا شكلت حلبة الصراع الدولي على مدار القرنين 17، 18، فإن الولايات المتحدة كانت ترى في عزلتها أحسن دور يحقق لها استقلالها.

سياسيا : أما التنافس الكبير الذي شهدته الجمهورية الجديدة في مرحلة البناء الدستوري، و في خضم التوجهات المتناقضة بين هاملتون (انجليزي) و جيفرسون (فرنسي) كان لابد من الحياد و تجنب التحالف مع أوربا لتفادي التفتت و حماية الوحدة.

اقتصاديا : إن مسار 150 سنة من العزلة الدولية رجعت بالفائدة على الدولة التي نأت باقتصادياتها عن ويلات الحروب و مآسيها خاصة و هي في مرحلة البناء[2].

ثار نقاش حاد بين المؤيدين للانعزالية الأمريكية و بين المعارضين لها على المستوى الداخلي. فإذا كانت العزلة بالنسبة للفريق الأول هي التزام بتقاليد الآباء المؤسسين و حماية لاستقلال الدولة واستقرارها، فإن المعارضين لهذا التوجه يؤكدون على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دورها العالمي في نشر مثلها و قيمها عبر التدخل في شؤون العالم، و صار جدل حاد يثور كل مرة تتدخل فيها أمريكا في نزاع أو حرب عالمية، إذ تتعالى أصوات الإنعزاليين طالبين بعودة الجنود إلى البلاد والاهتمام بالشؤون الداخلية و حل المشاكل الاجتماعية.[3]

عبر الدكتور **ناصف يوسف حتي** عن هذا الجدل بالنظرية الدولية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية فيرى أن السياسة الأمريكية تراوح دائما بين الإنطواء Introversion المتمثل في الاهتمام

---

[1]– IBID, P 47.

[2]– GRAHAM H.STURAT, JOHN B.WHITTON, **Conception Américaine des relations internationales**, publications de la conciliation international, Paris, 1935, P 129

[3]– ريتشارد نيكسون ، مرجع سابق ، ص 255.

بالشؤون الداخلية و الابقاء على علاقات خارجية عادية و ذلك بغية إعادة تقويم المواقف للانطلاق مجددا. الإنفتاح Extroversion القائم على التدخل الدولي بجميع الوسائل الممكنة.[1]

كما أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى، تحكمها عدة عوامل نجملها فيما يلي :

1 -المعطيات الدولية المتعلقة بالتوتر الدولي أو الاستقرار في نظامه.
2 -إعادة النظر في جدوى كل سياسة (انطواء أو انفتاح) في محاولة للتقويم من حيث الخسائر و المكاسب عقب كل مرحلة.
3 -الوضع الداخلي بكل تحولاته من حيث بروز المشاكل الجدية التي تحتاج إلى إهتمام مفرط أو وجود حالة من الاستقرار.
4 -البنية الفكرية للقادة على هرم السلطة و نزعتهم العقائدية (انتمائهم إلى الانعزاليين أم التدخليين).
5 -الشعور بالخطر من تهديد خارجي.
6 -التوافق مع المكانة و الدور العالمي.[2]

لم يكن الجدل بشأن سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة داخليا فحسب بل امتد ليضع ردود أفعال دولية و هو ما عبر عنه القائد السياسي الفرنسي " جورج كليمنصو " G.Clémenceau حين قال متعجبا : " لا أفهم الأمريكيين بعد أن طرفا رئيسيا في إبرام معاهدة فرساي رفضوا إمضاءها، ساهموا في إنشاء عصبة الأمم ثم رفضوا الانضمام إليها ! ".[3]

غير أن الأمريكيين لم يترددوا في الإجابة بأن لكل دولة تقاليدها و مبادئها. فإذا كان لفرنسا سياستها الأمنية و بريطانيا سياستها الانعزالية المريحة فإن للولايات المتحدة سياسة العزلة فقط، و كل تراجع عن هذه السياسة هو تراجع عن قيم تقليدية أسسها الأوائل من أمثال جورج واشنطن، جيفرسون، و آدمز.

و إذا كان الحديث عن الانعزالية بالنسبة للولايات المتحدة يعد مستبعدا منذ بروزها على الساحة الدولية بقوة سواء إبان الحرب الباردة أو بعد قيام النظام الدولي الجديد حيث تحتل دور القطب المهمين على العلاقات الدولية فإن هذه العقيدة لم تندثر تماما بل كان الانعزاليون ينادون بضرورة عودتها كلما

---

[1]– ناصف يوسف حتى، **القوى الخمس الكبرى و الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 21.
[2]– ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 22.

[3]– GRAHAM H.STURAT, JOHN B.WHITTON, Op.cit, P 130.

سجلت سياسة التدخل الدولي فشلا في تحقيق الأهداف القومية. و حدث هذا إبان القرن العشرين عقب حرب الفيتنام، و كذلك سنة 1993 عند مجيء الرئيس بيل كلنتون، غير أن هذه الإنعزالية الجديدة لم تحمل مفهوم الآباء المؤسسين أو عقيدة "منرو"، بل ركزت على ضرورة الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلد.[1]

المطلب الثاني : مبدأ منرو

إن ما يعرف بمبدأ منرو، يعود إلى الخطاب الشهير للرئيس الأمريكي جايمس منرو أمام الكنغرس حول حالة الاتحاد، حيث صرح في ديسمبر 1823 : " لن نستطيع اعتبار كل تدخل من أي قوة أوروبية تستهدف اضطهاد المستعمرات الاسبانية أو القيام بأي عمل يسيء لمصيرها إلا مظهرا لاستعداد غير ودي حيال الولايات المتحدة. "[2]

و منذ ذلك الحين أصبحت هذه العقيدة أساسا للسياسة الخارجية الأمريكية و بموجبها تم منع فرنسا التدخل في المكسيك سنة 1867، غير أن العلاقات الاقتصادية و التجارية استمرت مع أوربا بشكل عادي.

و يمكن تعريف مبدأ منرو بكونه : " التأكيد على الحياد الأمريكي إزاء العلاقات بين الدول الأوربية، و بالمقابل معارضة كل تدخل في شؤون القارة الأمريكية بشمالها و جنوبها. "[3] و هو ما جعل المبدأ يختصر في صيغة أمريكا للأمريكيين.

لقد التف الأمريكيون حول مبدأ الرئيس منرو نظرا لكونه يرتكز على أسس تقليدية آمن بها الشعب الأمريكي كالانعزالية التي ظهرت قبل 25 سنة من قبل، و رفض الإستعمار، و هو شعور عرفه الأمريكيون منذ استقلالهم، و تجنب التدخلية و هي قائمة على ضرورة بناء الذات و التميز والانفراد.

اختلف الكثير من السياسيين و المفكرين حول تعريف مبدأ منرو باختلاف مواقعهم، فرجل أمريكيا اللاتينية ينظر له من منظار الوصاية الأمريكية المتزايدة على دول القارة و رجل واشنطن يعبر عن المبدأ بكونه سياسة حذرة لا غير، و من هذا المنطلق تعددت التعاريف و أخذت عدة مفاهيم :

1– PASCAL BONIFACE, **Lexique des relations internationales**, Edition Ellipses, Paris, 2000, P132.

2– ماكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق ص 16.

3– PASCALE BONIFACE, Op.cit, P159.

- هو عقيدة أمريكية خالصة و تعبير عن أنانية أمريكية.
- هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي.
- هو تعبير عن توازن دولي و تحديد المجال الحيوي الأمريكي.
- هو تعبير حقيقي عن الدفاع الشرعي.

إن هذه التأويلات دفعت برجل السياسة أمريكي ليصرح معلقا : " إنني سأعجب كثيرا بمبدأ منرو إذا استطعت فهمه."[1]

و لفهم هذا المبدأ لابد من الرجوع إلى السياق التاريخي الذي ظهر فيه المبدأ، حيث أن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن الإستعمار البريطاني دفع بالمستعمرات الاسبانية و البرتغالية في جنوب القارة الثورة ضد الحكم الاسباني الذي سقط بدوره أمام هجوم الجيش النابليوني في أوربا. تبنت الولايات المتحدة قضية استقلال الدول الناشئة في الجنوب و بعد ضمان تأييد إنجلترا نادت بضرورة إعلان حرية الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية و رفض الوصاية عليه من طرف الأوربيين و هو ما يلخصه مبدأ منرو.[2]

إن إعلان الرئيس الأمريكي لهذا المبدأ لا ينفي جهود وزير خارجيته آنذاك " جون كويسني آدمز" الذي يعتبر العقل المدبر لما أصبح يسمى أساس السياسة الخارجية الأمريكية.

كانت هناك ظروف دولية متميزة ساهمت في بلورة مبدأ منرو أهمها :

1 -ترحيب انجلترا بالمبدأ و محتواه لأسباب متعددة أهمها التخوف من وجود دول أوربية قريبة منها في الأمريكيتين خاصة فرنسا و روسيا، و العمل على ازدياد نفوذها في أمريكا، و الوفاء لدورها الموازن في العلاقات الدولية.
2 -تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من وجود قوى أوربية ذات أطماع توسيعية بالقرب من شواطئها و حدودها.[3]
3 -اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال دول أمريكا الجنوبية التي أعلنت استقلالها في إطار تأييد الشعوب في تحقيق حريتها.

و فيما يخص الرسالة التي تقدم بها منرو إلى الكنغرس شارحا محتوى نظريته فإنها تضمنت نقاطا أساسية أهمها :

[1]– Graham H.Struart, John B.Whitton, OP.cit, P 157

[2]– محمد محمود السروجي ، مرجع سابق ، ص 32.
[3]– نفس المرجع ، 35.

أ- " إن سياستنا نحو أوربا .... لا زالت كما هي، و هذه السياسة تقتضي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوربية..."

ب- " و لكن الموقف... يختلف بالنسبة للقارتين الأمريكيتين ... فمن المستحيل أن تعمل الدول الأوربية المتحالفة على تطبيق نظمها السياسية في أي جزء من هاتين القارتين دون ان يتعارض ذلك مع رفاهيتنا و مصالحنا ... لذلك لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقبل مثل ذلك التدخل."

ج- " إن تدخل الدول الأوربية في شؤون أمريكا فيه مساس صريح بحقوق الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها."

د- " ... إن الولايات المتحدة ستنظر إلى أية خطوة تقوم بها دولة أوربية للاعتداء على هذه الحكومات (حكومة أمريكا الجنوبية) أو لفرض نظامها السياسي عليها كعمل عدائي موجه للولايات المتحدة. " [1]

إن المتمعن في هذه المقاطع من الخطاب الرئاسي يدرك مدى حرص الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها و كذا إحكام سيطرتها على مجالها الحيوي الاقليمي المتمثل في القارة الأمريكية بجزيئها.

تطور مفهوم مبدأ منرو عبر التاريخ الأمريكي و كانت له تداعيات على مسار السياسة الخارجية الأمريكية إذ شكل معالم سياسة دفاعية طويلة المدى تستخدمها الولايات المتحدة كلما شهدت محدودية في قواها و قدراتها أو أنهكتها المشاكل الداخلية ذات الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية. غير أن الثقل السياسي و الدور الريادي الذي يتوافق مع القدرات العسكرية و الاقتصادية و حتى الدبلوماسية للولايات المتحدة على المستوى الدولي، أدى إلى تفكيك و تفسير مبدأ منرو من منطلقات عديدة، تجيز للدولة العظمى التدخل في الكثير من شؤون أوربا و غيرها تحت جملة من الحجج و الذرائع. [2]

و قد عبر أحد وزراء الرئيس لنكلن : **شارل فرنسيس آدمنر** عن تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأمريكية بإعطائها صبغة المثالية النبيلة بقوله :

" إن مبادئنا تدعونا لتطبيق العدالة على كل الناس و كل الدول، و نحن واثقون في جهودنا الإيجابية بكسب احترام مواطنينا و كذا صداقة العالم بأسره."

[1]- المرجع السابق ، ص 40.
[2]- المرجع السابق ، ص 44.

و كان ذلك تفسيرا لتدخلات أمريكا في كل من الأرجنتين (1852-1853)، نيكاراغوا (1852-1854)، الأورغواي (1855)، ثم في نيكاراغوا ثانية (1894)، كما ساندت الرئيس المكسيكي ضد الملك النمساوي سنوات 1864، 1867، كذلك حرب اسبانيا، و إقامة قاعدة عسكرية في كوبا سنة 1898 (غوانتانمو)، و كذا في بورتوريكو.[1]

و كان التوسع في تطبيق مبدأ منرو عقيدة أمريكية في المراحل التي أعقبت الحرب الأهلية، فكان التوسع لبسط الهيمنة على النصف الغربي و أحكام السيطرة على الكثير من المناطق و كذا صفقة ضم ألسكا سنة 1868 في عهد الرئيس **أندرو جونسون**، غير أهم معطى يمكن الوقوف عنده هو بروز قوة أمريكية استفادت من خياراتها الخارجية لتحقيق اقتصادا عالميا و انتاجا صناعيا ضخم، و نهضة تنموية رائعة.[2]

واصل **يثودور روزفلت** العمل بمبدأ منرو واصفا إياه بـــ " اللازمة " وحقق من خلاله السيطرة على الأمريكيتين و تدخلت في هايتي سنة 1902، و في بنما سنة 1903 لتستقل عن كولومبيا، وأقامت الولايات المتحدة عام 1905 محمية مالية في جمهورية الدومينيكان، و احتلت كوبا عام 1906.[3]

بقى أن نشير إلى أن مبدأ منرو كما دعا إليه الرئيس الأمريكي بمعية وزيره **آدمنر** كان استراتيجية ناجحة و سياسة حكيمة لخلق التوازن في التعامل مع القوتين البارزتين على الساحة الدولية آنذاك، روسيا و بريطانيا و كسب حيادهما بشأن قضايا أمريكا و هو ما يحقق مصلحة الولايات المتحدة في الإنطلاق لتأسيس موقعها في القارتين و توسيع مجالها الحيوي.[4]

---

[1]- Sophie CHAUTARD, OP.cit, P 149.

[2]- هنري كسنجر، **الدبلوماسية**، مرجع سابق ، ص 41.

[3]- نفس المرجع، ص 45.

[4]- WALTER LAFEBER, **The American Age**, 1ère Edition, NORTON and Company, New York, 1989, P 83.

المبحث الثاني : المشاركة في الحرب العالمية الأولى

المطلب الأول : الأوضاع الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى

إنه لمن المناسب جدا أن نتناول بداية هذا العنصر بما ورد في كتاب **بول كندي** : قيام و انهيار القوى العظمى[1] عند استعراضه لأوضاع القوى الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى و اعتماده على المؤشرات الجيوبوليتيكية ليؤكد القوة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية بقوله : " كان تطور الولايات المتحدة أحد المستجدات التي أثرت على توازن دول العالم الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين، فبعد أن انتهت حرب الانفصال، أصبحت الولايات المتحدة قادرة على استغلال العديد من نقاط قوتها في اتجاه النمو، بسرعة عجيبة إذ كانت تملك ثروة ضخمة من الأراضي الصالحة للزراعة، و الكثير من الموارد الأولية".

و يفصل **بول كندي** في هذه المعطيات بإعطائه لأرقام ذات دلالات كبيرة قائلا : " بعد حرب الانفصال، ارتفع انتاج القمح بنسبة 256 %، و انتاج الذرة 222 % و السكر 460 % و الفحم 800% ... فقط كان الانتاج ينطلق من الصفر ليصل إلى درجة النمو و قفز انتاج النفط الخام من 3 مليون برميل عام 1865 إلى أكثر من 55 مليون برميل عام 1898 و انتاج الفولاذ من 20 ألف طن إلى 9 ملايين طن.

لقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدما كبيرا في الكثير من المجالات، في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، و تجاوزت دول أوربا العظمى في المميزات الاقتصادية، كآلاف الكيلومترات من السكك الحديدية، و العائدات الزراعية و بروز الكثير من المؤسسات الصناعية ذات التقنيات العالية.

و في مقارنة مع القوى الأوربية، يسجل بول كندي أن الولايات المتحدة سنة 1914 انتجت 455 مليون طن من الفحم و هو ما يفوق انتاج انجلترا بكثير (292 مليون طن) و لم يتجاوز انتاج ألمانيا 277 مليون طن، كما حققت الولايات المتحدة آنذاك الريادة في انتاج النفط و استهلاك النحاس. و على المستوى العسكري زادت نفقات التسليح و خاصة البحرية التي تعتبر مقدمة المدافعين عن

[1] – بول كندي، **قيام و انهيار القوى العظمى**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان، ليبيا، 1993، ص 367.

الأمة، حيث دعّم الأسطول البحري و وصلت النفقات البحرية إلى 6,9 % من إجمالي النفقات و احتلت الولايات المتحدة بموجب ذلك المرتبة الثالثة عالميا، من حيث أسطولها البحري.[1]

و على العكس من العلاقات السياسية التي التزمت فيها الولايات المتحدة بالحياد و تطبيق مبدأ منرو، كانت العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي و أوربا تحديدا متميزة بالديناميكية التجارية والحمائية المشددة. كما شهدت ازديادا ملحوظا في استثماراتها الخارجية.[2]

أما على الصعيد السياسي و الأمني فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة استقرار وذلك منذ حرب الانفصال و أمنت حدودها و ضمنت استقلالها و هو ما أتاح لها الفرصة للاهتمام بالإنماء الاقتصادي و البنية التحتية داخليا و بزوال الخطر الخارجي انطلقت في تنظيم شؤونها والاستعداد للنظر خارج حدودها لتبني لها مكانة محورية و مركزا ممتازا في العالم.[3]

و بمجيء عام 1914 سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأمريكية و أصبحت قوة عالمية رغم محدودية قوتها العسكرية، كما شاركت في مؤتمر لاهاي سنة 1899–1907 الداعي إلى أنسنة الحرب و تسوية النزاعات سلميا، و فرضت وساطتها لوضع حد للحرب ا لروسية–اليابانية سنة 1905.[4]

اعتبر الكثير هذه المرحلة بمثابة بداية عصر النضج في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث غلب على سلوكها الدولي نوع من التوازن الايجابي و الرؤية الواقعية للأحداث بحكمة كبيرة جعلت من المصالح الأمريكية فوق كل اعتبار دون تهور و حتى بتطبيق مبدأ منرو و التوسع في تحقيق مبادئه لم تتجاوز حدود مجالها الحيوي و كانت تضفي على تدخلاتها الصبغة المثالية حتى و هي تسعى إلى التوسع، حيث قال الرئيس الأمريكي **ويلسن** سنة 1914 : " تجمعنا قضية واحدة مشتركة مع الداعين إلى الحرية، ونعمل بإهتمام على أن يصبح جيراننا أحرارا من كل هيمنة خارجية كما أصبحنا نحن، إننا جعلنا كل أمريكا في مجملها أمما مستقلة و رجالا أحرارا سياسيا".[5]

---

[1]– المرجع السابق ، ص ص 369–377.

[2]– YUES HENRI NOUAIL HAT, **Les Etas Unis et le monde de 1898 à nos jours**, 3ème Edition, ARMAND-COLIN, Paris, 2000, PP 61-64.

[3]– محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 67.

[4]– مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 22.

[5]– MURIELLE delaporte, Op.cit, P 21.

المطلب الثاني : المشاركة في الحرب

1- اندلاع الحرب :

اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، و تشكلت الأحلاف في أوروبا بتحالف كلا من فرنسا، بريطانيا، روسيا، صربيا و بلجيكا من جهة، و ألمانيا و النمسا – المجر من جهة أخرى، كما توسعت معسكرات الجانبين خلال مراحل الحرب، و كان الاعتقاد السائد أن الحرب لن تطول و سعى كل فريق إلى تحقيق نصر سريع غير أن الأمر آل إلى حرب استنزافية أليمة بدأت في صيف 1914 ولم تنته إلا في خريف 1918، أي ما يزيد عن أربع سنوات. تميزت المرحلة الأولى منها بهجوم ألماني للسيطرة على فرنسا عبر بلجيكا، غير أن الحرب الخاطفة لم تتحقق لأن الجبهة الغربية صمدت أمام المد الألماني من خلال مقاومة الجيش الفرنسي و المساعدات العسكرية البريطانية و هو ما دفع بالآلة العسكرية الألمانية التي كادت أن تغزو كل أوربا إلى استخدام حرب الغواصات ضد بريطانيا.[1]

و استمرت الحرب أكثر مما كان يتوقع لها، و عرفت محطات عديدة، بدايتها كانت تنبىء بإجتياح ألماني ساحق لما يملكه هذا الكيان من قوة و من تحالف استراتيجي مع النمساء والمجر، كما أن للعوامل الجغرافية دور في صعوبة تشكيل خطط حربية بين فرنسا و روسيا و بريطانيا.

كما توزعت عوامل القوة فإذا كان الحلفاء يتمتعون بالعدد و العدة فإن ألمانيا و حلفائها متمرسون يملكون جيوشا شرسة تعرف الحرب جيدا. حيث ألحقت ألمانيا خسائر كبيرة بفرنسا وروسيا و كادت أن تجبر انجلترا على الانسحاب سنة 1917 كما ساد اقتصاد الحرب هذه المرحلة، و يتميز بزيادة النفقات العسكرية و صناعة السلاح و زيادة الضرائب على الجبهة الاجتماعية بالنسبة للدول المعنية بالحرب ما سجلت صعوبات التموين و نقص المواد الغذائية.

طال أمد الحرب و دخل الشك كل الأطراف، و في الوقت الذي تمادت فيه ألمانيا في التسليح وإهمال الجوانب الاقتصادية اتجهت دول الحلفاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية تطلب مساعدتها.

2- مشاركة الولايات المتحدة في الحرب :

اتخذت الولايات المتحدة موقف الحياد في بداية الحرب التي اشتعلت في أوربا. و كفل لها هذا الموقف التعامل الاقتصادي مع كل دول الأطراف المحاربة، حيث تصدر المواد الأولية والسلع الغذائية

---

[1]- ميلاد المقرحي، **تاريخ أوربا الحديث و المعاصر، من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية**، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا، 1991، ص ص 211-212.

و المعدات الحربية، غير أن التجارة الأمريكية و جدت عقبات عديدة من جراء الحصار البحري الذي فرضته فرنسا و بريطانيا على ألمانيا، و كذا حرب الغواصات التي نشبت في المحيط بين ألمانيا وبريطانيا. [1]

إثر احتدام الصراع بين دول الحلفاء و ألمانيا، خاصة بوصول الخطر الألماني إلى المياه البريطانية، كان لدخول الولايات المتحدة الحرب في 6 أفريل 1917 دفعا قويا للحلفاء و أثرا بالغا على نتيجتها، حيث أعربت عن امتعاضها من السياسة الألمانية و حروبها البحرية غير المقيدة بقوانين الحرب و قد كانت الولايات المتحدة القوة العسكرية و المالية و الاقتصادية التي رجحت احدى كفتي ميزان الحرب.[2]

لقد كان لولوج الولايات المتحدة عالم الصراعات الدولية المتمركزة في أوربا لأول مرة في تاريخها تراجع نسبي عن عقيدة منرو، غير أن هذا التدخل لم يغير نظام موازين القوى المجسدة في أوربا بصورة كلية، بقدر ما كان فرصة لتطبيق المبادئ الأمريكية و حماية مصالحها و ذلك لأن الدولة الأمريكية لم تصل بعد إلى بناء قوة عسكرية تضاهي القوى الأوروبية بالرغم من مشاركتها الفعالة التي غيرت مجرى الأحداث و ضمنت للولايات المتحدة علاقات سياسية و اقتصادية متينة مع الحلفاء الأوربيين.

و اعتبر التدخل نهاية لتطبيق مبدأ منرو و الانعزالية الأمريكية مقابل عهد جديد من التدخلية في القارة. [3]

و بالعودة إلى أسباب التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الأولى، الذي خلق جدلا كبيرا في الأوساط السياسية، نجد أن مجملها لا يخرج عن إطار حماية الأمن القومي و المصالح القومية، كما تجدر الإشارة أن هذا التدخل كان امتدادا لتطبيق مبدأ منرو من حيث الشق المتعلق بعدم التدخل في شؤون أمريكا و هو ما نقضته ألمانيا بالتآمر ضد نفوذ الولايات المتحدة في المكسيك و هو ما نورده في حادثة زيمرمان لاحقا.

---

[1]– محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسعة عشر و العشرين** ، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 ، ص 272.

[2]– لويس شنايدر، **العالم في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 53.

[3]– ERIC NGUYEN, **LE XX^e Siècle**, Editions Studyrama, Paris, 2007, P14.

و تتمثل الأسباب فيما يلي :

1 –التخوف من حرب الغواصات التي قامت بها ألمانيا ضد انجلترا منذ 1915 بالتعرض إلى باخرتها لوزيتانيا من طرف الجيش الألماني، مما اعتبرته الولايات المتحدة تهديدا لسواحلها، و هو ما تسبب في قطع العلاقات الأمريكية – الألمانية منذ 3 فيفري 1917.

2 –حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية بأوروبا، حيث اعتبرت حرب الغواصات تضر بالاقتصاد الأمريكي، ضف إلى ذلك تعهد دول الوفاق بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية لبناء ما هدمته الحرب.

3 –قضية " زيمرمان " و هو أمين عام وزارة خارجية ألمانيا الذي أرسل إلى السفير الألماني في مكسيكو برقية يقترح على المكسيك التحالف معها ضد الولايات المتحدة في حالة الحرب، مقابل مساعدتها في استرجاع أراضيها التي استولت عليها (تكساس، اريزونا)، غير أن هذه البرقية وقعت في يد المخابرات الأمريكية و اعتبرتها تهديدا لأمنها و تدخل في شؤون القارة مما أدى إلى تصاعد العداء ضد ألمانيا.[1]

4 –إن دخول الحرب من طرف الولايات المتحدة كان في إطار التحالف الطبيعي الايديولوجي نظرا للتقارب العقائدي بين الولايات المتحدة و دول الوفاق بإعتبارها ديمقراطيات غربية، و يقول **بول كندي** في هذا الشأن : " في هذه الفترة نجد الادارة الأمريكية تميل إلى جانب الحلفاء، و ليس سرا القول ان التعاطف العقائدي العام، إزاء الديمقراطيات الحليفة، و الارتباط المتزايد للمصدرين الأمريكيين بالسوق الأوربية الغربية."[2]

[1]– ميلاد القرداحي، مرجع سابق، ص 213.

[2] بول كندي ، **قيام و انهيار القوى العظمى**، مرجع سابق، ص 407.

المبحث الثالث : نتائج الحرب و مبادئ "ولسن"

المطلب الأول : نتائج الحرب العالمية الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية

لقد اتسم تصور الأمريكيين لهدف السياسة الخارجية قبل الحرب العالمية الأولى بالمثالية يدفعها في ذلك موقعها الجغرافي الاستراتيجي الشاسع و مواردها الاقتصادية الهائلة. فكانت بعيدة عن واقع الحرب الدائرة في أوربا و لا مجال للخوف على أقاليمها، كما برزت النزعة الأخلاقية لدى المفكرين الذين عارضو سياسة القوة و منطق الحرب القائمة في أوربا، و انطلق الرئيس **ويلسن** منذ بداية الحرب إلى مناشدة المبادئ الأخلاقية حيث أعلن أمام الكنغرس الأمريكي في 8 جانفي 1918 : "إن أهدافنا من الحرب لا شأن لها مصالحنا الخاصة، إن السعي إلى السلام العالمي هو برنامجنا".

إذا كانت أمريكا بعيدة عن الحرب في مراحلها الأولى، ولم تتدخل لمنع قيامها، فإن دورها كان مرجحا و فعالا، ونهايتها خضعت لمبادئ ولسن و هو القائل : " إذا وضعت الحرب أوزارها، فإننا سنرغمهم على طريقتنا في التفكير لأنهم سيصبحون تحت رحمتنا ماديا".[1]

و من نتائج الحرب العالمية الأولى الانهيار التام لاقتصاديات الدول الأوربية، حيث تحول المركز المالي العالمي ما بين 1914 إلى غاية 1919 إلى ما وراء الأطلسي، كما زاد حجم الديون الأوربية و أصبحت الولايات المتحدة أكبر الدول المقرضة في العالم.

لقد استفادت الولايات المتحدة من عزلتها الجغرافية فتميز اقتصادها بالازدهار في هذه الفترة كونها تجنبت وقوع الحرب على أراضيها، كما أنها كانت أقل اندماجية في سوق المبادلات التجارية العالمية بفضل السياسة الحمائية التي طبقتها خاصة في المجال الزراعي.[2]

و على المستوى السياسي، بدا إختلاف واضح بين السياسة الأمريكية و سياسة كلا من بريطانيا و فرنسا، فقد رفض **ويلسن** الاتفاقيات السرية التي أبرمت بين دول الوفاق ما بين 1915-1916 لتقاسم المكاسب بعد الحرب. كما أظهر ويلسن رغبة في عدم سحق ألمانيا كلية للحفاظ على التوازن في أوربا، و التخوف من سيطرة الاتحاد السوفياتي و يعتبر هذا العنصر العامل المشترك الذي تتقاطع فيه السياسة الأمريكية مع السياسة البريطانية التي تبقى دائما وفية لدور الموازن في العلاقات الدولية.[3]

[1] -هنري كسنجر، **الدبلوماسية**، مرجع سابق، ص 339.
[2] -بول كندي ، مرجع سابق ، ص 423.
[3] -سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين : الجزء الأول 1890-1918**، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو- مصرية، القاهرة ، 1974، ص 295.

تميز الدور الأمريكي في السياسة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة خصائص و يمكن إجمالها فيما يلي :

1 –توسع الاستثمارات الأمريكية في أوربا بإعتبار الولايات المتحدة ضمنت صفقات بناء ما هدمته الحرب و إمداد أوربا بالقروض و السلع و المنتجات، و لنا أن نرجع إلى عام 1914 حيث كانت الولايات المتحدة تحتل مركزا متواضعا في العلاقات المالية الدولية، لا تتعدى استثماراتها كندا وأمريكا الوسطى، و سعى الرؤساء الذين توالوا على الولايات المتحدة في فترة ما قبل الحرب إلى توسيع شبكة تصدير الرساميل الأمريكية، حيث قال الرئيس **تافت** في 1910 : " على الدبلوماسية أن تتصرف بشكل يؤمن التوظيفات المجزية للرساميل الأمريكية." [1] لكن الوضع بعد الحرب تميز بمشاركة فعالة للولايات المتحدة في سوق المال العالمي وفق سياسات نقدية و مصرفية كوقف القروض المقدمة لدول أوربا و دفعها لشراء السندات و الأسهم من الشركات الصناعية الأمريكية. وكذلك توسيع الاستثمار في أوربا خاصة في ألمانيا بين سنوات 1925–1929، حيث سارع الرأسماليون الأمريكيون غداة اتفاقية **لوكارنو** لتوظيف الأموال للنهوض بالصناعة الألمانية.[2]

2 – تراجع السياسة الخارجية الأمريكية عن مبدأ التدخل في الشؤون الأوربية و العودة إلى سياسة العزلة رغم الدور الذي قامت به الولايات المتحدة أثناء الحرب. و كان التوجه السائد على مستوى صانعي القرار هو الابتعاد عن مشاكل أوربا و هذا ما تجسد من خلال رفض التصديق على معاهدة فرساي التي أبرمها ويلسون من قبل الكنغرس. إن حجة المعارضين تمحورت حول التخوف من إقحام القوات الأمريكية في نزاعات أوربا بحجة حماية الأمن الجماعي، و نتج عن هذا التوجه فوز الحزب الجمهوري في انتخابات سنة 1920 و تولى **ويليام هاردنج** الرئاسة بالأغلبية و اعتبر ذلك فوزا لمبدأ الانعزالية.

3 –السيطرة على شؤون أمريكا اللاتينية وفق ما مارسه مونرو، خاصة بتقليص الدور الأوربي عسكريا و اقتصاديا في القارة الأمريكية ككل.[3]

4 –معاهدة فرساي :

انعقدت في 28 جوان 1919 وضمت كلا من **لويد جورج** Lioyd George ممثلا عن بريطانيا و **فيتوريو ايمانويل** Vittorio Emanuel عن ايطاليا و **جورج كليمنصو** George

[1] –بيير رونوفان ، جان بتيست دوروزيل، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية** ، ترجمة : فايز كم نقش، الطبعة الثالثة منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت–باريس، 1989، ص 206.

[2] –نفس المرجع، ص ص 207–208.

[3] – محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ص 374–375.

Clémenceau عن فرنسا، برئاسة أمريكا يقودها الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسن** W.Wilson وانبثق عن هذه المعاهدة اتفاقيات السلام الموقعة بين الدول الحلفاء و المفروضة على ألمانيا، حيث أعيد تقسيم أوربا على ضوء نتائج الحرب، فاسترجعت فرنسا و بلجيكا أقاليمهما و تم تحديد حدود بولندا.... كما تعرضت ألمانيا إلى جملة من الإجراءات بشأن تجريدها من السلاح و التقليص من قدراتها العسكرية و فرض العقوبات و إلتزامها بدفع التعويضات بناء على مسؤوليتها إزاء الحرب.[1]

امتدت الاتفاقيات على مدى عامين من 1919 إلى 1920 لتشمل قضايا ألمانيا (فرساي Versailles) و تسوى قضايا النمسا (سان جرمان Saint-Germain) و تعقد اتفاقية نيللي Neuilly مع بلغاريا، و معاهدة تريانون Trianon مع المجر و معاهدة سيفر Sivers مع تركيا. إن هذه المعاهدات كانت إعادة للنظر في الخارطة الجيوسياسية الأوربية و الشرق أوسطية بتفكك الإمبراطوريات و ظهور دول جديدة.[2]

لقد وصفت معاهدة فرساي و اتفاقيات الصلح عموما بأنها قلقة غير مستقرة و تحمل بذور الصراع في المستقبل كونها شكلت سياسة الأمر الواقع التي فرضتها الدول المنتصرة في الحرب على الدول المنهزمة، و تأكيد على روح العداء و الكراهية تجاه ألمانيا مما تسبب في بروز روح الانتقام لديهم و هو ما مهد لحرب عالمية جديدة.[3]

شارك ويلسن في معاهدة فرساي ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية، و كانت مشاركة فاعلة ومحورية، إذ استطاع الرئيس الأمريكي إدارة النقاشات و فرض منطقة الموصوف بالمثالية التي تجسدت في نقاطه الأربعة عشر. غير أنه واجه الكثير من الانتقادات فألمانيا رأت في التسويات أمرا مفروضا و مجحفا و فرنسا اعتبرت اتفاقيات خدعة، و هو ما دفع جورج كلمنصو إلى القول ساخرا من مثالية ويلسن : " النظرة الضائعة في هوة الأعمار، إنها تندفع، من منطلق جميل، عبر الزمن والمنافسة، لكي تحلق في الفراغ فوق أمور هي في موقع أدنى من الوجود. "[4]

أما على المستوى المحلي الأمريكي فقد لقي مشروع ويلسن رفضا من طرف الكنغرس ذو الأغلبية الجمهورية، حيث رفض مجلس الشيوخ في مارس 1920 المصادقة على معاهدة فرساي

---

[1] -Serge Cordellier, **Le dictionnaire historique et géopolitique du 20ème siècle,** Editions la découverte, Paris, 2000, P 713.
[2] -IBID, P 301.
[3] -ميلاد المقرحي، مرجع سابق، ص 224.
[4] -مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 29.

بأكثرية ثلثي الأعضاء و بالتالي لم تنضم الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم بالرغم من أنها كانت فكرة أمريكية.[1]

لقد كان رفض الكنغرس لتوجهات ويلسن نابعا من النزعة الانعزالية التي مازالت تميز الأمريكيين خاصة بعدما اقتربوا من حقيقة الحرب و دمار أوربا، كما كان هاجسهم الكبير هو التورط في شؤون أوربا، و تدخل المنظمة الجديدة (عصبة الأمم) في شؤون أمريكا ككل و هذا يتعارض مع مبدأ منرو الشهير، و يرى الأمريكيين أن المشروع لا يخدم مصالحهم و أمنهم القومي.

و نستطيع القول أن مشاركة ويلسن في اتفاقيات الصلح و مشروعه للسلام كان بداية لولوج عالم العلاقات الدولية و سجل أول مجابهة دبلوماسية تميزت بالإختلاف حول مفهوم النظام الدولي مع الطرف الأوربي الذي يرى أن الصراع الدولي قائم على دوافع بنيوية في حين يرى الأمريكيون أن مبادئ الأمن الجماعي و تقرير المصير هي المؤهلة لتحقيق السلام و أن وجود تنظيم دولي مؤسساتي يتولى حل النزاعات و تفادي الصدامات هو حتمية لا يمكن تجاوزها.[2]

5 -إنشاء عصبة الأمم :

تعتبر فكرة إنشاء عصبة الأمم انجازا أمريكيا خالصا قام على مثالية ويلسن التي حملها مشروعه لإعادة ترتيب النظام الدولي وفق مبدأ الأمن الجماعي، و تضمنتها نقاطه الأربعة عشر.

و إذا كان ويلسن هو مؤسس العصبة فإن الفكرة تعود في أصلها إلى كلا من " تيودور روزفلت " و بعده الرئيس " هارد تافت "، لكن ويلسن حققها في الواقع حيث كلف مساعده " هاوس " بوضع ميثاق لها، و تضمن هذا الميثاق المثل للسياسية العليا و الأخلاقية، و أن الشعوب بموافقتها على هذا العهد تخطوا خطوة من أجل تحقيق السلام و الطمأنينة و التقدم.[3]

كانت معاهدة فرساي بمثابة وثيقة ميلاد عصبة الأمم، و هي المنظمة التي أراد من خلالها ويلسن تحقيق الأمن الجماعي المتمثل في التنظيم القانوني الذي يحمل الجماعة الدولية مجتمعة مسؤولية أمن كل عضو من أعضائها في إطار منظمة عالمية مفتوحة للجميع، و تمثلت أهداف العصبة فيما يلي:

---

[1] – المرجع السابق، ص 30.
[2] –هنري كسنجر، مرجع سابق، ص 352.
[3] –محمد محمود السروجي، مرجع سابق ، ص ص 128-129.

1 -ضمان السلم الدولي و منع الحروب و الدعوة إلى خفض التسلح، و حل النزاعات سلميا، والوقوف في وجه المعتدي من خلال مجلس العصبة.

2 -تنظيم التعاون الدولي في مختلف المجالات.

3 -الإشراف على نظام الإنتداب.

4 -حماية حقوق الأقليات.[1]

و في تحليل لجوهر المنظمة الدولية الجديدة فإنها قامت على محاور أساسية هي الأمن الجماعي، التسوية السليمة، ونزع السلاح و سنوردها فيما يلي لنبرز علاقة هذه المبادئ بالمصالح الأمريكية :

1 -**الأمن الجماعي :** و يتضمن مسؤولية التضامن لردع العدوان، و كل عدوان أو تهديد ضد أي دولة في العصبة تعتبر عدوانا على كل الأعضاء، وتحدد العصبة وسائل و الطرف التي تتخذ لتطبيق ذلك.

2 -**التسوية السليمة للنزاعات** : حدد ميثاق العصبة الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية وضرورة اللجوء إليها كالتحكيم و القضاء الدولي ...... لكنه لم يحرم الحرب صراحة.

3 -**نزع السلاح :** تضمن الميثاق ضرورة تقليص حجم تسليح الدول الأعضاء و شكلت لجنة لمتابعة الحد من التسلح بحريا، بريا و جويا.[2]

تضمنت هذه الأهداف روح مشروع ويلسن الذي يصور أمريكا الداعية إلى السلام و المنقذة لأوربا و المديرة لشؤونها وفق مبادئ المثالية.

دار جدل كبير حول إنشاء عصبة الأمم سواء على مستوى القوى الكبرى في أوربا خاصة أو على مستوى النظام الأمريكي و بات من الصعب إقناع الجميع بضرورة تأسيس منظمة هدفها تفادي الحروب و تحقيق السلام نظرا للجو السائد آنذاك و المتميز بالتسويات الغير عادلة و القلقة لمسائل الحدود و التسلح و القضية الألمانية.

أما على المستوى الداخلي فكان رهان ولسن صعبا و كبيرا أمام تردد الطبقة السياسية في قبول خطواته التي اعترت حيادا عن مبادئ الولايات المتحدة و كذلك تخوف الرأي العام و رفضه للتورط في صراعات أوربا، وتفاديا لكل تأويل، سعى ولسن لإقناع الشعب بفكره قائلا : " إننا نعتمد أساسا في

---

[1] – ممدوح منصور، أحمد وهبان، **التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين الدول الكبرى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص ص 157-158.

[2] – محمد علي القوزي ، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان 2002، ص ص 122-123.

كل مفاصل هذه الأداة (عصبة الأمم) على قوة عظيمة واحدة، ألا و هي القوة الأخلاقية للرأي العام العالمي. "[1]

غير أن هذه التبريرات المثالية لم تقنع الكنغرس الأمريكي الذي رفض الانضمام إلى العصبة بناء على تصويت أعضاء مجلس الشيوخ و إبدائهم الكثير من التحفظات بشأن ميثاقها منها ربط الميثاق بالمعاهدة التي أقرها مؤتمر السلام و كذا السيطرة البريطانية على العصبة و هو ما رفضه الأمريكيون.[2]

كان من الغريب أن يسعى الرئيس الأمريكي إلى تأسيس عصبة الأمم و تكون الولايات المتحدة أول الرافضيين إلى الانضمام إليها، و بالرغم من إنشاء العصبة إلا أنها حملت بدور فشلها، بداية بعدم انضمام الولايات المتحدة، و كذلك لارتباطها بمعاهدة لم تحقق الإجماع بل أثارت خلافات حادة من رفض ألماني و عدم رضى فرنسي و تردد ياباني ... كما أن العصبة لم تحقق الإجماع بشأن أهدافها، فإذا كان ويلسن ينظر إليها كأداة لتحقيق السلام في العام فإن الولايات المتحدة (وفق نظرة مجلس الشيوخ) كانت تريدها أداة سيطرة و تفوق. أما الدول المتحالفة في الحرب ضد ألمانيا فكانت تريد أن تحدو بالعصبة حدو معاهدة السلام لتكون انعكاسا نتيجة الحرب و تأكيد السيطرة للدول المنتصرة على الدول المنهزمة.

لم تستطيع عصبة الأمم أن تكون نظاما للأمن الجماعي ، فقد كانت إرادة القوى الكبرى أكبر شانا، و توالت إخفاقاتها حيث فشلت في إيقاف الهجوم الياباني على الصين في منشوريا و فشلت في فرض العقوبات على إيطاليا عند احتلالها إثيوبيا و عرفت سنوات الثلاثينيات بداية انهيار العصبة أمام تفاقم المشكلات الدولية و تضارب مصالح القوى الكبرى.[3]

---

[1] –هنري كسنجر، **الدبلوماسية**، مرجع سابق، ص 356.
[2] –محمد محمود السروجي ، مرجع سابق ، ص 132.
[3] –محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص 133.

المطلب الثاني : مبادئ ويلسن

عقب نهاية الحرب العالمية الأولى برز الرئيس ويلسن بعقيدة جديدة اتضحت معالمها من خلال اقتراحاته الأربعة عشر، وفور إعلان الهدنة قال ويلسن : " سوف يكون من واجبنا منذ الآن مساعدة الآخرين عن طريق الاستشارة الأخوية الصادقة و المساعدة المادية و أن نكون قدوة للجميع في نشر معالم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. "[1]

و نظرا لأهمية مبادئ ويلسن بإعتبارها إعلان المبادئ جديدة في تنظيم السياسة الدولية والانتقال من مرحلة التحالفات و التنافس إلى مرحلة الدبلوماسية العلنية و كذلك إضفاء طابع التدخلية على السياسة الخارجية الأمريكية وفق تصور مثالي، يجعل من الولايات المحتدة الدولة الداعية للسلام و الأمن العالميين، وجب التطرق إلى هذه المبادئ و معرفتها كما جاءت في إعلان ويلسن بتاريخ 8جانفي 1918 : [2]

1 -إبرام معاهدات علنية، و عدم استخدام الدبلوماسية السرية مستقبلا.
2 -احترام حرية الملاحة خارج المياه الإقليمية في السلم و في الحرب إلا في حالة إقفال البحار طبقا لترتيب دولي.
3 -إزالة الحواجز الاقتصادية، إقامة المساواة و حرية التجارة الدولية.
4 -خفض التسلح إلى القدر الكافي للمحافظة على الأمن الداخلي.
5 -تسوية المطالب الاستعمارية تسوية عادلة مع أخذ مصالح الشعوب عند النظر في اختيار الحكومات التي يعهد لها بالإشراف على المستعمرات.
6 -جلاء ألمانيا عن جميع الأراضي الروسية و منح روسيا فرصة كاملة في تطوير شؤونها، و على الدول أن تتعهد بمساعدتها.
7 -المحافظة على سيادة بلجيكا و الجلاء عن أراضيها.
8 -الجلاء عن فرنسا و المحافظة على سيادتها، و على ألمانيا أن تصلح ما أسفدته سنة 1871.
9 -تعديل حدود ايطاليا و النمسا بم يتفق و توزيع القوميات.
10 - منع شعوب النمسا و المجر، الحكم الذاتي و إتاحة الفرصة لها للعمل لترقية ذاتها.

---

[1] – لويس شنايدر، مرجع سابق، ص 55.
[2] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 274-275.

11 -الجلاء عن أراضي رومانيا، صربيا، و الجبل الأسود، و إعطاء صربيا منفذ على البحر وتسوية علاقات الدول البلقانية ببعضها بمقتضى قاعدتي القومية و الولاء.

12 -الاستقلال الذاتي للشعوب غير التركية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، و حرية الملاحة في مضيق الدردنيل طبق لضمانات دولية.

13 -استقلال بولندا و منحها منفذا على البحر.

14 -تكوين جمعية عامة من الأمم يرتبط أعضاؤها معا طبقا لعهود معينة. بقصد توفير الضمانات المتبادلة لاستقلالها الذاتي، و سلامة أراضي الدول العظمى و الدول الصغرى على السواء.

إن ما يمكن استنتاجه من مبادئ ويلسن هو تأكيده على نقاط أساسية أصبحت مبادئ السياسة الدولية :

1 -الدبلوماسية العلنية.

2 -حرية التجارة الدولية.

3 -حق تقرير المصير.

4 -إنشاء التنظيم عالمي (عصبة الأمم).

و الملاحظ لهذه النقاط يستشف الصورة المثالية التي أراد أن يبرزها ويلسن و يدعو إليها من خلال مبادرته و إعتبارها منهاج الدولة الأمريكية الحديثة المناهضة للتحالفات و الصراعات الأوربية.

غير أن هذا التوجه المثالي، لم يلغ المصالح الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من خلال الدبلوماسية الهادئة و حرية التجارة و نزع السلام و تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير، و كان ويلسن قد وضع شروط الهدنة لبلورة السلام، و قد جرى تعليق نظام المساعدة المالية للحلفاء منذ انتهاء العمليات الحربية، الأمر الذي يضع الدبلوماسية الأمريكية في موقع قوى.[1]

و هو ما يبدو من خلال صورة الاقتصاد الأمريكي، إذ تحولت من أكبر دولة مدانة قبل 1914 لتصبح أكبر و أقل دولة دائنة بعد الحرب، و اتبعت " دبلوماسية الدولار " لإعادة بناء و أوربا وتطوير المبادلات التجارية.[2] و الاستفادة من التعويضات الألمانية التي فرضت وفق معاهدة فرساي من طرف الدول المنتصرة.

إن ما سنستخلصه من إعلان ويلسن هو التأكيد على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية التي تحيد عن هدفها الدائم و هو الحفاظ على المصالح القومية و تعزيزها سواء بالانعزالية أو في إطار التدخل، و من خلال الدعوة إلى المثالية أو بإتباع الواقعية.

---

[1] – مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 26.

[2] – نفس السابق، ص 30.

و في تحليله لمحتوى إعلان ويلسن الشهير بـــ مشروع الأربع عشرة نقطة، يرى هنري كسنجر أن ثمانية منها حملت صيغة الحتمية إذ يجب تنفيذها و هي : الدبلوماسية المفتوحة و حرية الملاحة و نزع السلاح الشامل و رفع القيود أمام التجارة و التسوية العادلة للمطالب الاستعمارية واستعادة بلجيكا و إخلاء الإقليم الروسي و أهم النقاط المتمثلة في إنشاء عصبة الأمم، فيما يرى كسنجر أن النقاط الست المتبقية حددت بعبارة " ينبغي "بدلا من "يجب " و يتعلق الأمر بترتيب شؤون أوربا كالصراع الفرنسي الألماني حول إقليمي الألزاس و اللورين، و مصير الإمبراطورية النمساوية المجرية و كذا العثمانية، بالإضافة إلى ما يتعلق بحدود إيطاليا و مشكلات البلقان.[1]

إن النقاط الأربعة عشر جاءت في صيغة العموم، فكانت غير محددة و مبهمة في غالب الأحيان، خاصة عند التطبيق و أبرزت الاختلاف في الرؤية و اختلاف المصالح بين الولايات المتحدة و دول الوفاق، و هو ما أثر على سير معاهدات الصلح. كما حملت في طياتها حقيقة عجز أوربا عن إدارة شؤونها و حاجتها إلى التدخل الأمريكي.[2]

لقد أسس ويلسن لعهد جديد في السياسة الخارجية الأمريكية و برع في التوفيق بين الواقعية في تحقيق المصالح الاقتصادية و تجنيب أمريكا الدخول في متاهات المشكلات الأوربية وفاء لمبدأ منرو، كما أنه أظهر الولايات المتحدة في صورة الدولة المحبة للسلام و المدافعة عن القيم و حقوق الشعوب.

و نستطيع القول أن ويلسن أدرج الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا العلاقات الدولية بطعنه و انتقاده لنظام توازن القوى و إقتراحه نظام الأمن الجماعي كبديل لتحقيق السلام و الأمن الدوليين وذلك وفق منظمة دولية تستوعب تناقض مصالح الدول و تكون مجالا قانونيا لممارسة الدبلوماسية العلنية.

لقد كانت المثالية الويلسونية استساغة لمصالح الولايات المتحدة لموافقتها مع مصالح البشرية جمعاء : " لقد وجدت أمريكا في العالم لتخدم الإنسانية ".[3] و منذ ذلك الحين أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تسعى للظهور في ثوب المصلح المثالي المنقذ للبشرية المحب للخير حتى و هي تمارس القوة و تستخدم الأداة العسكرية بكل عنف و إجحاف.

---

[1] –هنري كسنجر، المرجع السابق، ص ص 339–340.
[2] –سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق ، ص 296.
[3] –بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، مرجع سابق ، ص 406.

الفصل الثاني : من الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة

المبحث الأول : الولايات المتحدة من الحياد إلى التدخل.

المطلب الأول: الأوضاع الأمريكية قبيل الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: المشاركة الأمريكية في الحرب.

المبحث الثاني : نتائج الحرب العالمية الثانية على الولايات المتحدة.

المطلب الأول : نتائج الحرب العالمية وآثارها.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب.

المبحث الثالث : مرحلة الثنائية القطبية والسياسة الأمريكية.

المطلب الأول : بروز الثنائية القطبية والسياسة الأمريكية.

المطلب الثاني: مراحل الحرب الباردة.

المطلب الثالث: سياسة الاحتواء.

الفصل الثاني : من الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: من الحياد إلى التدخل

المطلب الأول: الأوضاع الأمريكية قبيل الحرب العالمية الثانية

تميزت الأوضاع الدولية عقب الحرب العالمية الأولى بالاضطراب الشديد نتيجة فشل نظام الأمن الجماعي الذي تبنته عصبة الأمم، غير أن هذا لم يكن السبب الوحيد في تشنج العلاقات الدولية، حيث كان لمؤتمر فرساي وتسوياته التي لم تحقق الإجماع الدور الكبير في خلق جو من العداء والتوتر بين الدول الأوروبية خاصة، بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وتداعياتها على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . ولتحديد الموقع الأمريكي من المرحلة وكذا مواقفها السياسية المبنية على أساس مصالحها القومية وجب التطرق إلى سمات الوضع الدولي ثم التعرض إلى الأوضاع في الولايات المتحدة.

1-الأوضاع الدولية:

ساد توتر عام على الساحة الدولية منذ 1919 م، وعرفت أوربا مركز العلاقات الدولية آنذاك تحولات جوهرية سواء على مستوى الدول إذ ظهرت قوميات جديدة شكلت وحدات سياسية جديدة نتيجة تفكك الإمبراطوريات، أو على مستوى العلاقات بين القوى الفاعلة، بالإضافة إلى ازدياد شدة العداء بين الدول المنتصرة والدول المنهزمة في الحرب.

كانت إخفاقات عصبة الأمم ترمي بضلالها على الأوضاع الدولية وكان لتسويات فرساي تأثير كبير في بروز نزاعات حدودية وأخرى إستراتيجية وحتى إيديولوجية ويمكن الوقوف عند محطتين رئيستين لرصد أوضاع العالم قبل الحرب العالمية الثانية هما:

أ -**الأزمات الدولية الممهدة للحرب:** عرف العالم عدة أزمات سياسية دولية مهدت لقيام الحرب العالمية الثانية نجملها فيما يلي:

الأزمة اليابانية الصينية: تمثلت في العدوان التوسعي الياباني في الصين، حيث استغلت اليابان سياسية الباب المفتوح المعتمدة في الصين وما ميزها من ضعف وانقسامات داخلية لتجسيد أهدافها الاستعمارية، ببسط نفوذها على كوريا وتايوان، و ضم منشوريا في 1931/01/08 .

إن هذا الوضع قوبل باستنكار القوى العظمى في أوربا فحدثت المواجهة بين اليابان والصين سنة 1937 لتخوف الصين من امتداد العدوان الياباني إلى شمالها. وعرفت المرحلة تطورا في الأسطول البحري الياباني، وامتدت الأزمة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية لتكون جزءا منها[1].

الحرب الايطالية الإثيوبية: لقد كان التنافس الاستعماري على أشده في هذه المرحلة، تزامن مع تصاعد الحركات القومية في أوربا، فانطلق موسوليني يبرز تفوق ايطاليا واعتبر إثيوبيا مجالا حيويا لها بحيث تربط مستعمراتها ببعضها في شرق إفريقيا.

أرسل موسوليني قواته لإثيوبيا لتسقط أديس بابا في ماي 1936. كان لهذه الحرب ردود أفعال دولية متباينة، حيث وافقت فرنسا على الغزو فيما عارضته بريطانيا وطالبت بفرض عقوبات على ايطاليا، أما ألمانيا بقيادة هتلر فقد اعتبر عدم اكتراث موسوليني بقرارات عصبة الأمم دليلا على بطلانها وبطلان مؤتمر الصلح وإخفاق نظام الأمن الجماعي.

الحرب الأهلية الاسبانية: عرفت اسبانيا حربا أهلية بسبب مجموعة من المشكلات المتعلقة بالضعف الاقتصادي والحكم الدكتاتوري الذي تقوده طبقة ارستقراطية حاكمة وتزايد نفوذ العسكريين المؤيدين للحكم الملكي. وأمام هذا الوضع سعى الملك إلى إحداث إصلاحات في الحكم بإقامة حكومة ائتلافية، غير أن الصراعات اشتدت بين النخب السياسية والعسكرية أدت إلى اعتلاء "فرانسيسكو فرنكو" السلطة سنة 1936 وهوما زاد في حالة الفوضى. وقد كان لهذه الحرب تداعيات على المستوى الدولي، وعرفت مساهمة ايطاليا وإرسالها لقوات عسكرية مقابل الحصول على جزر البليار من "فرنكو". أما ألمانيا فكانت تناور من أجل الحصول على امتيازات استغلال المناجم الاسبانية وخلق متاعب لفرنسا في الجنوب. كما أن روسيا ساهمت في هذه الحرب من خلال مناصرة الشيوعيين الأسبان.

التوسع الألماني: كانت أهداف هتلر الإستراتيجية تتمحور حول الوحدة الألمانية والسيطرة على أوربا الوسطى ومجابهة الخطر الشيوعي، وأمام ما معرفة "الفهرر" من التفاف جماهيري دعما لسياسته، سارع هتلر إلى إقامة جيش قوي وانطلق في تنفيذ خططه التوسعية فضم إقليم الصار، وتحصين أراضي الراين وأرسل قواته إلى النمسا في مارس 1932 دون الاكتراث بالمواثيق الدولية ومعاهدة فرساي.

تمكن هتلر من السيطرة على جل مناطق أوربا، فسيطرته على النمسا مكنته من الاتصال المباشر مع يوغوسلافيا، المجر، وايطاليا، كما أصبحت تشيكوسلوفاكيا محاطة بالجيش الألماني، كما

[1] – ميلاد المقرحي، مرجع سابق، ص ص 246-249.

توصل إلى إجبار التشيك على إمضاء اتفاقية سنة 1939 تسمح بجعل البلد دويلة ألمانية، كما امتدت أطماع الألمان إلى بولندا، وهو ما أثار سخط القوى الكبرى وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، وهددوا بصد العدوان الألماني على بولندا إذا حدث. وكان هذا سببا رئيسيا ومباشرا في اندلاع الحرب[1].

ب- الأزمة الاقتصادية العالمية 1929:

إن أهم ما جسدته الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 هو أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية وتنامي دوره في تحديد السياسات، كما تأكدت في هذه الفترة عالمية العلاقات الدولية من خلال آثار الأزمة التي انطلقت من بورصة نيويورك ولكنها شملت كل العالم.

لقد أدى انهيار الاقتصاد الأوربي نتيجة الحرب إلى زيادة الطلب على المنتوجات الأمريكية من مواد تموينية وأدوات الإنتاج لإعادة بناء ما دمرته الحرب، فكانت أوربا سوقا مهما للمستثمرين الأمريكيين، ومجالا خصبا لتوظيف أموال الرأسماليين فزاد الطلب على الأوراق المالية في بورصة نيويورك. وبانتعاش الوضع في أوربا بعد عشر سنوات من نهاية الحرب تحسن الوضع الصناعي والإنتاجي بأوربا مما أدى إلى تراجع الطلب على المنتوجات الأمريكية، وهو ما أثر سلبا على المصانع التي أصبحت تعاني الكساد، وأمام تراجع الطلب الخارجي، سارع الرأسماليون إلى تنشيط الطلب الداخلي بتخفيض الأسعار، فسادت المضاربة وارتفعت أسعار الأوراق المالية في البورصة.غير أن هذا الوضع كان ظرفيا حيث لم يستوعب السوق القوة الإنتاجية مما أدى إلى الكساد وهو سبب الركود الصناعي والزراعي الذي عرفته الولايات المتحدة في تلك المرحلة.

هبطت أسعار الأسهم المالية في بورصة نيويورك WAL STREET وساد الركود الاقتصادي نتيجة الكساد في الولايات المتحدة، وانعكس هذا الوضع على الاقتصاد الأوربي حيث انخفض حجم الإنتاج، انخفضت الأسعار وأدى هذا إلى تقلص حجم التجارة العالمية.[2]

وإذا كان للأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت في يوم 24 أكتوبر 1929 من بورصة نيويورك انعكاسات على الاقتصاد الاوربي لارتباطه الكبير بالاستثمارات الأمريكية الضخمة، فإنها أثرت بشكل واضح على المنظومة النقدية المالية وتراجع الانتاج الصناعي وانتشار البطالة في الدول الكبرى وغيرها.

كما أثرت الأزمة على نمط العلاقات الدولية، حيث برزت عدة مؤشرات للتوتر نجملها فيما يلي:

---

[1]- ميلاد المقرحي، مرجع سابق ، ص ص 254-258.

[2]- ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 168.

- تراجع ألمانيا عن دفع التعويضات التي فرضت عليها بعد الحرب، ولقي هذا القرار قبول الولايات المتحدة التي بررت ذلك بصعوبة دفع ديون في ظل الأزمة.
- إقامة اتحاد جمركي بين ألمانيا والنمسا لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وهو ما قوبل بالرفض من طرف الدول المتحالفة عبر قرار استشاري أدى إلى تعميق الإحساس بالظلم لدى الألمانيين والنمساويين.
- تراجع منظومة الفكر الرأسمالي وآلياته الاقتصادية حيث اعتبرت الأزمة فشلا للاقتصاد الحر وبروز أفكار جديدة مناهضة للفكر الرأسمالي كالمدرسة الكنزية التي تدعو إلى تعظيم دور الدولة في تحقيق التوازنات الاقتصادية.
- عرفت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأزمة تراجعا للحزب الجمهوري أمام الحزب الديمقراطي بقيادة "روزفلت" الذي تبنى سياسة إصلاحية لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- تصاعد المد اليساري، حيث عرفت الحركات اليسارية في فرنسا شعبية كبيرة أوصلت إلى الحكم.
- قيام النظام النازي في ألمانيا بقيادة هتلر سنة 1933 في أوضاع متميزة بالبؤس نتيجة ويلات الحرب والأزمة وكذا نمو الشعور القومي لدى الألمان.[1]

2- الأوضاع الأمريكية:

لقد شكل فشل ويلسن في اقناع مجلس الشيوخ بالتصديق على معاهدة فرساي والانضمام إلى عصبة الأمم تراجعا أمريكيا في سياسة التدخل، وعودة للاتجاهات الانعزالية، كما كان للازمة الاقتصادية العالمية أثرا بالغا في ذلك. ويمكننا رصد أهم مميزات الوضع الأمريكي في مرحلة ما بين الحربين في النقاط التالية:

أ. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ركودا اقتصاديا كبيرا من جراء انهيار بورصة نيويورك في أكتوبر 1929 واعتبر ذلك فشلا للسياسة الخارجية لخروجها عن مبدأ منرو وتدخلها في شؤون أوربا الغارقة في الحروب والصراعات وهو ما دفع إلى التغيير وتولي الديمقراطي فرانكلين روزفلت الحكم عام 1932 ليقوم بإصلاحات اقتصادية كبيرة أساسها إعادة النظر في دور الدولة في تسيير الاقتصاد وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي وإصلاح القطاع المصرفي.[2]

ب. أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي سنة 1933، وأولت اهتماما كبيرا بدول أمريكا اللاتينية، وكان لروزفلت دورا كبيرا في التحول من سياسة "العصا

---

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 392-400.

[2]- مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص33.

الغليظة" إلى سياسة حسن الجوار وتجسدت هذه السياسة في تراجع القوات العسكرية الأمريكية وخروجها من هايتي ونيكاراغوا.[1]

ج. ساد تخوف أمريكي كبير من السياسة التوسعية لليابان في آسيا وبسط نفوذها على المحيط الهادي، وفرضت سياسة الأمر الواقع بضرورة اعتراف الولايات المتحدة بالمصالح اليابانية الاستراتيجية والاقتصادية لها في شرق آسيا وهددت أمن الصين باحتلالها لمنشوريا، وهو ما أثار حفيظة الأمريكيين الذين نادوا بحتمية المحافظة على الوحدة الصينية.[2]

د. بداية التقارب الأمريكي السوفياتي من خلال إنشاء علاقات سياسية بالرغم من الاختلافات التي شابت علاقات الطرفين، كاختلاف النظم الشيوعية عن الرأسمالية وكذا عدم اعتراف الروس الشيوعيين بالعقود والقروض المترتبة على روسيا سابقا.

لقد سعى روزفلت إلى تسوية الخلافات وكان الصعود الياباني في آسيا سببا في ذلك، كما ألزم روسيا بعدم تدخلها في شؤون الولايات المتحدة وعدم القيام بأي محاولة لنشر ايديولوجيتها الشيوعية.[3]

هـــ.عرفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى تحولات سياسية ميزها تعاقب الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين على الحكم، تولى "وارن ج.هاردينج" رئاسة الدولة من 1921 إلى 1923، ليخلفه نائبه "كالفن كولدج" اثر وفاته ليمتد حكمه من 1923 إلى غاية 1929، غير أنه سقط في أول انتخابات رئاسية نتيجة المشاكل العديدة التي واجهها في نيكاراغوا، المكسيك وغيرها. وفي سنة 1929 تولى هربرت هوفر الرئاسة وكانت مرحلة متميزة بالأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، ثم جاءت انتخابات 1932 التي فاز بها "فرنكلين ديلانو روزفلت" على منافسه هربرت هوفر، ليتسلم المسؤولية في وضع متميز بالكساد والركود الاقتصادي وهو ما دفع بالرئيس الجديد إلى إقامة إصلاحات اقتصادية : (مشروع NEW DEAL) واجتماعية شاملة.

اهتم روزفلت في عهدته الأولى بشؤون الدولة الداخلية نظرا لخطورة المرحلة وكذا تناسبها مع عودة الانعزالية كتيار عام عرفته السياسة الأمريكية بعد الحرب. وأعيد انتخاب روزفلت سنة 1936 وكذا سنة 1940ليكون أول رئيس أمريكي قضى ثلاث عهدات متعاقبة امتدت من (1932-1945).

---

[1]- نفس المرجع، ص 35.

[2]- محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 137.

[3]- نفس المرجع، ص 143.

على المستوى الدولي، عمد روزفلت إلى سياسة خارجية قائمة على التعاون الدولي وحسن الجوار، ومناشدة السلام تأثرا بأفكار ويلسن.[1]

المطلب الثاني: المشاركة الأمريكية في الحرب

1- قيام الحرب:

هناك جملة من الأسباب الغير مباشرة عجلت باندلاع الحرب إن لم نقل أقرت حتميتها، نظرا للفوضى العالمية التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى وما تركته من توتر في العلاقات بين الدول عجزت عصبة الأمم عن تسويتها.

وكان لإخفاق العصبة أثر بالغ في انهيار نظام الأمن الجماعي وعدم تحقيق الاستقرار الدولي، إذ يقول المؤرخ كاتانو سلفيمني GAETANO SALVEMINI :« إن تاريخ عصبة الأمم بين الحربين هو تاريخ الغدر والحيل والخيانة...».[2]

واعتبرت الأزمة الاقتصادية عاملا رئيسا في زعزعة الأوضاع والتنافس الدولي من أجل المستعمرات التي تحوي الموارد الأولية وتستقبل الاستثمارات والمنتجات الكاسدة في أوربا وأمريكا، وهو الشيء الذي أدى إلى ازدياد وتيرة التسارع والتسابق لامتلاك القوة العسكرية وكان ذلك بمثابة الاستعداد للحرب.

لم تكن العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية وحدها التي مهدت لوقوع الحرب، بل كان العامل الإيديولوجي فاعلا رئيسا في تعميق الفجوة بين الدول ذات الأنظمة والاتجاهات الايديولوجية المتباينة والتي تصل حد التناقض.

فصعود القوميات في كل من ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية أسس لبروز أنظمة عنصرية تحمل روح الانتقام والكراهية وتريد استرجاع هيبتها الضائعة من جراء الانهزام في الحرب العالمية الأولى، وكان هذا خطاب كلاس موسولوني وهتلر، كما برز في الاتحاد السوفياتي الفكر الشيوعي القائم على نظريات ماركس ولينين محملا بمثل الثورة البلشفية، رافضا للأنظمة العنصرية وكذا للفكر الليبرالي الرأسمالي لكن في هذه المرحلة اعتبره أهون الشرين.[3]

في خضم هذه الأوضاع ما كان للحرب إلا أن تندلع، وكان تاريخ 1 سبتمبر 1939 بداية اجتياح الجيوش الألمانية للأراضي البولندية بحجة السيطرة على الممر البولندي بحجة السيطرة على

---

[1]- لويس شنايدر، المرجع السابق، ص ص 85-89.

[2]- نفس المرجع، ص 135.

[3]- المرجع السابق، ص 136.

الممر البولندي وميناء دانزايج، ثم السيطرة على العاصمة وارسو في حلقة أولى من حلقات التوسع الهتلري ضمن مخطط المجال الحيوي الألماني.[1]

كان رد الفعل مباشر من طرف فرنسا وبريطانيا، فأعلنتا الحرب على ألمانيا في 03 سبتمبر 1939، وتشكلت بذلك الأحلاف، دول الحلفاء ممثلة في فرنسا وبريطانيا، وألمانيا الاتحاد السوفياتي وايطاليا، كدول المحور بالإضافة إلى اليابان التي التحقت عام 1940.

وحققت دول المحور في البداية انتصارات باهرة أكدتها أطماع هتلر اللامتناهية التي انطلق في ضم كل أوربا كالمجر ودول البلقان وشمال أوربا وتوصل حتى إلى مهاجمة الأراضي البريطانية، وفي شهور عديدة استطاع الألمان احتلال الدنمارك، النرويج، السويد، لوكسمبورغ وبلجيكا وزحف نحو فرنسا، إلا أن المفاجأة كانت في قيام هتلر بمحاولة غزو الاتحاد السوفياتي مدعيا عدم ثقته في ستالين ومعبرا عن رفضه للشيوعية.

لقد خرق هتلر اتفاقية عدم الاعتداء التي كان قد أبرمها مع الاتحاد السوفياتي، في أوت 1939 وتضمنت تقسيم المناطق البولندية وبلاد البلطيق.[2]

كان الألمان يعتقدون أن ضربة خاطفة ستحسم الحرب وتحقق النجاح غير أن هذا لم يحدث واستمرت الحرب لكن بسيناريو مخالف لما كان يعتقده هتلر إذ استمات السوفيات في الدفاع عن أراضيهم وانضموا إلى الحلفاء في معاهدة ثنائية مع بريطانيا وقعت سنة 1941.

ومن جهة أخرى كان الغزو الألماني لفرنسا كاسحا واستطاع جيش هتلر احتلال باريس في 1940 واستسلمت حكومة فيشي برئاسة المارشال بيتان غير أن هذا لم يجد صدى لدى الشعب الفرنسي الذي التف حول شارل ديغول مؤسس فرنسا الحرة في لندن.

وفي المحيط الأطلسي دارت معارك طاحنة بين الاسطول البحري الألماني والبحرية البريطانية واستعمل الألمان الغواصات، وكذا سلاح الجو للهجوم على المراكز الصناعية والموانئ البريطانية.

اتسعت رقعة الحرب وطال أمدها، شملت أوربا أين كان الجيش الألماني يحارب في كل الاتجاهات، كما عرفت افريقيا اجتياح قوات ايطاليا كلا من مصر وليبيا لتصطدم مع القوات البريطانية التي تسيطر في الشرق الأوسط.[3]

غير أن مجريات الأحداث تغيرت، وأصبح الحلفاء أكثر قوة باقتناع كلا من الاتحاد السوفياتي وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة بضرورة وضع حد لطموحات هتلر التوسعية وهو ما عبر عنه

[1] – ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 183.
[2]– نفس المرجع ، ص 183.
[3]– لويس شنايدر، مرجع سابق، ص 146.

ميثاق الأطلسي الذي وضعه الرئيس الأمريكي روزفلت بمعية رئيس الوزراء الامريكي تشرشل في 14 أوت 1941 والاتفاق على انهاء الاستبداد النازي وتجريد المعتدين من السلاح والتعاون الدولي. وتضمن ميثاق الأطلسي ثمانية أهداف للسلام هي:

1 -الامتناع عن التوسع الاقليمي من جانب بريطانيا والولايات المتحدة.
2 -حرية تقرير المصير كقاعدة للحدود الوطنية في المستقبل.
3 -تؤلف الحكومات برضى المحكومين.
4 -تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
5 -تحقيق مستوى أعلى للعمال التسوية الاقتصادية، والضمان الاجتماعي.
6 -ضمان للمحافظة على السلام بعد هزيمة هتلر.
7 -حرية البحار.
8 -تجريد الدول المعتدية من السلاح ورفع كابوس التسلح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام.[1]

دخلت الحرب مرحلة جديدة تميزت بإعلان الحرب بين اليابان والولايات المتحدة عقب اعتداء الجيش الياباني في 07 ديسمبر 1941 بطائراته على القاعدة البحرية لبيرل هاربر Pearl Harbor ، حيث نجم عن ذلك تدمير 18 سفينة حربية أمريكية، و 200 طائرة، و 2403 قتيل ويمكن القول أن الحادثة كانت فرصة للخروج الأمريكي من حالة الحياد والبروز بقوة في الحرب ليس من خلال الدعم الغير مباشر للحلفاء وإنما بمباشرة العمليات العسكرية، وهو ما دفع للقول :«أن الرئيس روزفلت تنفس الصعداء عندما بلغه نبأ ضرب اليابان ميناء بيرل هاربر، قبل أن يسأل عن مدى الخسائر».[2]

عقب هذه الهجمات مباشرة أعلن الكونغرس في 08 ديسمبر 1941 دخول الولايات المتحدة الحرب ضد اليابان، وكان ذلك منعرجا حاسما في الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ انهيار دول المحور أمام تكاثف الحلفاء وقوتهم.[3]

حيث شهدت سنوات 1942-1945 تصعيدا كبيرا للغارات الجوية من طرف الحلفاء ضد الجيوش الألمانية في ألمانيا وعلى الأراضي التي تحتلها، فكان إنزال النور مندي في 06 جوان 1944 على السواحل الشمالية الغربية لفرنسا في أكبر عملية عسكرية في التاريخ الحديث واستطاعت قوات الحلفاء تحرير باريس في 25 أوت 1944 ثم واصل الحلفاء تحرير كلا من بلجيكا، هولندا، ودخلوا الأراضي الألمانية لتسقط برلين في أفريل من عام 1945.

[1]- نفس المرجع ، ص 152.
[2]- تهاني محمد شوقي عبد الرحمن، **السياسة الأمركية الجديدة تجاه الصين وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى زيارة نيكسون 1972**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 15.
[3]-Eric Nguyen, **le XX e siecle** ,studyrawa . France, 2007, P36 .

حسمت المعارك في أوربا على الجبهتين الشرقية والغربية واستسلمت دول المحور، غير أن اليابان بقي رافضا للاستسلام بالرغم من انتصارات الجنرال "ماك آرثر" القائد الأمريكي الذي استطاع تحرير الفلبين وبورما عام 1945، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهة التعنت اليابانـــي باستخدام القنبلة الذرية لأول مرة في التاريخ على مدينتي "ناكازاكي" و"هيروشيما" فـــي 6-9 أوت1945، وأمام الدمار الشامل الذي خلفته القنابل ما كان على اليابــان إلا الاستسلام فـــي 14 أوت 1945، تنتهي الحرب العالمية الثانية، مخلفة ما يقارب 40 مليون قتيل وخسائر بمليارات الدولارات والملايين من المشردين.[1]

2- مشاركة الولايات المتحدة في الحرب:

ظل موقف الولايات المتحدة الأمريكية متأرجحا بين سياسة العزلة وسياسة التدخل، غير أن روزفلت لم يخف تعاطفه الواضح مع الحلفاء حتى قبل دخول الحرب مباشرة.

وتمثلت المساعدات الأمريكية للحلفاء منذ 1939 فيما يلي:

أ -بيع أسلحة أمريكية لدول الحلفاء.

ب -تقديم مساعدات ضخمة لبريطانيا لمجابهة دول المحور.

ج -إصدار قانون الإعارة والتأجير lend-leas الأمريكي في مارس 1941 الذي ينص على ضرورة مساعدة أي دولة يكون الدفاع عنها أمرا حيويا للولايات المتحدة.

د -مصادر ممتلكات وأموال وسفن دول المحور.

ه -تقديم مساعدات تقنية عسكرية للجيوش البريطانية ومراقبة خطوط الامدادات الأمريكية لبريطانيا عبر الأطلسي.[2]

رغم مشاركة الولايات المتحدة غير المباشرة في الحرب العالمية الثانية منذ سبتمبر 1940 إلا أنها امتنعت عن التدخل العسكري المباشر وهذا نظرا للجدل الدائر بين جدوى التدخل ومبدأ الانعزالية. والتي يرى أصحابها ضرورة وضع مصلحة أمريكا في تجنب دخول الحرب فوق مصالح الدول الأوربية الصديقة. وقال حينها روزفلت: «الشعب الأمريكي لم يكن مستعدا للدخول إلى الحرب إلا في حالة مهاجمة أراضي الولايات المتحدة بطريق مباشر».[3]

[1]- ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 194-197.
[2]- ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 191.
[3]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 465

غير أن الأوضاع دفعت بروزفلت إلى إعلان دخول الولايات المتحدة الحرب وفق ما تم الاتفاق عليه في ميثاق الأطلسي الذي وقعه مع ونستون تشرشل في 11 أوت 1941[1] فكان دخول الولايات المتحدة الحرب مباشرة في ديسمبر 1941 إثر حادثة بيرل هاربر.

لقد كان دخول الولايات المتحدة الحرب تراجعا عن سياسة الحياد التي انتهجتها في البداية، وثار جدل كبير في الكونغرس وغيره من المؤسسات السياسية الأمريكية حول موقف الدولة من الحرب، غير أن أسبابا كثيرة قدمها روزفلت كانت كافية للموافقة على الانحياز لدول الحلفاء، وتأييد كل الحركات المعادية للنازية، وأعلن الرئيس الأمريكي: «أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعيش كواحة منعزلة في وسط صحراء دكتاتورية» مبرزا الاختلاف الايديولوجي كدافع لمساندة دول أوربا [2] الديمقراطية ضد العنصرية النازية.

وبالإضافة غلى تخوف الولايات المتحدة من حرب الغواصات وقروب الخطر من الأطلسي كان للهجوم الياباني على قاعدتها البحرية السبب المباشر الذي لم يترك مجالا للتردد في دخول معترك الحرب.

ساهمت الولايات المتحدة مساهمة فعالة في الحرب العالمية الثانية، وكانت تحارب على جبهتين، واحدة أطلسية لمساندة الحلفاء في حروبهم ضد الألمان، وأخرى على المحيط الهادي لمجابهة اليابان.

عرفت هذه المرحلة ديناميكية عسكرية كبيرة إذ زاد انتاج السلاح من طائرات حربية واعداد الجيوش والتوصل إلى إنتاج القنبلة الذرية.

اندمجت الولايات المتحدة في الحرب، إذ ساهمت في تحرير فرنسا من الغزو الألماني إلى جانب بريطانيا كما نزلت القوات الأمريكية في شمال افريقيا نهاية 1942، ثم في ايطاليا سنة 1943 ليسقط نظام موسولوني، وفي مواجهة اليابان طبق الأمريكيون استراتيجية لعبة «القفز فوق ظهر الآخر» واحتلوا ارخبيلا بعد آخر خلال سنوات 1943،1944، وانتهى الصراع مع اليابان بإلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي في أوت 1945، لتعايش اليابان الاستسلام في 02 سبتمبر من نفس السنة.[3]

والجدير بالذكر أن إلقاء القنبلة الذرية كانت بهدف ايقاف خسائر الحلفاء وارسال إنذار إلى ستالين وتبرير نفقات المشروع الذي يدخل ضمن إطار تسليح الولايات المتحدة، والمهم أنها الوحيدة

---

[1]- المرجع نفسه، ص465.

[2]- محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 160.

[3] - مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 40.

التي تمتلك الموارد المنتجة والتقنيات العالية بفضل الموارد الأولية والعلماء والتمويل الكافي، وكان هذا الحادث اعلانا لنهاية الحرب العالمية وبداية لنظام عالمي جديد.[1]

على المستوى الدبلوماسي، شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المؤتمرات والمعاهدات التي عقدت أثناء الحرب وبعدها، مع دول الحلفاء ، كان أساسها تنسيق السياسات الاستراتيجيات ورسم معالم النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية، فرضت من خلالها الولايات المتحدة رؤية سياستها الخارجية بمبادئها وأهدافها والتركيز على حتمية بروزها كفاعل رئيسي على الساحة الدولية. وتمثلت أهم هذه المؤتمرات فيما يلي:

- **مؤتمر واشنطن:**

انعقد في 22 ديسمبر 1941 وضم قادة الجيشين الأمريكي والبريطاني، وكان بهدف تنسيق أعمال الحرب وتعهد الولايات المتحدة بالتعاون المتبادل مع الحلفاء والسير إلى النهاية في الحرب، وتم خلال هذا المؤتمر حشد صف الحلفاء المكون من بريطانيا ودول الكومنولث والاتحاد السوفياتي والصين والدول التابعة لها والاتفاق على ضرورة تحقيق النصر وهزم الأعداء. دون اللجوء إلى عقد هدنة منفردة معهم.

- **مؤتمر موسكو 1943:**

انعقد بعد الانتصار الكبير للجيش السوفياتي على الألمان في معركة "ستاينغراد". هو ما رفع من معنويات الحلفاء وجعلهم يفكرون في رسم معالم السياسة الدولية لما بعد الحرب.

اجتمع زعماء الدول الكبرى واتفقوا على جملة من النقاط أهمها ضرورة انشاء منظمة دولية تحفظ السلم والأمن الدوليين وتؤسس لنظام دولي جديد عند انتهاء الحرب، والتعهد بعدم اللجوء واستخدام القوة العسكرية في الأقاليم بعد وقف اطلاق النار ومواصلة تنسيق الجهود والعمليات العسكرية لتفويض الجيش الألماني.

وعقب هذا المؤتمر التقى روزفلت بتشرشل في واشنطن بتاريخ 11 ماي 1943، ليتباحثوا انتصار جيوش الحلفاء بقيادة الجنرال ايزنهاور على الجيش الألماني في شمال افريقيا. كما اتفق الطرفان على تسوية الخلافات الصينية الروسية.[2]

[1]– بول كندي، مرجع سابق، ص 527.
[2]– محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 164.

- **مؤتمر القاهرة: 01 ديسمبر 1943**

اجتمعت الدول الثلاث الأمريكية والانجليزية والصينية في القاهرة لمجابهة اليابان ووضع حد لاعتداءاتها وتوسعها في المحيط الهادي وشرق آسيا، فكان المؤتمر خاصا بشؤون آسيا وضرورة تحريرها من المد الياباني كتحرير منشوريا و فورموزا وكوريا.

- **مؤتمر طهران:**

انعقد ديسمبر 1943 حيث توالت اللقاءات بين زعماء الدول الحليفة وضم المؤتمر كلا من روزفلت، تشرشل، ستالين، تباحثوا في استراتيجيات الحرب وكذا مستقبل ألمانيا وكيفية تقسمها واستمر التفكير والجدل حول انشاء تنظيم دولي للمرحلة الجديدة.

وجدير بالذكر أن نبرز الانقسام الذي حدث في هذا المؤتمر نتيجة اختلاف الآراء وبداية تشكل ثنائية قطبية داخل الحلف بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي لمح إلى بسط نفوذه على أوربا الشرقية، وقطب انجلو أمريكي تقوده الولايات المتحدة يسعى إلى السيطرة في إطار منظمة أممية.

وأمام هذا الوضع فضلت بريطانيا البقاء وفيه لمبدأ التوازن إذ رأت ضرورة إقامة كتلة غربية موازية للكتلة الشرقية وفي غضون شهور التقى روزفلت بتشرشل في منطقة "كوبك" في سبتمبر 1944 ، وخططوا لكيفية انهاء الحرب.

- **مؤتمر دمبارتن أوكس:** أكتوبر 1944

اجتمع قادة الدول الحليفة الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا لمناقشة مسائل الامن بعد الحرب العالمية، كما انضمت الصين إلى المحادثات واتفق المجتمعون على المبادئ العامة التي تحكم المنظمة الدولية المقرر انشاؤها عقب الحرب، وكان للولايات المتحدة دورا كبيرا في بلورة نتائج المحادثات وفرض منطقها ورؤيتها للأمور التي تخص النظام الدولي. ويرجع هذا في نظرنا إلى حنكة الرئيس الأمريكي ودبلوماسيته البارعة، وكذا للدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة أثناء الحرب والتضحيات التي قدمتها.[1]

- **مؤتمر يالطا:** من 4 إلى 11 فيفري 1945

اجتمع كلا من ستالين، تشرشل وروزفلت، لتنسيق العمليات الحربية النهائية ضد ألمانيا واليابان وتباحث مستقبل أوربا بعد اسقاط النازية، وتزامن هذا الاجتماع مع الانتصارات التي حققها الجيش الأحمر السوفياتي في ميدان المعركة حيث هزم الألمان وأصبح على بعد 70 كيلومتر من برلين كما استحوذ على أوربا الوسطى والشرقية ما عدا يوغسلافيا.

---

[1]- محمد محمود السروجي، مرجع، سابق ص ص 168-172.

في حين بادر الرئيس الأمريكي روزفلت- في محاكاة لمبادرة سابقة ويلس- إلى الدعوة لتجسيد نظام دولي يضمن السلام العالمي وتحقيق الديمقراطية في العالم وضمان حقوق الانسان وحق تقرير المصير.

وتم خلال هذا المؤتمر تقسيم المناطق التي كانت تحت السيطرة الألمانية، ونال الاتحاد السوفياتي حصة الأسد في أوربا كما فرضت تعويضات تقدر بـــ 20 مليار دولار تقدمها ألمانيا للاتحاد السوفياتي.

كما تباحث الثلاثة الكبار نقطة أساسية تمثلت في انشاء تنظيم دولي يعوض عصبة الأمم وتشكيل مجلس أمن يتكون من أعضاء دائمين ممثلين في الولايات المتحدة، الإتحاد السوفياتي، الصين، بريطانيا وفرنسا. يتمتع كل عضو منهم بحق الفيتو (حق النقض).[1]

- **مؤتمر بوتسدام: أوت 1945**

انعقد المؤتمر في ألمانيا من 17 جويلية إلى غاية 02 أوت 1945 وضم قادة الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، وبريطانيا وممثل الولايات المتحدة في هذا المؤتمر الرئيس هاري ترومان بعد وفاة روزفلت.

استغل ستالين الاوضاع وأراد فرض سيطرته على بولندا وغيرها من مناطق أوربا الشرقية بعد انهاء التواجد الألماني بها كما تم الاتفاق على عقد معاهدة صلح مع الدول المهزومة واقتسام ألمانيا وتجريدها من السلاح ومتابعة الحركة النازية وفرض تعويضات على ألمانيا.[2]

- **مؤتمر سان فرنسيسكو:**

انعقد في أفريل واستمر إلى غاية جوان من سنة 1945، دعت إليه الولايات المتحدة نيابة عن الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين وكان تنفيذا لمقررات مؤتمر يالطا ومحصلة لكل الاتفاقات التي تباحثت موضوع انشاء المنظمة العالمية.

كان المؤتمر ملتقا دوليا مفتوحا لكل الدول التي أعلنت الحرب على الدول التي أعلنت الحرب على دول المحور وشملت 50 دولة وتم خلاله وضع ميثاق لمنظمة الأمم المتحدة وملحقا خاصا بنظام محكمة العدل الدولية.

وبتاريخ 26 جوان 1945 تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة وكان ذلك انتصارا للولايات المتحدة الأمريكية التي دافعت كثيرا من أجل تجسيد فكرة التنظيم، كما تم تحديد الهيكل التنظيمي

[1]-Eric Nguyen, Op.cit, P45-46.
[2]-Serge Cordellier, Op.cit, P549.

لمنظمة الأمم المتحدة من جمعية عامة، ومجلس الأمن والأمانة العامة... وغيرها من الهياكل التي تم اعتمادها في المؤتمر.[1]

شكلت الحرب العالمية الثانية حلقة جديدة في مسار السياسة الخارجية الأمريكية. وفرصة حقيقية لبروز قوة عظمى ساهمت في ترجيح كفة الحرب لصالح الحلفاء من خلال امداداتها ومساعداتها العسكرية، ومشاركتها المباشرة في المعارك ورسم الاستراتيجيات الحربية.

لقد خرجت الولايات المتحدة من الانعزالية بحذر شديد واتخذت سياسة التدخل اثر تعرض مصالحها للخطر وأمنها للتهديد وكانت مشاركتها فاعلة رغم تأخرها، قادت الجيوش وأدارت المؤتمرات ورسمت معالم ما بعد الحرب وأقنعت الجميع بضرورة تبني نظام أمن جماعي جديد في اطار منظمة دولية تحمل اسم: "منظمة الأمم المتحدة".

[1]- محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص175.

المبحث الثاني: نتائج الحرب العالمية الثانية على الولايات المتحدة.

المطلب الأول: نتائج الحرب العالمية الثانية وآثارها

حدثت تغيرات عميقة في بنية العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية التي شكلت مرحلة مفصلية في تاريخ الانسانية، حيث انتهى عهد السيطرة الأوربية ليفتح المجال أمام بروز القوى العظمى.

تمثلت أهم التحولات على المستوى الدولي فيما يلي:

1 - اتساع رقعة العلاقات الدولية وانتقال مركز القوة من القارة العجوز إلى خارجها بظهور الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين بالإضافة إلى قوة الاتحاد السوفياتي العسكرية التي سيطرت على شرق أوربا والشرق الاقصى. في حين تراجعت ألمانيا بسقوط جيش هتلر وانهزامه أمام الحلفاء وتفكيك الدولة وتقسيمها. كما تراجع الدور الفرنسي في أوربا ولم تستطع بريطانيا أن تحافظ على دور الموازن التقليدي أمام الصعود السريع للقوى العظمى. وعلى العموم أصبحت دول أوربا من القوى المتوسطة قياسا بحجم السكان والمساحة والموارد، وما كان لها أن تحقق التفوق لولا السياسات الاستعمارية التوسعية التي مارستها على حساب شعوب العالم، إن هذا العامل ساهم في السقوط المعنوي لتلك الدول الاستعمارية.[1]

2 - برزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي قوتان مسيطرتان على العلاقات الدولية، تقرران سياسة العالم وتتزعمانه في الأبحاث الذرية والاسلحة النوعية [2] وبهذا تشكلت معالم واضحة ثنائية قطبية، يسعى كل قطب إلى ابراز القوة والنفوذ واستقطاب الدول الاخرى.

3 - تأسيس تنظيم دولي جديد ممثلا في منظمة الأمم المتحدة كبديل لعصبة الامم التي أثبتت فشلها باندلاع الحرب العالمية الثانية، وكانت الولايات المتحدة المهندس الرئيسي للمنظمة بالتنسيق مع قوى الحلفاء من خلال مختلف المؤتمرات المنعقدة اثناء الحرب وبعدها.

لقد بذل الرئيس الامريكي روزفلت جهدا كبيرا في تحقيق فكرة انشاء المنظمة، ووضع اسسها لتكون إطار لنظام دولي جديد.

---

[1]- MAURICE VAISSE , **Les Relations Internationales Depuis 1945** , Armand Colin , Paris , 1990, P7

[2]- لويس شنايدر، مرجع سابق، ص 162.

تأسست المنظمة بإمضاء معاهدة سان فرنسيسكو المنشئة لها في 26 جوان 1945 وصادقت عليها 50 دولة، وانصب اهتمام المؤتمرين على أن تكون منظمة الأمم المتحدة فعالة ممثلة للمجموعة الدولية، واسعة الصلاحيات.[1] تسعى إلى تحقق والأمن والسلم العالميين.

4- بروز القوميات في كل من آسيا وافريقيا وتصاعد الثورات الشعبية المطالبة بحق تقرير المصير والمطالبة بإنهاء الاستعمار.

5- امضاء معاهدات السلام عقب الحرب في جو من التوتر و الخلافات بين الدول المنتصرة نفسها حول اقتسام غنائم الحرب ورسم الحدود حيث توالت اللقاءات والمؤتمرات، وكان آخرها مؤتمر باريس للسلام المنعقد في أكتوبر 1946 حيث وافق وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي عل خمس معاهدات تتعلق بإيطاليا والمجر ورومانيا وبلغاريا، غير أنها وصفت بمعاهدات محدودة ومؤقتة.[2]

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد خرجت من الحرب غانمة محققة تفوقا كبيرا على مختلف المستويات:

- **إقتصاديا:** لم تشهد أي دولة في تلك المرحلة قوة اقتصادية كالتي عرفتها الولايات المتحدة، إذ شكل اقتصادها الجزء الأكبر من حجم الناتج العالمي، ولم تعرف ندرة في المواد الغذائية وشهدت ثورة في الصناعة انتقلت من إقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلام. واستفادت الولايات المتحدة من عدم تدمير بنيتها التحتية لبعدها عن المعارك، ومنذ 1945 أصبح الدولار الأمريكي عملة التداول العالمي بدل قاعدة الذهب.
- **عسكريا:** خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب وهي تحتكر السلاح الذري الذي يكسبها احتراما من طرف الاتحاد السوفياتي ذو التوجهات التوسعية والذي أظهر قدرات عسكرية هائلة في مقاومته للنازية وانظمت الولايات المتحدة لميثاق الأطلسي سنة 1949 وشكلت بذلك تراجعا عن سياسة الانعزالية التقليدية وكانت حجتها في ذلك ضرورة التحالف مع قوى أوربا الغربية لمجابهة المد السوفياتي في المحيط الهادي وآسيا.
- **ثقافيا:** برزت الثقافة الأمريكية في هذه المرحلة كقطب رائد للإبداع والفن والعلم والتكنولوجيا وبدأ في الانتشار في أوربا خاصة كموجة معبرة عن المستقبل وطموحات الإنسانية في عالم أفضل.

[1]-MAURICE VAISSE, Op.cit,P14

[2]- ويس شنايدر، مرجع سابق، ص164.

استغلت الولايات المتحدة ركود أوربا وخروجها منهارة من جراء دمار الحرب لترسم صورة مشرقة لثقافتها المحملة بالمبادئ الانسانية من حرية وابداع وديمقراطية وكان ذلك توافقا مع مكانتها الدولية الجديدة.

- **سياسيا:** تميز الوضع على مستوى السياسة الداخلية بصعود الحزب الديمقراطي وإعادة انتخاب هاري ترومان للمرة الثانية سنة 1948، إلا أنه صادف وجوده أغلبية جمهورية معارضة في الكونغرس كان من أولوياتها متابعة ذوي التوجهات الاشتراكية من جماعات نشطة غير أمريكية.[1]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب

يرى الواقعيون أن تحقيق المصالح الوطنية يحتم على الدول البحث عن تعظيم قدراتها، وهو السائد على المستوى الدولي إذ تسعى القوى العظمى إلى التأثير والسيطرة على السياسة الدولية واحتلال مكانة مميزة ومسؤوليات خاصة.[2]

وعلى هذا المنهاج صارت الولايات المتحدة ترسم لها موقعا رائدا بعد الحرب العالمية الثانية مستغلة رصيدها السياسي القيمي ونشاطها الدبلوماسي، ومميزاتها الجغرافية وقدراتها الاقتصادية. سنة 1945 شهدت بروز القوة الأمريكية المتفوقة على كل المجالات، بدخل قومي صافي قدر بـــ 135 مليار دولار وزيادة في حجم الإنتاج السلعي بنسبة 50% وتواصل النمو الصناعي بنسبة 15٪ وانعكست هذه المؤشرات على مستوى المعيشة وكذلك على مستوى صادرات الدولة التي تمثل ثلث صادرات العالم.[3]

اهتمت الولايات المتحدة بعد الحرب بتطوير الصناعة الحربية العصرية وتنمية قدراتها العسكرية خاصة البحرية منها، وهو ما يتوافق وطموحها للعب دور وراء البحار خاصة وأن قواتها مازالت منتشرة في أكثر من منطقة في آسيا، أوربا وإفريقيا.[4]

إن التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب ميزه التراجع الكلي من الانعزالية والانطلاق إلى العالمية، لقد منحت الحرب الأمريكيين ثقة في قدراتهم والمشاركة في صناعة القرار الدولي وهو مسار بدأه الرئيس ويلسن وناضل من أجله روزفلت وأصبح تحديا أمام ترومان.أدركت الولايات المتحدة أن عزلتها الهادئة ليست ضمانا كافيا لحماية أمنها القومي فقد

---

[1]–JEAN HEFFER, **Les Etats-Unis De Truman A Bush**, 2ème édition Armand Colin Paris, 1992, P 5-6.
[2]–Pierre de Senarcleus, **la politique internationale** 4ème Edition, ARMAND COLIN, Paris, 2001, P28

[3]–بول كندي، **قيام وانهيار القوى العظمى**، مرجع سابق، ص 529.
[4]– المرجع السابق، ص 530.

تعرضت قاعدتها البحرية إلى الهجوم وهي بعيدة جغرافيا عن ساحة المعارك، كما أن مصالحها القومية تتعدى مجالها الإقليمي المحدود، إن الرهانات الجديدة التي تناسب دورها العالمي تتطلب تفكيرا استراتيجيا أوسع يتجاوز حدود الأمريكيين.

استمدت الولايات المتحدة قوتها من مجمل الانتصارات التي حققتها أثناء الحرب وبعدها، وكان هاجس روزفلت هو تحقيق نظام أمن جماعي تكون أمريكا هي الراعية له. و بالمقابل ظهر الاتحاد السوفياتي عملاقا في أوربا، استولى على دول أوربا الشرقية وألمانيا وبدأ المد الشيوعي يكتسح الدول المسيطر عليها.

سنة 1946، أخطر الدبلوماسي جورج كينان البيت الأبيض بأهداف السياسة الخارجية السوفياتية وأبعادها الايديولوجية، واقترح احتواء هذا الضغط بقوة مضادة قائلا: «العنصر الاساسي في كل سياسة للولايات المتحدة حيال الاتحاد السوفياتي يجب أن يكون السد الطويل الصبور، لكنه الحازم والحذر من الاتجاهات الروسية التوسعية».[1]

ومنذ ذلك الحين تولت الولايات المتحدة مهمة ضد التوسع السوفياتي يدفعها في ذلك جملة من الأسباب:

- الاختلاف الإيديولوجي الواضح بين الطرفين، إن تسعى الولايات المتحدة إلى ترسيخ الديمقراطية والحرية وهو ما قاله ترومان في خطاب للأمة سنة 1947: «إن الشعوب الحرة تنتظر منا أن نساعدهم على إنقاذ حرياتهم».[2]
- التوسع السوفياتي أعاد إلى الأذهان صورة الطموح النازي الألماني غداة الحرب العالمية الثانية، وبالتالي وجب كبحه من منطق حمايته الأمن الجماعي.
- حماية المصالح الأمريكية المنتشرة في آسيا و الشرق الأوسط وأوربا، وما يهددها من أطماع سوفياتية.
- التخوف من انفراد سوفياتي بالسيطرة على الشؤون الدولية وهو ما يتعارض مع طموحات الدولة الجديدة ذات الإمكانيات الهائلة والتي تسعى إلى احتلال مكانة رائدة.

كما أن الأدوار الجديدة التي تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى النظام الدولي (و في ظل وجود خصم عنيد و قوي)، أصبحت تدفعها أكثر من أي وقت مضى إلى الاهتمام أكثر بترسانتها العسكرية و ضرورة تطويرها كما و نوعا، و هو ما تجسد منذ 1949 حيث اهتم البنتاغون

[1]– مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 46.
[2] –نفس المرجع ، ص 47.

ببناء قاعدة أسلحة نووية و تكثيف البحوث في هذا المجال تدريجيا لتصل في نهاية الخمسينات حوالي 18000 سلاح نووي بعد ما كانت لا تتعدى الألف سنة 1953.[1]

لقد كانت هذه السياسة التسليحية نابعا من هاجس الحرب و إيمانا من الساسة الأمريكان بحتمية الاستعداد لحماية الأمن القومي و ردع أي عدوان خارجي بالإضافة إلى تكريس صورة القوة العظمى على الساحة الدولية، و في هذا الصدد يقول بول كندي : " أن التقدم النووي الأمريكي بعد عام 1945 ساهم في تدارك التفوق في القوة التقليدية للاتحاد السوفياتي و لكن بشكل سريع."[2]

و من التوجهات الرئيسية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية التي أكدت مبادئها المتأرجحة بين المثالية و الواقعية هو سعيها الدائم إلى تبني القيم الإنسانية و مشكلات المجتمعات المظلومة، بدعوتها إلى بناء نظام عالمي عادل و نبذ الحرب و تحقيق السلام إن الاهتمام بالجانب الرمزي القيمي يعد عقيدة ثانية لدى الأمريكان و لا يتعارض مع الوجهات الدولية الواقعية بل ينسجم معها و يساهم في بلورتها، و كما كان روزفلت داعيا إلى السلام و حق الشعوب في تحقيق مصيرها، دعى ترومان كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، إذ قال : " إن سياسة الولايات المتحدة، هي مساعدة الشعوب الحرة في المحافظة على المؤسسات." [3] ، و قبل هذا صرح إثر توليه السلطة خلفا للرئيس روزفلت سنة 1945 : " ليس ثمة أمر يهم مستقبل سلام العالم أكثر من التعاون المتواصل للأمم التي ينبغي لها أن تجسد القوة الضرورية لدحر مؤامرة قوى المحور في السيطرة على العالم، و عندما تتمتع هذه الدول بمسؤولية خاصة في تعضيد السلام، تتجذر هذه المسؤولية بأساس الالتزامات الذي يحسس جميع الدول، كبيرها و صغيرها على عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، ما خلا الدفاع عن القانون."[4]

بدأ ترومان بتدويل مبادئ العالم الجديد من ديمقراطية و حرية و حق الشعوب في اختيار حكامهم، في وقت كانت فيه أوربا تعيش مرحلة ما بعد الحرب من توترات أساسها رسم الحدود و النزاعات القائمة بشأن مناطق النفوذ و إعادة تشكيل الأنظمة الوطنية بعد سقوط الإمبراطوريات.

سيطر الإتحاد السوفياتي على شرق أوربا حيث تتواجد قواته منذ الحرب، غير أن مصير النظام في اليونان أثار جدلا بين دول الحلفاء.

---

[1]- Pierre de Senarcleus, Op.cit, P90.

[2]- بول كندي ، مرجع سابق، ص 545.

[3]- نفس المرجع ، ص 548.

[4]- هنري كنسجر ،**الدبلوماسية : من الحرب الباردة حتى يومنا هذا** ، ترجمة : مالك فاضل البديري، طبعة 1 ، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1995، ص 13.

لقد حاول الشيوعيون السيطرة على الحكم في اليونان بدعم من الاتحاد السوفياتي، غير أن الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا أقرت القيام بانتخابات تتيح للشعب اليوناني اختيار نظامه. و هو ما أسفر عن فشل الحزب الشيوعي في تولي الحكم، لتتعرض اليونان بعدها إلى هجومات شيوعية، تعهدت القوى الكبرى بصدها.

تحرك ترومان طالبا من الكونغرس بإمداد اليونان بمساعدات مالية و عسكرية حتى لا تقع في يد السوفييت، فوافق الكونغرس و استطاعت الولايات المتحدة الحفاظ على الحكم في اليونان.[1]

لقد استطاع ترومان فرض مبدئه المتمثل في استمالة الدول الواقعة تحت الضغط الشيوعي و محاولة احتواء التوسع السوفياتي، و كان ذلك بداية لعهد جديد ليس فقط بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، و إنما للعلاقات الدولية ككل.

[1]- محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 188.

المبحث الثالث :الثنائية القطبية و السياسة الأمريكية

إن استعراض التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية و تتبع المراحل المختلفة التي قطعتها منذ انعزاليتها إلى غاية اندماجها الكلي في السياسة الدولية ، ليس من باب الدراسة التاريخية للأحداث و إنما توظيفها لرصد منطق المصلحة الوطنية الذي لازم الدبلوماسية الأمريكية في كل تحركاتها، و كان ذلك من خلال التحديد الواضح للأهداف المراد تحقيقها ، و التكيف مع الأوضاع حسب المعطيات المتاحة، و كان أكثر العوامل بروزا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الخارجي، هو اقتناصها للفرص السانحة و إعدادها للاستراتيجيات الملائمة لكل مرحلة.

إن إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لخطورة الوضع الدولي و مدى تأثيره على أمنها القومي، جعلها تخرج من مجالها الإقليمي، وتتجه إلى العالمية لضمان سلامتها و مصالحها الحيوية.

لقد اغتنمت الولايات المتحدة فرصة الحرب لتبرز كقوة فاعلة ليس فقط على المستوى العسكري و الاقتصادي و إنما كقوة ناعمة تحمل السلام و الأمن و الرخاء إلى دول العالم، غير أن عالم ما بعد الحرب أفرز غريما جديدا يحمل من عوامل القوة ما يكفي لإثارة صراع ثنائي بين معسكرين امتد لسنوات و عرف حربا باردة وعدة أزمات.

المطلب الأول : بروز الثنائية القطبية و الحرب الباردة

1 -تشكيل الثنائية القطبية :

أدت الحرب العالمية الثانية إلى ظهور نظام دولي جديد أعاد ترتيب عوامل القوة وفق معطيات جديدة، و أنهى السيطرة المفرطة للقوى الأوربية التقليدية تبرز القوة الأمريكية الصاعدة مستفيدة من رخائها الاقتصادي و سلامة أراضيها و تطورها على كل الأصعدة، في حين ظهر الإتحاد السوفياتي في المقابل قويا بترسانته العسكرية المنتشرة في أنحاء أوربا الشرقية و بإيديولوجية ثورية و ضحت أسسها الثورة البلشفية منذ 1917.

كان مؤتمر يالطا بداية تصدع الحلفاء و انقسامهم حول تركة الحرب و تقسيم مناطق النفوذ في العالم. و إذا كانت فرنسا وبريطانيا قد انتهكتهما المعارك و الخسائر البشرية و الاقتصادية أثناء مقاومة المد النازي و التوسع الألماني، فإن الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين جدا حريصا على تبوء مكانة رائدة على المستوى الدولي فتراجع عن التزاماته بمبادئ يالطا و كرس انتشار جيوشه لإقامة كتلة محيطة بأرضية تابعة له من حيث البعد الاستراتيجي، و منتمية إليه من حيث المبدأ الإيديولوجي الاشتراكي.

سعى الاتحاد السوفياتي إلى إقصاء التواجد الغربي في أوربا بالسيطرة على بولونيا و دول البلطيق و امتدت أطماعه إلى اليونان و تركيا و غيرها ليؤسس نظما شيوعيا تابعة له إيديولوجيا و بالتالي تحقيق المصالح الإستراتيجية.

إن " الستار الحديدي " الذي أراد ستالين إقامته في أو ريا أثار تحفظ و حذر القوى الكبرى، و هو ما عبر عنه تشرشل و أكده الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان في تلك الفترة.[1]

آن الخلاف واضحا بين الحلفاء خاصة الاتحاد السوفياتي من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا من جهة أخرى و قد كان مصير أوربا الشرقية تأكيد على ذلك ، حيث سارع ستالين إلى ترسيم الشيوعية في تلك الدول بينما نادت الولايات المتحدة معتقدة بأن : " السلام لا يمكن ضمانه إلى بدول ديمقراطية في أوربا الشرقية."[2]

لقد اعتبر الاتحاد السوفياتي موقف الولايات المتحدة بأنه محاولة الانفراد بتنظيم أوربا حسب رؤيتها بغية في بسط نفوذها في العالم.

استمر التوتر و أصبح الخلاف أعمق من ذي قبل من خلال مسائل عديدة منها القضية اليونانية و الأذربيجانية و مصير تركيا ... غير أن القضية الألمانية كانت بحق المنعرج الحاسم في انقسام العالم إلى كتلتين، ففي مؤتمر موسكو المنعقد في 10 آذار 1947 لبحث القضية، صرح ممثل الولايات المتحدة بما يلي : " على جميع الأمم في العالم أن تختار في هذه اللحظة التاريخية أسلوبها الخاص في الحياة ... فثمة طريقة للحياة قائمة على مشيئة الأكثرية، و تتميز بمؤسساتها الحرة و حكومتها التمثيلية و انتخاباتها الحرة و ضمان الحريات الفردية و حرية الكلام و الدين و التحرر من الظلم السياسي، وطريقة ثانية ترتكز على مشيئة أقلية مفروضة بالقوة على الأكثرية تعتمد الإرهاب و الظلم و تكبير الحريات ... على الولايات المتحدة أن تدعم الشعوب الحرة و تقاوم محاولاتها إخضاعها لأقليات مسلحة أو لضغوط أجنبية كما أنه يجب مساعدة الشعوب الحرة في تقرير مصائرها بأساليبها الخاصة."[3]

لتكون هذا الإعلان قطيعة بين القوتين و بداية لحرب باردة عرفت توظيف مختلف الوسائل والاستراتيجيات.

2 -الحرب الباردة :

[1]- Maurice Vaisse, Op.cit, P15.

[2]– محمد منذر، مرجع سابق، ص 147.

[3]– نفس المرجع، ص 149.

كانت الحرب الباردة مرحلة خاصة في تاريخ العلاقات الدولية إذ احتوت أزمات دولية شديدة الحدة دون أن تصل إلى حرب شاملة بين القوتين العظمتين، و كان الصراع الاستراتيجي و الإيديولوجي قائما بين عالم لبرالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية و عالم اشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفياتي.

و تعود تسمية الحرب الباردة إلى المستشار الأمريكي " بروش " Baruch عند إعلان الرئيس ترومان لمبدئه في مارس 1947. و إذا كان الصراع بين المعسكرين هو سمة المرحلة فإن اللجوء إلى القوة المباشرة بينهما لم تكن ممكنة نظرا للتوازن النووي الرادع لكل طرف أو ما يسمى بـــ " توازن الرعب النووي ".

و قد عبر عن ذلك ريمون آرون بـــ : " الحرب الغير محتملة و السلام المستحيل. "[1]

تميزت الحرب الباردة باستخدام وسائل جديدة لإدارة الصراع تختلف عن الأدوات العسكرية، وتتمثل في الوسائل الاقتصادية و الإعلامية و السياسية، و إن كان اللجوء إلى القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي مستبعدا و مستحيلا في ظل امتلاك أسلحة الدمار الشامل من الطرفين إلا أن الاختلافات الإيديولوجية التي تصل حد التناقض و تصادم المصالح أدى إلى اختلال واضح في النسق الدولي، ميزه كثرة النزاعات و الثورات التي شكلت تهديدا واضحا للسلم و الأمن الدوليين.

---

[1]- Pascal Boniface, Op.cit, P116

و يمكننا رصد أهم الأزمات التي عرفتها الحرب الباردة في الجدول التالي [1]:

السنة	الأزمة
1954-1946	الحرب الهند الصينية.
1949-1947	الحرب الأهلية في اليونان.
1949-1947	الحرب الأهلية في الصين.
1948	أزمة براغ (تشيكوسلوفاكيا).
1949-1948	حصار برلين
1953-1950	الحرب الكورية
1953	قيام برلين الشرقية
1955-1954	أزمة فورمز1
1956	أزمة السويس
1956	أزمة المجر
1958	التدخل العسكري الأمريكي في لبنان
1958	أزمة فورمز 2 (الصين يقصف تايوان)
1958	أزمة برلين الثانية
1960	تدمير طائرة تجسس أمريكية فوق الإتحاد السوفياتي
1961	أزمة خليج الخنازير (كوبا)
1961	بداية التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في جنوب فيتنام
1961	بناء جدار برلين
1962	أزمة صواريخ كوبا

و كانت الحرب بارزة من خلال عدة مظاهر :

1 -سياسة التحالفات :

لجأ القطبان المهيمنان على الساحة الدولية إلى اعتماد سياسة التحالفات لاستقطاب الدول إلى معسكريهما.

[1]- Camille Grand, Pierre Grosser, **Les relations internationales depuis 1945**, Hachette, Paris, 2000, P24.

من جهتها سعت الولايات المتحدة إلى تطويق الإتحاد السوفياتي بتحالفات تحد من انتشار المد الشيوعي و تحاصر الأهداف الإستراتيجية السوفياتية، فوقعت معاهدة " ريو " المنشئة لمنظمة الدول الأمريكية عام 1947، كما تم إنشاء حلف شمال الأطلسي سنة 1949 ثم حلف جنوب شرق أسيا في مرحلة لاحقة تعود إلى سنة 1954. و استمرت سياسة الحصار لتصل إلى غاية الشرق الأوسط أين أقام الأمريكيون حلف بغداد سنة 1955. *

أما الاتحاد السوفياتي فاستخدم سياسة رد الفعل، و سعى بدوره إلى إقامة مواثيق دفاع مشترك مع دول أوربا الشرقية كانت محصلتها قيام حلف وارسو سنة 1955.[2]

2 - استعراض القوة و السباق نحو التسليح :

إن سياسات الاستقطاب و التوسع الاستراتيجي لكلا القطبين أدى إلى حدوث أزمات و توترات عديدة في العالم، استخدمت فيها الأداة العسكرية كوسيلة تهديد كادت أن تصل في أكثر من حالة إلى الاستعمال الفعلي المباشر .

شكلت الحرب الكورية مثالا حيا عن استعراض القوة بين الطرفين، ففي سنة 1950 أراد الشيوعيون في شمال كوريا أن يحتلوا جنوبها الموالي للغرب، و هو ما دفع الولايات المتحدة إلى تدعيم كوريا الجنوبية عسكريا، و كانت هذه الأزمة محطة رئيسية لإعادة النظر في سياسة الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة تجاه المد الشيوعي، و فتح المجال أمام استراتيجيات بديلة كسياسة الانتقام الشامل التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكي " جون فوستر دالاس " و مفادها توجيه ضربة انتقامية عنيفة للشيوعيين عند محاولتهم تغيير الأوضاع الدولية، و تزامن بروز هذه السياسة ، بسياسة حافة الهاوية ذات البعد الدبلوماسي في التعامل مع الاتحاد السوفياتي من خلال تصعيد الأزمات دون إيصالها إلى حد المواجهة العسكرية.[3]

3 - الدبلوماسية الاقتصادية:

استخدمت الدبلوماسية الأمريكية و كذا السوفياتية الأداة الاقتصادية لاستقطاب الدول إلى معسكريهما فكانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في اعتماد المساعدات الاقتصادية من خلال مشروع مارشال سنة Plan Marshall 1947، فأمام الإنهيارالإقتصادي الذي عرفته أوربا بعد

*- سنعود إلى التفصيل في هذه الأحداث في المبحث المتعلق بسياسة الاحتواء.

[2]- محمد منذر ، مرجع سابق، ص 159.

[3]- ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق ، ص ص 219-220.

الحرب، دعا وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك مارشال إلى وضع برنامج معونات اقتصادية في إطار تعاون و تكامل اقتصادي يؤدي إلى نهوضها و تنميتها من جديد.

و قد قدر المشروع بـــ 5000 مليون دولار سنويا لمدة 4 سنوات و اعتبر هذا المشروع حاجز أمام الشيوعية التي تسعى إلى استغلال فقر و جوع الشعوب كما أنه فرصة لتسويق المنتوجات الأمريكية الوافرة.[1]

استمر العمل بمخطط مارشال لتصل المخصصات المالية له إلى 13 مليار دولار سنة 1952، كما حققت من خلاله الولايات المتحدة تطورا في نسبة صادراتها نحو أوربا لتصل إلى 42%.

لقد قابل الإتحاد السوفياتي المشروع الأمريكي بالرفض و الضغط على بولونيا و تشيكوسلوفاكيا لعدم قبول المساعدات الأمريكية، و بادرت إلى إنشاء منظمة الكوميكون الذي يجمع الدول الشيوعية لشرق أوربا.[2]

4 -الحروب الدعائية :

استخدام كلا طرفي الصراع إبان الحرب الباردة الوسيلة الدعائية للترويج لأيديولوجيتيهما من أجل إقناع الرأي العام العالمي بمبادئهم و محاولة اتهام الآخر و اعتباره سببا في بؤس و عدم استقرار العالم.

سعى الإتحاد السوفياتي إلى تشويه صورة الغرب الرأسمالي بوصفة امبريالي و استعماريا يستغل الشعوب الفقيرة و يسعى إلى الهيمنة عليها.

وأسس الشيوعيون الكومنفورم أو ما يعرف بمكتب الإعلام الشيوعي سنة 1947 ببروج للأحزاب الشيوعية في العالم.[3]

كما وضفت الولايات المتحدة كل الوسائل الدعائية لإقناع دول العالم و شعوبها بالمبادئ الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان التي يتمتع بها العالم الغربي، في حين استخدمت كل الوسائل لإبراز مناقب الأنظمة الشيوعية الشمولية التي تحتكر السلطة و تقمع الحريات، و تحذر العالم من أخطارها و تجاوزاتها لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مراحل الحرب الباردة

مرت الحرب الباردة بعدة مراحل هي:

[1]– محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 207.

[2]- Eric Ngueyn, Op.cit, PP 50-51.

[3]– ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 227.

1 - مرحلة التنافس والمجابهة: 1947 – 1955

يرجع الكثير من المنظرين بداية الحرب الباردة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين، ليشكلان ثنائية قطبية في تنافس ايديولوجي، مستمر، وامتدت أبعاد هذا التنافس لتنعكس على السباق نحو التسلح، وتدعيم الكتلة.

شهدت هذه المرحلة ديناميكية كبيرة في العلاقات الدولية نظرا للأحداث الخطيرة التي عرفتها، وإن كانت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي لم تصل حد استعمال السلاح إلا أنها كانت غير مباشرة من خلال النزاعات العديدة التي نشأت وكان للقطبين دورا في تأجيجها بناء على ما قد يحققه كل قطب وأهم ما ميز المرحلة الأولى للحرب الباردة هو سياسة الفعل ورد لفعل التي تداولها الطرفان، فكل استراتيجية من قبل الاتحاد السوفياتي تقابلها استراتيجية أمريكية، لتصل حد الذروة في الكثير من المناسبات كحصار برلين، الحرب الكورية، وأزمة كوبا

** إنشاء الأحلاف العسكرية (وارسو والأطلسي)، ورد السوفيات على مشروع مارشال الأمريكي بإنشاء الكوم فورم.[1]

- إنّ الدور الأمريكي الكبير الذي لعبته السياسة الخارجية أثناء مرحلة الخمسينيات كان وفقا للمصالح الوطنية، حيث أنّ العلاقات مع بعض المناطق كأروبا الغربية واليابان كانت أهم بكثير من مناطق أخرى لما فيها من مصالح اقتصادية وتضامن سياسي، كما أنّ الأقاليم الأمريكية محكمها أسبابا تاريخية وجغرافية معروفة.[2]

2 - مرحلة التعايش السلمي 1955– 1963

استمر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي غير أن حدة المجابهة بينهما تراجعت إلى حدما، نظراً لوعي كل طرف بخطورة الوضع في وجود أسلحة نووية مدمرة وبتراجع التأثير الايديولوجي الذي راهن عليه الطرفان. بات من الخطورة بما كان الاعتماد على سياسة الانتقام الشامل بالنسبة للآمريكان، كما عرف الاتحاد السوفياتي حالة من الانتشار المكلف نتيجة سعيه لنشر الشيوعية في ظل سياسة الاحتواء و التطويق التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية.

استطاع ترومان فرض وجهة نظره بشأن تجنب المجابهة المباشرة للإتحاد السوفياتي والاعتماد على سياسة الردع بتطوير الأسلحة والتحرك الدبلوماسي، رغم وجود رأي آخر يتزعمه "ماك ارتز" الذي نادى بضرورة شن حرب وقائية على الاتحاد السوفياتي وتحرير الدول التابعة له. إن الجنوح إلى

---

[1]-حمدم ذنمر، رجع عامبق، ص 166

[2]- Richard Rosecrance, **America an ordinary cantry, us Foreign policy and Future**. Cornell university press, London, 1976,P234

التعايش السلمي أملته المصلحة الأمريكية في الحفاظ على قوتها العسكرية التي تكبدت الخسائر في الحرب الكورية كما أن لتوازن الرعب النووي دوراً في ذلك.

واستمر هذا التوجه في عهد الرئيس كندي (1961 – 1963) الذي اعتمد استراتيجية الرد المرن مستبعداً سياسة الانتقام الشامل، وتحقق التعايش من خلال التقارب الدبلوماسي بين القوتين في الكثير من المحطات اهمها:

- المشاركة في مؤتمر فيينا 1955، والذي ضم دول الحلفاء الأربعة بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.
- تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا الغربية.
- التوافق الذي حصل بين القوتين حول معارضة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956.
- تفادي أزمة الصواريخ الكوبية 1962. والتي اعتبرت نقطة فاصلة لنهاية الحرب الباردة.[1]

وظلت الولايات المتحدة متفوقة عالميا في مجالات الأسلحة النووية والاقتصاد والتكنولوجية، كما قام الرئيس كندي في فترة حكمه القصيرة بزيادة مساعدة العام الثالث وخاصة دول أمريكا اللاتينية.[2]

3 -مرحلة الانفراج: 1963 – 1979

يقصد بالإنفراج مرحلة من الهدوء في العلاقات الدولية و خاصة بين الدولتين العظيمتين والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى التفاهم وتبادل العلاقات الدبلوماسية.

وإذا كان الإتحاد السوفياتي قد استفاد من مرحلة الانفراج لتسوية أزمته مع الصين. فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى المرحلة بمنطق آخر يخلصه برجنسكي بقوله: " الانفراج هو أحد الركائز الأساسية للسلام، وهو تطور إيجابي، وبدونه سنحضر إلى استمرار في التسابق إلى امتلاك الأسلحة في مناخ يسوده التوتر و العداوة".[3]

وبناء على ذلك يوظف الأمريكيون، الانفراج في خدمة المصلحة القومية الأمريكية، فهو حسبهم عملية مهارة سياسية يتم من خلالها تقليص التوتر في إطار العلاقات الدبلوماسية الدولية.

كما أنّ سياسة الوفات التي بادرت إليها قلصت من كلفة وعبء الولايات المتحدة في لعب دورها في العالم والعقوبة إلى المجال الداخلي.[4]

---

[1]- حمدم السيد سليي، رجع عامبص ص ،ق 589 – 590

[2]- ويس دوللول، التاريخ الدبلواسمي، عومدات للشنر والطباعة بيروت، 1999، ص 131.

[3]-Zibgnew Brzezinski**, illusion dans l’iquilibre des puissances**, paris, l’Herne, 1977, p238

[4]- Richard Rosecrance, pp : 39-45.

وتجسد الانفراج بجملة من المؤثرات أهمها:

- لقاء كوسيجين وخروتشوف في أوت 1968
- زيادة الرئيس الجديد نيكسون لموسكو سنة 1972.
- قمة هلسنكي التي جمعت زعماء كلاس الاتحاد السوفياتي والعلاقات المتحدة الأمريكية ودول أوربا. بالرغم من تحقق مرحلة الانفراج إلاّ أن التنافس كان مستمرا بين المعسكرين وتجسد في تواصل السباق نحو التسلح وكذا مساندة كل قوة لحلفائها وتوسيع دائرة الموالين لكل طرف.
- إن بروز أزمات جديدة في نهاية مهلة الانفراج أكد حقيقة التقارب الأمريكي – السوفياتي، ووهم الوفاق وأمل قوة استخدمت الانفراج لأهداف تكتيكية لتحقيق المصالح واسترجاع الأنفاس. وبرغم المعاهدات المبرمة من أجل الحد من التسلح والتسلح النوعي، إلا أن كل طرف سعى إلى تثبيت قدراته العسكرية، والانفتاح يحذر على الآخر، وهو ما عمد إليه الاتحاد السوفياتي للاستفادة من قروض تكنولوجيا دول أوربا الغربية وكذا تقليص النفوذ الأمريكي بها.[2]

4- مرحلة الحرب الباردة الثانية: 1979-1985

5- كان فشل مؤتمر فيينا في جوان 1979 بين جيمي كارتر وبرجنيف لتوقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية SQLT2بداية لتدهور العلاقات بين القوتين العظمتين، وأدركت الولايات المتحدة أن مرحلة الانفراج خدمت الاتحاد السوفياتي أكثر منها وتأكد هذا الرأي بتولي الحزب الشيوعي السلطة في أفغانستان، وتولي الماركسيين في اليمن والفيتنام للسلطة، وهو ما دفع إلى تعميق الصراع. واتجاه الولايات المتحدة إلى الضغط على الاتحاد السوفياتي من خلال تكثيف الوجود النووي وتطويره في أوربا الغربية في إطار الحلف الأطلسي.

إن وصول " رونالد ريغان " إلى الحكم في واشنطن فتح المجال لمجابهة تنافسية شديدة مع القوة المعاكسة إذا اتبع سياسة السباق نحو التسلح وإبداء التفوق الأمريكي من خلال إعلان مبادرة الدفاع الاستراتيجي الموسومة بــ "حرب النجوم" كونها تنقل الصراع إلى الفضاء الخارجي وتستعمل أساليب تقنية معقدة وتعتمد أسلحة جديدة بإمكانها إبطال مفهوم الهجوم النووي في الفضاء الخارجي.[1]

---

[1] إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الولايات المتحدة، طرابلس، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 249.

كما تدخلت الولايات المتحدة في العديد من الدول لإنهاء الحكم الشيوعي وإقامة حكومات موالية لها، واستمرت الحرب إلى غاية وصول غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي سنة 1985 واعتمرت مرحلة جديدة من مراحل المعسكر الشرقي حيث يسعى إلى التقارب مع الولايات المتحدة، وأدرك عدم قدريه على مواصلة التنافس نظرا لضعفه الاقتصادي وهو ما عجل بتفككه وسقوط كل المعسكر الاشتراكي.[1]

المطلب الثالث: سياسة الاحتواء

عرفت السياسة الخارجية الأمريكية استراتيجيات عديدة في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية كهدف دائم لها، فكانت سياسة الاحتواء عنوانا بارزا في عقيدة الرئيس ترزمان إبان المرحلة الباردة، وسجلت استخدام وسائل جديدة في الصراع تختلف عن الآلة العسكرية التقليدية.

لقد لعبت الإيديولوجية والمعتقدات السياسية أدوارا فاعلة في العلاقات بين الأمريكيين والسوفيات. فأعطت لكل منهما تصورا واضحا لرسم السياسات وتحقيق الأهداف، وكانت العقيدة السياسية الأمريكية تمنح سياستها الخارجية قيم الدولة القائدة التي تملك عناصر القوة داخليا وخارجيا، خاصة في مواجهة طرف آخر بإيديولوجية مناقضة.[2]

ومن ثمة أصبحت الاستراتيجيات الكبرى تستخدم القوة العسكرية إلى جانب الوسائل الاقتصادية والسياسية والمعنوية، وهي القائمة عادة على الأفكار الإيديولوجية لقد احتوت سياسة الاحتواء على كل هذه العناصر إذ أن المخوف التي أثارها الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان بشأن الخطر السوفياتي وانتشار الشيوعية ذات الأطماع التوسعية أثارت حفيظة الرئيس ترومان الذي انطلق في تطبيق الحصار وعلى السوفيات برسم سياسة أثارت الكثير من الجدل غير أنها حققت الكثير للسياسة الأمريكية مرحلة حاسمة من مراحل حسم أطوار الحرب الباردة بين المعسكرين.

يعرف الاحتواء بأنه تلك السياسة الامريكية التي طبقتها إزاء الاتحاد السوفياتي بعد 1947، وتمثلت في حصار طويل المدى، وسياسة صارمة وحذرت تجاه الأبعاد التوسعية للروس وذلك بالإحاطة بهم والحيلولة دون تحقيقهم للمصالح والأهداف على المستوى العالمي.[3]

ويعرف ويلسن الاحتواء بأنه: " اللعبة الكبرى الخفية وراء توازن القوى ".[4]

[1] حمدم السيد سليي، رجع عامبق، ص 596.

[2] Zbigniew Brzezinski, Samuel Huntington, **political power USA / USSR**, the Viking press New-Yourk, 2006, P 56.

[3]-Pascal Boniface, OP.Cit, P 85.

[4]- Louis Brant-PELTIER, **conception Américaines de politique étrangère. (KENNAN, DULLES)**, Editions du conquistador, paris, 1953, p 49.

و على المستوى النظري : " تتميز سياسة الاحتواء بثلاث مراحل أساسية، تهدف المرحلة الأولى منها إلى تحقيق التوازن بين القوى المعينة، في حين تهدف المرحلة الثانية إلى إحداث انشقاقات وانقسامات واستغلال التوترات في معسكر العدو، أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فتهدف إلى تغيير أهداف الخصم وسلوكه، مع احتمالية السعي في نهاية الأمر إلى تحقيق تسوية للقضايا العالقة من خلال المفاوضات."[1]

و إذا ما تمعنا في هذه المراحل نجد أن سياسة الاحتواء التي طبقها الرئيس ترومان تسير على نفس المنهج وهو ما يبرره الدكتور اسماعيل صبري مقلد، إذ يرى أن الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء المد الشيوعي عمدت إلى:

أ –مقاومة التوسع السوفياتي والحيلولة دون وصوله إلى دول جديدة.

ب إجبار الاتحاد السوفياتي على التراجع عن استراتيجيتهم التوسعية بالضغط عليهم.[2]

وإذا كان الرئيس ترومان يرى في صد الهجوم الشيوعي ومحاصرته واجب أمريكي لحماية القيم والمبادئ التي تؤمن بها الولايات المتحدة، فإن اللجوء إلى القوة لم يكن مستعدا، وهو ما قدره الأمريكيين بتحديد افتراضات ممكنة:

- في حالة الهجوم المباشر للاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة أو حلفائها سيفتح المجال لحرب شاملة مستقبلية.
- إن القوة التدميرية للسلاح الجوي تعتبر رادعا استراتيجيا لكل هجوم عدواني قد يفكر الاتحاد السوفياتي في القيام به ضد العالم الغربي.
- القدرات العسكرية الأمريكية تتفوق على الترسانة العسكرية السوفياتية من حيث مخزون الأسلحة الذرية وقاذفات القنابل الاستراتيجية، وهو ما يعيق أي استخدام للقوة من طرف موسكو.[3]

وفي مجال تطبيق سياسة الاحتواء، تجلت الاستراتيجية الأمريكية في إعلان مشروع مارشال وما تضمنته من مساعدات اقتصادية للنهوض بدول أوربا. وكان لهذا المشروع وقع إيجابي على دول غرب أوربا التي استفادت من آليات الاقتصاد اللبرالي، كما أن صدى هذا المشروع كانت له أبعاد مستقبلية، إذ أبرز الفارق الكبير بين منظومتين اقتصاديتين متناقضتين، انعكس على واقع أوريا حيث ظهرت أوربا الشرقية تحت حكم أنظمة شمولية ومؤسسات اشتراكية لم تحقق الرخاء لشعوبها، حيثما

---

[1] -عمر ثابت، **الالالاواء المزدوج وما وراءه: تأم لالا في الفكر الأسترااةملأم الأمرمكم دراسة عامة، مركز الإمارات للالاسات والبحوث الاسلإلإاتيجية**،أبو ظبيلإلإاة الإمارات العربةي المتحدة، 2001، عدد 41، ص 19.

[2] - اسصد ليعامبرإلإلايم، العلاقات اسلاعيةي الدولةي، رجع عامبق، ص 253.

[3] فسذ المرجع، ص 254.

شهدت أوربا الغربية ازدهارا اقتصاديا مبنيا على الحرية والتكامل والاستثمارات . وقد يرى هذا التباين بصورة واضحة على واقع الألمانيتين، وهو أدى في وقت لاحق إلى انهيار جدار برلين وإزاحة الستار الحديدي الذي بناه ستالين ليداري به بؤس الاشتراكية.

و على المستوى الأمني/ دعم تأسيس حلف الاطلسي سنة 1949 سياسة الاحتواء، إذ عزز من القدرات والمنظمين إلى الحلف الذي توسع ليشمل أربع عشرة دولة سنة 1954 تملك درعا قويا للتصدي للجيش السوفياتي.[1]

و في الشرق كان الرهان حول حصار المد الشيوعي من اكتساح اليابان، وفورموزا، والفلبين، ونيوزيلندا والهند الصينية التي كانت تمثل أخطر موقع دفاعي ضد الشيوعية، لأن سقوطها سيؤدي إلى انتشار الإيديولوجية السوفياتية في الكثير من مناطق آسيا الغنية بالموارد والمعادن غير أن حرب الهند الصينية وفرنسا كانت حجرة عثرة أمام سياسة الاحتواء الأمريكية وفشل الجيش الفرنسي شكل إنتكاسة لكل المعسكر الغربي في حين اعتبره الشيوعيون انتصارا لهم، وهو ما أدى إلى انعقاد مؤتمر جنيف 1954 بين الطرفين لحل مشكلات الصين والهند الصينية.[2]

و الحقيقية أن سياسة الاحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة سواء من خلال فروع مارشال أو تأسيس منظمة الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي لم تكون إلا آلية لتحقيق المصالح الأمريكية بما يتوافق ودورها الجديد بعد الحرب العالمية.

وقد عبر الجنرال إزنهاور سنة 1952 – (قبل عام من توليه رئاسة الولايات المتحدة)– عن ذلك بقوله:

" اعتقد أنه يجب علينا ألا نلزم أنفسنا بأي خط جغرافي أو نربط أنفسنا بأي عاتق على أي نحو، ولا أومن بوجوب غسل أيدينا وتصفية أنفسنا ببيانات تسبق أعمالنا إذ يتعين علينا أن نكون متأهلين للعمل وفقا لمصالحنا عندما يحين الوقت المناسب لذلك، وطبقا لمصلحتنا الذاتية المستنيرة بالقياس إلى العالم الحر".[3]

---

[1] ويس شلامدنر، رجع عامبق، ص 185.
[2] فسنذ المرجع، ص 186.
[3] حمدم حمود امسلر وجل، رجع عامبق، ص 212.

الفصل الثالث : من الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد

الفصل الثالث : من الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة والتفوق الأمريكي

المطلب الأول: انهيار المعسكر الشرقي

اشتد الصراع بين المعسكرين على كل الجبهات إبان الحرب الباردة، وكان لتولي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة دورا بارزا في انهيار الاتحاد السوفياتي من خلال السياسات التي انتهجها منذ سنة 1981.

لقد بادر ريغان بالضغط على الاتحاد السوفياتي إيديولوجيا بوصفه: " امبراطورية الشر" التي تسعى إلى تحقيق العبودية والاستبداد، بأنظمة شمولية تسلطية، في حين تمثل الولايات المتحدة عالم الخير والفضيلة.

كما اتبع الرئيس الأمريكي سياسة تعظيم القوة، واعتبار العامل العسكري أساس بناء مكانة رائدة، والمؤشر الرئيسي في الصراع بين القطبين، حقق ريغان مبادرة الدفاع الاستراتيجي وأقام حرب النجوم من خلال تسليح الفضاء " MILITARISATION OF SPACE". إن هذا التوجه دفع بالاتحاد السوفياتي إلى الانسياق وراء سباق التسلح وزيادة الإنفاق العسكري مما يؤدي إلى إنهاك للقدرات الاقتصادية – خاصة – في ظل نظام اقتصادي اشتراكي.[1]

كما استمر التصدي للتوسع السوفياتي في الكثير من المناطق في العالم، كأفغانستان، وأمريكا الوسطى... وأمام هذه الأوضاع عرف الاتحاد السوفياتي معضلة حقيقية جراء انهيار منظومته الاقتصادية وزيادة الضغط العسكري والاستراتيجي عليه، لقد أدت به حرب النجوم إلى الإفلاس فكان التفوق العسكري الأمريكي ضربة قاضية للغريم الاشتراكي الذي أضاع مكانته العسكرية ودخل في مشكلات اقتصادية أعادت النظر في مجمل طروحاته الإيديولوجية ليصرح وزير خارجية الولايات المتحدة قائلا بهذا الشأن:

" ... نأمل في رؤية اليوم الذي يغير فيه الاتحاد السوفياتي أسلوب تفكيره ويعيد النظر في مفهوم أمنه بشروط تتلاءم مع حرية وأمن واستقلال جيرانه"[2]

كان وصول " غورباتشوف" للحكم في الاتحاد السوفياتي في 5 مارس 1985، بداية لعهد جديد في تاريخ الدولة والمعسكر الشرقي ككل، حيث سعى إلى البحث عن تجديد النظام الشيوعي، باتباع

---

[1]- السيد أمين شلبي، **التسعينات: أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 2001– ص 41.
[2]– محمد منذر، مرجع سابق، ص 284

سياسة إصلاحات لخصتها كلمتان أولاهما: البروستريكا Prestroika وتعني إعادة البناء، وثانيهما الغلاسنوست Glasnost وتعني الشفافية. واعتمد منذ سنة 1987 سياسة " البيت الأوربي الموحد" متراجعا بصورة جذرية عن عقيدة برجنيف الذي سعى إلى هيمنة الاتحاد السوفياتي بتدخله العسكري وزحفه الشيوعي في كل العالم.

ورغم ما بذله غوربتشوف من جهود إلا أن ساعة الانهيار أصبحت وشيكة، ليسقط النظام السوفياتي سنة 1989 ويشكل بداية لانهيار النظام الدولي الثنائي القطبية.

كانت البداية بانهيار جدار براين الفاصل بين الألمانيتين ثم حل حلف وارسو وتبعه بعد ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي كلية.[1]

ويمكننا تلخيص مسار انهيار الاتحاد السوفياتي عبر الكرونولوجيا التاريخية التالية[2].

- 11 مارس 1985: يتولى ميخائيل غورباتشوف الأمانة العامة للحزب الشيوعي السوفياتي.
- 15 ماي 1988: سحب القوات السوفياتية من أفغانستان.
- 20 أوت 1988: إمضاء اتفاقية السلام بين إيران والعراق.
- 9 نوفمبر 1989: سقوط جدار برلين.
- 2 أوت 1990: غزو العراق للكويت.
- 3 أكتوبر 1990: توحيد الألمانيتين.
- 19 نوفمبر 1990: اتفاقية باريس من أجل أوروبا جديدة لما بعد الحرب الباردة.
- جانفي – مارس 1991: حرب الخليج (عاصفة الصحراء) وهي الحرب التي شنتها القوى المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحرير الكويت.
- 28 جوان 1991: حل "الكوميكون" التابعة للاتحاد السوفياتي.
- 1 جويلية 1991: حل حلف وارسو الذي يضم الدول ذات الإيديولوجية الشيوعية.
- 8 ديسمبر 1991: نهاية الاتحاد السوفياتي وتفككه.

[1] –Jean claud ZARKA, op.cit , pp 21-22
[2]– IBID 24

أما على الصعيد الدبلوماسي فقد سبق انهيار الاتحاد السوفياتي جملة من التحولات الجذرية في المواقف والعلاقات، سواء بخصوص الدول المنتمية إلى المعسكر الشرقي أو فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

حاول غوربتشوف تغيير السياسة الخارجية السوفيتية من خلال " البروسترويكا" بالاهتمام أكثر بالجوانب الداخلية والتراجع عن تطبيق السياسات السابقة وإعادة النظر في الأفكار وتقديس الزعامات، كما أقر غورباتشوف حقيقة التناقض الذي قامت عليه الإستراتيجية السوفياتية من خلال تزايد الترسانة العسكرية النووية في غياب الأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي، وكذا غياب الواقعية واعتماد الشعارات الزائفة وهو ما دفعه إلى فكرة " الغلاسنوست" أي الشفافية في تسيير الشأن العام وبناء الدولة.

كما دعى إلى ضرورة احترام الشعوب بعيدا عن التعصب الإيديولوجي وفتح المجال أمام الحريات السياسية والديمقراطية، وبالتالي إتباع سياسة انفتاح داخلي وخارجي، بهدف تأسيس علاقات دولية تحقق توازن المصالح.

وفي هذا الشأن انعقدت الكثير من القمم بين القيادة السوفياتية وقادة الولايات المتحدة كان أهمها:

- **قمة جنيف:** نوفمبر 1985 بين ريغان وغورباتشوف.
- **قمة ريكيافيك:** أكتوبر 1985 بين ريغان وغورباتشوف. لتوقيع معاهدة حظر الصواريخ النووية متوسطة المدى.
- **قمة موسكو**: ماي 1988 بين ريغان وغورباتشوف.
- **قمة مالطا:** ديسمبر 1989، عقدت على متن سفينة مكسيم جوركي وتم خلالها إعلان انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين.[1]

ثار نقاش حاد بين المحللين حول الأسباب الحقيقية لانهيار الاتحاد السوفياتي بين فريق يرى في سياسة ريغان القائمة على حرب النجوم والضغط المباشر سببا رئيسيا في عدم قدرة السوفيات على مجاراة السباق وتسليمها بحتمية الرضوخ للأمر الواقع لتعترف بتفوق الولايات المتحدة، خاصة أمام ما تعانيه داخليا من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

[1]– ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 303.

وهناك رأي آخر ينفي أن تكون لسياسة القوة العسكرية أثرا كبيرا في سقوط الاتحاد السوفياتي ومن أصحاب هذا الاعتقاد يأتي الدبلوماسي جورج كينان الذي ركز على أن هشاشة النظام السوفياتي هو الذي فجر المجتمع من الداخل وأدى به إلى السقوط نتيجة عدم القدرة على تلبية المطالب الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة للشعوب خاصة أمام ما تدركه من فجوة تفصلها عن العالم الغربي[1].

كان سقوط الاتحاد السوفياتي بداية لتفكك كبير في بنيته الجغرافية والقومية، حيث توالى انفصال الكثير من الجمهوريات التابعة له سابقا، حيث طالب لتوانيا بالاستقلال منذ 1990 وهو ما فتح الباب أمام انفصال كل من استونيا، وليتونيا عبر مسار سياسي يتضمن مرحلة انتقالية، ورغم الضغوطات السوفياتية في البداية والتي وصلت حد التدخل العسكري إلا أن الأمر الواقع وسواء على المستوى الداخلي أو الدولي تحقق باستقلال الجمهوريات بصورة متتالية وفي ظرف قياسي فكانت كالتالي:

- جورجيا وأوزباكستان في 20 جوان 1990.
- ملدافيا في 23 جوان 1990.
- أوكرانيا في 16 جويلية 1990.
- بيلاروسيا 27 جويلية 1990.
- أرمينيا وتركمانستان 23 أوت 1990.
- طاجاكستان 24 أوت 1990.
- أذربيجان 23 سبتمبر 1990.
- كازاخستان 26 أكتوبر 1990.[2]

وهكذا انهار الستار الحديدي، وحدث التفكك في إمبراطورية الأمس، لتتحقق نظرية الدومينو بسقوط الدولة المحور تسقط كل الوحدات التي ترتكز عليها لتشكل وحدات مستقلة جديدة وتتبدد صورة القطب التقليدي المنافس للولايات المتحدة الأمريكية.

ويقول فرنسيس فوكوياما بخصوص أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي في كتابة " نهاية التاريخ"[3]

---

[1]–السيد أمين شلبي، مرجع سابق ص 45

[2]– Dominique Sarciaux, **Histoire du XX = Siècle de la première guerre mondiale à nos jours. EYROLLES, Paris 2006, P P : 150-151.**

[3]- Françis Fukuyama, **La fin de l'histoire et le dernier homme**, traduit par : Denis-armand canal, Editions Flammarion, Paris, 1992, P 300

"لم تكن التحولات التي عرفتها سنوات الثمانينات سببا في التغير المادي لموقع الاتحاد السوفياتي على الساحة الدولية، بل أن الخطر الحقيقي هو الذي عبر عنه غورباتشوف نفسه بـــ " الفكر الجديد"، إن انتشار الديمقراطية عبر سياسة الاحتواء اللبرالي أدت إلى إعادة النظر في المعتقدات القديمة للسياسة الخارجية السوفياتية"

ويؤكد فوكوياما أن موقع الدولة بين الدول لا تتحدد من خلال الأخطار الخارجية، بل بتأثير الإيديولوجيا. لقد أدركت الدول الحليفة للاتحاد السوفياتي أن الديمقراطية هي المخرج وهو ما أدى إلى تفكك دول أوروبا الشرقية واستقلال الجمهوريات وكان ذلك رغبة في التمتع بسلام العالم اللبرالي ورقيه الاقتصادي.

المطلب الثاني: المكاسب الأمريكية من الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي كقوة منافسة، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قطبا وحيدا منتصرا يجمع بين عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية، مما يؤهلها لقيادة العالم وضمان استقرار النظام الدولي.[1]

إن موقع الولايات المتحدة بعد الثنائية القطبية ونهاية الصراع الإيديولوجي ساهم في تعزيز أمنها وتعظيم مصالحها الحيوية في غياب أي خطر خارجي سواء من الدول أو الأحلاف كما أنها خرجت متمتعة باقتصاد عالمي رائد وهيمنة عسكرية، وأفكار سياسية جذابة[2].

لم يكن سقوط الاتحاد السوفياتي لخلل في منظومته الاقتصادية وإيديولوجية فحسب بل لكونه لم يستطع مجاراة الخصم الذي يملك فكرا مناقضا ساهم في إبراز أخطاء الاشتراكية كعقيدة اقتصادية تكبل روح الإبداع وتتناقض مع الطبيعة الإنسانية، فبدت دول المعسكر الشرقي منهارة.

فشلت فيها خطط التنمية وكان وضع ألمانيا الشرقية بالنسبة لشقيقتها الغربية دليل على ذلك.

وعلى المستوى السياسي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبراز البديل الديمقراطي من خلال حرية الرأي والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية واحترام حقوق الشعوب في اختيار الحكام، وهي القيم التي غابت عن الدول الاشتراكية التي عرفت أنظمة شمولية أحادية ومجالا ضيقا للحريات السياسية.

---

[1]– السيد أمين شلبي، مرجع سابق ص 49.

[2]– زملي خليل زاد، **التقييم الاستراتيجي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاشتراتيجية، أبو ظبي 1997، ص 9.

إن نهاية الحرب الباردة أتعبت انتصار القيم الغربية وهو ما أكده فرنسيس فوكوياما في كتابه: "نهاية التاريخ" بأن الإنسانية عرفت هزيمة النظام الشيوعي وغالبة النظام الرأسمالي، أي أنها بلغت نهاية التاريخ والإيديولوجيا وأن المجتمعات أدركت فشل تجربة الاتحاد السوفياتي بإفقار الشعب وتردي مستوى المعيشة، في حين حققت المنظومة الرأسمالية مزيدا من النمو والرفاه ويخلص فوكوياما بالقول أن قدر الإنسانية هو العيش في ظل النظام الرأسمالي وأكد ذلك من خلال هذه العبارة: " لقد حققنا في أمريكا أضخم انتصار مع نهاية القرن العشرين: إبادة الشيوعية وسحق العراق، ولا يوجد شك الآن في أن أمريكا هي زعيمة العالم، نحن الأقوى والأعظم ... انظروا إلى الشعوب الأخرى التي خلعت رداء الروس والشيوعية وجاءت لتحتمي بنا... بأمريكا."[1]

لقد استثمرت الولايات المتحدة في انتصار الحرب الباردة وراحت تروج لمنظومتها الفكرية ومبادئها على المستوى الدولي، داعية إلى دمقرطة أنظمة الحكم وانفتاح العالم على قيم الرأسمالية، فقال أحدهم بخصوص مرحلة ما بعد الحرب الباردة".

« La triomphe de la démocratie à réduit l’impact des idiologies »[2] أي أن انتصار الديمقراطية قلص من أثر الإيديولوجيات.

لقد كتب الكثير من المحللين عن المكاسب التي تتمكن من تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروجها من صراع الحرب الباردة، إذ تتمكن من استخدام القوة العسكرية بأكثر سهولة (كما حدث في حرب الخليج ضد العراق). كما ستنتقل عبء تكلفة الحلف الأطلسي إلى أوروبا، وقد رأينا ذلك مباشرة بعد انهيار جدار برلين حين غزا الرئيس بوش الأب بنما دون تردد في 1989 وكانت سياسات لولايات المتحدة في أفغانستان والعراق اختبارا للقوة العسكرية والثروة الاقتصادية الأمريكية بصورة انفرادية متحدية في بعض الأحيان الشرعية الدولية.[3]

وهو ما جسده بيل كلينتون (1993-2001) في تدخل القوات الأمريكية في الصومال سنة 1993 تحت ذرائع إنسانية إلا أن التدخل عرف فشلا في تحقيق الأهداف، كما كان التدخل عبر الحلف

[1] – محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن الغربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**،طبعة أولى، دار المنهل اللبناني بيروت، 209، ص 26.

[2]– François-charles Mongel, Séverine pacteau, **histoire des relations internationales xix, xx siede (que sais-je ?),** PUF , Paris, 1988, p 118.

[3]– شريف دولار، **حقبة الهيمنة الأحادية، الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية**، مجلة المدير الغربي، القاهرة عدد 174 أفريل 2006، ص76.

الأطلسي في يوغوسلافيا سابقا سنة 1999 لمعارضة "سلوبودان ميلوزوفيتش" الداعي إلى استقلال الصرب في كوسوفو...[1]

شكلت الوضعية الجديدة التي عرفتها الولايات المتحدة ضرورة الانتقال من القوة العظمى إلى القوة الأعظم المهيمنة والفريدة، وهو ما استوجب إحداث تغييرات في المجال الاستراتيجي، وفي منظومة الدفاع وذلك من خلال :" استراتيجية الأمن القومي للقرن الجديد" التي بادرت بها الرئاسة الأمريكية في ذلك الوقت والتي تتمحور حول مراعاة المناخ الجغرافي- الاستراتيجي الجديد وتقدير احتمالات الأخطار الأمنية والتحديات العسكرية التي يمكن أن تواجه الدولة مستقبلا، وهو ما يعزز فرص تدعيم المصالح من خلال إعادة تشكيل النظام العالمي. وهو ما تجسد عبر انتشار القوات الأمريكية في أكثر من 25 عملية عسكرية في العالم. وأصبح التفكير أكثر في كيفية إجراء تغييرات في الخطط المتعلقة بالانتشار الاستراتيجي والانتقال من النصر التقليدي عبر أسلحة تقليدية إلى قوة جديدة تحافظ على الروح القتالية إلا أنها تختلف في عدة أوجه.[2]

لقد انصب الاهتمام على بناء إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الجديدة وتقوم بالأساس على:

- التعاون بين الجيش ووزارة الدفاع من خلال تحديد احتياجات القوات بناء على الفرص المتاحة لتشكيل المناخ الأمني العالمي وضرورة التصدي لاحتمال حدوث حرب ميدانية كبرى.
- إعداد الجيش للانتقال إلى قوة جديدة تواكب الأدوار التي تضطلع بها الولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب الباردة وذلك عبر توجيهات تخطيطية إستراتيجية.
- التوجه إلى تحديد أدوار الجيش باستخدام قدراته المحلية والعالمية في مجال محاربة الإرهاب.
- الانتقال من مفهوم " المشاركة" من خلال الحروب إلى مفهوم العمليات والقدرات المتكاملة.
- إعادة النظر في القيادة الأمريكية لمنطقة الأطلسي، بما يتوافق مع المسؤوليات المحددة والصلاحيات الممنوحة.
- تطوير شبكة المعلومات في خدمة الدفاع والقضايا العسكرية.[3]

---

[1]- Sophie Chautard op.cit, pp 154-155.

[2]- إيرل تيلفورد، **رؤية إستراتيجية للأوضاع العالمية(2)**، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي عدد 23، ص 10.

[3]- نفس المرجع، ص ص 21-22.

كان التفوق الأمريكي باديا بوضوح بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وذلك في كل المجالات التي يمكن أن نعددها:

1- السيطرة على النظام المصرفي العالمي وتفوق الدولار على العملات الحرة القوية.

2- السيطرة على الأسواق العالمية من خلال انتشار الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، التي استحوذت على نسبة 26,8 من الناتج الإجمالي العالمي بإيرادات وصلت سنة 1993 إلى 6 تريليون دولار.

3- القدرة على التدخل العسكري الكثيف.

4- السيطرة على سوق السلاح، حيث وصلت مبيعات السلاح الأمريكي أرقاما قياسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

5- السيطرة على ممرات البحار و المضائق والقنوات.

6- الريادة في البحث والتطوير للتكنولوجية الحديثة.

7- السيطرة على شبكة الاتصالات الدولية والسيطرة على الفضاء.[1]

وعلى مستوى النظام الدولي، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب العلاقات الدولية وفق منطق القطب المهيمن الداعي إلى السلام والديمقراطية وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمام الكنغرس في 6 مارس 1991:" إننا نشهد ميلاد نظام دولي جديد، عالم تتحقق فيه أفكار وآراء مؤسسي الأمم المتحدة بعدما تحرر من قيود الحرب الباردة عالم تحترم فيه الحريات وحقوق الإنسان من طرف كل الأمم"[2]

وعلى هذا الأساس لعبت الولايات المتحدة دور الضامن لتجسيد النظام الدولي القائم على القانون والديمقراطية باعتبارها القوة العالمية الأولى، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانشغال روسيا من بعده في ترتيب شؤونها الداخلية.

لقد تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على شؤون أوروبا الغربية، وقيادة مجموعة السبعة G7 الأكثر تصنيعا في العالم في حين انضوت دول أوروبا الشرقية تحت مضلة الحلف الأطلسي، أما

[1]- شريف دولار، مرجع سابق، ص 79.

[2]- Philippe Moreau Defarges, **L'ordre mondial,** 2ème édition, Armand colin, paris, 2000, p 51.

في الشرق الأوسط فكانت الدبلوماسية الأمريكية هي الفاعل الأول في مسار السلام الإسرائيلي- الفلسطيني- العربي. وراعيه الاستقرار في منطقة الخليج، كما امتد نشاط السياسة الخارجية الأمريكية إلى آسيا، من خلال بناء علاقة تحالف قوي مع اليابان ومراقبة الأوضاع المتعلقة بالدول الصاعدة كالصين وكوريا الشمالية...[1]

إن دور الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة قابلته رهانات جديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1 -الاحتفاظ بالرادع النووي ضد أي هجوم محتمل خاصة مع ظهور قوى جديدة صاعدة (الروس، الصين...)

2 -القدرة على خوض النزاعات الإقليمية وتحقيق الانتصار فيها.

3 -القدرة على التصدي، وردع استخدام أسلحة الدمار الشامل.

4 -تحسين القدرة على خوض الصراعات الإقليمية المحدودة والحروب الصغيرة وعمليات الإغاثة الإنسانية وعمليات فرض وحفظ السلام...

5 -الاحتفاظ بقاعدة للتعبئة، وتجميع القدرات لمواجهة تدهور الأوضاع في المناطق الحيوية,

6 -إعادة النظر في التخطيط الاستراتيجي بامتلاك القدرة على التعامل مع أي مشكلة يثير الطرف المنافس، ومحاولة التنبؤ بظهور خصوم، يهددون مصالحها الحيوية، وذلك بسهولة الانتشار السريع لقواتها عبر العالم وتحديد حجم قدراتها.

7 -السيطرة على القضاء وتطوير التقنيات العسكرية وحرب المعلومات وإثبات التفوق الأمريكي في مجال البحوث والتكنولوجيا.

[1]- IBID, P 54.

[2]- زملي خليل زاد، مرجع سابق، ص ص 44-46.

المبحث الثاني: النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد (صياغة أمريكية)

استشرف فوكو ياما التحولات القيمية والجيو بوليتيكية التي يكون عليها عالم ما بعد الثنائية القطبية فيقول: " ستواجه الولايات المتحدة والدول الديمقراطية اللبرالية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عالما جديدا، بمعطيات جيو سياسية جديدة وبقواعد تختلف عن سابقتها، إن عالم ما بعد التاريخ (باعتبار أن انتهاء الصراع الإيديولوجي هو نهاية التاريخ حسبه) ستكون التحديات الاقتصادية هي الأساس وتتمثل في تشجيع المنافسة والإبداع، وتقويم العجز الداخلي والخارجي، وتحقيق التشغيل التام، والاهتمام بمشكلات البيئة"[1].

سنة 1990، أصبح من الممكن إقامة نظام دولي جديد يتوافق والتحولات الظرفية ويجسد متغيرات الواقع، وكان تراجع الاتحاد السوفياتي وإمكانية إقامة علاقات شراكة بين القوتين العظمتين السمة البارزة في نظام ما بعد 1990 وانتظر العالم انعكاسات إيجابية من خلال هذا النظام كنزع السلاح ووقف السباق نحو التسلح، وإعطاء دور أكثر فعالية لمنظمة الأمم المتحدة بما يضمن تطبيق الميثاق وتحقيق التنمية، غير أن ما حدث كان مخالفا.إذا عمدت الولايات المتحدة (في مواجهة الأزمات العالمية والأخطار الإرهابية...) إلى العمل الانفرادي، وإتباع سياسة براغماتية قائمة على تحقيق المصالح الوطنية.[2]

إن إعلان النظام الدولي الجديد سبقته جملة من المتغيرات الدولية شكلت مميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتمثلت في المحطات التاريخية التالية.[3]

1- التخلص التدريجي والنسبي من شبح الحرب النووية خاصة بعد التوصل إلى تدمير أجزاء كبيرة من الأسلحة النووية الروسية- الأمريكية وفق المعاهدات الثنائية.
2- انتصار الديمقراطية الغربية في أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية التي كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي.

---

[1]- Francis Tukuyama, op cit, p 320.

[2]- Jean- Françoi Guilhaudis, **Relations internationales contomporaines**, Editions Juris-classeur, Paris, 2002, pp 389-390.

[3]- غضبان مبروك، **النظام الدولي الجديد من خلال التفوق الأمريكي والانهيار السوفياتي** جريدة الأوراس الأسبوعية (باتنة) الجزائر عدد 30 أوت -5 سبتمبر 1993. ص 11.

3 -تراجع الإيديولوجيا الشيوعية في العالم لتترك المجال للبرالية المنتصرة وتنهي الصراع بين المنظومتين وهو ما عبر عنه فرنيس فوكوياما بنهاية التاريخ.

4 -انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى جمهوريات تطالب بالاستقلال والانفصال كما هو حال جورجيا، مولدافيا، أذربيجان، طاجكستان...

5 -إعلان التفوق الأمريكي كقوة عالمية فريدة بعد حرب الخليج ونجاحها في قيادة التحالف الدولي ضد الغزو العراقي للكويت.

6 -الإعلان عن توحيد أوروبا وبدا مسار الاتحاد باتفاقية ماستريخت التي تضم كل دول أوروبا.

7 -التفكير في إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة بتوسيع مجلس الأمن وجعلها أكثر فعالية لحفظ الأمن الدولي.

غداة نهاية الحرب الباردة، صرح الرئيس بوش مستلهما من الأفكار الويلسونية قائلا:" تخامرنا رؤية لشراكة جديدة بين الأمم تتسامى فوق إرهاصات الحرب الباردة إنها شراكة قائمة على التشاور والتعاون والعمل الجماعي سيما من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، يوحدها المبدأ وحكم القانون، وتنهل نسغها من التقاسم المنصف لثمارها ورعايتها، إنها ترنو إلى نشر الديمقراطية وإنعاش الرفاهية وتوطيد السلم وخفض التسلح".[1]

للمرة الثالثة تعلن الولايات المتحدة نيتها في بناء نظام دولي جديد، بتطبيق قيمها الداخلية على العالم الخارجي فبعد 1918 أعلن ويلسن مبادئه، وبعد الحرب العالمية الثانية ساهم روزفالت وترومان في تحديد طبيعة النظام الدولي وفق رؤية أمريكية، وبعد الرحب الباردة ها هي الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة تشكيل النسق الدولي وفق المنظومة الأمريكية خاصة وأنها القوة الوحيدة القادرة على التدخل في أي مكان في العالم.[2]

لقد خلقت حرب الخليج فرصة نادرة للإجماع في العلاقات الدولية حيث استطاعت الولايات المتحدة إقناع المجموعة الدولية والإجماع في مجلس الأمن للسماح بالتدخل العسكري وذلك لأول مرة منذ عام 1950. (قرار 678 لمجلس الأمن)، ونجحت عاصفة الصحراء في رد الغزو العراقي للكويت وتفويض جميع برامج التسلح التي اعتمدتها العراق آنذاك وفرض المراقبة عليه، فكانت الفرصة السانحة لإعلان النظام الدولي الجديد.[3]

---

[1] –هنري كسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، مرجع سابق، ص 525.

[2] – نفس المرجع، ص 526.

[3] – مكسيم لوبفابر، مرجع سابق، ص ص 72–73.

مثلت حرب الخليج الأولى نقطة تحول نوعية في تعامل العقل الجمعي الأمريكي مع التدخل العسكري الأمريكي في الخارج، نجح بوش في إقناع قطاعات واسعة من الأمريكيين بأن استخدام الآلة العسكرية ضرورة تقتضيها [1] المصالح واستطاعت محو صورة فيتنام، وأصبحت حرب الخليج واقعة تاريخية يمكن استدعاؤها من الذاكرة عند الحاجة.

أرادت الولايات المتحدة تطبيق نظرية الانفتاح بإحداث نظام عالمي مفتوح ومتكامل مبني على أسس الديمقراطية الرأسمالية مع وجود الولايات المتحدة كضامن مطلق ووحيد للنظام ومطبق للقوانين.[2]

يرى كسنجر في تحليله للنظام الدولي الجديد، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى تحليل جيوسياسي لتتموقع في ظل الفوضى والتعقيدات الجديدة، فيجب عليها –حسبه– إيجاد مكان بين الثوابت الراسخة للعلاقات الدولية والعناصر الخاضعة لتقدير السياسة، وما إن يتحقق التوازن بين القيم والضرورة يجب البحث والتشخيص فيما يشكل لها مصلحة حيوية، خاصة إذا ما تعلق الأمن بحماية الأمن القومي عند تعرضه للتهديد .[3]

في 13 أفريل 1991 عقب نجاحه في حرب الخليج، تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش في قاعدة " ماكسويل" الجوية في الكلية الحربية (منطقة مونتغمري: ولاية ألباما) عن إمكانية ظهور نظام دولي جديد ما بعد الحرب الباردة وجاء قوله كالتالي: "مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت إمكانية قيام النظام الدولي الجديد واردة، وبحق مسؤولية مفروضة على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بالنظر إلى النجاحات الأخيرة التي أنجزوها".[4]

لقد أثبتت سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش في معالجة أزمة الخليج، رجحان رأي دعاة الدور القيادي للولايات المتحدة على الساحة الدولية، حيث أن الخليج وما يمثله من مصالح أمريكية يستدعي التدخل والسيطرة، فالخليج يشكل نسبة 28 % من الحاجيات النفطية للولايات المتحدة

[1] –منار الشوربيجي، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية. السياسة الدولية** ، عدد 161 جويلية 2005، المجلد 40، ص 210.
[2] –اندرو باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004. ص 16.
[3] – هنري كسنجر، المرجع السابق، ص 537.
[4] – محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات العولمة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 201.

(سنة 1990) وأن صادراتها إلى بلدان الخليج تبلغ 37 % سنة 2000...[1] وهي أرقام تبين مدى أهمية المنطقة وبالتالي ضرورة بناء استراتيجيات خارجية كفيلة بتحقيق الأهداف وضمان المصالح.

إن حرب الخليج كانت الفرصة السانحة التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ريادة العالم، بدأ برسم معالم النظام الدولي الجديد وفق منطقها ورؤيتها للعالم، فكان تكريس نظام الأمن الجماعي عبر المنظمة الأممية وتأكد ذلك بإجماع الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج، غير أن هذا قابله منطق آخر يرى في هذا التوافق مجرد تلاقي مصالح وأن الولايات المتحدة تقود الشرعية الدولية بمنطق السيطرة باعتبارها القوة العظمى الفريدة في العالم وأنها انطلقت في عملياتها العسكرية خارج نطاق الأمم المتحدة في عمل انفرادي.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات النظام الدولي الجديد على الولايات المتحدة الأمريكية

قلبت المتغيرات الدولية موازين القوى والتكتلات والتحالفات رأسا على عقب، و وضعت العالم أمام منطق جديد لمرحلة متميزة وغير مضمونة الاستقرار.

إن انهيار الشيوعية ترك فراغا في المجتمع الدولي من حيث التوازن إذ استأثرت الولايات المتحدة بدور الهيمنة على النظام الدولي وانهيار مبدأ توازن القوى الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة.[3]

لقد بدا سلوك الولايات المتحدة قائما على الهيمنة بروح المنتصر لتكون شرطي العالم الذي يسعى إلى تسوية النزاعات بإشرافه وحسب تصوراته.

وإن كانت ظاهرة الهيمنة ليست جديدة على المجتمع الدولي غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تطويق النسق الدولي لخدمة تصوراتها وسيطرتها على التنظيم الدولي المتمثل في منظمة الأمم المتحدة لقد قال ريتشارد نيكسون في كتابه:" ما وراء السلام" بشأن المنظمة:" إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة"[4] وهي إشارة إلى أن تكون المنظمة الأممية أداة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية و شرعنة تصرفاتها على المستوى الدولي.

[1]– محمد زكريا اسماعيل. **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة المستقبل الغربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت عدد 143، بتاريخ جانفي 1991، ص 9.

[2]– نفس المرجع، ص 11.

[3]– علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي (ليبيا) 1996 ص 121.

[4]– نفس المرجع، ص 123.

إن الدور الريادي للولايات المتحدة عقب إعلان النظام الدولي الجديد، أفرز انفرادية في التعامل بين واشنطن والعالم وهو ما لمسته دول أوروبا الغربية التي سارعت إلى إصلاح هيكلة حلف شمال الأطلسي لتقر مبدأ تقسيم السلطات وفسح المجال للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لصنع نظام جديد لكل أوربا، غير أن هذا لم يحدث نتيجة لجوء واشنطن سنة 1994 إلى توسيع نطاق نفوذها الدفاعي وتعظيم دورها الريادي، وظهر ذلك من خلال رفض الكونجرس التوقيع على اتفاقية عدم إجراء تجارب نووية، كما عمد إلى بناء نظام صاروخي أمريكي مضاد للصواريخ بالرغم من رفض دول أوروبا.[1]

على الصعيد العسكري دائما أدى قيام النظام الدولي الجديد إلى إعادة تقييم القدرات العسكرية للجيش الأمريكي بما يتوافق ودور الهيمنة الذي سيضطلع به في المراحل القادمة، فالتحديات العالمية عديدة ومتنوعة وتتطلب انتشارا واسعا وسيطرة على بؤر التوتر والنزاعات الإقليمية والدولية.

لقد سارع قادة البنتاغون سنة 1992 إلى رفع تقرير إلى الرئاسة الأمريكية تضمن خطة لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال النقاط التالية:

1- إعداد قوة نووية استراتيجية قادرة على التدخل ضد كل منافس يملك قوة شبيهة.
2- قوة في المحيط الهادي تتمركز في اليابان وكوريا الجنوبية قادرة على مواجهة القوى النووية التقليدية الصينية على تنفيذ مهام مراقبة الشرق الأقصى لروسيا وكوريا الشمالية.
3- تمركز قوة في المحيط الأطلسي.
4- قوة طوارئ جاهزة للتدخل السريع في كل مكان حيث تفرض ذلك مصلحة الولايات المتحدة.[2]

بعد التحولات الجذرية التي عرفها العالم بداية التسعينات بدت أوضاع العلاقات الدولية مختلفة تماما عن ما عرفته قبل بداية الحرب الباردة، إنها توحي بأجواء العشرينات حيث عرف العالم حالة متميزة بغياب خطر أو تهديد وشيك في الأفق جعل الشعوب تحلم بالسلام، ودفع بالولايات المتحدة إلى إعلان التفوق كقوة وحيدة مسيطرة لا توجد قوة أخرى تضاهيها أو تنافسها أو تتولى دورها في حفظ السلام أو إقامة نظام اقتصادي تسيطر على مجالاته من خلال قدراتها الجيوسياسية.[3]

---

[1]- تقرير مركز زايد للتنسيق والمتابعة (أبو ظبي) **الهيمنة الأمريكية وأوربا**، فيفري 2001 ص 15.

[2]- ميشال بنيون موردانت، **أمريكا المستبدة**، مرجع سابق ص 139.

[3]- Thierry de montdrial, **Quinze ans qui bouleversèrent le monde (de berlin à Bagdad)** Dunod, Paris, 2003 p 150.

اتجهت الولايات المتحدة في هذه المرحلة إلى التوفيق بين المعتقدات الإيديولوجية وتحقيق المصالح.[1]

فكانت السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط هدفا رئيسا للسياسة الخارجية الأمريكية، فسعت إلى إضعاف نظام صدام حسين في العراق، ومراقبة إيران ونواياها النووية، كما أصبحت المهندس الرئيسي للمفاوضات الإسرائيلية مع أي طرف عربي سواء فلسطيني أو سوري، أو غيره من دول المنطقة.

إن الرهان الجيوسياسي الرئيسي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة هو الأوراسيا، وهو ما أقره زبجنو برزنسكي في كتابه القيم: اللاعب الكبير، أمريكا وبقية العالم، لأن سيطرة أمريكا على أوراسيا معناه السيطرة على منطقتين أساسيتين في العالم، هما الأكثر تطورا والأكثر إنتاجية كما أن السيطرة على هذا المجال الإقليمي هو حماية سهلة للقارة الإفريقية وموقعا جيوسياسيا محيطيا للأمريكيين وللمحيطين الكبيرين الأطلسي والهادي.

إن منطقة أوراسيا تضم 75 % من سكان العالم، بها أكثر الثروات الطبيعية، المناجم والمواد الأولية ومجموع الإنتاج الخام لها ليصل إلى 60 % من الإنتاج العالمي كما أنها تحتوي على ¾ مصادر الطاقة.[2]

ينطلق بول كندي في استشرافه لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة بقوله: " إن الخطر الأساسي والوحيد الذي يهدد الولايات المتحدة هو مدى قدرتها على التكيف بوعي مع النظام الدولي الجديد"[3]

ويركز الكاتب على العوامل الاقتصادية إذ يرى أن التطور التقني والاقتصادي سيؤثر على المكانة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة وأن أي خلل في نموها على المدى الطويل، سينعكس على موقعها الاستراتيجي.

وما يخشاه بول كندي هو عدم توافق الإمكانات الاقتصادية مع المتطلبات الإستراتيجية الجديدة التي تفرض على الولايات المتحدة مزيدا من الانتشار والتدخل بصفتها القوة العظمى المهيمنة، خاصة

---

[1]- IBID P 214.

[2]- موسى الزغبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2001، ص ص 83-84.

[3]- MAXIME LEFEBVRE DAN : ROTENBERG ; **La genèse du nouvel ordre mondial**. Ellipses Paris 1992, p 125.

بوجود المنافسة الأوروبية والآسيوية، وتأتي الأرقام لتؤكد مخاوف بول كندي، حيث أن الاستثمارات العسكرية للولايات المتحدة تصل إلى 6.7 % من الدخل القومي الخام (PNB) في منتصف الثمانينات وهو الأعلى من بين استثمارات دفاع الدول الأخرى.[1]

غير أن التراجع الاقتصادي الذي قد يعيق مستقبل القوة الأمريكية يعتبر نسبيا وليس مطلقا أو حتمية نظرا لما تملكه الدولة من معطيات وإمكانات ضخمة تعد الأولى عالميا.

لقد أفرز النظام الدولي الجديد قوة أمريكية فريدة على الساحة الدولية تقوم على عدة مرتكزات هي:

1- قوة اقتصادية ضخمة تسيطر على ثلث الناتج العالمي وتقود الاقتصاديات الدولية، كما يتواصل الدولار في لعب دور عملة التداول الدولي في التعاملات التجارية والمالية الدولية، وأثبتت الولايات المتحدة قدرتها على تجاوز الأزمات الاقتصادية معتمدة على قدراتها الإنتاجية الهائلة.
2- قوة عسكرية أثبتت جدارتها في حرب الخليج، حيث أقر الإستراتيجيون أنهم حققوا أهدافهم بأقل تكلفة ممكنة، كما أن الانتشار العسكري للجيش الأمريكي في العالم يعد ضمانا للاستقرار ويؤهل الولايات المتحدة لتبوء مكانة " دركي العالم".
3- قوة تجارية من خلال شبكة العلاقات والمبادلات الخارجية التي تجمع الولايات المتحدة مع باقي دول العالم ومع المؤسسات الدولية.[2]
4- قوة سياسية من خلال قدرتها على التفوق الإيديولوجي وانتشار مبادئها اللبرالية في العالم. وهو ما أكدته التحولات التي عرفتها الأنظمة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي واعتناق الديمقراطية كنظام للحكم والانفتاح على اقتصاد السوق وكلها مبادئ تشكل عنصر تقارب مع الدولة الأمريكية.

---

1 -IBID, P 126.
2 -Maxime LEFEBVRE, DAN Rotenberg, op.cit , PP 132-133.

المبحث الثالث: القطب الواحد وإستراتيجية الهيمنة

المطلب الأول: إستراتيجية الهيمنة الأمريكية

إن انهيار الاتحاد السوفياتي فاجأ القوى والمؤسسات المختلفة في أمريكا، الأمر الذي أحدث هزة واضحة كانت لها تداعيات مهمة، أهمها ضرورة البحث عن عدو جديد وعن معنى جديد للقوة الأمريكية، تسارعت مراكز البحث والفكر لإيجاد حل لهذا المأزق فهناك من اقترح اليابان وهناك من فكر في الصين، ثم اقترح الإسلام كخطر داهم.[1]

أمام هذه الخيارات ترجع بنا الذاكرة إلى ما قاله " جورجي أراباتوف" أحد مستشاري ميخائيل جورباتشوف لمحادثيه الأمريكيين عام 1987 عندما خاطبهم: " سنقدم لكم أسوأ خدمة: سنحرمكم من عدو"[2].

وكانت هذه الرؤية ، حقيقة واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة، غير أن طروحات صمويل هنتبنغتون بخصوص " صدام الحضارات" شكلت معتقدا جديدا للسياسة الخارجية الأمريكية.

لقد احتل مفهوم صدام الحضارات–منذ نشر مقالة هنتنغون في المجلة الأمريكية" Foreign Affaires سنة 1993– مكانة مركزية في النقاشات الدائرة حول مستقبل الإستراتيجية الأمريكية باعتبار أن الصراع بين الحضارات هي المرحلة الأخيرة من تطور الصراعات في المرحلة الحديثة. *

يرى هنتنغتون أن المحور المركزي للسياسة في المستقبل من المحتمل أن يكون مواجهة بين الحضارة الغربية وبقية العالم، وستشكل ردود الفعل من طرف أجزاء العالم على القوة والقيم الغربية التحدي الاستراتيجي الأعظم.

كما يتوقع تحالفا عسكريا بين الكون فوشيوسيون والإسلاميون لتحقيق توازن مع الغرب ومواجهته.

ويؤكد هنتنغتون في أطروحته أن:" الغرب سيظل لسنوات أيضا، الحضارة الأكثر قوة ، رغم أن قوته النسبية بدأت تضعف"[4].

---

[1]– منار الشوربجي، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، مرجع سابق، ص 209.

[2] – باسكال بونفلس، **الحرب العالمية الرابعة**، ترجمة أحمد الشيخ طبعة أولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 17.

* يرى النقاد أن اعتبار ا مادصحضالرات مه ة أخيرة فلا تطولا العصر الحدث هوي غاملطة تاريختخ لا ةيتلف عن الغاملطة التي وردت في دراسة فرانسيس فوكو ايا فمي اعتبار أن انتصار ا ييقاللبرال ة هيل نهاةي التاريخ، والحقيقة أن التاريخ ضرورة دائةم لا يمكا وضننعحد لها، وضييف النقاد أن ام خصلـ إلهي الفمكران يعبر عن ذاتةي طيقة.

[4]- باسكال بونيفاس، مرجع سابق ص ص 20–22.

ومهما كانت الانتقادات الموجهة إلى أطروحات صمويل هنتنغتون إلا أنها واكبت مرحلة تاريخية مهمة ألهمت الفاعلين السياسيين رسم سياسة جديدة تختلف عن مرحلة الحرب الباردة ، أساسها تثمين مكاسب الانتصار على الشيوعية، وتدعيم النظام الدولي الجديد وفق منظور أمريكي خالص تكون فيه الولايات المتحدة القطب المهيمن والقوة العظمى الفريدة في العالم.

منذ 1989 سعت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسة " امبريالية" لا تواجهها أي قوة مضادة في النظام الدولي، فكان احتكار التفوق والهيمنة والحرص على عدم قيام قوة موازية هو هدف السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهذا ما أقره البنتاغون بالتنسيق مع كتابة الدولة ومجلس الأمن القوي في التقرير الاستراتيجي لمرحلة : 1994-1999 والذي تضمن النقاط التالية:

1 -ضمان استقرار النظام الدولي.

2 -تحقيق الأمن والرفاهية للأمريكيين.

3 -ضمان التفوق الأمريكي في كل المجالات[1].

وسائل الهيمنة الأمريكية: لتحقيق هيمنتها على النظام الدولي، استخدمت الولايات المتحدة عدة وسائل أهمها:

1 -استخدام آلية الحصار الاقتصادي.

2 -تقديم المساعدات المادية وغيرها لكسب حلفاء ودول موالية.

3 -تمويل حركات معارضة لأنظمة معادية.

4 -استخدام القوة العسكرية.

5 -استخدام وسائل الدعاية والتحكم في وسائل الإعلام العالمية.[2]

يرى جون إكنبري " John Ikenberrys"، أحد المختصين في الشؤون الدولية أن الإستراتيجية الكبرى يجب أن تقوم أساسا على تكريس الأحادية القطبية لتكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم بلا منازع بصفة دائمة، وأن تمنع أي قوة أخرى أو تحالف يشكل تحديا لها في لعب دور القائد والحامي للنظام العالمي.[3]

إن هدف الإستراتيجية الكبرى هو صد كل تحد للقوة وللموقع الأمريكي على الساحة الدولية، وهذا ما تضمنته كل المواثيق التي انبثقت عن صناع إستراتيجية الأمن القومي، وفي سبيل هذا الهدف

[1] –Robert Charvin, **Relations internationales droit et mondialisation « un monde à sens unique »** L'Harmattan, Paris, 2000, p p 116-117.

[2] – IBID, P 119.

[3] –NOAM CHOMSKY, **Dominer le monde ou sauver la planète**, FAYAD,Paris, 2003, p 21.

سوف لن تتردد الولايات المتحدة في استخدام كل الوسائل المشروعة والغير مشروعة بصفة انفرادية آو جماعية، ولا يحدها في ذلك أي قانون أو عرف متى اقتضت الضرورة.

تقوم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في مرحلة الأحادية القطبية على عدة ركائز:

أولا: تحديد المصالح الأمريكية الخاصة على المدى الطويل وهي موضحة في الجدول التالي:

المصالح الأمريكية	التهديدات الأولى للمصالح الأمريكية	الأهداف الكبرى للقوات في الخارج	طبيعة الحجج للتواجد العسكري الأمريكي في الخارج
1-حماية الأراضي الأمريكية من الاعتداء	انتشار السلاح النووي	ضربات انتقائية للحد من الانتشار النووي	حجم التكلفة المتوقعة
2-تحقيق الرفاه المبنى على أساس الانفتاح الاقتصادي الدولي	الاقتصاديات القومية	التقليص النسبي للأرباح المثيرة للمخاوف لضمان الاستقرار	حماية الأرباح المرتبطة بالاعتماد المتبادل
3-ضمان تدفق نفط الخليج الفارسي	الهيمنة الاقليمية	ردع أي هجوم/ أو الغزو	الردع (ببساطة)
4-الوقاية من الحروب	حروب القوى الكبرى في أوروبا والشرق الأقصى	ردع الهجوم/ الغزو	ضمانات إضافية لتفادي الأضرار المتوقعة
5-تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان	وجود حكومات تبيد مواطنيها	التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى	الدوافع الإنسانية

Source : Robert J.ART AMERICA'S Grand strategy p 191

ثانيا: إن التدخل العسكري للقوات الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الدولة والمحيط الإقليمي، بل إن إقامة السلام سواء من خلال سياسة أمنية شاملة أو تحرك أمريكي انفرادي هو الأمثل لتحقيق دور شرطي العالم.

ثالثا: الحيلولة دون امتلاك السلاح النووي من طرف بعض الدول النامية التي تتصف "بالراعية للإرهاب" ليبقى الردع النووي قائما بين القوى العظمى الممثلة في أوراسيا والولايات المتحدة كمنطق لتوازن القوى التقليدي.

رابعا: إن التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى وأوروبا يساهم في تحقيق الانفتاح الاقتصادي أمام الدول المصنعة الكبرى.

خامسا: ضمان السيطرة على منابع النفط في الخليج وحماية إسرائيل على المدى البعيد، والالتزام التاريخي تجاه كوريا الجنوبية، تعتبر دوافع هامة للتواجد العسكري الأمريكي بهذه المناطق.

سادسا: تحتاج الإستراتيجية الأمريكية إلى مرحلة استقرار وسلام لإعادة ترتيب أولوياتها وإعداد قدراتها وتدعيمها استعدادا لأي طارئ.[1]

لقد بين بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى " The grand chessboard" بوضوح معالم الإستراتيجية الأمريكية في عصر الهيمنة وفي نظام دولي تكون فيه الأولوية لمصالح الولايات المتحدة وأهداف سياستها الخارجية وقد حدد بريجنسكي المحاور الأساسية للإستراتيجية الإمبريالية من خلال ثلاثة عناصر:

1- الحيلولة دون التواطؤ والمحافظة على الاعتمادية الأمنية بين الدول التابعة (أوروبا، اليابان، وشرق آسيا)

2- ضمان بقاء الدول الخاضعة طيعة ومحمية (الدول العربية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي وآسيا الوسطى).

3- الحيلولة دون التقاء الدول " الهمجية" معا (الجمهوريات الإسلامية الإيرانية والصين وروسيا)[2]

على المستوى الأوروبي، تشكل أوروبا حليف أمريكا الدائم خاصة بعد الحرب الباردة نظرا للتوافق الإيديولوجي والعامل التاريخي الذي وحد مصير الطرفين أثناء الحربين العالميتين. فكانت

---

[1]- IBID, P 192.

[2]- عمرو ثابت، **الاحتواء المزدوج وما وراءه**، مرجع سابق، ص 44.

السياسة الأمريكية متجهة نحو تفعيل دور الناتو كأساس لشراكة أمنية وعسكرية مع أوروبا ، تتدخل الولايات المتحدة من خلاله لحل مشكلات البلقان.[1]

ويقول بريجنسكي في هذا الصدد: " العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا تحتاج أمريكا ذات رؤية أطلسية تحترم أوروبا وتعترف بحاجتها إلى استشارتها ودعمها وتحتاج أوروبا مسيسة تدرك مسؤولياتها العالمية ولا يمكن حصرها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وبأن العالم يحتاج إلى أوروبا تمتلك إمكانات سياسية وعسكرية للتحرك إلى جانب الولايات المتحدة"[2].

أصدر بريجنسكي سنة 1998 كتابه رقعة الشطرنج الكبرى ليبين فيه خريطة الصراع العالمي، ويركز على ضرورة إعادة بلورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه أوراسيا بناء على المعطيات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

يحدد بريجنسكي في دراسته على ما يسمى باللاعب الاستراتيجي ونقطة الارتكاز الجيوسياسي، ويرى أن بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي سيؤثر في السياسة المطبقة تجاه الأوراسيا مما يستدعي الولايات المتحدة إلى أن تسيطر على مناطق الارتكاز الجيوسياسي لها وهي أوكرانيا، أوزبكستان، وأذربيجان.[3]

استمرت الولايات المتحدة في التخطيط لاستراتيجيات بديلة للفراغ الذي عرفته آسيا الوسطى والقوقاز وذلك من خلال السيطرة على المنطقة لتحقيق أهداف رئيسية تتمحور حول: الأهداف الاقتصادية

-الهدف الاستراتيجي الأمني.

- الهدف الثقافي الديني[4].

وتحتل آسيا مكانة هامة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي نتيجة للتحديات التي تشكلها سواء من خلال القوى الصاعدة أو من حيث التحديات الحضارية والثقافية التي تحدث عنها " صمويل هنتخون" في صدام الحضارات.

[1] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 118.

[2] – نفس المرجع، ص 121.

[3] –خالد عبد العظيم، **الصراع على النفوذ في الأوراسيا**، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 161، 2005 ص 267.

[4] – إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة**، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية، من مطلع القرن العشرين حتى الآن ، الطبعة الأولى دار الكتاب الجديد، بيروت، 2005– ص 119.

أما بالنسبة للتدخلات الخارجية فإن صناع السياسة الخارجية في واشنطن وضعوا شروطا مسبقة من أجل إرسال القوات إلى الخارج، فلا يحدث التدخل إلا عندما تكون المصالح القومية الحيوية مهددة، كما يجب أن يكون ذلك وفق أهداف واضحة وبنية النصر الأكيد وتقديم التطمينات المنطقية، وحتى تكلل التدخلات بالنجاح وجب حشد الدعم الكامل من طرف الشعب وكذا الكونغرس، ولا يجب أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية إلا كحل أخير، تكون من خلاله استوفت كل الحلول الممكنة.[1]

نلاحظ أن الاستراتيجيات الأمريكية دائما تقترن بضرورة تحقيق المصالح القومية ولا تخلو عبارة المصلحة من أي توجه استراتيجي أو أي خطة عسكرية أو دبلوماسية سواء في مرحلة الحرب أو السلام، وكما سعت إلى تحقيق أهدافها وفق مصالحها الحيوية أثناء الحرب الباردة عبر سياسة الاحتواء، وظفت الولايات المتحدة الأمريكية آليات النظام الأحادي القطبية وسياسة الهيمنة لترسيخ التفوق وتعظيم القوة والمكاسب.

المطلب الثاني: تحديات الأحادية القطبية والمصالح الأمريكية

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات جديدة أفرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة وطبيعة الأدوار الجديدة التي تلعبها كقطب مهيمن ويمكن إجمالها في:

1-المسؤوليات الجديدة:

لقد واجهت السياسة الخارجية الأمريكية بعد إعلان قيام النظام الدولي الجديد عدة تحديات أدت إلى تراجع وتيرة العمل الخارجي، خاصة في مرحلة الرئيس بيل كلينتون.

لقد ورد في التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1998 ضمن محور تحليل النظام العالمي، أن إدارة كلينتون غير قادرة على بلورة رؤية إستراتيجية متماسكة وواضحة المعالم إزاء النظام الدولي الجديد.[2]

إن انكماش السياسة الخارجية في مرحلة كلينتون يرجعها الكثيرون إلى طبيعة البيئة السياسية الداخلية المتميزة آنذاك بسيطرة الجمهوريين على الكونغرس مما يشكل عائقا هاما في وجه القرار الخارجي، وتقليص الاعتمادات المالية الممنوحة.

[1] -اندرو باسيفيتش، مرجع سابق ص 69.
[2] -السيد أمين شلبي، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** ، مرجع سابق، ص 74.

وعلى المستوى الخارجي، تتزايد حدة الصعوبات التي عرفتها سياسة أمريكا الخارجية، حيث أن مناخ ما بعد الحرب الباردة شكل مرحلة فراغ غابت فيها الأهداف الواضحة القائمة على الرؤية الإستراتيجية الدقيقة، وكان من أسباب ذلك غياب عدو محتمل وواضح المعالم عكس ما كان قائما أثناء الحرب الباردة.

كما أن معطيات العولمة ومظاهرها المتميزة بالثورة الإعلامية والمعلوماتية الحديثة وسهولة التواصل الدولي أسس بروز عالم من الصعب السيطرة عليه كما أن عنصر المفاجأة وارد في كل لحظة، ففي كل وقت يمكن قيام قوى جديدة، تمتلك بعض عناصر القوة، كما أن الأسلحة النووية أصبحت غاية الكثير من دول العالم. وبروز الأزمات الاقتصادية والعسكرية وارد وغير مستبعد نتيجة تعقد شبكة العلاقات الدولية بناء على مفهوم الاعتماد المتبادل.

إن هذه البيئة الدولية المعقدة أدت بالرئيس الديمقراطي بيل كلينتون إلى تقليص الفعل الدولي نحو اهتمام داخلي حقق للولايات المتحدة الكثير من المنافع الاقتصادية، وهو ما عبر عنه سنة 2000 حين صرح: " لم يحدث أبدا أن لغمت أمتنا بهذا القدر الكبير من الرخاء والتقدم الاجتماعي، وبأزمات داخلية وتهديدات خارجية أقل"[1].

غير أن مستشارة الأمن القومي في الحزب الجمهوري كونداليزا رايس صرحت سنة 1999 بشأن الوضع الدولي بعد الحرب الباردة وفي خضم التحضيرات لانتخابات الرئاسة لعام 2000 قائلة:

" لقد بدت التغيرات الدراماتيكية في تكنولوجيا المعلومات ونمو الصناعات ذات الأساس المعرفي الأساس الفعلي للدنيامية الاقتصادية، وسرعت النزاعات الملفتة للنظر مسبقا في التفاعل الاقتصادي التي غالبا ما أحبطت وتجاهلت الحدود بين الدول".[2]

إن المسؤوليات التي تتحملها الولايات المتحدة في عصر الأحادية القطبية يجعلها في مجابهة مشكلات العالم، ما يتطلب استراتيجيات جديدة وإمكانيات كبيرة تتوافق ودور شرطي العالم.

كانت سياسة بيل كلينتون محل انتقادات كثيرة، كونها شكلت مرحلة فراغ استراتيجي تراجعت فيه التوجهات الكبرى ذات الأبعاد الطويلة المدى إلى تحقيق مصالح ضيقة والتباهي بانتصارات الحرب الباردة والتفرد في قيادة العالم وكان المنتقدون يتهمون إدارة كلينتون عدم وضع سياسة واضحة تجاه قضايا متعلقة بالوضع الدولي وتمثل مصالحا حيوية للولايات المتحدة كتوسيع حلف الناتو، والعلاقات

[1] – المرجع السابق، ص 78.
[2] – أندرو با سيفيش، مرجع سابق، ص 54.

مع روسيا، والصين، وآسيا، وقضية الشرق الأوسط، كما لم تسجل آنذاك أي تقدم أو مبادرة في إدارة الاقتصاد العالمي.[1]

2- الأزمات الدولية:

وعلى مستوى الأزمات الدولية، عرف العالم الكثير من بؤر التوتر التي استدعت تدخلا أمريكيا لم يكن بالضرورة دائما موفقا، حيث كان فشل التدخل في الصومال سنة 1994 هاجسا أثر كثيرا على التدخلات العسكرية الأمريكية خارجيا، كما أن الوضع في البلقان وأفغانستان وغيرها من المناطق الساخنة أظهر عدم قدرة الولايات المتحدة على التحرك الفعال وأن القدرة على صيانة السلام ليست مهمة سهلة.

كما أن صعود قوى جديدة اقتصادية وسياسية خاصة في آسيا شكل تحديا كبيرا لدور الولايات المتحدة كقطب مهيمن، إذ أن العملاق الصيني يهدد بالخروج عن السيطرة من خلال حجم اقتصاده وقدراته الإنتاجية وتوسع شبكة مبادلاته التجارية بصورة رهيبة.

كما أن وضع كوريا الشمالية وامتلاكها للسلاح النووي جعلها الاستثناء الذي أخل بالقاعدة ، وأثبت تفردها بالبقاء على مسافة من الولايات المتحدة محافظة على موازين الحرب الباردة وانتمائها المعادي للغرب رغم سقوط الاتحاد السوفياتي وفيما يخص اليابان، فهي قوة عظمى تملك قدرات هائلة إلا أن تحالفها السياسي والمذهبي مع الولايات المتحدة يحقق نوعا من الارتياح النسبي في المنطقة.

وأمام التحديات المختلفة التي تواجه دور الهيمنة الأمريكية، رسم كيسنجر مبادئ علمية تشكل عناصر الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة القطبية الأحادية:

1- الحفاظ على السيطرة على آسيا كأساس لتحقيق المصلحة القومية لأمريكا.
2- إن الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في آسيا لا يتحقق إلا بتواجد عسكري كبير.
3- يجب الحيلولة دون انتشار أوسع للأسلحة النووية أو الحد منه على الأقل، وتجنيد دول آسيا لبذل جهد في هذا المجال.
4- يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية المناورة في مختلف التجمعات السياسية في آسيا، بذكاء وبرؤية ثابتة بعيدة المدى دون إظهار الرغبة في الهيمنة[2].

-التحديات الاقتصادية:

[1]- المرجع السابق ، ص 85.

[2]-Henry Kissinger, **la nouvelle puissance Américaine traduit par** : Odile Demange, Fayed Paris, 2003, p p 176-178.

لم تكن التحديات الاقتصادية بمنأى عن التحديات المختلفة التي عرفتها الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإن كانت مرحلة الرئيس بيل كلينتون تميزت بالاهتمام الكبير بالعامل الاقتصادي فإن ذلك إقرار بأهمية هذا العامل حتى في رسم السياسة الخارجية، وهذا ما أكده وارين كريستوفر (وزير الخارجية) عندما قال أن أحد الركائز الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما دفع الرئيس كلينتون إلى إعادة ترتيب الأولويات وإنشاء مجلس اقتصادي قومي نظير مجلس الأمن القومي وفي هذا الشأن صرح " مايكي كانتور" المفاوض التجاري الرئيسي: " إن التجارة والاقتصاديات العالمية أصبحتا على جدول السياسة الخارجية"[1].

إلا أن هذا الإدراك قاتله ظهور مؤشرات دولية تعلن قيام قوى اقتصادية تزداد نموا وتطورا توزعت بين قوة الاتحاد الأوروبي الرائدة كتجربة تكاملية تسير قدما نحو تحقيق المكاسب وصلت حد توحيد العملة لتقارع في ذلك العملة الأمريكية باعتبارها عملة التداول الدولي منذ مراحل تاريخية سابقة.

وتبدو قوى آسيا التي انطلقت مع الانفتاح الاقتصادي لتحقق اجتياحا للأسواق العالمية من خلال تدفق السلع الصينية والتقانة اليابانية ، بالإضافة إلى ما تمثله دول جنوب شرق آسيا مجتمعة من قوة اقتصادية تزداد تصاعدا وتأثيرا على الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق راح الكثير ينظر إلى المستقبل بأنه يسير نحو اتجاه العالم المتعددة الأقطاب نظرا لتوزيع عوامل القوة على مختلف الوحدات السياسية الفاعلة.

وبالرجوع إلى فكرة "صمويل هنتنغتون" القائمة على صدام الحضارات، فإن تفرد دول آسيا من حيث القيم المغايرة لقيم الغرب السائدة يستدعي الاهتمام والتمعن.

فالنجاح المتصاعد والنسبي للنموذج الآسيوي في الفكر والسياسة والدبلوماسية والتحديث والتنمية في عصر العولمة الاتصالية يعمق ويزيد من تراجع فكرة عالمية النموذج الغربي في التحديث أي عالمية القيم اللبرالية وديمقراطية السوق.[2]

يقول "أكيو موريتو" رئيس شركة SONY اليابانية مؤكدا تفرد اليابان: " رغم الاعتماد المتبادل بيننا إلا أن لدينا أنماط تفكير مختلفة عن الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، ولدينا طرقنا الخاصة للنظر وحل المشاكل (..) ويوجد اختلاف بين نظامينا (..) إننا وريثو ثقافة وفلسفة زراعية متأثرون بالطبيعة، ونظام تعاقب الفصول لذلك لسنا شعبا متسرعا ، إن وراءنا مئات السنين من التاريخ ومن

[1]- أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص 63.

[2] -قاسم حجاج، **العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، جمعية التراث، غرداية (الجزائر) 2003- ص 395.

التقاليد، لا نقبل أن نرى أنفسنا نعامل كأننا قادمون جددا من طرف بلد فتي حتى وإن تعلق الأمر بأمة كبيرة كالولايات المتحدة"[1].

وتجسد هذا المنطق كتحد صارخ للقوة الأمريكية، إذ حقق الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان عجزا مستمرا منذ الثمانينات لتسجل اليابان سنة 1993 فائضا في تجارتها الخارجية مع باقي العالم وصل إلى 41 بليون دولار، في حين سجل الاقتصاد الأمريكي في نفس السنة 116 بليون دولار.[2]

التحدي الديمقراطي:

يبقى تعميم النمط الديمقراطي كآلية للحكم من أولويات الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد، فالمنظومة اللبرالية المنتصرة على الاشتراكية ذات الأنظمة الشمولية جديرة بالانتشار، وبات من مسؤولية الولايات المتحدة تأكيد ذات عبر ما يسمى بـــ "دمقرطة أنظمة الحكم" واتخاذه حجة لحروبها " العادلة".

غير أن هذا الاتجاه واجه صعوبات عديدة ما زالت قائمة حتى الآن، فأي ديمقراطية تريد الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقها؟ وبأية آلية؟ وما مصير الدول الحليفة القائمة على الحكم الشمولي؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات طرحت جدلا كبيرا حول مصداقية القطب المهيمن، ونيته الحقيقية في الوفاء لمبادئه المرسومة في إعلان النظام الدولي الجديد.

إذا انطلقنا من المفاهيم فإننا سنواجه طروحات مختلفة لإدراك مفهوم الديمقراطية وليس بالضرورة قبول نموذج جاهز، لأنه خاضع لتنازع الأبعاد العالمية باعتباره مفهوم مجرد، والخصوصية الثقافية والحضارية والهوياتية.

أصبح العالم اليوم ينظر إلى النموذج الغربي بنسبية كبيرة نظرا لتدرج تطبيق الديمقراطية في تلك البلدان داخليا وخارجيا وكذا في علاقاتها بدول العالم الأخرى وكذا بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي ككل.[3]

فخصوصية النموذج الغربي للديمقراطية والذي تسعى الولايات المتحدة للترويج له بصورة انتقائية واجه نماذج أخرى ممانعة، تتخذ من القيم الاجتماعية الخاصة والمسارات التاريخية لها كحجة

---

[1]– نفس المرجع، ص 397.
[2]– نفس المرجع ، ص 416.
[3]– المرجع السابق، ص 160.

لرفض التغيير ونجد من هذه الدول بقاء الصين دولة أحادية شمولية في حكمها لم تركب موجة التعددية، كما هو الوضع في كوبا بالرغم مما تشكله من استثناء.

وفي نفس السياق ثار جدل كبير حول مفهوم الديمقراطية في العالم الإسلامي الذي ينظر إلى المفهوم بفلسفته الغربية إطارا مغايرا لما يحمله الفكر الإسلامي من تصورات حول نمط الحكم كمفهوم الشورى لتقويض الانفراد بالسلطة والديكتاتورية وكذا الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في كل ما ينظم الحياة السياسية حتى إن لم يشكل ذلك أغلبية.

وعلى صعيد الممارسة فقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بالانتقائية والمصلحية في نشاطها الدولي لتعميم الديمقراطية وهي التي حملت على عاتقها هذه المسؤولية. وكانت الملاحظة السائدة هو ازدواجية التعامل مع الدول الشمولية ، ففي دعوته الرئيس " بوش" لترسيخ الديمقراطية في الشرق الأوسط عقب حرب الخليج، انحازت واشنطن إلى جانب دول أوتوقراطية وعززت علاقاتها معها بل ودعمتها بمختلف الوسائل، الشيء الذي أثار حفيظة الملاحظين وجعل من سياسة أمريكا في المحك.

غير أن الإدارة الأمريكية سواء في عهد بوش أو كما رسمتها إدارة ريغان كانت قائمة على سياسة تلخصها هذه العبارة التي قالها " توماس كارودر Thomas Carothers " إن الأنماط المحدودة والعمودية للتغيير الديمقراطي تجنبنا تحطيم الهياكل التقليدية للأنظمة الحليفة للولايات المتحدة منذ أمد بعيد"[1].

ويقصد بذلك أن الولايات المتحدة سعت دائما إلى الإبقاء على النظام الأساسي للمجتمعات الغير ديمقراطية لتجنب التغيرات الشعبية الجذرية وما تحمله من تحولات غير متوقعة وغير مضمونة النتائج بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة.

[1]- NOAM CHOMESKY, Op Cit, P 191.

الفصل الرابع : الولايات المتحدة الأمريكية بعد 2001/9/11

المبحث الأول : 2001/9/11 مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: أحداث 2001/9/11.

المطلب الثاني: انعكاسات الأحداث على الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني : الاستراتيجيات المتبعة بعد 2001/9/11.

المطلب الأول : الحرب الاستباقية.

المطلب الثاني: الفوضى الخلاقة.

المطلب الثالث: إستراتيجية الدرع الوقائي الأمريكي

المبحث الثالث: الحرب على الإرهاب.

المطلب الأول: مفهوم الحرب على الإرهاب.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات والنتائج.

الفصل الرابع : الولايات المتحدة الأمريكية بعد 2001/9/11

المبحث الأول: 9/11: مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 والمتمثلة في هجومات بطائرات مدنية محولة استهدفت مباني حكومية حساسة في الولايات المتحدة –نقطة تحول هامة ففي الوقت الذي تشكل النظام الدولي الجديد بصياغة أمريكية خالصة تسيطر من خلاله على العالم وتمارس كل أنواع الهيمنة سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي أو الثقافي، كما ينتشر جيشها في الكثير من مناطق العالم للتدخل من أجل حل النزاعات الدولية وإحلال السلام، تجد أمنها القومي محل تهديد فعلي وفي صورة هجومات مباشرة، أثارت الرعب في الشعب الأمريكي وكانت نيويورك مسرحا لها.

إن الولايات المتحدة التي شاركت في الحربين العالميتين استطاعت أن تحافظ على سلامة أراضيها وحماية أمنها القومي أمام الأخطار الكبرى التي شكلتها جيوش القوى الكبرى، وبعد مرور مراحل عديدة من تاريخ العلاقات الدولية، من حرب باردة وانفراج دولي وانهيار الثنائية القطبية يجد القطب الواحد المهيمن نفسه أمام نفسه تحد كبير يستهدف المحور الرئيسي لسياسة كل دولة، والمتمثل في الأمن القومي.

من هنا اكتسبت أحداث 11 سبتمبر 2001 الأهمية الكبرى سواء على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية، أو على صعيد البنية الداخلية للنظام السياسي كما امتدت تداعيات الحدث لتشمل بنية النظام الدولي ككل ببروز مفاهيم جديدة، كانت الولايات المتحدة وراء ترسيخها كرؤية إستراتيجية لمرحلة جديدة عرفها العالم فانتشر مصطلح الحرب الوقائية، وكذا مفهوم الفوضى الخلاقة غير أن أهم إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر تمثلت في الحرب على الإرهاب بكل ما حملت من تطورات وتطبيقات ونتائج.

المطلب الأول: أحداث 2001/9/11

لتحليل أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحديد اتجاهات العالم بعدها، يجب ربطها بسياق التطورات الدولية والمتغيرات التي عرفها النظام الدولي منذ الحرب الباردة، فالأحداث التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في أمنها القومي لم تولد من فراغ بل عكست وتيرة الأحداث التي شدت أنفاس العالم، كتوترات الحرب الباردة وحرب النجوم والردع النووي وإستراتيجية الاحتواء ومرورا بحروب الخليج الأولى (إيران العراق) وحرب الخليج الثانية (التدخل الأمريكي لتحرير الكويت من الغزو العراقي)، وما مثلته هذه المحطات من سياسات دأبت الولايات المتحدة على صياغتها وفق منظور ديني لتأليب الشعوب ضد الشيوعية والأنظمة الشمولية. متخذة في ذلك الوسائل العسكرية والتكنولوجيا العالية في مجال التسلح لتكون القطب الأوحد والقوة المهيمنة على العالم.[1]

إن هذا الوضع مكنها من بلوغ أهدافها وتسويق خطاباتها الرمزية والسياسية، لكن بالمقابل دفع بالكثير إلى إبداء الانزعاج من هيمنة الإمبراطورية واعتبر تفردها استفزازا لمشاعر الآخرين ولم يكن استعراض القوة في حرب الخليج وغيرها إلا باعثا لنزعة الكراهية.

إن خصوصية هجمات 11 سبتمبر تكمن في اعتبارها خطرا مفاجئا مختلفا عن الحروب القائمة بين الدول، إذ يقول هستانللي هوفمان أن الأحداث أثبتت أن أشخاصا غير مسلحين تقريبا يتحدون أكبر قوة مهيمنة عالمية !"، وهي سابقة جديدة في العلاقات الدولية ولأول مرة، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام خطر منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وإن كانت الأخطار إبان مرحلة الحرب الباردة معروفة ومحددة إلا أن الخطر الجديد بات مجهول المصدر والطبيعة ومتعدد الأوجه وقد يؤدي إلى كارثة شاملة.

كما أثبتت الأحداث أن تهديد الأمن القومي ليس بالضرورة يكون من الخارج، بل أصبحت البيئة الداخلية مصدرا للخطر، وهو ما خلق نوعا من الخوف لدى الرأي العام الأمريكي.[2]

وفي هذا الشأن يقول "نعوم شومسكي" :" إن ال فظاعات المروعة التي حدثت في 11 سبتمبر جديدة تماما على الشؤون العالمية، ليس من حيث حجمها وطبيعتها ولكن من حيث هدفها فبالنسبة إلى

[1]- أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول** ، سبتمبر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2004، ص ص 11-12.

[2]- Bruno cadanes, Jean-Marc Pitte **11 Septembre : la grande guerre des Américains,** ARMAND COLIN, France, 2003, P P 29-30.

الولايات المتحدة، هذه هي المرة الأولى منذ حرب العام 1812 التي تهاجم فيها أرض الوطن، أو حتى يتم تهديدها".[1]

انتخب جورج بوش سنة 2000 رئيسا للولايات المتحدة عبر انتخابات أثارت الكثير من الشكوك لدرجة أنها لم تكن مقنعة، وعرف في الأشهر الأولى من حكمه بتجاهله للشأن الخارجي وتراجع شعبيته أمام أزمة اقتصادية وأغلبية غير مستقرة، فكانت أحداث 11 سبتمبر بمثابة المنقذ للرئيس من هذه الوضعية، وقد علق على ذلك الصحفي: جوناتون شيت JONATHAN CHAIT: " إن 11 سبتمبر كانت أغلى هدية تلقاها رئيس".

وهكذا وجد الرئيس جورج بوش فرصة لتوحيد الشعب الأمريكي من حوله عبر ما سمي " بالوحدة المقدسة L'union sacrée وهو ما دفع به يوم 20 سبتمبر لاستغلال الموقف والتصريح بقوة: " على كل دولة في هذا العالم أن تتخذ موقفا صريحا وواضحا إما أنها معنا أو أنها مع الإرهاب".[2]

لقد اتخذ جورج بوش من البعد الديني أساسا لحملته الجديدة لرد الاعتبار للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر وساد تعبير " God Bless America" (الله يحمي أمريكا)، وأنه في مهمة مقدسة، فاتخذ من العامل الديني أساسا لحشد الدعم وتطمين الرأي العام وكسب التأييد لقوة الخير في حربها ضد قوى الشر والإرهاب.

واستعاد جورج بوش قاعدته الانتخابية المسيحية من خلال خطاباته المثالية لتهدئة الأمريكيين من هول الصدمة وخطورة الحدث ، وأرادت الإدارة الأمريكية أن تجابهها بتعزيز الإحساس بالمهمة العالمية والدينية للولايات المتحدة في العالم, فالحرية –حسب بوش– هبة ربانية للناس، وأمريكا تتولى توصيلها للشعوب باللين أو القوة.[3]

دخلت الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر في حالة حرب فكان التدخل العسكري في أفغانستان منذ 7 أكتوبر 2001 ثم في العراق في 20 مارس 2003، وقد صرح بوش بعد الأحداث مباشرة :" من الآن كل بلد يدعم ويأوي الإرهاب يعتبر بلدا معاديا للولايات المتحدة".

ويضيف:" كل أمة يجب أن تختار في هذا الصراع ولا مجال للحياد".

---

[1]– نعوم شومسكي، **9/11 الإرهاب والإرهاب المضاد**، ترجمة: ريم منصور الأطرش، طبعة أولى، دار الفكر، دمشق، 2003 ص 29.

[2]- Bruno cadanes, Jean Marc Pitte, op cit, 68.

[3] -Ibid p 76.

لقد أعلن بوش الحرب الشاملة، وكانت للأحداث تداعيات على الاقتصاد الأمريكي وكذا علاقات الولايات المتحدة مع أوروبا ومع العالم ككل[1].

إن تحليل أحداث 11 سبتمبر أبرزت أهمية بالغة نظرا للخصائص التالية:

1-**التاريخية:** فهي حدث فاصل في تاريخ الولايات المتحدة حيث تعرضت إلى تهديد مباشر لأمنها القومي والمساس به داخليا وبصورة مفاجئة لم تحدث سابقا.

كما خلقت شعورا من الخوف والغضب والرغبة في الانتقام وأصبح هناك حافزا استراتيجي للتعبير عن سياسة الهيمنة الأمريكية وتطليق مبدأ العزلة.

2-**العالمية:** لا يشك أحد في أن الأحداث التي شهدتها مؤسسات الدولة الأمريكية في نيويورك كان لها أثرا في كل أنحاء العالم وامتد صداها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي.

3-**الشمولية:** إن تداعيات أحداث 11 سبتمبر كانت نفسية واقتصادية وسياسية وعسكرية في نفس الوقت [2]. كما أعادت إلى الأذهان الأبعاد الحضارية التي تحدث عنها " صمويل هنتنغتون" في كتابه: صدام الحضارات، واعتبرت الأحداث تصادما بين الحضارة الإسلامية والمبادئ الغربية وهو ما دأب على تأكيده الكثير من القادة الأمريكيين لتبرير سياساتهم وسلوكاتهم تجاه العالم الإسلامي.

كما أن أحداث 11 سبتمبر أظهرت للولايات المتحدة الكثير من الحقائق والعبر التي يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة الاستراتيجيات الجديدة وأهم هذه النقاط:

- بينت الأحداث خطورة الإرهاب الدولي وضرورة التصدي له باتباع سياسة تحالف دولي فعال.
- أظهرت الأحداث انعكاسات العولمة وتأثيراتها السلبية على الأمن العالي، فسهولة تنقل الأشخاص والأموال والأفكار أصبحت تؤثر بشكل واضح على أمن الأفراد والدول.
- أكدت الأحداث أولوية تحقيق الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، وتولي القوات العسكرية والمؤسسات المدنية لضمان سلامة الأفراد، وتجنيب الدولة أي تهديد كيماوي أو بيولوجي أو

1- Ibid, p 145

2- عبد الله نقرش، عبد الله حميد الدين، **السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول،** المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، عدد 25/286، 2002/12، ص 7.

إشعاعي، وذلك بتخصيص منظومة متكاملة لحماية البنية التحتية الإعلامية والأراضي الأمريكية ضد الصواريخ الباليستية.

- ❖ أثبت الأحداث ضعف النظام الإقليمي والدولي دون الولايات المتحدة التي لعبت دائما دور الفاعل الرئيسي في معالجة القضايا الدولية.
- ❖ أثبتت الأحداث غياب أي منافس استراتيجي يمكن أن يحتل مكانة الولايات المتحدة ويضطلع بمهامها الدولية، وكان الالتفاف الدولي حولها بتقديم الدعم والتأييد تأكيد على شرعية أمريكا في قيادة العالم.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات الأحداث على الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: على المستوى الداخلي

تلقى الرأي العام الأمريكي هجمات 11 سبتمبر بكثير من الهلع نظرا لصدمة المفاجأة وهول الخسائر بالإضافة إلى طبيعة الأحداث التي تلفها الكثير من الضبابية من حيث غياب عدو محدد والتخوف من ضربات مماثلة مما عرض أمن البلاد إلى التهديد المرتقب في كل لحظة.

عمد المحافظون الجدد في الحكومة الأمريكية على توجيه الرأي نحو ضرورة الالتفاف حول الرئيس، وإيقاظ روح المواطنة لحماية البلد وتعزيز أمنه القومي، وقد كان رد فعل الرئيس جورج ولكر بوش الصارم لتعهده التصدي للفاعلين ومتابعتهم في كل أنحاء العالم في حرب شاملة سماها "الحرب ضد الإرهاب"، شكل ذلك تأثيرا على شعور الأمريكيين الذين تراجعوا عن موقفهم تجاه رئيسهم، حيث ارتفعت شعبيته التي عرفت أسوء المستويات قبل 11 سبتمبر، وكان ذلك تعبيرا عن التضامن لمواجهة عدو أجنبي محتمل.

كما أثرت الأحداث على مستوى الحريات في المجتمع الأمريكي إذ انتشرت النظرية العنصرية تجاه الجاليات العربية المسلمة التي عانت الكثير من الممارسات والمضايقات وزاد في تصاعد هذه النزعة خطابات الرئيس ذات البعد الديني واعتبار الحرب على الإرهاب حربا صليبية ضد "القاعدة" و"العنف الإسلامي" وبات كل من هو مسلم مستهدف، وامتلأت سجون "غوانتانامو" في ظروف جد سيئة مخالفة لكل حقوق الإنسان التي ما فتئت الولايات المتحدة تتغنى بها.

---

[1] – شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 74.

غير أن هذا السلوك يرجعه الكثيرون إلى هول الصدمة ورد فعل طبيعي ومباشر ولا يتعدى ذلك ليمس البنية القيمية للمجتمع الأمريكي القائمة على الحرية والديمقراطية، ويقول نعوم شومسكي في هذا الشأن:" لا أعتقد أن أحداث 9/11 ستؤدي إلى تضييق الحقوق داخليا وبطريقة جدية، لأن الحواجز الثقافية والمؤسساتية متجذرة بقوة تستطيع منع ذلك... كما أن الرأي العام الواعي والمتيقظ داخل المجتمع الأكثر حرية وديمقراطية يستطيع توجيه السياسات نحو مسارات إنسانية أكثر".[1]

لقد كانت تصريحات جورج بوش بعد الأحداث صادمة لشعور المسلمين في أمريكا والعالم حيث قال:" إنهم يشنون حربا علينا" وإنها " حرب صليبية" فكان لخطابه المشحون بالبعد الديني أساسا لقيامه بسياسة جديدة من خلال تحديد العدو وتصويره في الإسلام المتطرف كما ركزا المحافظون الجدد على العالم الإسلامي والشرق الأوسط خاصة بداية لتطبيق استراتيجية إعادة بناء النظام الدولي ، وأصبح الإسلام هدفا لحملة إعلامية واسعة والحرب استهدفت الكثير من المناطق.[2]

إن المتمعن في ردود الفعل الأمريكية يدرك أن إدارة جورج بوش حاولت استيعاب الأزمة وتهدئة الأوضاع من خلال جملة من القرارات والخطابات التي سعت في مجملها إلى تحديد العدو المتمثل في "الإرهاب الإسلامي، لأن بقاء العدو غامضا يزيد من شعور الخوف واللاأمن في صفوف الرأي العام، وحتى تتبنى السلطة الرغبة في الانتقام لدى الأمريكيين عقب الأحداث لجأت إلى إيجاد جملة من الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية وهي بذلك تأكد جاهزيتها وتستعيد ثقة الشعب في حكومته.[3]، وفي هذا السياق اتبعت إدارة جورج بوش جملة من الإجراءات الأمنية لمواجهة الوضع وذلك من خلال:

1-إنشاء مكتب الأمن الداخلي للولايات المتحدة يختص في مكافحة الإرهاب، واستحداث وظيفة جديدة هي مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي ليكون رئيسا للمكتب.

2-إصدار قرار إنشاء مجلس أمن البلاد الداخلي في 29 أكتوبر 2001 ليتولى قضايا الأمن الداخلي وتأمين البلاد ضد الإرهاب، يتولى توفير الإنذار الموقوت بأشكال التهديد الإرهابي ودرجة خطورته.

3-اقتراح بإنشاء وزارة للأمن الداخلي تقوم على نظام هيكلي محدد يتكون من:

أ-قسم لتحليل المعلومات وتأمين البنية الأساسية.

[1]- نعوم شومسكي، مرجع سابق، ص 59.
[2]- أحمد يوسف، **الإسلاميون وأمريكا، التحدي والاستجابة**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 52.
[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 223.

ب–قسم لتحديد الإجراءات المضادة للهجوم الكيميائي أو الإشعاعي او النووي.

ج–قسم للتجهيز استعدادات الطوارئ ورد الفعل.

د–قسم لتأمين الحدود ووسائل النقل.[1]

إن تركيبة النظام السياسي الأمريكي عرفت تأكيد لوجود وعودة تيار المحافظين الجدد بمجيء جورج بوش الابن، كما أنها تجسدت بقوة بعد إحداث 11 سبتمبر وامتدت سيطرة أقطاب المحافظين الجدد من اعتلاء المناصب العليا الحساسة في الدولة إلى فرض رؤيتهم الراديكالية لسياسة الولايات المتحدة سواء في الداخل أو الخارج، لقد كانت أحداث 11 سبتمبر تدعيما قويا للمحافظين الجدد ومنطلقاتهم الاستراتيجية.[2]

لقد وجد هذا التيار الفرصة لتنفيذ مخططاتهم بالتأثير على القرار السياسي وعلى إدارة الرئيس الموالية لهم، حيث تم توزيعهم على المناصب الحساسة في السلطة كالدفاع والعدل والبيت الأبيض وكانوا مؤثرين بشدة في التوجيهات الخارجية للدولة.

كما هيمن المحافظون الجدد على دوائر القرار الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد أبرزوا عدائية مثيرة ضد العالم الذين يصفوه ضمن الدول الراعية للإرهاب والدول المتمردة التي يتعين معاقبتها بالإضافة إلى محور الشر المشكل من كثير من الدول العربية الإسلامية، فكانت نبرة متطرفة مغالية لكنها عبرت عن استراتيجية أمريكية جديدة تبناها الرئيس جورج بوش.[3]

وكانت في مجملها تقوم على أسس الفكر المحافظي الذي يركز على تشجيع الولاء القومي ووجوب التمييز بين الأصداء والأعداء، وتحقيق المصلحة القومية بعيدا عن الحدود الجغرافية، والإيمان بالقدرة العسكرية كأساس لتحقيق المكاسب وذلك في سبيل مكانة كونية رائدة ومهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص 75–76.

[2]– صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 117.

[3]– السيد ولد أباه: **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001**، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 43.

ثانيا: على المستوى الخارجي

لم تكن هجمات 11 سبتمبر صادمة لشعور الأمريكيين فقط بل أحدثت تأثيرا في منظومة العلاقات الدولية حيث التفت الدول الغربية والمتحالفة مع الولايات المتحدة منددة بالأحداث، كما أبدت دول أوروبا تضامنها المطلق عبر حلف الأطلسي، كما اغتنمت روسيا الفرصة لتأكيد علاقاتها الجيدة مع الغرب عموما وهو ما ذهبت إليه من خلال مد يد المساعدة للأمريكان في حربهم على أفغانستان بفتح مجالات استراتيجية للقوات من ناحية آسيا الوسطى.

لقد اعتبرت الولايات المتحدة هذا التضامن إيمانا من دول العالم بشرعيتها كقوة مهيمنة على العلاقات الدولية وضرورة وجودها قوية وسالمة لتحقيق النظام الدولي.[1]

وبمرور السنوات بقيت أحداث 11 سبتمبر 2001 تشكل المنعطف التاريخي للعلاقات الدولية، والتحول الأساسي في الاستراتيجية الدولية، والتغير الواضح في أولويات السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا، حسب ما تقتضيه الضرورة للتكيف مع التهديدات الجديدة وبصورة أوضح اتجهت الولايات المتحدة إلى إبراز زعامتها وهيمنتها على العالم بوتيرة سريعة، والسعي إلى إقناع الحلفاء للتعاون معها بجدية.[2]

أصبحت الولايات المتحدة أكثر استعدادا لتبني سياسات عدائية صريحة تجاه من يعارض سياستها وفق المقولة: " **من ليس معنا فهو ضدنا**".

ويمكن تلخيص أهم المواقف التي شكلت الرؤية الأمريكية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر فيما يلي:

1-التأكيد على أن " الإرهاب" هو العدو الأول للولايات المتحدة والسعي إلى ملاحقته وإعلان الحرب ضده وتعبئة المجتمع الدولي ضده.

2-تحديد "الإرهاب الإسلامي" كهدف أول لسياستها في الحرب على الإرهاب بملاحقة " أسامة بن لادن" وتنظيم القاعدة واتهامهما بالقيام بهجمات 9/11 فكانت الوجهة الأولى هي الحرب على أفغانستان باعتبارها معقلا لحركة طالبان.

1- EMMANUEL TODD, Après l'empire, Essai sur la décomposition du système Américain, Gallimard, Paris, 2002, p 12

2- عبد الله نقرش، عبد الله حميد الدين، مرجع سابق، ، ص 6.

3-التأكيد على مبدأ " من ليس معنا فهو ضدنا" وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي عقب الأحداث في خطابه الشهير ومفاده أن دول العالم ستنقسم بين مؤيد للولايات المتحدة وعدو لها ولا مجال للبقاء الحيادي.

4-توظيف كل الوسائل للقضاء على خلايا "الإرهاب" في العالم انطلاقا بغزو أفغانستان وتجنيد الدول الحليفة لملاحقته في الكثير من المناطق وتحديد المنظمات التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية إرهابية، وإعادة انتشار القواعد العسكرية عبر العالم في إطار التنسيق الدولي للقضاء على الإرهاب.

5-استهداف العرب من خلال حث القادة العرب على تضييق الخناق على المنظمات الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة ضمن قائمتها السوداء للتنظيمات الإرهابية، وقد وظفت الإعلام للترويج لمفهومها للإرهاب.[1]

[1]- المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بعد 2001/9/11

في سياق بحثنا حول محور المصالح الأمريكية والاستراتيجيات المتبعة من طرف الولايات المتحدة، سنتعرض إلى مرحلة ما بعد 11 سبتمبر وما عرفته السياسة الخارجية الأمريكية من استراتيجيات تبدو للوهلة الأولى أنها جديدة إلا أنها لم تشكل قطيعة مع المنظومة الفكرية للآباء المؤسسين، وهذا ما يفسر التواصل الذي تتصف به الولايات المتحدة في بناء سياساتها غير أن التغيير يكمن في مدى تأثير العوامل المتعلقة بطبيعة النظام الدولي.

إيمانا بدورها الريادي ، وأمام ضرورة التحرك الفعلي إزاء التهديدات التي عرفها أمنها القومي سارعت الإدارة الأمريكية إلى بعث الكثير من الأفكار والمشاريع، واتخاذ السياسات الكفيلة باسترجاع الثقة وتعزيز المكانة، فكانت الحرب الاستباقية عبر التدخل العسكري، في أفغانستان والعراق كما تم رسم إستراتيجية دقيقة ومتطورة لحماية الأمن القومي وامتدت السياسة إلى استحداث مشروع الشرق الأوسط الكبير بصياغة أمريكية يستجيب لمصالحها ويحقق أهدافها بمنطق الفوضى الخلاقة.

المطلب الأول: الحرب الاستباقية (Preventive war)

أولا: المفهوم والأسس

تمثل إستراتيجية الحرب الاستباقية تحولا في المنظومة الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية طوال الخمسين عاما التي تلك الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت بتطبيق مبدئي الردع والاحتواء، غير أن تداعيات 11 سبتمبر 2001 والتهديدات الجديدة التي أصبحت الولايات المتحدة تواجهها دفعت بصقور البيت الأبيض الممثلين في تيار الاستباقية كأساس للحرب على الإرهاب وتفادي ضربات أخرى تهز الأمن القومي، واشتهرت هذه الحرب بأنها " عقيدة بوش" والركيزة الأساسية لاستراتيجية الجديدة.

تقوم فلسفة الحرب الاستباقية على اعتبار أن النظريات الكلاسيكية لم تعد صالحة ومواكبة لمستوى التهديدات التي تعرفها البيئة الأمنية الأمريكية وبات من الطبيعي إعداد إستراتيجية للدفاع قائمة على منع المنظمات الإرهابية والنظم الداعمة لها من الحصول على أسلحة بيولوجية كيماوية أو نووية من شأنها تهديد الولايات المتحدة العالم، كما أوضح " بوش" في خطابه في جوان 2002:" إذا انتظرنا

التهديدات أن تتحقق بشكل كامل فإننا نكون قد انتظرنا طويلا، إننا يجب أن ننقل المعركة إلى العدو وأن نواجه أسوء التهديدات قبل أن تنشأ".

وقد كانت هذه العبارات تمهيدا الوثيقة رسمية تضمنت " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" وصدرت في 17 سبتمبر 2002 وردت فيها الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية حيث نجد:

" إنه باعتبار أهداف الدول المارقة الإرهابية فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل متمسكة فقط بسياسة رد الفعل التي اتخذتها في الماضي وأن عدم القدرة على ردع المهاجم المحتمل وإلحاح التهديدات اليوم وحجم الضرر المحتمل الذي يمكن أن يسببه خصومها واختيارهم لأسلحتهم لا يسمح بهذا الخيار، إننا لا نستطيع أن نترك أعداءنا يضربون ضربتهم الأولى"

لقد آمن الرئيس جورج بوش وإدارته باستراتيجية الحرب الاستباقية، واعتبر أن الولايات المتحدة قوة عالمية متفوقة عسكريا واقتصاديا وثقافيا، مما يجعلها تعرض نموذجها على دول العالم بشكل آمن، وبادر إلى غزو أفغانستان والعراق لتكونا نموذجين لتطبيق تلك السياسة.

كانت الحرب على العراق بحجة امتلاكه لأسلحة دمار شامل وعلاقة النظام فيها بتنظيم القاعدة، رغم أن هذه الحجج لم تقنع الملاحظين، وارجعوا ذلك إلى رغبة الولايات المتحدة في تأمين مصادر النفط والسيطرة على الشرق الأوسط وتأمين سلامة إسرائيل .[1] وهي أهداف دائمة في السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد صرح " بول وولفويز" أحد أقطاب المحافظين الجد د في إدارة جورج بوش ونائب وزير الدفاع الأمريكيان :" حظر أسلحة الدمار الشامل قد أضحى التسويغ المركزي العام لغزو العراق لأنه الفكرة الرئيسية الوحيدة التي تمكنت الإدارة من الأنفاق عليها"غير أن بطلان هذه الحجة في النهاية نظرا لخلو العراق ن أي نشاط نووي أو غيره أدى بالقيادة الأمريكية إلى استخدام الحجج الأخرى المرتبطة بدمقرطة نظام الحكم ومحاربة الإرهاب وغيرها.[2]

كما سبقت العراق، حربا على أفغانستان كانت مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وكانت الحجة هي ملاحقة الإرهاب عبر مطاردة تنظيم القاعدة وحركة طالبان كما أصبح اسم " أسامة بن لادن" هدفا للتدخل العسكري الأمريكي.

---

[1]- السيد أمين شلبي،**مرجع سابق**، ص 127.

[2]- جورج حجار، **أمريكا في طور الرايخ الرابع**، دار الهادي، بيروت، 2005، ص 118.

لم تكن إستراتيجية الحرب الاستباقية وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001، بل كان دعى إليها تيار المحافظين الجدد منذ التسعينات أي بعد نهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم وكان وولفويتز يرى أن من حلفاء الولايات المتحدة هم منافسون محتملون لا بد من تحديد طموحهم، كما أن القوة ثابت في سياسته الأمريكية لقيادة الشؤون الدولية.

قامت الحرب الاستباقية حسب عقيدة بوش على العناصر التالية:

1-استباق التهديدات الخارجية بشن الحرب.

2-نشر المبادئ الأمريكية في العالم بما يؤدي إلى تغيير الأنظمة التي لا تتناسب مع هذه المثل.

3-تطوير القوة الأمريكية لتبقى متفوقة بحيث لا تستطيع أي قوة أخرى أن تضاهيها.[1]

لقد صرح " دونالد رامسفيلد" وهو أحد الشخصيات البارزة في إدارة جورج بوش في 31 جانفي 2002 موضحا سياسة الحرب الاستباقية:" يتطلب الدفاع عن الولايات المتحدة الاحتراز والدفاع عن النفس، وأن نكون البادئين أحيانا وقد يقتضي منا الدفاع عن أنفسنا ضد الإرهاب والأخطار الأخرى التي يبرزها القرن الحادي والعشرون وأن نحمل الحرب إلى أعدائنا، إن الدفاع الوحيد في بعض الحالات هو الهجوم الجيد" وفي نفس السياق يتم التأكيد في وثيقة الأمن القومي بما يلي:

" تمتلك الولايات المتحدة قوة عسكرية لا يكافؤها أحد ولا تتردد في التصرف إن اقتضى الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها وقائيا... وتتدخل الولايات المتحدة ولو لم يصبح التهديد واقعا ملموسا بعد".[2]

وتقوم خطة الأمن القومي على تبني الحرب الاستباقية بمعنى مهاجمة الأعداء المحتملين من دون استفزاز أو مبرر إذ يؤكد ذلك الرئيس الأمريكي معبرا: " إن منطق الدفاع عن النفس يستدعي قيام أمريكا بالتحرك ضد الأخطار المحتملة قبل أن تصبح أخطارا حقيقية، وقرر فيها الرئيس بوش أن أمريكا ستعيد بناء النظام الدولي على أساس ينسجم وتفوقها العسكري الكاسح والحيلولة دون امتلاك أي دولة ما يكفي من القوة العسكرية والتكنولوجيا لتحقيق التوازن العسكري مع أمريكا[3]

---

[1]– صبري فارس الهيتي، **العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 411.

[2]– محمد البغدادي، **الإمبراطورية الأمريكية**، الطبعة الأولى، دار تو بقال للنشر، الرباط، 2005، ص 33.

[3]– غازي حسين: **الشرق الأوسط الكبير: بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2005. ص 89

إن العمل الوقائي الذي يؤسس للحرب الاستباقية حسب رؤية قادة البيض الأبيض الأمريكي والإدارة عموما هو أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة ضد أهداف أمريكية وهو البديل لسياسة رد الفعل التي أثبتت محدوديتها في حماية الأمن القومي.

وتشمل إجراءات الوقاية الوقوف ضد احتمال حصول دول على أسلحة دمار شامل وتصديرها وكذا الحيلولة دون استيلاء الجماعات المتطرفة على السلاح النووي ويبرر الأمريكيون هذه السياسة ببروز تحولات عميقة في البيئة الأمنية مغايرة للمراحل السابقة وخاصة مع تصاعد المد الإرهابي.[1]

ثانيا: تداعيات الحرب الاستباقية

لقد شغلت إستراتيجية الحرب الاستباقية التي تبنتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر اهتماما بالغا على المستوى الداخلي والدولي، واعتبرها الكثيرون تحولا سلبيا في النهج الأمريكي باعتبارها سياسة مثيرة للقلق في حين عملت الولايات المتحدة على مدى تاريخها الحرص على الاستقرار الإقليمي والدولي لتحقيق مصالحها الحيوية.

كما أن اعتماد سياسة قائمة على التدخل المفرط وغير محدد وبطريقة منفردة سيعرض الأمن الدولي إلى التهديد وهو ما يؤثر في هيكل السلام الدولي إذ بموج ب هذه السياسة يمكن لكل دولة أن توجه ضربات ضد أي دولة أخرى تقدر أنها تشكل تهديدا لها. كما تزيد في تصعيد الأزمات الدولية وتشجع البدائل العسكرية عن غيرها من الوسائل السلمية لحل النزاعات.

كما تعتبر الحرب الاستباقية تجاوزا خطيرا للمؤسسات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة ومبادئها المحورية المتمثلة في حماية السلم والأمن الدوليين فكانت ضربة قاضية للشرعية الدولية [2]، وقد تأكد ذلك عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق دون تحقيق إجماع بمكاسب الأمن ورغم معارضة الكثير من دول العالم وحتى الحلفاء منهم.

وعلى المستوى الأقليمي، كانت المنطقة العربية هدفا أساسيا لاستخدام الاستباقية وأثرت بشكل واضح على استقرار المنطقة وخاصة الدول التي ترى الولايات المتحدة أنها غير موالية وتدعي أنها تهدد مصالحها كما حدث بشأن العراق وكما تم التصريح بشأن ضربات تشمل سوريا وليبيا والسودان،

[1]– صبري فارس الهيتي، مرجع سابق ص 425.

[2]– أسامة الغزلي حرب، **الطريق إلى الحرب، حرب الخليج الثالثة**، المكتب المصري، الحديث، القاهرة، 2003، ص 62.

كما امتدت السياسة لتشمل إيران، كما شكلت إسرائيل الحليف الدائم للولايات المتحدة خطرا دائما لهذه الدول من منطلق قدرتها على القيام بأي ضربات استباقية مماثلة.[1]

ويعتبر المحللون أن الحرب الاستباقية التي روجت لها إدارة بوش ستفتح المجال أمام حالة حرب مستمرة لا نهاية لها خاصة مع تفاقم ظاهرة الإرهاب الدولي أي أن اعتماد هذه السياسة يتطلب من الولايات المتحدة البحث الدائم عن عدو محتمل والدخول في مواجهات وردود أفعال انتقامية تجاه مناطق إقليمية لا تعترف بخصوصياتها التقليدية والثقافية والاجتماعية، ويرى الكثيرون أن استراتيجية الحرب الاستباقية التي وجدت من أجل القضاء على الإرهاب وكل ما يهدد الأمن القومي ستكون دافعا وسببا في بروز الظاهرة وتفشيها، وبالتالي توسيع دائرة الأعداء على حساب دائرة الحلفاء.

ستكون هذه الإستراتيجية أداة في يد إسرائيل كذلك لاستخدامها في قهر واستبداد الفلسطينيين وتكريس السياسة الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى تسعى إلى تهديد دول المنطقة بالهجومات الاستباقية بمساعدة الولايات المتحدة المساندة لها على الدوام، وهذا في سياق حرب شاملة على لبنان وسوريا بحجة ضرب قواعد حزب الله وكذا الهجوم على إيران لمنعها من تطوير أسلحة نووية، كما قد تشمل هذه الهجمات باكستان والهند.[2]

ويمكن الإشارة إلى الصعوبات التي ستواجه الولايات المتحدة أثناء تطبيقها للحرب الاستباقية والمتمثلة في التأثير على علاقاتها بالدول الأوروبية خاصة إذ ستواجه مشاكل وصعوبات بشأن التخطيط ولتنفيذ العمليات المشتركة لأنه من الصعب إقناع الدول بوجود تهديدات خطيرة، وهذا ما حصل على أرض الواقع عندما قامت بغزو العراق.[3]

ثالثا: الحرب على العراق نموذجا للحرب الاستباقية.

كانـت العراق ساحة لاختبار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وردا مباشرا على هجمـــات 11 سبتمبر 2001، كما اعتبرت تطبيقا فعليا لأفكار المحافظين الجدد الذين خططوا منذ مراحل سابقة للإطاحة بصدام حسين وغزو العراق وذلك بإعداد خطة تتمثل في جملة من الخيارات أهمها:

1- المرجع السابق، ص 64.

2- حسام سويلم، **الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة** موسوعة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام القاهرة العدد 150 ، 2002، ص ص : 293-295.

3- شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 118.

1-خيار دبلوماسي يتمثل في وساطة أممية لفرض عقوبات محددة على العراق والضغط على صدام حسين يمنعه من تطوير أسلحة الدمار الشامل.

2-الخيار السياسي بالضغط على الرئيس العراقي لإجراء إصلاحات من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم المعارضة في الخارج

3-الخيار العسكري ويتمثل في شن حملة عسكرية على العراق انطلاقا من قصف جوي مؤثر والمراهنة على التمرد في صفوف المؤسسة العسكرية العراقية.

إن هذا المخطط وجد الفرصة السانحة للتطبيق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث اقنع صقور البيت الأبيض الرئيس جورج بوش للقيام بهجومات ضد العراق انطلاقا من الدوافع التالية:

1-نزع أسلحة الدمار الشامل

2-ضمان سلامة إسرائيل من خلال تعايش دولتين: فلسطينية وإسرائيلية.

3-دمقرطة النظام العراقي كنموذج لدول المنطقة[1]

لقد مثل الاحتلال الأمريكي للعراق تطبيقا لاستراتيجية الأمن القومي التي تبنتها إدارة بوش منذ سبتمبر 2002 ونموذجا لاستخدام إستراتيجية الحرب الاستباقية وأفكار المحافظين الجدد.

كما أن احتلال العراق حقق لإدارة الرئيس الأمريكي مكاسب مباشرة متمثلة في القضاء على النظام العراقي باعتباره يشكل تهديدا على الأمن الأمريكي (حسب نظرة المحافظين الجدد) وإحكام السيطرة على النفط العراقي والإبقاء الجديد على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وبصورة دائمة. كما سعت إدارة بوش إلى تقديم العراق كنموذج لتطبيق الديمقراطية بالنسبة للبلدان العربية والتمهيد لمشاريع أخرى بتقدمها مشروع الشرق الأوسط الكبير .[2]

ويمكننا الوقوف عند الأهداف الأمريكية من الحرب على العراق في النقاط التالية:

1-تأكيد الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية بإظهار القوة العسكرية وقدرتها على إعلان الحرب منفردة كما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويحقق أمنها القومي.

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص 184-186.

[2]- أحمد إبراهيم محمود، **العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط السياسة الدولية**، عدد 154، أكتوبر 2003 المجلد 38، ص 62.

2-التحكم في منابع النفط العراقي والتي تمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو ما يمهد للتحكم في موازين القوى الاقتصادية في المنطقة والسيطرة على أسواق النفط العالمية.

3-القيام بالدور القيادي والهيمنة تجاه المجتمع الدولي عموما والقوى العالمية خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي وجدت نفسها على مستوى أدنى من الترتيب والتحرك ولم تستطيع كبح جماع القوة الأمريكية رغم معارضة بعضها لغزو العراق، غير أنها عجزت عن ذلك كما شمل الوضع كذلك موقف روسيا والصين، حيث أرادت الولايات المتحدة إخطارهم بقدرتها على شن هجمات في آسيا والشرق الأوسط وغيرها من المناطق التي تشكل مصالحا حيوية لها.

4-الضغط على الإيران وعزلها عن المنظومة الإقليمية التي تنوي الولايات المتحدة إقامتها بالمنطقة أو ضمان ولائها تحت التهديد بالهجومات أو التغيير السياسي.

وفي المقابل تدعيم دور إسرائيل في المنطقة وضمان استقرارها وتنفيذ استراتيجياتها تجاه الفلسطينيين والعالم العربي.

5-تفكيك النظام العراقي في مقابل نظام جديد يبدي الولاء للسياسة الأمريكية ويسير نحو التطبيع مع إسرائيل ليكون نموذجا للدول العربية الأخرى.

6-امتصاص الغضب الأمريكي وروح الانتقام التي سادت بعد 11 سبتمبر 2001 بضرب دولة عربية مسلحة في سياق الحرب على الإرهاب وهو استهداف مقصود واتهام واضح للإسلام كمصدر للإرهاب.

7-استرجاع ثقة الشعب الأمريكي في الرئيس جورج بوش ودعم شعبيته في الانتخابات الرئاسية وإذكاء الشعور الوطني وانخراط المجتمع في الشؤون الخارجية لحجب النظر عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.[1]

8-الاستفادة من الموقع المتميز للعراق باعتباره موقعا استراتيجيا يساعد في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة وإعادة انتشار القواعد العسكرية وفقا لمبدأ الهيمنة، خاصة وأن المنطقة تعرف الكثير من القوى الصاعدة والممانعة كإيران وسوريا.

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص 188 -191.

كما يشمل العراق استكمالا للطوق العسكري الأمريكي المنتشر عبر القواعد العسكرية المتمركزة في الخليج وآسيا الوسطى وجنوب آسيا.[1]

كما أن الوجود العسكري في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك القدرة على احتواء ومواجهة الدول المعادية انطلاقا من الموقع الاستراتيجي للعراق والتي تسمى بـ " بحور الشر".[2]

9-عملية إعادة إعمار العراق تعتبر فائدة اقتصادية للولايات المتحدة، تساهم في تفعيل الاستمارات الأمريكية بالمشاريع التي تتولى إعادة الإعمار والتي قدرت بـ 100 مليار دولار تقوم بها شركات أمريكية مرتبطة بكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية.[3]

لقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية هدفا استراتيجيا مهما من خلال غزوها للعراق إذ أنها حشدت قواتها العسكرية في المنطقة في غياب قوة دفاعية وطنية عراقية، مما يبرر تواجدها ويحقق أطماعها الاستعمارية.

كما أن الوجود الأمريكي يوفر الكثير من المزايا العسكرية ضد الدول المترددة في التعاون في الحرب على الإرهاب، وتوافر جهوزية القدرات لتوجيه ضربة ضد مواقع تمركز الجيوب الإرهابية [4] غير أن التواجد العسكري الأمريكي في العراق انعكس سلبا على العلاقات مع إيران، وتمحور التوتر حول نقاط أساسية هي:

1-وضعية الأغلبية الشيعية الإيرانية ونشاطها في العراق والتي تعمل على تخريب الخطط الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية.

2-البرنامج النووي الإيراني.

3-الدعم الإيراني لحزب الله في لبنان وامتداد إلى فلسطين.[5]

ولقد تعددت التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق وعلى مستويات عديدة هي:

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 64.

[2]- شريف بسيوني، **الحرب الأمريكية على العراق، شروعية استخدام القوة السياسية الدولية**، عدد 151، جانفي 2003، عدد 38، ص 23.

[3]- أحمد ابراهيم محمود، المرجع السابق، ص 65.

[4]- جيمس نويز، **الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2005، ص 20.

[5]- نفس المرجع، ص 21.

❖ لقد شكل توظيف الحرب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق آثارا إقليمية مرحلية وهيكلية لصالحها، حيث استجابت دول الجوار بشكل كبير وامتنعت عن التدخل في شؤون العراق كما أنها اعترفت بالسلطة المركزية فيها.

❖ ردود الفعل لدى دول الجوار الجغرافي للعراق تكاد تشترك في ضرورة تجنب المواقف الارديكالية ضد الولايات المتحدة، تفاديا للسقوط وإعادة سيناريو العراق، وهو ما يعتبر نجاحا للاستراتيجية الأمريكية.

❖ تطور سياسات دول المنطقة العربية ومواقفها تجاه السياسة الدولية والقضايا الساخنة، إذ أن الوجود العسكري الأمريكي أبرز سياسات أقل تشددا وتعاملا مرنا مع واشنطن، ويظهر ذلك من خلال مواقف سوريا وإيران وحتى تركيا.[1]

أما على المستوى القانوني فقد أبرزت الحرب الأمريكية على العراق إضعافا للقانون الدولي وخرقا للشرعية الدولية بتقليص صلاحيات منظمة الأمم المتحدة فكل الحجج التي روجت لها الإدارة الأمريكية-الدفاع عن المصالح الحيوية، النفط، الدفاع الوقائي، نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق- لم تكن ذات أساس قانوني مشروع. لتبقى سندها الوحيد هو عقيدة بوش الجديدة المتمثلة في الحرب الاستباقية.[2]

لقد هدفت الحرب الأمريكية على العراق إلى ما يلي:

1-الهيمنة المطلقة على النفط العربي نظرا لأهميته الحيوية بالنسبة للاقتصاديات الغربية ككل، وذلك بالاحتلال العسكري المناشر، والسيطرة على مصادره.

2-الضغط على إيران وتطويقها باعتبارها القوة الصاعدة في المنطقة ومصدر التهديد الجدي والمحتمل لإسرائيل.

3-تعزيز دور إسرائيل في المنطقة بتقويض الدول المهددة لأمنها: العراق ، المقاومة الفلسطينية...

4-تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وفق مشاريع مدروسة.

---

[1]- خالد عبد العظيم، **التداعيات الأقليمية للوجود الأمريكي في العراق**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد 154 أكتوبر 2003، ص ص : 98-99.

[2]- محمد الهزاط وآخرون : **احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 51.

5-مباشرة التغييرات السياسية في البلدان العربية على أن تكون العراق نموذجا، وذلك وفق فكرة نشر الديمقراطية غير أن الضغط الأمريكي يكون دائما بهدف الرضوخ للمطالب الأمريكية وأهمها إضعاف المقاومة الفلسطينية بوقف الدعم لها.

6-تعزيز الدور الأمريكي من خلال صياغة استراتيجيات تساهم في الاستجابة للرغبات الأمريكية وفق منظور الدولة المهيمنة والفريدة.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت من خلال حربها على العراق تأكيد هيمنتها على العلاقات الدولية وفق نظام الأحادية القطبية، وخلق سلوك جديد للتعامل الدولي، فإدارة بوش رسمت استراتيجية جديدة قائمة على المقومات التالية:

1-المحافظة على نظام القطب الواحد بالمحافظة على تفوقها العسكري.

2-تحليل جديد للأخطار العالمية وكيفية مواجهتها.

3-استبدال إستراتيجية الردع باستراتيجية الحرب الاستباقية

4-ملاحقة الإرهاب الدولي والدول التي ترعاه بغض النظر عن مبدأ السيادة.

5-التقليل من أهمية المعاهدات الدولية والقواعد القانونية والشراكات الأمنية، فحسب "رامسفيلد": "المهمة هي التي تحذر التحالف وليس التحالف هو الذي يحدد المهمة".

6-إعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي استعدادا لترتيبات أمنية جديدة.[1]

المطلب الثاني: الفوضى الخلاقة " the construction chaos"

أولا: مفهوم الفوضى الخلاقة:

يقصد بالفوضى الخلاقة تلك الاستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية عقب احتلال العراق وفق منظور المحافظين الجدد، والتي تقوم على زعزعة الاستقرار وإحداث نوع من الانهيار الكبير أو التفكك الإقليمي أي " التدمير الخلاق" الذي تليه عملية إعادة البناء وإزالة الأنقاض وآثار الدمار ليصل إلى مرحلة التصميم" الجديد لوضع مختلف تماما عن سابقه شكلا ومضمونا.[2]

[1] محمد الهزاط وآخرون مرجع سابق ص 97

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد: الثابت... والمتغير**، مرجع سابق، ص 251.

كما تعرف بأنها:" مخطط يستهدف إحداث القلاقل في المنطقة العربية وصولا إلى إعادة رسم الخريطة الجيو سياسية وفقا لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ووفقا لمشروع الشرق الأوسط الكبير".[1]

وتقوم الفوضى الخلاقة على افتراض وجود خطر داهم من عدو مجهول يهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة كما تقوم على افتراض أن لا تكون التهديدات بالضرورة فعلية من دولة أو منظمة إرهابية حتى تشن هذه الحرب، وإنما يكفي أن يتم تصوريه من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض أو البنتاغون ولكي تأخذ هذه الإستراتيجية مسارها التطبيقي عكف الكثير من منظري ومفكري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب[2] لذلك أصبحت الفوضى الخلاقة نظرية المحافظين الجدد في التعامل مع العالم وتعني باختصار إغراق الجماهير والشعوب في الفوضى كي تتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها وتحقيق أمنها.

واعتبرت هذه الاستراتيجية أحد أهم وأبرز إنجازاتهم من حيث كونها السعي الاستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أن تشكل مصدر تهديد لأمن ومصالح أمريكا في العالم.

وللتعمق أكثر في جذور " الفوضى الخلاقة" نرجع إلى أفكار زعيم الفلسفة المحافظية الجديدة " ليوشتراوس" والذي يرى أن السلطة الحقيقية لا يمكن ممارستها إذا ما بقي المرء في حالة الثبات أو حافظ على الوضع الراهن بل على العكس من ذلك، ينبغي العمل على تدمير كل أشكال المقاومة.

لقد صرحت وزيرة خارجية جورج بوش " كوندا ليزارايس" في خطاباتها السياسية، أن المنطقة العربية تحتاج إلى تفعيل التناقضات الراهنة والدفع بها حتى وإن أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تبدي وزيرة خارجية الولايات المتحدة تخوفا من وصول الجماعات الأصولية المتشددة إلى تولي السلطة في البلدان العربية الإسلامية، بل راحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين كوسيلة لدعم الديمقراطية في المنطقة [3] خاصة وأنها مجال حيوي غني بالنفط يشكل الاستقرار فيه عائقا أمام المصالح الأمريكية ، لذلك لا بد من اعتماد إجراءات تضمن تحقيق رؤيتها وطموحها للسيطرة والهيمنة على العالم إلى أبعد حد.

---

[1]– مصطفى بكري، **الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2005، ص 10.

[2]– أسامة الغزلي، مرجع سابق، ص 64.

[3]– مصطفى بكري، مرجع سابق، ص 10

لقد كان مصطلح الفوضى الخلاقة وليد مخابر معهد " أمريكان أنترابرايز" الذي يركز اهتمامه على مشاريع بوش السياسية للشرق الأوسط، وتهدف عموما إلى إجراء عمليات جراحية عبر جدول زمني محدد، تستخدم فيها القوة العسكرية، ويرى مايكل ليدن العضو البارز في المعهد المذكور :" إن التدمير البناء هو صفتنا المركزية"[1]

ترتكز استراتيجية الفوضى الخلاقة على العناصر التالية:

1-القضاء على النظام الإقليمي العربي وذلك بتفكيك بنيته وضمان التعامل المنفرد لكل دولة مع الاستراتيجية الأمريكية أي الحيلولة دون وجود موقف عربي موحد تذوب فيه الكيانات بذوبان الخصوصيات الحضارية والقومية.

2-خلق جو من التوتر واللااستقرار من خلال الضغط المستمر على الأنظمة والتلويح بضرورة التغيير بحجة إقامة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وفتح مجال الحريات، على أن يكون ذلك بصورة انتقائية وتدريجية، وليس الهدف هو ضمان الانتقال السليم نحو الديمقراطية وإنما ضمان ولاء قيادات الأنظمة العربية واتباعهم للأجندة الأمريكية.

3-إعادة صياغة النظم وفق حالة الطرق، وذلك بتدمير الكيانات القائمة وتفكيك مكوناتها السياسية والاجتماعية وحتى بنيتها التحتية ثم بناء كيان جديد يستجيب لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، واتبعت الولايات المتحدة في ذلك الأساس الفدرالي الداعي إلى تقسيم الدولة إلى طوائف مستقلة لا تشكل وحدة، يسهل السيطرة عليها ولا تتفق على موقف.[2]

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير نموذجا عن الفوضى الخلاقة

شكلت إعادة بناء النظام العربي وفق صياغة جديدة اهتماما كبيرا لدى الإدارة الأمريكية منذ الحرب الباردة، ولم يكن مسار عملية التسوية العربية الإسرائيلية إلا إطارا لهذه الصياغة على أن يكون التدخل الأمريكي محددا للتفاعلات الداخلية والخارجية لدول المنطقة.

ويقوم المشروع الشرق أوسطي على مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية البديلة للعلاقات السائدة في المنطقة العربية بهدف فتح الأسواق أمام المنتوجات الغربية والإسرائيلية، وتسريح وتيرة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي خاصة أمام مقاطعة العديد من الدول العربية، كما أن الولايات

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدوري الجديد الثابت... والمتغير**، مرجع سابق، ص 251.
[2] – نفس المرجع ، ص 252.

المتحدة تهدف من خلال هذا المشروع إلى تقليص الأدوار العربية وصدها عن بناء نظام إقليمي عربي بما يسمح بتدفق النفط والمحافظة على أسعاره المناسبة.

إن هذا النظام المقترح لم يكن وليد إدارة " بوش الابن" بل تم طرحه في فترات متعاقبة إذ اعتبر إستراتيجية مركزية لمجابهة المد الشيوعي السوفياتي في شكل اتفاقية " دفاع مشترك" ثم في إطار حلف بغداد وكذا عبر مبدأ كارتر لتحقيق أمن الخليج ، وفي الثمانينات أطلق ريغان مبدأ التوافق الاستراتيجي الذي يشمل دول الشرق الأوسط لتطويق الخطر السوفياتي.[1]

غير أن المسار المعقد للصراع العربي الإسرائيلي وكذا التحولات التي عرفتها السياسة الأمريكية بعد أحداث 9/11 وأثرها على العلاقات الدولية، كان لها الأثر الكبير في التعجيل برسم معالم نظام شرق أوسطي برؤية أمريكية قائمة على:

1 - إقامة تعاون جماعي في المنطقة قائم على أساس جغرافي واقتصادي وليس على أساس سياسي قومي، مما يعني تجاوز حالة التصادم العربي الإسرائيلي لتنمية دول المنطقة وهو دعوة للتطبيع التام.

2 - القضاء على النظام الإقليمي العربي وتفكيك رموزه كالجامعة العربية التي يتعارض وجودها مع الخيار الاقتصادي والجغرافي البديل.

3 - تعزيز دور مركزي سياسي لإسرائيل في المنطقة باعتبارها أكثر الأنظمة السياسية استقرارا وأوفرها من حيث الإمكانات الاقتصادية وأقدرها من حيث القدرات العسكرية النووية.

4 - مواجهة النفوذ الأوربي والآسيوي ممثلا في الصين واليابان من خلال السيطرة على الاقتصاد، وهو ما يمكن الولايات المتحدة من السيطرة على الأسواق المحلية، ويخلصها من عبء المساعدات المخصصة لإسرائيل بإدماجها في النظام الشرق أوسطي.[2]

وتعد كل هذه العناصر رؤية فكرية قائمة على ثوابت لا تختلف حولها الإدارات الأمريكية غير أن وصول تيار المحافظين الجدد إلى السلطة وسيطرتهم على زمام الأمور في البيت الأبيض

---

[1] – يوسف محيد الحق، **المستقبل العربي والسوق شرق أوسطية**، مجلة صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد ، بيروت، العدد 98، سنة 1994، ص 158.

[2] –أمين محمود عطايا، **النظام الشرق أوسطي الجديد**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 159، ماي 1999، ص 14.

والبنتاغون وغيره من المؤسسات الفاعلة في النظام الأمريكي جعل من استراتيجيات الهيمنة أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما دفع بهم إلى التخطيط لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لقد كان التدخل العسكري في أفغانستان والعراق مقدمة للمزيد من الاستراتيجيات التي تنوي الولايات المتحدة تطبيقها تدعيما لموقعها كدولة مهيمنة وتعظيما لمصالحها في كل أنحاء العالم، ومن هذا المنطلق برزت فكرة الشرق الأوسط الكبير خلال اجتماع قادة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم والتي احتضنتها جزيرة سي اسلند بمدينة جورجيا من 8 إلى 10 جوان سنة 2004، حيث طرح مجموعة من فريق الرئيس بوش " مشروع الشرق الوسط الكبير" تحت شعار " شراكة من أجل المستقبل"[1]

ولقد ورد في وثيقة المشروع الموزعة على ممثلي الدول الثماني والذي استند إلى تقارير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة، وضعية البلدان العربية المتعلقة بالفقر والأمية والبطالة وما تمثله هذه المشكلات من أخطار على الدول الكبرى كتصاعد التطرف والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[2].

كما تضمن المشروع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة عن حالة العالم العربي من حيث الدخل القومي والدخل الفردي، ومستوى الأمية ودور المرأة وغيرها، كما حدد ثلاثة محاور أساسية يقوم عليها المشروع وهي:

1-تشجيع الديمقراطية.

2-الحكم الصالح وبناء المجتمع العربي.

3-توسيع الفرص الاقتصادية [3] *

أما من الناحية الهيكلية، فقد أرادت الإدارة الأمريكية صياغة مجال إقليمي جديد يضم دول العالم العربي إضافة إلى المحيط المقرب المتمثل في إيران وتركيا وباكستان وإسرائيل، هو ما ورد في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية التي نشرت المشروع الشرق أوسطي الكبير باعتباره:" الامتداد الجغرافي الواسع من اندونيسيا شرقا إلى موريطانيا غربا مرورا بجنوب آسيا ووسطها والقوقاز".[4]

---

[1]- عبد القادر رزيق، المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الدار العربية للعلوم، بيروت 2005، ص 57.
[2]- نفس المرجع، ص 58.
[3]- المرجع السابق، ص 61.
*- أنظر نص الوثيقة المتضمنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير في الملاحق.
[4]- شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق ، ص ص 229-23.

إن نظرة تحليلية لمضمون المشروع ومحاوره تبرز الفلسفة الأمريكية الناجمة عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وترتيبات النظام الدولي الجديد، إذ أن السعي إلى تحقيق دور الهيمنة والمحافظة عليه يتم تحديده وفق منظومة شاملة تعيد رسم معالم الخارطة الدولية، كما يقلص من التهديدات وأسبابها المتعلقة بتصاعد ظواهر التطرف الديني والعرقي، ومحاولة تفكيك البنى القومية التقليدية عبر مسارات جديدة وبآليات الديمقراطية واقتصاد السوق.

كما ارتكز نظام الشرق الأوسط الكبير على النقاط التالية:

1- تجميد معاهدات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وصد أي محاولة لبناء أي تكامل على أي مستوى يكون البعد القومي أساسا له.

2- إقامة نظام أمني إقليمي جديد وبديل أساسه ضمان الاستقرار الإسرائيلي والمصالح الأمريكية الثابتة في المنطقة

3- نزع سلاح السلطة الفلسطينية وإنهاء المقاومة بهدف إنشاء مناطق منزوعة السلاح وعرقلة أي مبادرة أمنية للتقارب خارج الإطار الذي تحدده الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الوجود العسكري الأمريكي البحري والجوي الكثيف وفقا لمعاهدات عربية أمريكية أو بقرارات من الأمم المتحدة.

5- ضمان التفوق الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها وربطها بمعاهدات أمنية وكذلك إجراء مناورات مشتركة بين قوات إسرائيلية وأخرى عربية لتحقيق التطبيع.

6- منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية ومراقبة تطور التسلح لدى دول المنطقة[1]

7- إدراك الولايات المتحدة من خلال تجربتها في العراق من ضرورة البدء في مرحلة التغيير الجماعي للدول العربية في نفس الوقت وليس كل دولة على حدة، فالمبادرة شملت مختلف الدول ودعتها جميعا لبذل جهود مضاعفة للإصلاح.[2]

وبالرجوع إلى وثيقة المشروع كما طرحت على الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم، نجد أن الولايات المتحدة سعت إلى استخدام القوة الناعمة الممثلة في نشر القيم الديمقراطية وإصلاح

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 236.
[2]- خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 156، سنة 2004، ص 100.

المجتمعات العربية سياسيا، وتحقيق التنمية اقتصاديا، وحل مشكلات الأمية والبطالة والمرأة.. وغيرها من المطالب الاجتماعية للبلاد العربية، لتظهر الولايات المتحدة في صورة المصلح وتزيح نزعة الكراهية المولدة للتعصب والتطرف ضدها عند شعوب المنطقة وهو ما بدى من خلال الكثير من المظاهرات المعادية لأمريكا والتي شهدها العالم العربي عقب أحداث 11 سبتمبر، غير أن الكثير من المحللين وعلى رأسهم الكاتب نعوم شومسكي يرجع هذه النزعة لكونها مجرد رد فعل ناتج عن انحراف السياسة الأمريكية وتوجهها العدواني ضد الكثير من الدول الشرقية والعربية خصوصا.

ومنذ إعلان المشروع لم نجد أثرا لمجهودات على مستوى العناصر التنموية للوطن العربي، كما أن صعوبة كبيرة واجهت تطبيقه، لأنه قوبل برفض شعبي وتحوي كبير وتحفظ ملفت للنظر من قبل الحكومات العربية وكانت وضعية العراق بعد الغزو الأمريكي دليلا كافيا على خطورة سياسة الفوضى الخلاقة في المنطقة[1] كما أنه يشكل أخطارا كبيرة على النظام الإقليمي العربي.

ومن الانعكاسات المباشرة لهذا المشروع على العالم العربي نجد:

1 -انهيار أي نظام إقليمي عربي وإضعاف أي منظومة عربية أمنية مشتركة.

2 -تضييق الخناق على الأنظمة العربية والضغط عليها وتفكيكها بحجة عدم توافقها والقيم الديمقراطية الحديثة.

3 -تعميق التفاعل بين المصالح والارتباطات القطرية مع المصالح الأمريكية كالارتباط باتفاقيات أمنية والسماح بالتدخل العسكري..[2]

4 -تكريس إسرائيل كعضو فاعل في المنطقة وما تمثله من عوامل قوة سياسية وعسكرية نووية.

5 -تراجع التفكير الفوق- قومي والاهتمام أكثر بالمصالح القطرية.

6 -إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية وإقامة الأحزمة الأمنية، الجديدة بما يمكن لإسرائيل من فرض سيطرتها واستبدال علاقات الصراع بعلاقات الهيمنة الاقتصادية والسياسية مع التلويح المستمر بالقوة العسكرية.

[1]- نفس المرجع، ص 237.

[2] - عطا محمد صالح زهرة، **النظام الإقليمي العربي والتحولات الدولية الراهنة**، شؤون عربية، عدد 88، مارس 2002، ص 115

استبدال نظام امني بآخر إقليمي محوره إسرائيل يضمن وجودها، ويحقق مصالحها والمصالح الإستراتيجية الأمريكية من خلال قواعد النظام الأحادي القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة.[1]

المطلب الثالث: إستراتيجية الدرع الوقائي الأمريكي " نظام الدفاع الصاروخي"

MISSILE DEFENSE SYSTEM : M.D.S

1-التعريف بالنظام وعمله:

منذ التسعينات والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تطوير منظومتها الدفاعية المضادة للصواريخ وفق خطة تطبيقية تدريجية، غير أن التهديدات الأمنية التي برزت منذ حرب الخليج الثانية وكذا تفاقم الوضع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، سرع من وتيرة العمل على وضع استراتيجية للدفاع ضد الصواريخ خاصة مع انتشار تقنية الصواريخ في بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد تمحورت الإستراتيجية الأمريكية للدفاع الصاروخي حول العناصر التالية:

1-تطوير نظام الدفاع الصاروخي وجعله عمليا وفق برنامج محدد.

2- تطوير نظام الدفاع الصاروخي القومي MMD وتحديد سنة 2004 كبداية نشره وتنفيذه.

3-إجراء بحوث وتطوير تقنيات أساسية لبناء منظومة أسلحة مضادة للصواريخ تعمل على قاعدة القتال الفضائي.[2]

وكانت البداية في 11 أوت 2001 عندما خرج الرئيس الأمريكي " جورج بوش" أمام إطارات الأكاديمية البحرية بأنديانا بوليس بـــ " ماريلاند" مصرحا بصورة علنية مباشرة عن إطلاق مشروع الحزام المضاد للصواريخ أو ما سمي بنظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، وهو نظام يغطي كل التراب الأمريكي وبإمكانه ضمان أمن بعيد المدى لمنطقة أو بلد أو قارة، على أن ينطلق المشروع سنة 2005 ويكلف الولايات المتحدة 184 مليار دولار.

---

[1] – نبيل عبد الفتاح، **العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية** ، مركز الأهرام القاهرة، عدد 111، جانفي 1994، ص 179.

[2]– حسام الدين محمد سويلم، **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي** ، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 27.

وإذا كانت أحداث 11 سبتمبر قد ساهمت في حتمية تطبيق هذا البرنامج فإن جذوره تعود إلى مراحل سابقة من التاريخ الأمريكي، حيث عرف عن الرئيس رونالد ريغان تمسكه بمشروع " حرب النجوم" في صراع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة.

كما تجدد الحديث عن استراتيجيات الفضاء في عهد الرئيس كلينتون الذي اقترح وضع أقمار صناعية في المدار على ارتفاع 1200 كلم تكون مدعمة بأسلحة الليزر ذات قوة تصل إلى واحد ميغاوات، تكون درعا مضادا لكل هجوم بالصواريخ البالية ضد المصالح الأمريكية وسمي هذا البرنامج باسم: قاعدة فضاء الليزر Space based-leaser[1].

أما عمليا فتتمثل إستراتيجية الدرع الصاروخي في مضلة صاروخية تشمل كل الأبعاد الجغرافية: البر، البحر، الجو والفضاء، وتقوم على العمليات التالية:

1-اعتراض مسار تدمير الصواريخ المعادية في مرحلة التحليق عن طريق الأقمار الصناعية ومحطات الرادارات.

2- اعتراض المسارات وتدمير الصواريخ أو القذف بالليزر انطلاقا من الطائرات.

3-اعتراض مسار وتدمير أي صاروخ عن طريق الصواريخ المضادة.

ويمكن تلخيص عمل البرنامج كما يلي:

إن تصويب أي صاروخ أو مجموعة صواريخ نحو التراب الأمريكي من أي بقعة في العالم يدفع أحد عناصر النظام المعروف بتدميرها وذلك باستعمال الخيارات العديدة للرد عليها واعتراض سبيلها حيث يتم الكشف عن الخطر من قبل الأقمار الصناعية المستقبلة والمركزة في الفضاء، ثم شبكة رادارات مركزة على الأرض تتبع مساره.

أما وسيلة إيقافه فتتم عن طريق إقرار مركز عمليات " شاين مون تين" " بالكلورادو" وقد تم إجراء 19 تجربة عن العمليات، ثلثها أصاب الأهداف بصورة سريعة ودقيقة، وكل تجربة كلفت 100 مليون دولار.[2]

[1] – عميور بشير آيت عمران مليكة، **الردع النووي في ظل الأحادية**، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال للجيش الوطني الشعبي، الجزائر عدد 464، أفريل، 2002، ص 32.
[2] –المرجع السابق، ص 33.

ويرى المحافظون الجدد وعلى رأسهم " ديك تشي ني" و"دونالد رامسفيلد" أن مشروع الدرع الصاروخي سيكون خطة دفاعية ليس ضد التهديدات الأسلحة الإستراتيجية فقط بل تتعدى ذلك إلى احتمال إطلاق صواريخ نووية بصورة عرضية ومن دون ترخيص من قبل روسيا والصين.[1]

كما حددت الإدارة الأمريكية للرئيس بوش جملة من المبررات التي تسمح لها باستخدام " الدرع الصاروخي" وهي:

1 -تزايد انتشار الصواريخ الباليستية في منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية للمصالح الأمريكية وطرف دول تعتبرها الولايات المتحدة مهددة لمصالحها ومصالح حلفائها.

2 -تعاظم القوة الصاروخية لكل من الصين وكوريا الشمالية والتي تعتبرها الولايات المتحدة مهددة لحلفائها التقليديين كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.

3 -التقليل من القيمة الإستراتيجية للمشروع الأوروبي الخاص بالقمر الصناعي للتجسس "هيليوس" الذي يمكن إقامة أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ وذلك من أجل إعاقة الأوروبيين في بناء سياسة أمنية ودفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي والإدارة الأمريكية.

4 -إحساس واشنطن بأن هيمنتها على النظام الدولي تم تهميشه نتيجة التحالف الاستراتيجي المحتمل بين روسيا والصين والهند.[2]

مكونات نظام الدفاع الصاروخي القومي:

يتكون نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي من عدة منظومات فرعية تنشط متكاملة كالتالي:

1-منظومة قيادة وسيطرة واتصالات وإدارة معركة.

2- منظومة القاعدة الأرضية للاعتراض

3- منظومة الاتصالات للسيطرة على الصاروخ الاعتراضي في الجو.

4-منظومة رادار الاستطلاع للأهداف المعادية.

---

[1] - ثامر كمال محمد، **تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة**، دار اليازوي للنشر، عمان، الأردن 2002، ص 160.

[2] -نفس المرجع، ص ص 140-171.

5-منظومة رادار للإنذار المبكر.

6- منظومة الأشعة تحت الحمراء الفضائية إلى جانب خطوط وكوابل من الألياف الضوئية لربط عناصر النظام.[1]

إن عمل هذا النظام المتطور تقنيا وعسكريا يشكل منظومة فضائية تعمل بدقة غير أن تكلفتها فائقة نظرا لكون الرحلات المكوكية الفضائية اللازمة لإعداده لا تقل عن 250 رحلة وتتطلب كلفة عالية جدا، بالإضافة إلى مستلزمات المحطات الفضائية الليزرية.

هذا على المستوى التقني، أما على المستوى السياسي فقد أثار المشروع جدلا كبيرا من حيث جدواه ومصداقيته.

2-ردود الفعل الدولية تجاه النظام:

لقد أدى تمسك الإدارة الأمريكية بمشروع الدرع الصاروخي إلى ردود أفعال متباينة، أهمها الموقف الأوروبي الذي اعتبره بداية لسباق تسلح جديد خاصة ببروز المنافسة الروسية والصينية، مما قد يؤدي إلى المساس بالتوازن والاستقرار النووي والاستراتيجي الدولي.

وكان التمسك الأمريكي بالمشروع بحجة التهديدات والأخطار الجديدة التي نشأت من خلال التطورات التكنولوجية العالمية، وإمكانيات انتشار الصواريخ الباليستية.[2]

ومن جملة الانتقادات التي تعرض إليها مشروع الرئيس بوش على المستوى الخارجي، هو ازدراء معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جانب دول أخرى وتعبيرها عن تحفظها. فبادرت الصين إلى تنبيه الولايات المتحدة بضرورة تجديد مفعول معاهدة ABM سنة 1972 التي عقدتها مع الاتحاد السوفياتي والقاضية بتجديد الصواريخ البالتية وتقليصها تدريجيا، وأبدت رغبتها في الحضر الشامل للسلاح النووي وتدميره كلية والتراجع عن سياسة الردع النووي.[3]

ومن جهة أخرى عارضت روسيا هذا المشروع لأنه يهدد الاستقرار الاستراتيجي العالمي المتجسد في المعاهدات المبرمة بينهما كمعاهدة ABM الآنفة الذكر واعتبرت روسيا أن نظام الدرع الصاروخي يتعدى كونه خرق لمعاهداتها مع الولايات المتحدة بل تهديد لأمنها القومي كذلك.

[1]- حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مرجع سابق، ص 70.
[2]- السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 130.
[3]- عميور البشير، آيت عمران مليكة، مرجع سابق، ص 37.

كما اعتبرت الهند أن الارتباط بالنظام الدفاع الصاروخي سينهكها اقتصاديا نتيجة زيادة الإنفاق العسكري على حساب التنمية ويؤدي إلى توتر علاقاتها بموسكو.

أما بالنسبة لباكستان فإن موقفها من نظام الدرع الصاروخي الأمريكي شكل لها عائقا أمام علاقاتها بالقوى الكبرى، إذ أن تحالفها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب يدفعها إلى الارتباط بالمشروع في حين يشكل تحالفها الاستراتيجي مع الصين عائقا أمامها.[1]

وبالنسبة لبريطانيا فإنها لم تتخذ موقفا رسميا بشأن اشتراكها في مشروع الدرع الصاروخي رغم تأييد رئيس الوزراء آنذاك " توني بلير" ووزير دفاعه: " جيفوي هو" اشتراك بلدهما في هذا النظام إلى جانب حزب المحافظين المعارض الذي أيد بشدة المشاركة في المشروع الأمريكي، في حين تحفظ بشأنه الكثير من دول الاتحاد الأوروبي التي باتت تخشى انتشار التقنية الجديدة للصواريخ.

وجاء رد كوريا الشمالية عنيفا على المشروع الأمريكي لأنها اعتبرته استهدافا علنيا لها خاصة إذا شملها النظام الصاروخي وهي في الفكر الأمريكي تشكل إحدى دول " محور الشر" كما عارضت اليابان انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM وحذرت من سباق تسلح عالمي، وأبعدت نفسها من الدخول في جدل حول مشروع الدرع الصاروخي حتى لا تعلن موافقتها وتثير بذلك غضب روسيا والصين وكوريا الشمالية.

و فيما يخص لدول الجنوب، فإن المشروع زاد في الإحساس بعجز وتهميش هذه الدول وبعدها عن القضايا الأمنية الدولية مما يعمق في القوة بين الشمال والجنوب كما أن إقامة حماية شاملة من الصواريخ فوق أراضي الدول الصناعية الكبرى يسهل من أي تدخل عسكري ضد الدول الضعيفة، ويدفعها إلى السباق نحو التسلح بدورها.[2]

[1]– حسام الدين محمد سويلم، مرجع سابق، ص 162.
[2]– محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية**، دار الحامد للنشر، عمان (الأردن)، 2007، ص 334.

المبحث الثالث: الحرب على الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم " الحرب على الإرهاب"

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا رسميا للإرهاب. يتضمنه القانون الأساسي الأمريكي البند 22 الفقرة 56-26 وتعمل به وزارة الخارجية وهو كالتالي:" يعني مصطلح الإرهاب العنف المدفوع سياسيا، عن سابق إصرار، ضد أهداف غير محاربة من قبل مجموعات شبه قومية أو عملاء سريين، بغرض التأثير على الجمهور، وتعبير الإرهاب الدولي يعني الإرهاب الذي يصيب أرض ومواطني أكثر من دولة. وتعبير مجموعة إرهابية يعني أي مجموعة تمارس، أو لديها مجموعات تابعة لها تمارس الإرهاب الدولي"

كما يعرف الإرهاب بأنه سلوك يقوم على الاستخدام المنظم لعنف أو تهديد بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف، والإرهاب لا يعتبر سمة لصيقة بمجتمع معين بل تعرفه الدول المتقدمة كما الدول المتخلفة لكن بدرجات متفاوتة، كما أنه يمارس داخليا في حدود جغرافيا الدولة الواحدة وتمكن أن يمارس عبر الحدود في صورة ما يعرف بالإرهاب الدولي.[1]

وتعرف وزارة الدفاع الأمريكية الإرهاب بأنه:" اللجوء المتعمد إلى العنف بهدف زرع الخوف من أجل إكراه السلطات العامة أو المجتمع بغرض تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية ودينية وإيديولوجية" أما مكتب التحقيقات الفدرالي " FBI" فيعرف الإرهاب كالتالي: "لجوء غير مشروع القوة والعنف الموجه ضد الأشخاص والممتلكات بغرض الترويع وإجبار السلطات العامة والسكان المدنيين أو أي مكون من مكوناتهم على انتهاج أهداف ذات طبيعة سياسية واجتماعية"[2].

وإذا كان الإرهاب قد تم تحديده اصطلاحا وفق منظور كل طرف، فإن الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة كرد فعل مباشر لهجمات 11 سبتمبر 2001 كانت أمريكية خالصة من حيث المحتوى الفكري والتطبيق الفعلي ولا تخرج عن العقيدة المتشددة للمحافظين الجدد المسيطرين على السلطة في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

---

[1]- إبراهيم علوش، **ماذا تعني الحرب على الإرهاب**، نقلا عن الموقع : www.freearb.org. 2007/04/18 بتاريخ: 01 ص

[2]- باسكال بونيفاس، مرجع سابق، ص 103.

لقد قامت عقيدة بوش في الحرب ضد الإرهاب على انتهاج سياسة حازمة وصفت بأنها حرب عالمية رابعة نظرا لشموليتها وطول أمدها، وما كانت العراق إلا معركة من معاركها، وتقوم هذه العقيدة على أربعة ركائز أساسية هي:

1-التخلي عن النسبية الأخلاقية بصورة واضحة.

2- التعريف الواضح للعدو وأسبابه، والمتمثل في الإرهاب الناتج عن قمع السياسي في البلاد التي ينشأ فيها، و هو ما يستوجب تغيير تلك الأنظمة.

3- الحق في استخدام الضربات الوقائية وإمكانية الهجوم قبل تلقي الضربات.

4- عدم السماح بخلق دولة فلسطينية تكون ملجأ للإرهاب.[1]

لقد كانت لأحداث 11 سبتمبر 2001 أثرا كبيرا في تحديد صورة للإرهاب الدولي كأكبر خطر ومصدر تهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه باشر " جورج بوش الابن" إلى إطلاق استراتيجية الحرب على الإرهاب معتبرا إياها أطول وأفضع حرب ستخوضها الولايات المتحدة وذلك عبر وثيقة " الاستراتيجية القومية لمحاربة الإرهاب" التي يتضمنها التقرير الذي وجهه الرئيس إلى الكونغرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001 حيث يقول فيه: " يكمن الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترقين الراديكالية والتكنولوجيا، لقد صرح أعداؤنا أنهم يسعون لأسلحة الدمار الشامل بتصميم أكيد"[2]

كما أشار الرئيس في تصريح آخر أن مسؤولية أمريكا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية وتخليص العالم منها، وأن حرب الإرهاب الحالية مختلفة كل الاختلاف عن أي حرب أخرى مرت علينا عبر التاريخ، لكون العدو ليس نظام بعينه فهو غير مرئي وأمده غير محدود.[3]

وأضاف الرئيس الأمريكي في خطابه عند تقديم وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في سبتمبر 2002 :" إن مهمة الدفاع عن وطننا قد تغيرت تغيرا كبيرا، فإن أعداء الماضي كانوا يحتاجون إلى جيوش كبيرة وإمكانات صناعية هائلة لتهديد أمريكا، أما الآن فإن الشبكات

---

[1]- المرجع السابق، ص ص 107-108.
[2]- السيد ولد أبان، مرجع سابق، ص 70.
[3]- شرين حامد فهمي، الإعداد الإمبراطوري الأمريكي، نقلا عن الموقع:
WWW.ISLAMONLINE.NET ، 2002/10/05 ص 1 بتاريخ

المشبوهة من الأفراد بإمكانها إحداث الفوضى والمعاناة في عقر دارنا وبتكلفة أقل عن تكلفة شراء دبابة، فقد تم تنظيم الإرهابيين لاختراق المجتمعات المفتوحة وتحويل قوى التكنولوجيا الحديثة ضدنا"[1]

كما صرح بوش في خضم حديثه عن الحرب على الإرهاب: "أن من ليس معنا فهو مع الإرهابيين" وقسم العالم إلى أخيار وأشرار، وهو بذلك يقسم العالم إلى قسمين متصارعين الدول التي تقف إلى جانب الولايات المتحدة وتؤمن بقيمتها تمثل الخير وغيرها من الدول تقف على الخط الآخر تعتبر دولا مارقة داعمة للإرهاب.[2]

وفي سياق حربه على الإرهاب لم يتردد جورج بوش في التصريح بوضوح مبرزا سياسته في ذلك قائلا: " سنعمل على إحداث الفوضى لدى المنظمات الإرهابية وتدميرها من خلال الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال تحديد التهديد وتدميره قبل أن يصل إلى حدودنا، وبينما ستعمل الولايات المتحدة باستمرار على حث مساندة المجتمع الدولي، إلا أننا لن نتردد مطلقا في العمل بشكل منفرد، لو استلزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال العمل بشكل وقائي ضد هؤلاء الإرهابيين لمنعهم من إحداث أي ضرر ضد شعبنا وبلدنا".[3] وهي إشارة واضحة للسياسة الأمريكية التي تعود على مبدأ الانفرادية بمنطق الهيمنة الأحادية واتخاذ الحروب الوقائية وسيلة لمحاربة الإرهاب.

وفي بيان واضح عن سياسة إدارة بوش، قال ريتشارد ماس مدير مكتب تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية:" إن ما تراه الإدارة هو بزوغ مبدأ جديد... ولست على ثقة بأنه يشكل مذهبا في السيادة، فالسيادة ترتب التزامات، واحد من هذه الالتزامات أن لا تذبح شعبك، وآخر أن لا تدعم الإرهاب على أي نحو فإذا ما فشلت حكومة في الوفاء بهذه الالتزامات فإنها تفقد بعض من المزايا العادية للسيادة، بما في ذلك الحق في أن تترك وشأنك داخل أراضيك وتكسب حكومات أخرى بينها الولايات المتحدة-حق التدخل وفي حالة الإرهاب يمكن أن يؤدي هذا حتى إلى حق الدفاع الذاتي الوقائي أو الاستباقي"[4]

---

[1]- مصطفى علوي سيف، **الأمن الأقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحو المجهول** ، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام القاهرة، عدد 151 سنة 38، جانفي 2003، ص 27.

[2]- عصام عبد الشافي، **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا** ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، العدد 153، السنة 38 ، جويلية 2003، ص 234.

[3]- مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص 28.

[4]- أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 199.

إن سياسة بوش المتشددة توصف بالخطيرة استراتيجيا ففي تقرير سري يحمل عنوان: " مراجعة الحالة النووية" جاء أن إدارة بوش أصدرت توجيهات إلى البنتاغون لإعداد خطط طوارئ تحدد الخطوط العامة لاستخدام القنابل النووية ضد سبعة بلدان على الأقل هي روسيا والصين والعراق، وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا خمسة منها لا تملك سلاحا نوويا لتصبح الأسلحة النووية من هذا المنظور بيت الاختيار الصفر أو الخيار الأخير بل هي أسلحة الاختيار الأول.[1]

إن نهج إدارة بوش في الحرب على الإرهاب قامت على محورين أساسيين اولهما مطاردة إرهابيين بأعينهم وخلايا ومصادر الدعم على وجه الخصوص، وثانيهما جهود إعادة هيكلة التوجه السياسي للدول العربية، وهو ما يشكل تناقضا من حيث أن المزيد من الحرية قد يصبح مغامرة غير محسوبة العواقب بالنسبة للأمريكيين وذلك باستيلاء الحركات المتطرفة على العملية.[2]

كما أن المحافظين الجدد كانوا يراهنون على غزو العراق كأساس لمحاربة الإرهاب وكذلك إرباك وإضعاف المقاومة الفلسطينية (الجهاد–حماس...).[3]

كما صرح مدير الاستخبارات المركزية في الاجتماع السنوي لتقويم التهديد العالمي بأن الإرهاب ونشاطات أسامة بن لادن تعد من التهديدات الأكثر خطورة على الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها استهدافا مباشرا لها، وأن الأمريكيين أصبحوا بشكل متزايد أهدافا مفضلة، وأن تهديد الإرهاب حقيقي وفوري وفي حالة تطور مستمر.[4]

لقد كان صناع القرار في الإدارة الأمريكية بحاجة إلى عدو يحملونه مسؤولية هجمات نيويورك وواشنطن حتى يشغلون الرأي العام الأمريكي ويفلتون من حسابه لهم لذلك انصبوا على رسم استراتيجية ضرب الحركات الإرهابية وتوجيه الاتهام مباشرة إلى القاعدة " باعتبارها أخطر هذه الحركات وذلك باستخدام الوسائل العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية وتجفيف منابع التمويل لهذه الحركات بمراقبة حركة الأموال والتبرعات وإصدار تشريعات وطنية لمكافحة غسيل الأموال، فضلا عن إعداد قائمة للمنظمات الإرهابية ومراجعتها كل عام لتستخدم كأساس للحرب على الإرهاب[5].

---

[1] –نفس المرجع، ص 202.

[2] – جيمس نويز، مرجع سابق، ص 30.

[3] –نفس المرجع، ص 32.

[4] –إلين ليبسون: **الاستخبارات الأمريكية بعد 9/11/ سد الثغرات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2005، ص 15.

[5] – مصطفى علوي: **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، عدد 2003/153، ص 69.

وحددت وزارة الخارجية الأمريكية أسماء 62 منظمة أدرجت على قائمة المنظمات الإرهابية في العالم من بينها: منظمات المقاومة الفلسطينية (حركة فتح، حركة حماس، الجبهة الشعبية، جبهة النضال الشعبي، حركة التحرير العربية) بالإضافة إلى حزب الله اللبناني والمنظمات الأصولية في الوطن العربي والتي تقود أعمال عنف ضد حكوماتها وتتبنى سياسات معادية للولايات المتحدة أبرزها: الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر وحركة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتان، وعصبة الأنصار في لبنان وتضم القائمة أيضا: المنظمات الثورية الماركسية وأبرزها الجنس الأحمر الياباني وحزب العمال الكردستاني التركي وجيش التحرير الوطني في كولومبيا، كما تشمل تنظيم القاعدة في أفغانستان وحركة المجاهدين في باكستان.[1]

المطلب الثاني: الاستراتيجيات والنتائج (استراتيجية الأمن القومي)

أولا: ركائز استراتيجية الحرب على الإرهاب:

تقوم الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب على المرتكزات الأساسية التالية:

1 - ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية القانونية الملائمة، دون اعتبار الضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية.

2 - السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (ما يسمى بالدول المارقة ودول محور الشر حسب المفهوم الأمريكي)

3 - نشر قيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها باعتبار هذه القيم دعما للأمن القومي الأمريكي، وغيابها يعتبر مصدرا رئيسا للإرهاب والتطرف.[2]

لقد كانت الحرب على أفغانستان سنة 2002 حلقة رئيسية في هذه الحرب تمكنت من خلالها الولايات المتحدة من ضرب تنظيم القاعدة وإزاحة حركة طالبان من الحكم كبداية لملاحقة الإرهاب المنتشر في الكثير من الدول [3]

وأصبحت الحرب على الإرهاب في السياسة الأمريكية أساسا لقياس علاقاتها مع الدول منذ 11 سبتمبر 2001 وزيادة في مساحة النفوذ الأمريكي الدولي تحت وطأة الدول والجماعات، كما

---

[1] - شرين حامد فهمي، مرجع سابق، ص 02.
[2] - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 80.
[3] - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص 69.

اعتبرت ذريعة جاهزة للتدخل الأمريكي في كل مكان وعلى مختلف المستويات دون مراعاة للتوازنات الإقليمية.

ولتحقيق أهدافها من خلال الحرب على الإرهاب أعدت الولايات المتحدة الوسائل الكفيلة بتطبيق تلك الاستراتيجية وتمثلت في الأساليب التالية:

1 -القوة العسكرية:

تتفق صقور البيت الأبيض الأمريكي على اعتبار القوة العسكرية الضامن الرئيسي لتفوق الولايات المتحدة والعامل الرئيسي في حربها ضد الإرهاب إذ تقول وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس: " يجب تأمين القوة العسكرية لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن الوحيد للاستقرار والسلام العالميين"[1] وفي تصريح آخر قالت كوندوليزا رايس أنه يتوجب على رئيس الولايات المتحدة ان يركز على أولويات البنتاغون في بناء جيش القرن الواحد والعشرون بدلا من الاستمرار في البناء على هيكل الحرب الباردة، كما يجب استغلال الإمكانات التكنولوجية التي تزخر بها الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أكثر خفة ورشاقة، وأكثر تأثير وقابلية للحركة والقدرة على التصويب بدقة ومن مسافات عديدة، و يجب أن تكون القوة العسكرية الأمريكية قادرة على أن تواجه بشكل حاسم أية حالة طارئة لأية قوة عسكرية معادية في آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط والخليج الفارسي وأوروبا والمناطق التي تكون فيها المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها الرئيسيين.[2]

وفي هذا السياق اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة خطط هي:

*برنامج الدفاع الصاروخي

*التعاون العسكري والتحالفات (حالة العراق نموذجا)

*بناء قوات تستطيع أن تقاتل في حربين إقليميتين رئيسيتين في آن واحد (العراق–أفغانستان)

*اعتماد أسلوب الردع من خلال التنسيق مع دول الخليج وتركيا.

*اعتماد مبدأ التدخل العسكري[3]

---

[1] – جمال مصطفى عبد الله سلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دار وائل للنشر، عمان (الأردن) 2002، ص191.
[2] – نفس المرجع، ص 393
[3] – المرجع السابق، ص 394.

2-التحالفات:

لقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود مضت على نسج شبكة من التحالفات السياسية التي تضمن دولا موالية حليفة تساهم في تحقيق مصالحها وتضمن نجاح استراتيجياتها، ولا شك أن إسرائيل تتصدر قائمة هذه الدول كونها تعتبر السند الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها في منطقة نفطية وذات أبعاد دولية وأمنية وعقائدية حساسة، غير أن الأدوار التي تقوم بها اسرائيل كمساند تقليدي لسياسة أمريكا في المنطقة لا تخرج عن نطاق المنفعة المتبادلات حيث أضحت المساعدات الأمريكية لإسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا، بمثابة الواجب الوطني لكل إدارة تتولى مهام السلطة في الولايات المتحدة . وهذا لا يعتبر غريبا إذا ما كنا ندرك الاختراق الكبير الذي تقوم به اللوبيات اليهودية في دواليب المؤسسات السياسية الأمريكية.

وليست إسرائيل الحليف الوحيد للولايات المتحدة إذ تعد الكثير من الدول العربية صديقة لها تتصدرها دول الخليج العربي، وتقوم هذه العلاقة على الولاء للسياسة الأمريكية ومهادنتها مقابل اتقاء شرها وتجنب إدراجها ضمن الدول المعادية التي تتطلب التغيير في أنظمة حكمها وفق الذريعة الأمريكية الجاهزة المتمثلة في نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، خاصة وأن معظم الدول العربية تعرف أنظمة شمولية مغلقة، كما تعتبر المساعدات الاقتصادية والاستثمارات دافعا إضافيا لهذه التحالفات.

وفي هذا الصدد تعتبر مصر والمملكة العربية السعودية إضافة إلى تركيا دعائم أقامتها الولايات المتحدة مع دول صغيرة واقعة بين المغرب العربي والخليج لتطبيق سياساتها كما يعد المغرب والأردن حليفان موثوقان يؤمنان أساسا قويا تمارس من خلاله استراتيجياتها ونفوذها في الشرق الأوسط، ومن بين جميع دول المنطقة تبقى إيران وسوريا فقط خارج النفوذ الأمريكي.[1]

3-الوسائل الاقتصادية:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية وسائل اقتصادية لتحقيق أهدافها كالتحكم في الدولار باعتباره عملة التداول العالمي وكذا سيطرتها على حركة التجارة العالمية وما ينجم عنه من إجراءات كتقويم الأسواق بالبضائع الأمريكية وفرض المضاربة ضد المنتوجات المحلية وإلغاء التسبب في الكساد بعد رفع القيود على الصادرات والسياسات الحمائية للإنتاج الوطني.

---

[1]- برادلي أ.تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 21.

وتبرز الوسيلة الاقتصادية في مجال المال في التلاعب بميزان المدفوعات بأرجحة سعر الدولار ودفع الحكومات لطلب القروض لتستخدمها في الضغط وإجبار الدول المدنية على إصدار قرارات سياسية تتماشى والمصالح الأمريكية[1]

وتقوم بهذا الدور الكثير من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية كمؤسسات " بريتن وودز" من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرها...

كما أصبحت المساعدات الإنسانية والمشاريع الاستثمارية وسيلة لجذب الولاءات وضمان التوافقات بشأن القضايا الدولية سواء على مستوى المنظمة الأممية أو فيما يخص المواقف الدولية المختلفة.

ثانيا: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

تقوم إستراتيجية الأمن القومي على أساس تعاون الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح القومية، ويمكن الإطلاع على مضمون هذه الاستراتيجية التي اعتبرت ردا مباشرا على أحداث 11 سبتمبر من خلال وثيقتين أساسيتين تم إعدادهما من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن في مرحلتين متعاقبتين (وثيقة 2002، وثيقة 2006)

1-وثيقة 2002:

تضمنت الرؤية الفكرية الجديدة لإدارة جورج بوش إزاء الوضع الأمني العالمي الذي بات يهدد الأمن القومي الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001.

ركزت الوثيقة التي أطلق عليها " مبدأ بوش" [2] على الحرب الاستباقية كأساس للاستراتيجية الأمريكية ونشر المعتقدات الأمريكية المرتبطة بالعدالة والحرية والديمقراطية، حيث تقوم الولايات المتحدة في هذا الصدد بما يلي:

أ -رفض أي انتهاك لحقوق الإنسان وكرامته من خلال عمل المؤسسات والمنظمات الدولية

ب استخدام المعونات الخارجية الأمريكية لتدعيم الحرية

ج- تنمية وتطوير الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية

---

[1]- ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام**، ترجمة مالك عباس دار الأهلية للنشر، الأردن، 1995، ص 154.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، مرجع سابق، ص 248.

د-تدعيم الحريات الدينية ومواجهة ضغط الحكومات الديكتاتورية

وعلى هذا الأساس صرح جورج بوش في 14 سبتمبر 2002 قائلا: " إن مسؤوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية وتخليص العالم منها، فقد ابتدأ الآخر بالصراع ونحن الذين سننهيه، وفي الوقت الذي يروق لنا .. إن حرب الإرهاب الحالية مختلفة عن أي حرب أخرى مرت علينا عبر التاريخ، فالعدو لا يتمثل في عدو غير معروف ولا مرئي ويمتد خطره إلى أمد طويل وغير محدود..."[1]

ومن هذا المنطلق رسمت الولايات المتحدة خطوات أساسية للحرب على الإرهاب:

- التركيز على ملاحقة المنظمات الإرهابية المنتشرة عالميا والضغط على أي دولة مدعمة للإرهاب أو ساعية إلى اكتساب أسلحة دمار شامل.
- التخلص من التهديدات وصدها قبل وصولها أراضي الولايات المتحدة
- شن " حرب الأفكار" المناهضة للإرهاب، وتأييد الحكومات المعتدلة واستخدام الدبلوماسية الفعالة لنشر الحرية والأفكار الديمقراطية.
- الاستعانة بالدول الصديقة والمنظمات غير الحكومية لمطاردة الإرهاب وتفكيك شبكاته والقضاء على بؤره.[2]

2-وثيقة 2006:

أصدر البيت الأبيض الوثيقة الثانية حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يوم 16 مارس سنة 2006 واعتبرها السياسيون بمثابة إعلان إمبراطوري ثاني لأنها تتضمن فلسفة " الأمركة" وجعل العالم يدور في فلك أمريكي أساسه الفوضى البناءة وهدفه تعزيز الهيمنة الأمريكية.

احتوت الوثيقة على مسح شامل لأوضاع العالم وعلاقات الدول بالولايات المتحدة الأمريكية وكانت بمثابة الإعلان عن دخول في حرب شاملة على الإرهاب جماعات وأفراد، ومسؤوليتها في نشر الديمقراطية كما حاولت الإدارة الأمريكية عبر وثيقة 2006، استدراك نفسها وما روجت له عقب

---

[1]- وثيقة استراتيجية الأمن القومي متوفرة على موقع الإسلام اليوم:
www. islam today. Net/ albasheer/show-articles-centent 72.catid :77 et artid pp 1-2

[2]- المرجع السابق

أحداث 11 سبتمبر للإرهاب، وبعد 3 سنوات من غزو العراق بدا للقادة الأمريكيين أن الحرب على الإرهاب هي حرب أفكار وليست حرب ديانات وأن الإرهابيين يستغلون الإسلام لخدمة تطرفهم وعنفهم.

كما ورد في الوثيقة ارتكاز إستراتيجية الحرب على الإرهاب على الحروب الاستباقية وتهديدات لإيران نتيجة سعيها لامتلاك السلاح النووي مما يشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وأمنها.[1]

وتبعا لإستراتيجية مكافحة الإرهاب وضمان الأمن القومي وظفت الإدارة الأمريكية الوسائل السياسية والدبلوماسية بالموازاة مع الآلة العسكرية وتمثلت عناصر فيما يلي:

1 -نشر الديمقراطية كهدف أساسي للاستراتيجية الأمريكية من خلال تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب أو تكون سببا مباشرا في نشاته وذلك بتغييب الحرية والديمقراطية والحقيقة تكمن في رغبة الولايات المتحدة في توحيد قيم الحكم اللبرالي الديمقراطي لتكون الرائد لعالم خالي من التناقضات الهيكلية التي تشكل صداما كان صمويل هنتغتون قد أشار إليه.

2 -دعم النظم الموالية والحليفة خاصة في المناطق الإستراتيجية وبعد الشرق الأوسط أهمها حيث تحظى إسرائيل بأفضلية كبيرة لما تمثله من ضمان للمصالح الأمريكية.

3 -فرض أنماط وسلوكات دولية جديدة، وفقا للمصالح الأمريكية لتكون أساس التعامل الدولي مع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير معايير الصواب والخطأ فيما يتعلق بالسلوك الدولي، حيث أنها لا تسعى إلى إقامة نظام دولي يتسم بالشرعية والقبول العام وفقا لمعايير العدالة والمساواة وإنما تسعى لفرض معايير دولية على مقاس المصلحة الأمريكية.[2]

إن اتباع سياسة القوة العسكرية المطلقة في مجابهة الإرهاب اعتبرت عاملا لتغذية التوجهات المتطرفة وذريعة لنشاطها أكثر من كونها وسيلة لتفويضها ومحاربتها ذلك أن الحل الأمني كثيرا ما أرهق البيئة الدولية دون تحقيق نتائج حاسمة وبات من المفروض على الولايات المتحدة تنسيق الجهود مع الدول الغربية لنشر القيم المشتركة واحترامها لتكون قدوة للمجتمعات الأخرى، إن تعميم القيم

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 60-62.
[2] – ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي الجديد، مركز الإمارات العربية للدراسات الاستراتيجية أبو ظبي 1999 ص 47.

الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وخصوصيات الشعوب بنية صادقة هو السبيل السليم لمجابهة التطرف الفكري والديكتاتورية الشمولية.[1]

غير أن غزو أفغانستان حلقة أولى في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب أثبتت على نطاق واسع صحة مواقف صقور إدارة بوش، الذين فضلوا الوسيلة العسكرية على الدبلوماسية، حيث تضمن جدول الأعمال الفوري إسقاط نظام حكم طالبان واستبداله بنظم حكم أكثر رضوخا مكون من تحالف الشمال ويوصف نظام حكم قرضاوي نتائج مشروع " بناء دولة" بعد انتصار عسكري سريع تحقق دون إصابات أمريكية تقريبا، وبمكاسب أساسية تتمثل في صفقات نفطية وقواعد عسكرية.[2]

لقد اعتبر الكثيرون أن تفعيل الحروب الاستباقية كأساس لمحاربة الإرهاب يمثل أخطر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية منذ أكثر من خمسين عاما، فقد قال ويليام جنستون أستاذ في جامعة ميريلاند ومستشار سابق لدى الرئيس بيل كلينتون أن ثمة تحولا جذريا في مكانة أمريكا في العالم، وانتقلت الولايات المتحدة من التعامل باعتبارها الأقوى بين الدول إلى التعامل وكأنها هي القانون بذاته، حيث تضع القانون الدولي دون موافقة الدول الأخرى، وهذا لا يخدم دائما شرعية حربها الوقائية.[3]

كما تحولت الذريعة الأمريكية بمكافحة الإرهاب إلى محاولة إعادة صياغة العالم، مما أدى إلى نشوء مؤسسات ونشاطات تجارية خاصة، والاعتماد على المرتزقة من جنسيات مختلفة في مجال الاستخبارات والشراكات المرتبطة بخدمات الأمن.[4]

ومن جهة أخرى يعد التصنيف الذي استخدمته الولايات المتحدة في تحديد الدول الراعية للإرهاب ووصفها بمحور الشر والدول المارقة، حجة أثارت ردود فعل عديدة أشدها انتقادا ما صرح به المفكر نعوم شومسكي الذي يرى أن مفهوم الدولة الخارجة عن القانون ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها من دول العالم، ومع ذلك فهي تستخدمه في تصنيفها للدول تصنيفا انتقائيا حسب درجة تجاوبها مع مصالح وتوجهات ورغبات وشروط الإدارة الأمريكية.

وعلى ضوء مدى التزام تلك الدول الضوابط الإستراتيجية الأمريكية، ويرى شومسكي أن الحلم الأمريكي الذي قام على تجارب الإبادة الجماعية للسكان الأصليين والأفارقة المستعبدين، يرتكز

[1]– باسكال بونيفاس مرجع سابق، ص 117.
[2]– أحمد بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص 240.
[3]– خير الدين عبد الرحمان، **تصدعات في القلعة الأمريكية: تحليل استشرافي استراتيجي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 130.
[4]– نفس المرجع، ص 147.

على أولوية القوة على المشروعية الأخلاقية والقانونية مما يمثل ثابتا أساسيا راسخا من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

يرى بعض المحللون أن مبالغة الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ الحرب على الإرهاب وسيلة انتقامية بتماديها في الضغط على بعض الدول والجماعات الإسلامية التي لا علاقة لها بأحداث 11 سبتمبر 2001 سيؤدي إلى تنامي شعور الكراهية ضدها من طرف الشارع العربي الإسلامي وكذا يزيد في قوة التطرف لدى التيار الإسلامي المتعصب وتراجع الأفكار القومية وإضعاف دور الحكومات بوجود حالة من عدم الاستقرار والعنف المزعزع للنظم الحاكمة وهو ما يصعب مسايرة أمريكا.[2]

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع سياسة إدارة الشؤون الخارجية قائمة على مبادئ ومعتقدات فكرية، وبرسم أهداف محددة لا تخرج عن إطار المصلحة القومية وتكرس لذلك معظم الوسائل المتاحة عسكرية، اقتصادية ودبلوماسية، وفي هذا الإطار عرفت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 تجسيدا فعليا لهذه السياسة واتسمت بالوضوح والمباشرة في التعبير عن واقعيتها في تسيير الشؤون الدولية خاصة وأن الرهان تعلق هذه المرة بالأمن القومي، وهو أخطر وأهم هدف في سياسة أي دولة، فكيف يمكننا تصور الأمر إذا ما تعلق بالولايات المتحدة في عصر الأحادية القطبية وهي تسيطر على تفاعلات النظام الدولي بانفرادية غير مسبوقة؟ ومهما كانت النتائج التي أفرزتها هذه المرحلة والمكاسب التي جنتها الولايات المتحدة من حربها ضد الإرهاب فإنها تدرك جيدا أنها مقبلة على مستقبل غير مطمئن، مؤشراته تبرز من خلال جملة المعطيات الداخلية (تراجع) والدولية (تصاعد)، والتي تشكل تحديات في طريق الإمبراطورية الأمريكية.

---

[1]- المرجع السابق، ص 150.

[2]- أحمد بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص 97.

الباب الثالث :

توجهات و تحديات السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول : التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثاني : تحديات السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية.

في مسار تحليلينا للسياسة الخارجية الأمريكية إنطلاقا من مفهوم المصلحة الوطنية بإعتبارها الهدف الدائم و المحوري لمجمل الاستراتيجيات التي تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيقها دوليا، و من خلال تتبعنا لأهم المراحل التاريخية التي عرفتها و شكلت فرصا سانحة لتحقيق سياسة الهيمنة على العالم و إدراك التفوق الفريد، لا نجد أبلغ من عبارة ذات دلالة كالتي تقول : " بعض الأمم تحقق العظمة .. و لكن العظمة دفعت نحو الولايات المتحدة دفعا." [1]

و لقد رأينا في معرض حديثنا عن المراحل التاريخية التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية، قدرة الولايات المتحدة في استغلال التحولات الدولية و الفرص السانحة و هو ما برز جليا في الحرب العالمية الأولى و كذلك الحرب العالمية الثانية، و كيف استفادت من أخطاء الإتحاد السوفياتي لتحقق انتصارا باهرا ضده في الحرب الباردة، وواصلت الولايات المتحدة استغلال فرص التاريخ و المشاركة في صنعها، فجعلت من غزو العراق للكويت مناسبة لإبراز تفردها و تفوقها لتعلن نظاما دوليا جديدا تكون فيه القطب الوحيد المهيمن، و جاءت أحداث 11 ديسمبر 2001 لتخلق حالة من الرعب مهددة أمن أكبر دولة في العالم، لكن تلك الأحداث لم تكن إلا مرحلة حاسمة لإعادة ترتيب البيت الأمريكي و فرصة لتصميم استراتيجيات جديدة تدعم موقعها الدولي، و تحقق مصالحها الحيوية المنتشرة عبر العالم.

ظهرت توجهات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن الواحد و العشرون من خلال سيطرة تيار المحافظين الجدد على دواليب و مؤسسات السلطة و برزت توجهاتهم واضحة من خلال السياسات التي طبقتها و تطبقها الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، و تلخصت رؤيتهم في تعزيز عوامل القوة لتعظيم المكاسب و تأمين المصالح القومية دون مراعاة لكل الضوابط التي قد تعيق بلوغ هذا المسعى، مع الإبقاء على المبادئ العامة للسياسة الأمريكية القائمة منذ نشأتها على التأرجح بين المثالية و الواقعية، أو بالأحرى تحقيق المصالح باستخدام القوة لكن تحت راية الحجج الأخلاقية والمثل العليا التي تسعى لكي تكون نموذجا لها عبر النظام الديمقراطي وقيم الحرية و حقوق الإنسان.

غير أن هذه التوجهات قابلتها تحديات مختلفة أصبحت تثير مخاوف القادة، من حيث التهديدات التي تمس الاقتصاد القومي و البنية الاجتماعية الداخلية التي تعاني مشكلات أساسية، كما أن التحديات الدولية أخطر بكثير على مستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي حيث برزت قوى صاعدة جديدة

---

[1] – أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص 21.

تملك من عوامل القوة (اقتصاديا و تكنولوجيا و عسكريا) ما يؤهلها لتقليص النفوذ الأمريكي المنفرد في إدارة الشؤون الدولية.

إن حالة الجدل القائمة بين تطلعات الإمبراطورية الأمريكية في المحافظة على موقعها العالمي كقطب مهيمن، و التحديات المواجهة لها داخليا و خارجيا هي الكفيلة برسم معالم المستقبل بالنسبة للولايات المتحدة، و بين سيناريو الاستمرار و سيناريو التراجع نجد الكثير من العوامل و المؤشرات التي تؤكد أو تنفي كلا منهما، و ليس من اليسير التنبؤ باحتمالات مستقبلية في ظل ما يميز الواقع من معطيات تفرض نفسها بقوة.

الفصل الأول : التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : تأثير المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : المحافظون الجدد : النشأة و التطور.

المطلب الثاني : مبادئ المحافظون الجدد و دورهم في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني : المصالح الأمريكية بين الثابت و المتغير.

المطلب الأول : الرؤية الجديدة للمصالح الأمريكية.

المطلب الثاني : وسائل تطبيق السياسة الجديدة.

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة باراك أوباما.

المطلب الأول : التوجهات الجديدة.

المطلب الثاني : التحديات.

الفصل الأول : التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : تأثير المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية.

نظرا للتأثير الكبير الذي يمارسه تيار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية ودورهم في رسم توجهاتها المستقبلية، يجب التمعن في جذور و نشأة هذا التيار، و كذا مصادره الفكرية، و الوقوف عند أهم المبادئ التي شكلت المنظومة الفكرية للمحافظين الجدد خاصة و أنهم يحتلون المناصب الحساسة في المراكز الأساسية في السلطات الأمريكية، و ذلك منذ الحرب الباردة كما ازداد نفوذهم بمجيء جورج بوش الابن إلى السلطة، و رغم تراجعهم في مرحلة باراك أوباما ببروز تيار جديد ممثلا في الواقعيين الجدد إلا أن تأثيرهم بقي واضحا في رسم معالم التحرك الأمريكي على المستوى الدولي و الضغط على صناع القرار لتمرير أفكارهم على المستوى الداخلي.

المطلب الأول : المحافظون الجدد : النشأة و التطور.

أولا : النشأة :

تعود أفكار المحافظين الجدد إلى فلسفة الألماني " ليوشتراوس "* القائمة على فكرتين أساسيتين:

- فكرة النخبة العالمة و النزيهة التي تمتلك المعرفة و نزيد السلطة لتنفيذ معارفها.
- فكرة إنكار النسبية الأخلاقية، إذ أن الحقيقة الفلسفية لا تقبل هذه التسويات، و هي عندما تصل إلى السياسة من خلال فلسفتها فإنها تمنحها مضامينها و قوامها الأخلاقي الذي تحتضنه النخبة وتسعى لتنفيذه دون تنازلات.

و قد جاءت هذه الأفكار مناهضة للفكر اليساري المنتشر في مرحلة معينة، كما اعتبرت فلسفة شتراوس تفسيرا للنسبية اللبرالية، و اعتبار التعددية فلسفة غير أخلاقية لأنها تجزأ الحقيقة و تتحول سياسيا إلى براغماتية لصون المصالح[1].

لقد كان لفلسفة ليوشتراوس مكانة في مذهب المحافظين الجدد، إذ انتشرت فلسفته عبر شرائح واسعة من النخب المثقفة و الأكاديميين و السياسيين. غير أن الفكر الشتراوسي لم يكن إلا منطلقا

---

* ليوشتراوس "Leo Strauss" : فيلسوف ألماني (1899-1973)، غادر ألمانيا غداة تولي أدولف هتلر الحكم، استقر في باريس ثم انجلترا ليتوجه إلى الولايات المتحدة أين عمل بالتدريس في الجامعة ، أسس لجنة الفكر الإجتماعي و اهتم بالفلسفات القديمة ومن مؤلفاته : " تاريخ الفلسفة السياسية " و " أفكار ميكيا فيللي " ... و كان ملهما بأفكاره للكثير من قادة تيار المحافظين الجدد وعلى رأسهم " ايرفنج كرستول " و " بول وولفوبيتز".

[1]- صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 52-53.

أساسيا لطبقة جديدة و فئة نافذة استطاعت أن تؤسس تيارا مستقلا بأفكاره و مبادئه و خططه للوصول إلى تبليغها عبر التغلغل في دواليب السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

و أصبح تيار المحافظون الجدد يملك مفاهيمه الأساسية و نظرته للأوضاع السياسة ليضم الفكر الشتراوسي و أفكار الجمهوريين و أنصار اليمين الديني المتطرف و هو ما أفرز فكرا جديدا يختلف عن الفكر المحافظ التقليدي، و يركز على التاريخ و الثقافة الأمريكية.[2]

و يتفق دعاة التيار بإختلاف أطيافهم و مواقعهم حول نقطتين أساسيتين هما :

1- الديمقراطية لا تستطيع فرض نفسها إذا بقيت ضعيفة و عاجزة عن مواجهة الطغيان.

2- أن أي موقف رافض للقيم التي تقوم عليها الديمقراطية هو موقف رافض للفضيلة، الصراع – كما يوضحه ليو شتراوس – هو صراع بين الفكر الفاضل و الفكر المناهض للفضيلة، و يعطي مثلا على ذلك بالفكر الشيوعي.

و على هذا الأساس قسم الأنظمة السياسية إلى أنظمة جيدة و أخرى سيئة، و هو الأساس الذي قام عليه مفهوم " محور الشر " المناهض للتوجه الديمقراطي في مقابل " محور الخير " الذي يمثله الفكر الغربي اللبرالي و يتابع ليو شتراوس، أنه من حق الأنظمة الخيرة أن توجه الأنظمة السيئة، وكان المحافظون الجدد يسقطون نظريتهم على دول أوربا و أمريكا قياسا بتاريخهم العريق ف الممارسة الديمقراطية و مواجهتهم للأنظمة الشمولية و الديكتاتورية.[3]

و بالرجوع إلى أفكار ليوشتراوس، فقد كان محافظا بكل المقاييس في نظرته لمفاهيم السلطة والحرية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية و كان يناصر فكرة " الفيلسوف الملك " أي الحاكم المطلق شرط أن يكون فيلسوفا، و سعى شتراوس إلى تلقين طلابه جملة الأفكار التي آمن بها كروح الاستعلاء، و ضرورة التفوق الفكري الذي يفتح الطريق أمام الهيمنة على البشرية.[4]

---

[1]– أحمد يوسف، مرجع سابق، ص 76.

[2]– أميمة عبد اللطيف، **المحافظون الجدد : قراءة في خرائط الفكر و الحركة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص 09.

[3]– عبد الله كامل، **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي : في مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير** ، دار لبيان الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 231.

[4]– وليد شميط، **إمبراطورية المحافظين الجدد، التظليل الإعلامي و حرب العراق،** طبعة أولى ، دار الساقي للنشر، بيروت، 2005، ص 73.

و يعد تيار المحافظون الجدد امتداد لتيار المحافظين التقليديين الذي يحتل مكانة أساسية في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية منذ شأنها، و يقوم هذا التيار على الفكر الواقعي الذي يتبنى مفهوم القوة و المصلحة، و يركز على دور القوة العسكرية للدولة مكانتها العالمية.

كما يرى التقليديون أن القوة هي وسيلة و هدف بالنسبة للدولة في سبيل تحقيق مصالحها ولا يحدها في ذلك ضوابط قانونية أو أخلاقية.

ينطلق المحافظون التقليديون في تحليلهم للسياسة الخارجية الأمريكية من افتراض أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة و هو ما يترتب عليه التزامات و مسؤوليات لا يمكن تجاوزها كعضو في النظام الدولي و هو ما يستدعي قيامها بتعزيز قدراتها العسكرية من خلال المطالبة بزيادة ميزانية الدفاع، كما يحرص أنصار هذا التيار على ضرورة إتباع سياسة إنتقائية في التعامل مع الخارج، وإصدار القرارات بكثير من الدقة و التمييز و الوعي حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية.[1]

يتميز رواد التيار المحافظ –الذي يشكل اللبنة الأولى و الأساسية لقيام المحافظين الجدد– بكثير من العقلانية و بروز النزعة الانعزالية في بعض الأحيان، كما كان لهم دورا كبيرا في مواجهة الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة و دعى معظمهم إلى ضرورة تجنيد كل عوامل القوة العسكرية منها والسياسة و الاقتصادية بكسر شوكة الشيوعية و احتواء مدها، كما يتغلغل هذا التيار بعمق في صفوف الحزب الجمهوري و المؤسسات المالية الاقتصادية و لا يتردد في إبداء دعمه لإسرائيل كحليف دائم.[2]

ثانيا : التطور

منذ بروز تيار المحافظين الجدد بعد الحرب العالمية الثانية و هو يعرف تطورا ملحوظا من حيث نفوذ شخصياته في دواليب الحكم أو من حيث تأثير أفكاره في السياسة الخارجية للدولة.

في تحليل صعود هذا التيار، يرى " أندروباسفيتش " أن الجيل الأول من المحافظين الجدد برز في الستينيات من القرن العشرين كرد فعل للظروف الدولية و التحديات الداخلية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى غاية حرب فيتنام في منتصف السبعينيات، أما الجيل الثاني فقد ظهر بقوة في التسعينيات و جاءت أفكاره للتعبير عن الظروف الأمريكية والدولية لتلك الفترة، و المتميزة بنهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفياتي، و التي

---

[1]– إبراهيم عبد العزيز مهنا، **الفكر المحافظي الأمريكي و الصراع العربي الإسرائيلي** ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 95–4985 ص26.

[2]– ناصف يوسف حتى، **القوى الخمس الكبرى و الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 25–26.

مثلت تحديا كبيرا لتيار المحافظين الجدد على مستوى السياسة الخارجية، و انصب اهتمامه على كيفية استخدام أمريكا لقوتها، و استغلال موقعها كقطب واحد مهيمن.[1]

و بالعودة إل مرحلة الحرب الباردة فقد عارض تيار المحافظين الجدد و بشدة سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي و التي باشرتها إدارة نيكسون و هو ما برز في نظريتهم الأساسية في مواجهة المد الشيوعي و القائمة على النقاط التالية :

1 –إن الإتحاد السوفياتي هو قوة عدوانية لا يمكن تغييرها أو إصلاحها من خلال المفاوضات أو الاتفاقيات، بل يجب مواجهتها.

2 –إن مصدر المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في ضع القيادة و ليس في ضعف كامن في الدولة.

3 –الصراع الدولي قائم بين الحرية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، و العبودية مجسدة في الشيوعية و بالتحديد في الاتحاد السوفياتي .

4 –إن الدفاع القومي هو الشرط الرئيسي للقوة و المكانة الأمريكية.

5 –إن الولايات المتحدة ليست مسؤولة أو مطالبة بالتكيف مع العالم، بل أن أمريكا القوية الواثقة من نفسها ستجعل العالم يتكيف معها.[2]

و انطلاقا من هذه المبادئ تشكل تحالف بين اليمين التقليدي و الديمقراطيين و اليهود المعادين للاتحاد السوفياتي و يطمح هذا الاتجاه إلى تفوق القيم الغربية الديمقراطية من خلال استخدام القوة العسكرية و التشدد في مواجهة الخصوم، و تمكين الولايات المتحدة من الهيمنة.[3] وهي الإستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينات، و بإعلان النظام الدولي الجديد ازداد نفوذ المحافظين الجدد و اتضحت رؤيتهم لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بوصول أقطاب التيار إلى مقاليد الحكم.

تواصل تطور و انتشار فكر المحافظين الجدد في الأوساط السياسية و الإعلامية الأمريكية وبخاصة عند تحالف فئة اليهود معهم و التي تشكل مجموعة ضغط فاعلة و هو ما دفع بالكاتب الإسرائيلي " يوري أفنيري " للقول : " يكاد المحافظون الجدد أن يكونوا مجموعة يهودية، و هم

---

[1]– علاء بيومي، كيف يفكر المحافظين الجدد نقلا عن :
http://www.egyptiagreens.com 17/10/2005 – p 02

[2]– السيد أمين شلبي ، **أمريكا و العالم، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 114.

[3]– ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 25.

يؤيدون إسرائيل إلى درجة اعتبارهم إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية، أو أمريكيين يحملون الجنسية الإسرائيلية."[1]

و جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 و تأثيراتها على التفكير و العقلية الأمريكية و نظرتها للعالم و كذلك على المفاهيم التقليدية للأمن القومي لتشكل دعما قويا لفكر المحافظين الجدد و منطلقاتهم الإستراتجية.[2] و تزامن ذلك مع لبلوغ معظم قيادات التيار مقاليد السلطة و صنع القرار في إدارة "جورج بوش الابن" الذي مكن التيار من تطبيق مبادئه و تحقيق أهدافه و تنفيذ استراتيجياته، و التي تتمحور أساسا حول الحفاظ على القوة الأمريكية و هيمنتها الفريدة على العالم و استخدام كل الأدوات العسكرية و غيرها لذلك الغرض مع فرض القطيعة مع الأنظمة الغير ديمقراطية.

السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة باراك أوباما

لقد عرفت العهدة الثانية للرئيس جورج بوش الإبن التي باشرها منذ 2004 بروز تيار جديد في صفوف الحزب الديمقراطي تتمثل في " الواقعيون الجدد " كرد فعل عن تيار المحافظون الجدد المتولي زمام الأمور في الإدارة الأمريكية، و انطلق المرشح لرئاسيات 2008 باراك أوباما في حملته الانتخابية معلنا شعار التغيير و مستعينا بــ بريجنسكي – (من رواد الواقعية التقليدية مستشار الأمن القومي لجيمي كارتر) – كمستشار للسياسة الخارجية، و معروف عن بريجنسكي نظرته الواقعية و أفكاره القائمة على التصور الاستراتيجي لمصالح أمريكا في العالم وفقا للعناصر التالية :

*– إعادة تقييم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية و ضرورة حسم القضية الفلسطينية بالضغط على إسرائيل و فتح الحوار المباشر مع الأطراف الفلسطينية مما فيها حماس.

*– الحوار و التفاوض مع إيران و سوريا و حلفائهما في المنطقة بما منهم حزب الله.[3]

و قد اعتمد باراك أوباما على فريق جديد في السياسة الخارجية تتمثل في كل من : سوزان رايس، روبرت مالي، سامنتا باور، و يعتبرون من تيار الواقعية الجديدة الذي تأكد بإستغناء الرئيس المنتخب عن كثير من أعضاء المحافظين الجدد في الإدارة السابقة.[4]

---

[1]– أحمد يوسف، مرجع سابق، ص 78.
[2]– السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 118.
[3]– طارق الكحلاوي، السياسة الخارجية في عهد أوباما : عصر الواقعيين الجدد، نقلا عن الموقع : http://www.aljazeera.net/NR/exeres : 17/04/2011. P1.
[4]– نفس المرجع، ص3.

و تمثلت أهداف السياسة الخارجية لبراك أوباما في :

1 -اعتماد الدبلوماسية المتعددة الأطراف و إشراك المجموعة الدولية في حل المشكلات ذات الأبعاد الأمنية (الإرهاب، البيئية....).
2 -التعامل مع قضية العراق من خلال الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية و النقل التدريجي لمزيد من المسؤوليات إلى الشعب العراقي.
3 -التركيز على مكافحة التطرف و الإرهاب و العنف على نطاق عالمي بصورة أشمل و خاصة في حالتي أفغانستان و باكستان.
4 -إعادة النظر في العلاقات الأمريكية-الأوربية و طريقة العمل مع روسيا في المجالات التي تحظى بإهتمام مشترك.
5 -الإهتمام الخاص و المتزايد مع دول آسيا كالصين و الهند لدورهما الكبير في الإقتصاد العالمي.
6 -إعادة النظر في الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة مع دول أمريكا الوسطى و الجنوبية.
7 -إدراك الدور المتنامي لإفريقيا في كثير من المجالات.[1]

بعد سنتين من ولايته أقام الملاحظون تقييما سياسيا لحصيلة الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما، إذ تمثلت مجالات النجاح في القضايا الداخلية أكثر منها على المستوى الخارجي و يمكن رصدها فيما يلي :

1 -وضعت حكومة أوباما فور توليها المهام في مارس 2009 مخططا لإنعاش النمو الاقتصادي و لتفادي كارثة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية.
2 -إنقاذ شركة جنرال موتورز General Motors و تدارك إفلاسها.
3 -مخطط إصلاح البنوك.
4 -استطاع أوباما تمرير ملف الإصلاح الصحي يعد صراع كبير و اعتبر نجاحا كبيرا لم يحدث منذ 1962، أصبح بموجبه 95% من الأمريكيين مؤمنين صحيا.
5 -في جويلية 2010 حصل أوباما على موافقة الكنغرس على قانون إصلاح Wall Street.

---

[1]- ميشيل أوستن، السياسة الخارجية لأوباما، نقلا عن الوقع :
http://www.america.gov/st/elections08-arabic/novembre2008 17/04/2011.

غير أن الحصيلة أبرزت إخفاق أوباما و إدارته في القضايا التالية :

1. عدم تمكنه من غلق معتقل قوانتانامو في كوبا.
2. عدم قدرته على إقناع الكنغرس بالمصادقة على مشروع قانون مكافحة الاحتباس الحراري.
3. عجزه عن معاجلة ملف الهجرة.[1]

و خلاصة القول أن السياسة الخارجية الأمريكية المنتقلة من مرحلة المحافظين الجدد إلى عهد الواقعيين الجدد بقيادة براك أوباما ارتكزت عل النقاط التالية :

❖ التأكيد على ضرورة الانسحاب على مراحل من العراق بما يضمن استقراره و الحيلولة دون قيام حكومة معادية أو قيام قاعدة للإرهاب فيها، مع بقاء أمريكي عبر دبلوماسية نشطة للقوة الناعمة.

❖ تعزيز الوجود العسكري الأمريكي و الأطلسي (ناتو) في أفغانستان إدراكا للخطر الإرهابي لنظام طالبان.

❖ تشجيع الديمقراطية في العالم بتشجيع الداخل على الوصول إلى مرحلة الديمقراطية عبر وسائل الضغط المباشر و غير المباشر.

❖ التصدي للإرهاب من خلال التعاون الدولي لحماية أمريكا من القيام بدور شرطي العالم.

❖ معالجة الفقر في دول العالم و أن أمن العالم هو أمن لأمريكا، و المعالجة الفاشلة للقضايا المهمة بشكل أرضية خصبة للإرهاب.

❖ الاهتمام الدائم بالصراع العربي الإسرائيلي بإعتبار القضية أساس عدم الاستقرار في منظمة الشرق الأوسط.[2]

ثالثا : أقطاب تيار المحافظين الجدد

هناك مجموعتان رئيسيتان :

-**المجموعة الأولى** : السياسيون الذين يحتلون مناصب في الإدارة الأمريكية لاسيما في وزارة الدفاع.

-**المجموعة الثانية** : تشمل صحافيين و باحثين بعدد من مراكز الأبحاث التي تروج لأفكارهم.

---

[1] – Voire : Spécial Etas-Unis, Courrier internationales N° 1043 du 28 Oct au 30 Nov 2010.

[2]– رعد محمود : السياسة الخارجية لدى باراك أوباما، نقلا عن الموقع : http://telliabdelmalek.MAKTOODblog.com 17/04/2011. P4.

بالنسبة للمجموعة الأولى نجد أبرزهم :

1- بول وولفوويتز : PAUL WOLFWITZ

عين نائبا لوزير الدفاع في إدارة الرئيس " بوش الابن " كما أنه عمل وكيلا لوزارة الدفاع زمن الرئيس " جورج بوش " يلقب ب " الصقر السوبر " و هو نابغة في علم الرياضيات و أحد مهندسي النظام العالمي الجديد، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية، و هو نشط جدا في شبكة من اللوبيات و المعاهد و أصحاب المخططات و العقول المدبرة مثل " المعهد اليهودي للأمن " و العقول المدبرة في اللوبي الإسرائيلي المهيمن على " الإيباك"، و معهد " واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" و " المعهد الجمهوري الدولي "، و قد وردت النظريات التي آمن بها " وولفوييتز" في العديد من الدراسات و الأبحاث و المحاضرات و أكثرها وضوحا الإرشاد الذي قام به حول التخطيط الدفاعي عام 1992 عندما كان وكيلا لوزارة للسياسة[1].

في الشأن العراقي كان " وولفوييتز " وراء محاولات الاغتيال المتكررة التي استهدفت الرئيس العراقي " صدام حسين " كما طور إلى جانب " ديك تشيني " عام 1991 خطة أطلق عليها " عملية العقرب " " OPERATION SCORPION " للقيام بغزو بري للعراق، في عام 1997 وضع "وولفوييتز " و الجنرال " وين داونتونغ " مسودة خطة ضد العراق باستخدام الكعارضة العراقية التي تتخذ من " لندن " مقرا لها[2].

و يعرف " وولفوويتز " على أنه ذو وجهين، الوجه الأول : شخص مهووس بالسيطرة الأمريكية على العالم بدون تقديم تنازلات و على استعداد جاد لإنهاء الدول التي تدعم الإرهاب، الوجه الثاني : هو المتحدث الهادئ النبرة بل الأخلاقي السياسي و الديمقراطي[3].

2- برينيت سكاوكروفت : BRENT SCOWCROFT

هو مساعد مقرب جدا من " هنري كيسنجر " جيء به إلى مجلس الأمن القومي كنائب مساعد "لكيسنجر" عام 1973، أختاره " كيسنجر " ليكون خليفة له مستشارا لشؤون الأمن القومي للرئيس "جيرالد فورد" ثم في شارك فيما بعد في إنشاء مؤسسة "هنري كيسنجر" الشخصية للاستشارات تحت اسم " كيسنجر أشوشيتس "كشريك و نائب لرئيس مجلس الإدارة ثم أصبح سكاوكروفت مستشارا

---

[1]– د. عبد الحي يحي زلوم : **إمبراطورية الشر الجديدة** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2003، ص51.
[2]– نفس المرجع، ص 52.
[3]– أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 28.

للرئيس " بوش الأب " لشؤون الأمن القومي حيث أشرف على التخطيط لحرب الخليج ووضع هندسة النظام العالمي الجديد بعدها شارك في عدد من المناصب منها شركته اخاصة للاستشارات و المنتدى للسياسة الدولية.

3- ديك تشيني : DICK CHENEY

شغل منصب وزير الدفاع في عهد " بوش الأب " كان " تشيني " رئيسا لموظفي البيت الأبيض أثناء ولاية الرئيس "فورد"، شغل خلال الفترة الممتدة بين 1979-1989 عضوا في " كونغرس" عن ولاية " وايومنغ " و قد عمل مسبقا في مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية في جامعة " جورج تاون " في " واشنطن دي سي " و كان عضو في المجلس الاستشاري إلى جانب " كيسنجر " و "سكاوكورفت" عام 1995، عمل مديرا تنفيذيا لشركة " هاليبوتون " العملاقة للخدمات النفطية في ولاية تكساس، إلى أن أصبح نائبا للرئيس " بوش الإبن "[1].

4- كوندو ليزا رايس : CONDOLEEZA RICE

حصلت على شهادة دكتوراه في العلاقات الدولية عام 1981 من جامعة " دينفر " و انتقلت للتدريس في جامعة " ستانفورد " حيث أصبحت وبسرعة هائلة أستاذة متفرغة، التحقت بمعهد " هوفر" للحرب و السلام و الثورة وضلت فيه حتى أصبحت زميلا أولا.

و بصفتها عضوا في مجلس العلاقات الخارجية انتقلت إلى "واشنطن دي سي " حيث عملت على التخطيط النووي الاستراتيجي في رئاسة الأركان المشتركة و انضمت عام 1989 إلى " مجلس الأمن القومي " لتعمل تحت إدارة " برنيت سكاوكروفت " بمنصب اختصاصية الأولى للشؤون السوفييتية في ماي عام 1990 تم ترقيتها لتصبح المدير الأعلى في مجلس الأمن القومي للشؤون السوفييتية و الشرق أوربية، و في التاسع من أغسطس 1990 بعد أسبوع من الغزو العراقي للكويت و تدشين النظام العالمي الجديد، حصلت على ترقية جديدة أصبحت تشغل بمقتضاها منصب المساعد الخاص للرئيس جورج بوش الأب و قامت بالإشراف على السنوات الحاسمة التي شهدت تحول الاتحاد السوفييتي من قوة عظمى إلى دولة على غرار دول العالم الثالث بالاختلاف أن لها ترسانة نووية، كما عملت " رايس " في مؤسسات مالية و نفطية من مختلف الجنسيات حيث أنها كانت عظوا في مجالس

[1]- د.عبد الحي يحي زلوم، مرجع سابق، ص50.

إدارة العديد من الشركات مثل شركة " شيفرون " النفطية، " هيوليت باكارد " إلى جانب عمله فب المجلس الاستشاري الدولي.[1]

5- جون بولتون : GOHN BLOTON

شغل و كيل وزراء الخارجية للحد من التسلح و الأمن الدولي، و هو يميني متطرف يعتبر من مهندسي سياسة " جورج بوش الابن " ضد العراق شغال منصب نائب رئيس لأبحاث السياسة العامة في معهد " أمريكان انتربرايز " و عضو مجلس مستشاري المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

حامل شهادة المحاماة من جامعة " بال " شغل عددا من المناصب في إدارتي " ريغان " و "بوش الأوب " عمل في وكالة التنمية الدولية و مساعد لوزير العدل، يؤيد إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرارات و يعارض الأمم المتحدة بصوت عالي و يعتقد أنها تقيد حرية الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة دفاعا عن مصالحها.[2]

6- ريتشارد بيرل : RICHARD PERL

شغل منصب مساعد وزير الدفاع لسياسات الأمن الدولية في الفترة من (1987/1981) و في مجلس الشيوخ في الفترة من (1980/1969) و شغل حتى أفريل 2002 منصب رئيس مجلس السياسة الدفاعية أحد الأجهزة الاستشارية " بالبنتاغون "، حامل شهادة ماجستار في العلوم السياسية من جامعة "برينستون " كما أنه ينشط في مراكز بحث كثيرة للمحافظين الجدد مثل معهد " أمريكان انتربرايز ".

7- دوغلاس فايث : DOUGLAS FETH

شغل منصب نائب " وولفوييتز " للسياسات و المعروف على نطاق واسع بموافقة اليمينية اليكودية، تخرج من جامعتي " هارفارد " و " جورج تاون "، و عمل في مجلس الأمن القومي كخبير في الشرق الأوسط خلال إدارة " ريغان " ثم تقلد مناصب عدة في وزارة الدفاع، و يعتبر أشد المنتقدين لعملية السلام التي أطلقها " جيمس كارتر " في " كامب ديفد "، كما شارك في كتابة تقرير الانفصال التام " لبنيامين ناتنياهو "[3]

---

[1]- نفس المرجع، ص50.
[2]- د.صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 263.
[3]- أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 29-30.

8- لويس ليبي : LUOIS LAIBY

شغل منصب كبير موظفي نائب الرئيس " ديك تشيني " و كان يعمل في وزارة الدفاع خلال إدارة " بوش الأب " كان من مؤسسي مشروع " القرن الأمريكي الجديد " و المساهمين في تقريره عام 2000 عن إعادة بناء دفاعات أمريكا مع " وولفوييتز " و "وليام كريستول .

عين عام 1992 مساعد وكيل وزارة الدفاع السياسية، و كان قبل ذلك مساعد وكيل الوزارة للإستراتيجية و الموارد و يرتبط " ليبي " الذي درس في جامعة " بال " و " كولومبيا " بتقرير " توجيه تخطيط الدفاع " الذي أعده مع " وولفوييتز " لوزير الدفاع في حينه " ديك تشيني ".

و " ليبي " عضو في مجلس إدارة مؤسسة " راند " ذات العلاقات الوثيقة بوزارة الدفاع، و هو يملك أسهما في شركات صنع السلاح و النفط.

9- فرانك غافني : FRANK GAFNY

يترأس مركز سياسة الأمن، أحد أبرز معاقل المحافظين الجدد و هو مديره التنفيذي، و كان قد عمل في الثمانينات لوزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي، و نائب مساعد للوزير لسياسة القوات النووية و الحد من التسلح، حين كان ' ريتشارد بيرل " مساعدا للوزير و عضو لجنة القوات المسلحة و قبل ذلك عمل للسيناتور " هنري جاكسون ".[1]

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فنجد أبرزهم :

1- نورمان بودهورتز : NORMAN PODHORETZ

كان رئيس تحرير مجلة " كومنتري " مند سنة 1960 و بعد ذلك انظم إلى مؤسسة " هدسون " كعضو رئيسي في 1995 و بقي مع المجلة ككاتب متجول، و لا يزال يحاضر و كتب في الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الدولية، و كان قد بدأ حياته بوجهات نظر سياسية متدل ثم تغير و أنضم إلى تحالف الغالبية الديمقراطية و يعتبر من مخضري المحافظين الجدد و يمارس نفوذا بالغا في أوساطهم، له كتاب " الخروج عن الصف " الذي يربط فيه بين قوة أمريكا العسكرية و مستقبل إسرائيل.

[1]- د.صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 261.

2- إيرفينغ كريستول : IRVING KRISTOL

أحد الآباء المؤسسين لعائلة المحافظين الجدد و تشمل سيرته الذاتية على مجهوداته التي قام بها لشن حروب ثقافية لحساب " وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " ضد الاتحاد السوفييتي في السنوات الأولى من الحرب الباردة، و قد لعب دورا أساسيا في تحديد الأفكار الأساسية التي شكلت فكر المحافظين الجدد، ففي عام 1983 آلف كتاب " تأملات أحد المحافظين الجدد" [1]

عمل مدير لمجلة " أنكاونتر " و رئيس تحريرها م 1953 إلى 1958.

3- وليام كريستول : WILLIAM KRISTOL

هو ابن " ايرفينغ كريستول " يوصف بأنه ولي عهد حركة المحافظين الجدد، رئيس تحرير مجلة " دي ويكلي ستاندر " التي يمتلكها و يمولها الملياردير اليهودي " روبرت مردوخ ".

4- مايكل ليدن : MICHALS LADEN

أستاذ باحث في معهد " أمريكان انتربرايز " و عضو مجلس مستشاري " المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي " وهو من الصقور المتطرفين و يمارس نفوذا في أوساط الإدارة الأمريكية، و هو يحاضر عن الحرب و السلام و الشرق الأوسط و السياسة الأمريكية و قد آلف 15 كتابا منها : "الحرب على أساتذة الإرهاب " ويكتب في " وول ستريت جورنال " و آراؤه تعكس مواقفه اليمينية المتطرفة.

عمل ما بين 1981 و 1986 مستشارا خاصا لكبار المسئولين في إدارة " ريغان " بعد الحرب على العراق بدأ ليدن يحث الإدارة الأمريكية على مهاجمة " إيران " و " سوريا " و هو يصنف " إيران" بأنها " أم الإرهاب الحديث ".

5- روبرت كاغان : ROBERT KAGAN

هو شريك " ويليام كريستول " في تأسيس مشروع " القرن الأمريكي "، و هو عضو بارز في مؤسسة " كازنغي " للسلام الدولي، يكتب في " الويكلي ستارندرد " اليمينية التي يترأس تحريرها أيضا،

---

[1]- نفس المرجع، ص 274.

و أيضا في " الواشنطن بوست " آلف كتاب عنوانه " عن الجنة و السلطة : أمريكا و أوروبا في النظام العالمي الجديد "[1]

6- دانيال بايبس : DANIEL PAPES

مدير منتدى الشرق الأوسط و من أشهر الأقلام التي تكتب بالتشهير بالسلام و الإسلاميين في الصحافة الأمريكية و الإسرائيلية.[2]

7- ميراف وورمز : MEYRAV MORMSER

أسست مع رجل الاستخبارات الإسرائيلي " ايغال كارمون " " معهد أبحاث الشرق الأوسط " و عملت مديرة تنفيذية له أربع سنوات، و هي الآن مديرة مركز دراسات الشرق الأوسط في معهد "هدسون".

8- ديفيد وورمز : DAVID MORMSER

هو زوج " ميراف " و هو نشط في أوساط المحافظين الجدد، صدر له سنة 1999 كتاب "حليف الطغيان : فشل أمريكا في هزم صدام حسين " و الذي يدعو إلى تحطيم فكرة القومية العربية.[3]

المطلب الثاني : مبادئ المحافظين الجدد و دورهم في السياسة الخارجية

أولا : المبادئ :

إن مجمل الدراسات التي تناولت فكر المحافظين الجدد و نظرياتهم في تسيير شؤون الدولة ورؤيتهم الإستراتيجية لمكانة و مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي تجمع على جملة مبادئ أساسية ميزت التيار عن غيره من التيارات السياسية الأخرى، و يمكننا تلخيصها فيما يلي :

1- مبادئ مذهبية :

و تتعلق بالإعتقاد السائد عند المحافظين الجدد أنهم يملكون الحقيقة دون غيرهم، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك فرصة تاريخية لقيادة العالم وفق رسالة مقدسة، و أن الإسلام (الذي يعتبرونه مصدرا للإرهاب) هو العدو العالمي الجديد الذي يجب محاربته، و بموجب ذلك تعتبر منطقة الشرق

[1]- د.صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 275.
[2]- د.أحمد يوسف، مرجع سابق، ص 80.
[3]- د.صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 289-290 .

الأوسط نقطة الانطلاق لإعادة بناء العالم وفق المبادئ اللبرالية الاقتصادية كتمهيد لأمركة العالم و تستخدم في ذلك كل الوسائل و خاصة العسكرية منها.[1]

يؤمن المحافظون الجدد إيمانا راسخا بفكرة الولاء القومي بإعتباره شعورا طبيعيا مقدسا، كما يعتقدون أن الامبريالية إذا كانت تقدميه فهي أمر جيد.

و على المستوى الإقتصادي و الاجتماعي يميل المحافظون الجدد إلى صف اليمين التقليدي و يرفضون تدخل الدولة في الاقتصاد، كما رون أن الفقر و التمييز هي مشكلات تحتاج إلى إهتمام المجتمع بكامله و مسؤولية النظام الرأسمالي ككل، كما ساندوا روح الإبداع و المهارة لدى رجال الأعمال.

و يركز تيار المحافظين الجدد على دور النخبة كأساس لنهوض المجتمع وعلى الحقائق المطلقة التي لا تحتمل احتمالات وسطية لحتمية الخير و الشر، و ضرورة اعتبار الآخرين إما أعداء وجب محاربتهم أو أصدقاء يجب التحالف معهم و لا مجال لموقع آخر بينهما.

2- مبادئ سياسية :

هي من المبادئ الأساسية في فكر المحافظين الجدد لأنها ستكون القاعدة لممارسة و تطبيق أفكارهم، خاصة على المستوى الخارجي و تتلخص في النقاط التالية :

أ- عدم الاعتراف بقاعد القانون الدولي و دور المنظمات الدولية خاصة إذا ما شكلت عائق أمام أهداف الولايات المتحدة و مصالحها.

ب- يعتقدون أن تحقيق السيطرة على العالم يقوم على إغراق الجماهير في الفوضى و تدمير أشكال المقاومة للوصول إلى نظام جديد خاصة في المناطق الغنية بالثروات.

ج- يرون أن المصلحة القومية لا تتحدد جغرافيا بل تمتد بإمتداد المجالات الحيوية للدولة.[2]

د- يؤيدون التدخل الدولي و لا يحترمون القواعد القانونية و الأعراف الدولية، و يرون أن الحيادية في شؤون السياسية الخارجية أمر سلبي و غير مرغوب فيه.

---

[1]- أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق،ص 20.

[2]- السيد ولد أباه : **عالم ما بعد 2001/09/11 : الإشكالية الفكرية و الإستراتيجية**، مرجع سابق، ص 43.

هـــ- يركزون على ضرورة مساندة إسرائيل بشكل غير مشروط و لديهم تحالف وثيق مع حزب الليكود الإسرائيلي.[1]

و الحقيقة أن المبادئ السياسية التي ارتكزت عليها فكر المحافظين الجدد أصبح عقيدة للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 ديسمبر 2001، فقد أصبح استعمال القوة في الحروب الإستباقية إستراتيجية أمريكية، كما اعتمدت الإدارة الأمريكية مفهوم الفوضى الخلافة لإعادة ترتيب المنطق التي تملك فيها مصالح، وشنت حربا شاملة و لا محدودة على كل من تعتقد أنه يشكل خطرا على أمنها متخذة من مفهوم الإرهاب عدوا جديدا، كما تزايد التطلع إلى دور الهيمنة و الإبقاء عليها و صد أي محاولة لخلق نظام تعددية قطبية أو طموح أي دولة في إعتلاء الريادة و المنافسة.

3- مبادئ عسكرية : تقوم الأسس العسكرية في الفكر المحافظي الجديد على تقديس القوة لضمان الهيمنة و تغليب الفكر الجزئي على الفكر الدبلوماسي و السياسي عبر ما يسمى بـــ " عسكرة السياسة الخارجية ".

يؤمن المحافظون الجدد بدور القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة التحديات و النزاع في العالم، و العلاقات الدولية بالنسبة لهم تقوم على القوة و السلام الحقيقي يأتي بعد الانتصار في الحرب، كما يرون ضرورة التدخل العسكري المباشر لإعادة تشكيل الدول التي تمثل مصالحا للولايات المتحدة الأمريكية، كما كان لهم الدور الكبير في تبني البيت الأبيض و البنتاغون لمبدأ الحرب الوقائية.[2]

ثانيا : تأثير المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية :

شكل التيار المحافظ في الولايات المتحدة تأثير واضحا في السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها، إلا أن تيار المحافظين الجدد عرف بنفوذ نخبة قوية و تمركزها في المناطق الحساسة من المسؤولية كالبيت الأبيض و الكنغرس و البانتغون إضافة إلى وسائل الإعلام والمراكز الفكرية والبحثية، و من خلال ذلك استطاعوا تمرير أفكارهم و مخططاتهم.

كانت أهم التدخلات التي شكلت الإطار العملي للمحافظين الجدد كالتالي :

1 -بناء قوة عسكرية مؤهلة لضمان استمرارية تأكيد التفوق الأمريكي.

1- أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 21.

2- أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 22.

2 -التصدي للأنظمة "المارقة" الممثلة في الدول المتمردة على الولايات المتحدة و المتهمة بالإرهاب و امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

3 -بناء علاقات جيدة و حذرة مع الصين.

4 -تسهيل مهمة البيت الأبيض في اتخاذ القرارات التي يتطلبها دور الهيمنة.[1]

و بعدما تمكن المحافظون الجدد في بلورة مختلف أفكارهم أصبحوا يمثلون تيارا سياسيا قويا له تأثيره على الخطاب السياسي الأمريكي و في سياستها الخارجية، فاتجهوا إلى السيطرة على المراكز العليا في السلطة كما عارضوا بشدة السياسات التي لا تتوافق مع منطلقاتهم و أفكارهم، كرفضهم الشديد لسياسة نيكسون إبان الحرب الباردة، و أيدوا تدمرم من إدارة " جيمي كارتر " في السبعينات.[2]

لم يتردد المحافظون الجدد في تدعيم " رونالد ريغان " للوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة لما وجدوا فيه من توافق فكري، و بإعتبار التقارب الذي يجمعهم بتياري اليمين القومي و اليمين الديني اللذان ساندا ريغان في الانتخابات، و بعدها تمكن المحافظون الجدد من احتلال مناصب في الإدارة الجديدة كمستشارين و وزراء و كتاب الدولة.

لقد طبق ريغان الكثير من أفكار المحافظين الجدد كالاهتمام بالتسليح و استخدام القوة العسكرية و تدعيم ميزانية الدفاع لكن قوة و تأثير المحافظون الجدد لم تستمر طويلا و اهتزت بشكل كبير إثر فضيحة " إيران غيت " نظرا لمشاركة مجموعة منهم في صفقة بيع أسلحة لإيران غير أن نفوذهم لم يتزعزع.[3]

إن المكانة التي اكتسبها المحافظون الجدد في إدارة ريغان لم تستمر إبان مرحلتي جورج بوش الأب و بيل كلينتون، لأن المناصب المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية ارتبطت بشخصيات أكثر إتزانا و اعتدالا كـــ جيمس بيكر.[4]

و في فترة حكم بيل كلينتون، الديمقراطي، سجل المحافظون الجدد تراجعا في تنفيذ خططهم نتيجة السياسة التي انتهجها الرئيس الجديد و التي ركزت على التحالفات و عمل المنظمات الدولية، كما أولت إدارته اهتماما بالغا بالجانب الاقتصادي.[5]

---

[1]- السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص ص 36-37.
[2]- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص113.
[3]- إبراهيم عبد العزيز المهنا، مرجع سابق، ص 29.
[4]- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 117.
[5]- منار الشوربجي، مرجع سابق، ص 212.

لقي كلينتون معارضة شديدة من طرف أقطاب تيار المحافظون الجدد على أساس قصور طموحه، و ابتعاده عن الشؤون الدولة، وعدم تمكنه من تحقيق الهيمنة الأمريكية التي ينشدونها.

وجاءت فرصة المحافظون الجدد بمجيء إدارة " بوش الابن " عند انتخابه في جانفي 2000، حيث استولوا على المناصب المؤثرة في وزارة الدفاع، و الخارجية، مجلس الأمن القومي و أصبح "دوغلاس فايت" ، " بول وولفويتز " ، " ريتشارد بيرل " ، " ديك تشيني " ، " أليوت أبرامز " و غيرهم يديرون السياسة الأمريكية وفق المنطلقات الفكرية لتيارهم الأصلي كما جندوا مراكز البحث و التفكير لتحقيق و تصميم استراتيجياتهم و مشاريعهم، كالسياسة الدفاعية و مشروع القرن الأمريكي، و هو ما يوافق السياسة الأمنية التي اتبعها " بوش الابن " منذ مجيئه إلى السلطة، كما لا يمكننا إنكار تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 في تدعيم دور المحافظين الجدد و منطلقاتهم الفكرية.[1]

[1]– صالح زهير الدين، مرجع سابق، ص 117.

المبحث الثاني : المصالح الأمريكية بين الثابت و المتغير

المطلب الأول : الرؤية الجديدة للمصالح الأمريكية :

ترى كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي السابقة، و وزيرة خارجية الرئيس جورج بوش الابن، أن الولايات المتحدة تحتاج إلى رؤية واضحة لمصالحها القومية و تحديد دقيق لها و هو ما يدفع إلى الصياغة الصحيحة لإستراتيجياتها و أهدافها، و من أجل ذلك تقدم مقاربة قائمة على :

1. ضمان قدرة الجيش الأمريكي على ردع التهديدات الخارجية و الدفاع على مصالح الولايات المتحدة.
2. دعم النمو الاقتصادي و الانفتاح السياسي في العالم عن طريق تشجيع التجارة الحرة و استقرار نظام النقد الدولي.
3. توطيد العلاقات مع الحلفاء و التقليديين الذين يقاسمون أمريكا معتقداتها و مبادئها للمساهمة معها في نشر السلم و الرفاهية و الحرية و تحمل الأعباء كذلك.
4. التركيز على بناء علاقات ناجحة مع القوى الدولية الصاعدة و الكبرى كالصين و روسيا، بما يحقق التوازن في النظام الدولي الجديد.
5. إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية و التركيز على المصالح الذاتية و هو ما ينعكس إيجابا على قيم السلام و الحرية في العالم.[1]

إن الحديث عن التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية ينطلق من المعتقدات الفكرية التي تبنى عليها السياسة الخارجية و موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي، و من خلال أفكار المحافظين الجدد التي سادت منذ التسعينات بقوة، و كذلك بناء على الاستراتيجيات المحققة في الواقع.

ويمكن تحديد أهم هذه التوجهات في النقاط التالية :

أولا : التصور الإمبراطوري.

ثانيا : استمرار الهيمنة.

ثالثا : الانفرادية.

[1]– السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 37.

أولا : التصور الإمبراطوري.

بصفتها فاعلا جيواستراتيجيا مركزيا في النظام العالمي، تكون الولايات المتحدة بالضرورة مدعوة لتحديد إستراتيجية حقيقية شاملة، و حيث ما تطرأ التغيرات الخارجية، -كانت اقتصادية أو سياسية- فإنها تفسر نسبة للمصالح الإستراتيجية للقوة الأمريكية.[1]

و تقوم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على أساس التفوق الإمبراطوري الذي يوضحه ستيفن بيترروزن، مدير معهد أولن للدراسات الإستراتيجية في هارفرد و عضو مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يقول موضحا : " إن أي وحدة سياسية تتمتع بتفوق ساحق في القوة العسكرية، تستخدم هذه القوة للتأثير على السلوك الداخلي للدول الأخرى، توصف بأنها دولة إمبراطورية، و نظرا لأن الولايات المتحدة لا تريد السيطرة على الأرض أو ممارسة الحكم في مختلف أرجاء الإمبراطورية، فإنها تعتبر إمبراطورية على كل حال و إذا قبلنا بذلك، فإن هدفنا ليس محاربة القوى المنافسة و لكن المحافظة على موقعنا الإمبراطوري و على النظام الإمبراطوري."

و طبقا للإستراتيجية الجديدة تصبح الولايات المتحدة أقل التزاما بالقواعد الدولية، و تمارس دورا أحاديا مهيمنا و تقوم هذه الإستراتيجية على الركائز التالية :

1. الالتزام المحوري بتأسيس عالم أحادي القطبية تكون فيه الولايات المتحدة القطب الأوحد، و القائد لكل تحالف دولي.
2. ضرورة القضاء على المجموعات الإرهابية العالمية و القوى الداعمة لها و التي لا يمكن ردعها.
3. تبني مفهوم الحرب الاستباقية أو الوقائية في القضاء على التهديدات المحتملة على الولايات المتحدة.
4. الإستعداد الدائم للتدخل في أي مكان وزمان بغض النظر عن مبادئ السيادة أو عدم التدخل في الشؤون الدولية.
5. عدم الاعتداد بالمواثيق و القواعد الدولية و حتى التحالفات الأمنية إذا كانت عائق أمام المساعي الأمريكية لمحاربة الإرهاب.
6. قيام الولايات المتحدة بدور مباشر و غير مشروط في مواجهة التهديدات التي تمس أمنها و السلم الدولي.
7. التقليل من أهمية الاستقرار العالمي و تغيير نمط التفكير الاستراتيجي الذي ميز حقبة الحرب الباردة.[2]

---

[1]- مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 146.

[2]- حمدي عبد الرحمن حسن، **ثنائية النفط و الإرهاب : أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية**، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، السنة 12-العدد140، اوت 2006، ص85.

و إن كان تصدر الإمبراطورية الأمريكية الريادة موجودا قبل تولي بوش الابن الرئاسة نظرا للسيطرة العسكرية للولايات المتحدة على العالم و قدرتها على الانتشار و التدخل بترسانة هائلة، حيث تمتلك 725 قاعدة عسكرية خارج أراضيها في 37 دولة حول العالم، و وجود عسكري في أكثر من 153 دولة ناهيك عن مواقع التجسس المنتشرة في كل بقاع الأرض.

غير أن ما يميز المفهوم الإمبراطوري الجديد الذي تتبناه الإدارة الأمريكية بعد أحـــــداث 11 سبتمبر 2001 هو الصعود المطرد لدور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية و دور البنتاغون و نفوذه المتنامي، كما يتميز بخاصيتين أساسيتين :

- الاحتلال المباشر لأراضي الدول الأخرى.
- استخدام الخطاب الرسالي الديني.[1]

ثانيا : استمرار الهيمنة:

يشكل مفهوم الهيمنة محورا مركزيا في السياسة الخارجية لما بعد الحرب الباردة، و لا تقف الولايات المتحدة عند تحقيق هذا الهدف بحسب، بل يقتضي الأمر أكثر إلحاحا في الحفاظ على هيمنتها على النظام الدولي و ذلك من خلال استراتيجيات عديدة، أهمها ما ورد في دراسة أمريكية ترى في استمرار الهيمنة الارتكاز على مبادئ أربعة هي :

1. المحافظة على أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية كحارس لها و تشكل قوى مستقلة عن العالم الثالث.
2. منع دول آسيا من أن تصبح قوى عظمى قادرة على معارضة السيطرة الأمريكية بحفظ توازن المنطقة و عدم السماح بظهور بؤرة للقوة.
3. منع الدول المحورية في الاتحاد الأوربي (فرنسا–ألمانيا) من أي تزايد مفرط للقوة، و أن يكون الاتحاد الأوربي أداة في تطبيق السياسة الأمريكية في أوراسيا.
4. زيادة الاعتماد على الدول الإسلامية و الحيلولة دون سيطرة دول مثل روسيا و دول أوربا في المنطقة.[2]

---

[1]– منار الشوربجي، مرجع سابق، ص ص 212–213.

[2]– سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم ،حرب باردة جديدة** ، الطبعة الثانية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع 2001، ص105.

و لأجل كل هذه النقاط تسعى الولايات المتحدة عبر سياستها الخارجية إلى بناء إستراتيجية متكاملة قائمة على ثلاث محاور :

1. الإستراتيجية الاقتصادية.
2. الإستراتيجية العسكرية.
3. الإستراتيجية الثقافية.

و هو ما يتوافق مع عوامل القوة الأمريكية التي أهلتها للتفوق و السيطرة على العالم من خلال التفوق العسكري و التكنولوجي المعلوماتي و الاقتصادي والتجاري.[1]

و نضيف إلى هذه العناصر القناعة الأمريكية بأن تقوم على نواة إيديولوجية أساسها محورين، الأول يتمثل في الإيمان بأنها مكلف برسالة، و الثاني ضرورة استخدام كل الوسائل لإنجاز هذه الغاية على أتم وجه، كما تميزت السياسة الأمريكية منذ نشأتها بالتصميم على العمل و التمسك بالهدف و الحفاظ الدائم على العنصر الإيديولوجي المولد للفعل و استخدمت من أجل ذلك الأدوات التالية :

- سلطة موحدة متماسكة و قوية.
- الاحتكار الاقتصادي الدبلوماسي الثقافي السياسي العسكري.
- التفوق الفكري.[2]

ثالثا : الانفرادية :

تتوجه الولايات المتحدة نحو المحافظة على هيمنتها العالمية في عالم مستقر، تسوده مبادئ الديمقراطية و الإقتصاد الحر، و بنفس الحرص تسعى إلى تجنب ظهور منافسين لها على الساحة الدولية كما هو الشأن بالنسبة للصين التي تشكل قوة صاعدة.

و الحديث عن دور منفرد عالمي للولايات المتحدة وفق إستراتيجية الهيمنة يجعل من فكرة الإنعزالية مرحلة تاريخية لا يمكن الرجوع إليها، لأن السياسة الأمريكية تتوجه لتعزيز الأمن القومي بالدرجة الأولى، و الحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم و هو ما يؤكده " كولن باول " سنة 2001

---

[1]- سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص ص 168-169.
[2]- ميشال بيغن موردانى، مرجع سابق، ص 215.

عندما قال : " تهدف الإستراتيجية الأمريكية إلى حشد الدعم الدولي الممكن وراء السياسة الإنفرادية التي تقوم بها، في سبيل إعطاء شرعية لأعمالنا و تحقيق الإجماع حولها".[1]

و لم ترق هذه الإستراتيجية لكل الدول الحليفة للولايات المتحدة التي أبدت انزعاجها واعتراضها في كثير من المواقف، كموقف فرنسا من غزو العراق.

المطلب الثاني : وسائل تطبيق السياسة الجديدة :

تعتمد الإدارة الأمريكية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وفقا للتوجهات الجديدة على الوسائل التالية :

أولا- العقيدة العسكرية و الإستراتيجية :

رغم سقوط الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة، إلا أن جهود الولايات المتحدة تواصلت في مجال تطوير الأسلحة و توسيع الخطط العسكرية و الإستراتيجية و ذلك بفعل شعور القوة والسيطرة و تحقيقا للمصالح المختلفة، وهو ما دفع بتزايد المخططات المتعلقة بالإنفاق العسكري بمستوى يفوق كل القطاعات الأخرى.[2]

إن قياس درجة التفوق العسكري هو بداية التفكير من منظور صحيح، و هذا ما ينطبق على الولايات المتحدة التي تمثل ميزانية وزارة الدفاع فيها مجموع ميزانيات الدول الإثنتي عشر التي تليها، فالولايات المتحدة تشكل من 40إلى 50% من الإنفاق الدفاعي العالمي، حيث تنفق حوالي 1700بليون دولار سنويا على الدفاع.

كما أن تدخلها العسكري في كوسوفو، أفغانستان، العراق بين التفوق التكنولوجي للقوات العسكرية الأمريكية. لقد أظهرت الولايات المتحدة بعد 2001/09/11 قدرة كبيرة على ممارسة نفوذها العسكري في العالم، إن الولايات المتحدة الأمريكية تملك تفوق نوويا معتبرا، وقدرة فائقة في التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة في مجالي الاتصالات و المعلومات، و إمكانات مذهلة في تدمير الأهداف المحددة بدقة كبيرة.[3]

[1] – Sophie Chantard, **comprendre la géopolitique stydyrama perspectives**, France, 2006, PP 258-259.

[2]– أحمد بيضون و آخرون، مرجع سابق، ص 135.

[3]– فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي جملة السياسة الدولية، عدد 158، أكتوبر 2004، ص 32.

و بالإضافة إلى الإمكانيات العسكرية الأمريكية فقد وظفت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ليكون الدرع العسكري للدفاع المشترك بينها و بين دول أوربا، و مع بروز تهديدات الأمن الأوربي و الأطلسي تجاوزت المنطقة التقليدية للقارة الأوربية و شمال الأطلسي، توجهت أمريكا إلى التكيف مع المستجدات الإستراتيجية و خدمة مصالحها.

لقد رسخت الولايات المتحدة عقيدتها العسكرية لتكون المفهوم الإستراتيجي للحلف، باعتباره أداة دفاعية ضد أي هجوم محتمل، كما قامت بعدة تغييرات على مستوى المهام و الهياكل و أنماط استخدام القوة العسكرية ، و لتكون دول أوربا في الصف الثاني تحت القيادة الأمريكية.[1]

و قد عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها أن يشمل المفهوم الاستراتيجي للملف و تحريره من أية علاقة مع الأمم المتحدة مما يتيح للملف فرص للعمل بعيدا عن نطاق اختصاص المنطقة الدولية و يعمل وفق المنظور الأمريكي.[2]

و تقول كنداليزا رايس في هذا الصدد : " لقد شهد الحلف في الأعوام الأخيرة، تحولا من حيث مهمته و من حيث غاياته، كان ينظر إلى الناتو على أنه أداة الدفاع المشترك الأوربي أما بعد سنة 2000 أصبح يضطلع بدور مكافحة الإرهاب في أفغانستان، و تدريب قوات الأمن في العراق و تقديم الدعم الضروري لقوات حظ السلام في دار فور، أو تطوير نظم دفاعه الصاروخية ضمن شراكة مأمولة مع روسيا." [3]

ثانيا- النظرية الأمنية التقليدية و الاستقرار السياسي :

تقوم النظرية الأمنية للولايات المتحدة على افتراض أن المحيطين الهادي و الأطلسي يشكلان عازلا أمنيا لأمريكا و أن التفوق التكنولوجي و المعلوماتي يمنحان قوتها العسكرية تفوقا غير مسبوق على مدار التاريخ غير أن القوة العسكرية هي أداة دفاع، بينما التفوق الاقتصادي و السياسي يجعلون الولايات المتحدة القوة الأعظم بلا منافس و أن وعي المجتمع بتقاليد الديمقراطية التاريخية كفيل بإبقاء السيطرة المدنية على القوات المسلحة في البلاد، يقول بول وولفوتيز (نائب الدفاع الأمريكي في حكومة

---

[1]- رندة حكمت العزاوي، دور الحلف الأطلسي و الجهود الأمريكية، قضايا دولية عدد 41 سنة 2000، ص ص 27-28.
[2]- نفس المرجع، ص 31.
[3]- كونداليزا رايس، مرجع سابق، ص 13.

جوج بوش) : " إن القوة العسكرية بالنسبة لنا هي أداة دفاعية، إن القوة الضخمة للولايات المتحدة ليست في قوتها العسكرية و لكن قوتها الإقتصادية، الأقوى من ذلك قوتنا السياسية و ما نؤمن به."[1]

ثالثا- السيطرة الاقتصادية :

هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي من الناحية الإستراتيجية نتيجة سيطرتها على طرق التجارة الدولية و أسواقها و مصادر الطاقة في العالم و مراكز البحث و الإبداع.[2]

و في ميدان المبادلات التجارية، تسيطر الولايات المتحدة على التجارة العالمية و تتبع سياسة تحرير المبادلات المتعددة الأطراف، كما في الميدان النقدي و المالي، حيث تتمتع الولايات المتحدة بحرية أكبر من خلال عملتها المتداولة عالميا و سيطرتها على المؤسسات النقدية العالمية.

أما قطاع الموارد الطبيعية و خاصة موارد الطاقة فتمثل موارد الطاقة الحفرية 80% من الاستهلاك العالمي، 40% منها للنفط، و تحتل المرتبة الثانية في الإنتاج العالمي بعد المملكة العربية السعودية، و المستهلك الأول بحوالي 25% من الإستهلاك العالمي، إضافة إلى كونها المستورد الأول.[3]

رابعا- الجيوستراتيجية :

إن التحولات الدولية تفرض على الولايات المتحدة تحديد رؤيتها الإستراتيجية بما تتطلبه كل مرحلة، و لها القدرة على ذلك من خلال تجدد قياداتها النابع من مرونة نظامها السياسي كذا اعتمادها على مراكز البحوث و الاستشارة العلمية كأساس لسياستها الخارجية.

و من هذا المنطلق قدمت وزيرة خارجية جورج بوش الابن دراسة سنة 2008 عنوانها : "إعادة التفكير في المصلحة القومية : واقعية أمريكية من أجل التجديد ".

تقول في مقدمتها : " إننا نسعى إلى تصحيح العلاقات بالقوى الكبرى مثل الصين و روسيا، و بالقوى الصاعدة مثل الهند و البرازيل، و كما كانت عليه الحالة في السابق، فإن تحالفاتنا في

---

[1]- كونداليزا رايس، مرجع سابق، ص142.

[2]- نفس المرجع، ص 146.

[3]- مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص ص 153-154.

الأمريكيتين و أوريا و آسيا تظل هي دعامات النظام الدولي، و نحن نكف حاليا على تحويل تلك التحالفات بما يكفل التصدي لتحديات حقبة جديدة."[1]

و تضيف كونداليزا رايس : " لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية دوما للجمع بين القوة و المبدأ، بين الواقعية و المثالية، و إن نشأت توترات قصيرة الأجل بين الجانبين في بعض الأحيان فإننا ندرك دوما أين تكمن مصالحنا الطويلة الأجل – لذلك فإن الولايات المتحدة لن تلتزم الحياد ...لا من حيث المبدأ و لا من الناحية العملية –عندما يتعلق الأمر بأهمية حقوق الإنسان، أو تفوق الديمقراطية .... و قد كانت الواقعية الأمريكية الفريدة هي موجهنا طوال الأعوام الماضية و هي أيضا التي يجب أنو توجهنا في الأعوام القادمة." [2]

و في هذا الإطار يركز برجنسكي على ضرورة بناء رؤية إستراتيجية دقيقة تضع في الحسبان المناطق المحورية في النظام الدولي التي تستوجب الاهتمام المتزايد و التي تمكن من السيطرة على العلاقات الدولية، إن منطقة أوراسيا حسب برجنسكي هي قالب النظام الدولي و ساحة التجاذب الدولي من أجل تحقيق الريادة، و لا يمكن ذلك إلا بنظرية جيوستراتيجية و تحديد واضح للأهداف و المصالح و إذا كان القرن الماضي قد انتهى بسيطرة الولايات المتحدة على منطقة أوراسيا، فإن التحدي الجديد في هذا القرن هو القدرة على البقاء منفردة في ريادة العالم.

و نضيف برجنسكي : " على السياسة الأمريكية أن تنظر بإدراك و وعي و أن تسعى إلى ربط علاقات التعاون مع بقية العالم في كل الأبعاد و على المستوى البعيد بما يخدم المصالح الأساسية للإنسانية، كما أن بروز منافسة في أوراسيا تتحدى أمريكا ستكون سببا في عرقلة الوصول إلى تلك الأهداف."[3]

يرى روبرت آرت (Kobert J. ART) [4] أن الولايات المتحدة تحتاج إلى إستراتيجية كبرى لتحقيق مصلحتها القومية و يختار من بين الإستراتيجيات السبعة المتاحة، إستراتيجية التدخلات الإنتقائية.*

---

[1]– كونداليزا رايس، **إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد**، دراسات عالمية، طبعة أولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 77،سنة 2008،ص 7.

[2]– نفس المرجع، ص 8.

[3] – ZBignieuw Brezezinski, Op cit, P 24.

[4] – Robert J . ART Op cit, PP : 234-236.

* تتمثل الإستراتيجيات السبعة في : 1– الهيمنة، 2–الأمن الجماعي الشامل، 3– الأمن الإقليمي المشترك، 4– التعاون الأمني، 5– الإحتواء، 6–الانعزالية، 7– التدخل الانتقائي.

تقوم إستراتيجية التدخل الإنتقائي على جملة من العناصر تتعلق إستراتيجية التدخل الإنتقائي على جملة من العناصر تتعلق الثلاثة الأولى بطبيعة المصالح القومية الأمريكية أما العناصر المتبقية فهي مرتبطة بكيفية استخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية من أجل حماية أمنها :

1- **تحديد الأهداف الأساسية :** و تتمثل في :

أ- الوقاية من أي هجوم يستهدف الداخل الأمريكي من خلال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و خاصة السلاح النووي.

ب- منع قيام حروب كبرى، حماية الأمن و السلم في أواسيا.

ج- ضمان استقرار أسعار النفط و السيطرة على منابعه في الخليج الفارسي.

د- تدعيم إنفتاح منظومة الاقتصاد العالمي.

ه- تدعيم الديمقراطية و حقوق الإنسان، و منع الاستبداد.

و- الحماية الشاملة للبيئة من أخطار التلوث.

2- **الفعل الإنتقائي :** و يقوم على التوفيق بين مبدئين في السياسة الخارجية الأمريكية و هما الإنعزالية و التدخل، حيث يتم الموازنة بين ضرورة التدخل متى اقتضيت المصلحة ذلك، و بأقل تكلفة عسكرية ممكنة.

3- **الواقعية اللبرالية :** و ذلك بالاعتماد على تحقيق الأمن و الرفاه للمجتمع الأمريكي بما تقتضيه الواقعية الكلاسيكية و في نفس الوقت تعميم القيم اللبرالية التي تعتمدها الولايات المتحدة في العالم لتصبح نموذجا تقتدي به.

4- **استخدام القوة :** أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية ليس لتحقيق أهداف أمنية فقط، بل نتعدى ذلك للأهداف السياسية،البيئية و الاقتصادية.

5- **الإستباقية :** تقوم إستراتيجية التدخل الانتقائي على ضرورة استباق الأخطار و التهديدات قبل وقوعها.

6- **المواجهة الدفاعية :** و التي تقتضي عقد تحالفات مع القوى الفاعلة في النظام الدولي، سواء ما تعلق بحلف شمال الأطلسي أو التحالف الياباني- الأمريكي، أو الاتفاق الاستراتيجي م كويا الجنوبية، و

دول الخليج الغربي.... وفق هذه التحالفات تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام قواتها و قواعدها العسكرية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

7- **استمرار التفوق الأمريكي** : و اعتبار الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي على الساحة السياسية الدولية، من خلال تفوق و أولوية قيمها الحضارية، مع الإعتراف بالخصوصيات القومية للآخرين و توظيف هذه الاختلافات في خدمة مصالحها.

8- **الريادة الأمريكية:** ضرورية لكونها الوحيدة القادرة على تحرك و تجنيد القوى الدولية تحت قيادتها و مؤهلة بحكم ما تتوفر عليه من إمكانات عسكرية و اقتصادية فريدة.

خامسا- إستراتيجية القوة السياسية الأمريكية :

يتجه الأمريكيون نحو أحادية في نشر القضايا الدولية، و الأكثر تشكيكا في القوانين و القوانين و الضوابط و الأطر الدولية.

و يفضل الأمريكيون عادة سياسة الاكراه على الإقناع و عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة، تحقق الطبقة السياسية إجماعا كليا بين الديمقراطيين و الجمهوريين، و شكل الطابع الصدامي الذي تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظر مشتركة بين كثير من المفكرين من أمثال صمويل هنتنغتون و فرنسيس فوكوياما.[1]

سادسا- منظومة القيم و الديمقراطية :

تسعى الولايات المتحدة إلى " تغليف " ممارستها للقوة المفرطة بالقيم الأخلاقية الإنسانية، و تحت ذرائع مثالية كتحقيق السلام و نشر الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، وهي بذلك تحافظ على مبادئها ومنطق الآباء المؤسسين، حيث تزاوج بين المثالية و الواقعية، و حتى عندما تمارس دور الهيمنة فهي تنطلق من كونها تمثل الخير و تستخدم القوة و الحرب ضد قوى الشر.

و في مجال الديمقراطية، تحمل الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية " دمقرطة أنظمة الحكم" وفاء لايديولوجيتها اللبرالية و تعبيرا عن سمو قيمتها و تعميمها في العالم دليلا على تفوقها.

---

[1]- فاروق عبد العظيم، مرجع سابق، ص 34.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها مصدرا المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم و الضامن لها، ما يجعلها بشكل متزايد تنصب نفسها حكما على نزاهة الانتخابات الأجنبية و تفرض عقوبات اقتصادية أو ضغوطا أخرى إذا لم تستوف معاييرها.[1]

و في هذا الشأن، تتعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكثير من الانتقادات، إذ يعاب عليها تدعيم بعض الأنظمة الشمولية التي تخدم مصالحها بالرغم من بعدها عن القيم الديمقراطية في تسيير شؤون دولها، و هي بذلك تتنكر لمسؤوليتها الايديولوجية التاريخية، وما كان على الأمريكيين إلا التعامل بواقعية مع معطيات الساحة الدولية، إذ يرفعون شعار الديمقراطية و حقوق الإنسان كهدف أسمى و يستخدمون شتى الوسائل بما فيها العسكرية لإرغام الأنظمة " الممانعة " التي تقف أمام مصالحهم و تهديدها بالتغيير تحت راية الديمقراطية.

أما بالنسبة للدول الصديقة و التي تبدي ولاء كليا للولايات المتحدة، فتكتفي بالضغط عليها دبلوماسيا من أجل إصلاح شكلي يوحي بوجود ملامح للديمقراطية على أن تبقى في تبعية تامة لسياستها.

و بإعتبار الصورة النمطية التي تريد للولايات المتحدة تسويقها لنموذج النظام الديمقراطي، فهي تقف أمام الانتقادات كلما أخلت بأحد مبادئها، سواء في تسيير شؤونها الداخلية أو في تعاملها مع باقي دول العالم.

سابعا- سياسة الانفتاح و التوسع :

استبق تيودور روزفلت الأحداث و قال سنة 1899 : " بالطبع تاريخنا القومي كله هو تاريخ توسع "[2]، و رغم أن الولايات المتحدة عرفت الكثير من المراحل منذ ذلك التاريخ إلا أن أسطورة القوة العظمى التوسعية تجسدت و أصبحت حقيقة.

كانت النزعة الإنعزالية ملازمة للسياسة الأمريكية منذ " منرو" غير أنها تراجعت أمام طموحات الولايات المتحدة في الانفتاح و التوسع و الهيمنة على العالم.

ولقد أصبحت عقيدة الانفتاح جزءا مكونا من الايدولوجية الأمريكية و المبدأ الذي ينبغي تنظيم العالم وفقه، و الأساس لإجماع وطني واسع على السياسة الخارجية و المبرر المنطقي لتجنيد واستخدام

---

[1]- هنري كسينجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، مرجع سابق، ص7.

[2]- أندرو باسيفتيش، **الإمبراطورية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 21.

القوة، و في هذا السياق قال ويليامز : " لقد أسبغت سياسة الباب المفتوح صفة الشرعية على التوسع الدائم للحدود الأمريكية تحت اسم التصميم و التقدم و السلام."[1]

و هكذا كان الانفتاح عبر دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى، و مشاركتها في الحرب العالمية الثانية، ثم دخولها في لعبة التوازن الدولي و الردع النووي في مواجهة قوة كبرى بحجم الإتحاد السوفياتي و تواصل الزحف الأمريكي بتولي الريادة في تسيير شؤون العالم عبر نظام القطب الواحد.

و لا يقصد بالانفتاح و التوسع في أدبيات السياسة الأمريكية حركة استعمارية مادية تهدف إلى احتلال أراضي الغير و انتهاك سيادتها بصورة تقليدية، لكن توسع النفوذ الأمريكي بتوسع رقعة مصالحها الجيوستراتيجية، فالمجال الحيوي للولايات المتحدة يقف عند حدود مصلحتها القومية أينما وجدت و لا يحدها في ذلك أي مانع جغرافي أو قانوني أو عرفي.

كما أن الانفتاح يشمل التدخل في شؤون العالم و ترتيب النظام الدولي وفق نظرة أمريكية خالصة .

لقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية على ازدواجية المعايير و هذا سر خصوصيتها فإذا كانت الانعزالية نزعة أمريكية تقليدية فإن الانفتاح و التوسع لازم التاريخ الأمريكي منذ نشأة الدولة، غير أن ما يشهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة و بروز القطبية الأحادية من الصعب تصور تراجع الولايات المتحدة عن دورها العالمي خاصة و أنها تشهد تعميم قيمها في أرجاء المعمورة.

---

[1]– أندرو باسيفتيش، **الإمبراطورية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة باراك أوباما.

المطلب الأول : التوجهات الجديدة.

تتفق الأدبيات السياسية على أن السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بالاستمرارية والتواصل بالرغم من التنافس الشديد الذي يعرفه الحزبان، الجمهوري والديمقراطي، إذ تبقى المبادئ الأساسية ثابتة. ومهما اختلفت الاستراتيجيات باختلاف الإدارة الحاكمة فهي لا تتعدى الخطوط الحمراء المرسومة مسبقا.

انطلق باراك أوباما في حملته الانتخابية لاستخلاف جورج بوش الابن بشعار التغيير، وإن استطاع استمالة الناخبين الأمريكيين، إلا أنه ورث وصغية مميزة عند اعتلائه سدة الحكم في البيت الأبيض. وبين بقائه وفيا لوعوده الانتخابية ومواجهته لواقع صعب تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الداخلي والخارجي، انصبت الانتقادات وأصبحت مصداقيته في الميزان.

وبتركيزنا على السياسة الخارجية في مرحلة باراك أوباما، يمكننا تشريحها عبر مختلف التوجهات التي برزت منذ مجيء الإدارة الجديدة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1 يرى أوباما أن سياسة أمريكا الخارجية في محاربة الإرهاب الذي يعتبر صراع مسلح وحرب أفكار يجب أن تقوم على الموائمة القائمة على إبراز القوة العسكرية بصورة حكيمة وزيادة التعاون مع الأمم الأخرى، وبالاعتماد كذلك على حل مشكلات الفقر في العالم المتخلف، و بالتالي يجد حلا وسطا بين مبدأ التدخل أو الانعزال.

2 يركز أوباما على ضرورة فهم العولمة باعتبارها تجعل من أمن أمريكا واقتصادها مرتبط لا محالة بالعالم الآخر، كما أن التهديد لا يأتي بالضرورة من الدول المركزية بل من أجزاء العالم التي تقع على هامش الاقتصاد العالمي ويسودها الفقر والفساد السياسي والمالي.

3 يرى اوباما ان اللجوء إلى العمل العسكري بصورة انفرادية من حق أمريكا إذا ما شعرت بتهديد يمس امنها على أن تكون الأهداف مشروعة وأخلاقية، كما يفضل التصرف بأسلوب جماعي عند استخدام القوة، وهو ما يختلف مع مضمون الحرب الاستباقية التي طبقها جورج بوش.

4 يدعو أوباما إلى تحسين أداء المؤسسات الدولية النقدية والاقتصادية لمعالجة مشكلات الفقر في العالم النامي، وضرورة إتباع سياسة خارجية تجاه الدول الفاشلة التي لا تستطيع السيطرة على أمنها واستقرارها بدعم قوات حفظ السلام الأممية مما يقلص من قيام أمريكا بدور الشرطي في العالم.

المطلب الثاني : التحديات.

يواجه أوباما وسياسته الخارجية تحديات عديدة مرتبطة بالقضايا الدولية الراهنة والمتمثلة في:

ا–يقدم اوباما صورة قائمة على احتمال تحقيق السلام في القضية المركزية في الشرق الأوسط إذ يقر بصعوبة تسوية الصراع العربي، الاسرائيلي في هذه المرحلة على الأقل.

ب– يشدد أوباما على الانسحاب على مراحل من العراق لكنه يركز على ضرورة استقراره والحيلولة دون قيام حكومة معادية أو ظهور قاعدة إرهابية تهدد أمريكا، ويفضل تفعيل دبلوماسية نشطه تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

جـــ– يرى أن التدخل العسكري في أفغانستان كان ضروريا رغم فشله الظرفي، نظرا لوجود تنظيم طالبان المتشدد وهو ما يفرز الوجود الأمريكي والأطلسي فيها.

د– العمل على تشجيع الديمقراطية في العالم عبر استخدام وسائل الضغط المباشر والغير مباشر والتركيز على تدعيم والمجتمعات للمطالبة بالتحول الديمقراطي.

هـــ– يعد موقف اوباما من الملف النووي الإيراني غامضا لا يبرر تشددا في التصدي له بقدر ما يشكل ملفا تفاوضيا، تسعى الدبلوماسية إلى متابعته عن قرب.

و– الوفاء لمبدأ تدعيم اسرائيل وضمان أمنها واستقرارها وهو ما يعد ثابتا في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من تتبع مبادئ الإدارة الجديدة بقيادة باراك أوباما مقارنة بسابقتها، لا تخرج عن نطاق استمرار النهج الأيديولوجي السياسي كانعكاس لنفس المصالح، كما تشكل مبادئ إستراتيجية الأمن القومي قواعد مفتاحية لأسس السياسة الخارجية، وتضمن التعهد الأمريكي الاستراتيجي مع إسرائيل.

وتنتهج إدارة أوباما سياسة لا تختلف عن إدارة بوش من حيث المضمون، غير أنها تختلف في إحداث بعض التعديلات المرتبطة بالتوازن الدبلوماسي من العسكري وعدم الافراط في البروز المنفرد.[2]

[1]-رعد محمكد البرهاوي، الساسية الخارجية لدى باراك أوبالم:
www.grenc.com/show.talk. 16.06.2011
[2]-ور الدنين عواد، قارمبة اولية للساسية الخارجية الألأمكبيف ةي عهد باراك أوبالم: من الموقع
www.grenc.org. 16.06.2011

الفصل الثاني : تحديات السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني : تحديات السياسة الخارجية الأمريكية

بثبات كبير انطلقت الولايات المتحدة من عزلتها الرائعة لتصل إلى العال مية، استغلت الفرص السانحة التي واجهتها عبر التاريخ، شيدت بنيتها الداخلية معتمدة على مبادئ ثابتة ومنظومة اجتماعية وسياسية أساسها الحرية وهدفها التفوق، سعت الدولة الفدرالية الأمريكية إلى استغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية لتكون أكبر اقتصاد في العالم، وعبر مسارها التاريخي، عمدت الولايات المتحدة إلى تكريس مبادئها في خدمة أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية، ومن مبدأ منرو إلى غاية سياسة الهيمنة المنفردة على النظام الدولي قطعت الولايات المتحدة مسارا تصاعديا أصبح يثير جدلا حول قدرة الدولة على البقاء والاستمرار في التفوق، غير أن الكثير من المفكرين يدقون ناقوس الخطر بالنسبة للمستقبل الأمريكي نظرا لبروز مؤشرات عديدة تمثل تحديات الدور الأمريكي ولموقع الدولة في العالم.

تجابه الولايات المتحدة اليوم مشكلات داخلية تمس بنيتها الاجتماعية ونظامها الاقتصادي كما تضع منظومتها الديمقراطية على المحك. خاصة و أن الساحة الدولية لا تخلو من تحديات رئيسية أمام الاستراتيجية الأمريكية، كبروز قوى صاعدة جديدة تملك بعض عوامل القوة التكنولوجية والاقتصادية بالاضافة إلى التنافس التقليدي من قبل الفاعلين التقليدين خاصة أوربا المتحدة، روسيا واليابان والصين.

أما المشكلات الأمنية والتنموية التي تعرفها الدول الفقيرة المتمركزة أساسا في افريقيا فهي ليست ببعيدة عن الاهتمام الأمريكي، بل تعد تحديا آخر للسياسة الخارجية الأمريكية نظرا لما تشكله من تأثير على المصالح الحيوية للقوة العظمى ، وضرورة اضطلاعها بالمسؤولية الدولية في تسيير شؤون العالم.

المبحث الأول: التحديات الداخلية:

المطلب الأول: تحديات سياسة وأمنية

أولا: التحديات السياسية:

تمثل التحولات الداخلية العامل الأساسي في تحديد مسار السياسة الخارجية، لأن تلك السياسة لا تصنع من فراغ.[1] وبشكل عام تقوم الولايات المتحدة وتكتسب شخصيتها على دعائم ثلاثة هي:

- المشاركة الشعبية في الحكم.
- توافر المعلومات بصورة كافية.
- الاقتصاد.

وإذا كانت عظمة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في مدى مشاركة الجماهير في تسيير حياتهم اليومية بصورة تلقائية وتضامنية لح ل المشكلات المحلية، فإن تزويد الرأي العام بقدر كاف من المعلومات لم يكن في مستوى ديناميكية المجتمع مما انعكس على طبيعة وتوجهات هذا الرأي العام بشأن القضايا الدولية.

أما فيما يخص الاقتصاد فإننا نشهد تراجعا ملحوظا نتيجة انهيار قيمة الدولار، وتأثير النفقات – المرتبطة بأدوار الولايات المتحدة الخارجية – على الميزانية العامة، بالإضافة إلى زيادة حدة المديونية التي وصلت 666 مليار دولار.

وقد صرح منتدى الخبراء الماليين أن : وكالة ائتمانية محترمة لاحظت مؤخرا أنه بحلول 2026– وما لم يتغير في سياستنا المالية – فإن لسندات الخزينة الأمريكية التي كانت معيار الذهب الواقعي، ستصنف باعتبارها سندات بالية.

إن لم ترتب أمريكا شؤونها الاقتصادية، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة دور رئيسي في الشؤون العالمية.[2]

بالنسبة للسياسة الداخلية الأمريكية فهي خاضعة لتأثير الجماعات الضاغطة من لوبيهات وجماعات مصالح التي تسعى إلى الهيمنة على أصحاب القرار والمؤسسات العمومية والمؤسسات

[1]–منار الشوربجي، مرجع سابق، ص 215.

[2]–وليام بولك، نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 320، اكتوبر 2005، ص ص 43–45.

السياسية لتصل إلى أهدافها الشخصية والايديولوجية، مشكلة في جمعيات ونقابات ونخب تمارس ضغوطاتها ويتطور دورا في توجيه نتائج الانتخابات مما يشوه إلى حد ما صورة الديمقراطية النموذجة ويثير الشكوك في مصداقي العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ان تعميم النمط الديمقراطي في العالم أدى إلى بروز ديمقراطيات جديدة تتجاوز النموذج الأمريكي من حيث التطبيق وتجعل الديمقراطية الأمريكية محل انتقاد إذا ما حدث أي خلل في العمليات الانتخابية أو انتهاكات لحقوق الإنسان ، وهو ما حدث فعلا عندما أعيد فرز الأصوات في انتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000 عند انتخاب الرئيس جورج بوش، أو عندما اتهمت الولايات المتحدة بالعنصرية تجاه المسلمين عادة أحداث 11 سبتمبر 2001 وما عانته الجالية العربية المسلمة من إجراءات تمييزية لا علاقة لها بحقوق الإنسان، وأصبح سجن "غوانتانامو" صورة مشينة سوداء للديمقراطية الأمريكية المزعومة.

وفي الوقت الذي تتراجع الديمقراطية وتنحسر في مكا ن مولدها (أمريكا) نجدها تعرف تناميا وانتشارا بين دول أور اسيا فالمجتمع الأمريكي بدأ نحو التحول إلى نظام مسيطر يتميز باللامساواة وأصبح التغير لا يتم وفق عملية سياسية اقتصادية حسب رغبة الجماهير وإنما مواجهة إعلامية تحاول من خلالها الطبقة العليا (Over Class) الحفاظ على الوضع القائم.

لقد أثارت الانتخابات الرئاسية لعام 2000 إثر انتخاب جورج بوش الكثير من الشكوك كونها عملية شفافية كما أبرزت تراجعا كبيرا في نسبة التصويت، غير أن الانحسار الديمقراطي، هو سمة أخذت تنتشر عبر الديمقراطيات الغربية عموما كما في انجلترا وفرنسا وتتجه تدريجيا نحو حكم الأقلية.[1]

وأصبحت نسب المشاركة الانتخابية الضئيلة في الكثير من الدول الغربية ظاهرة تحير السياسيين وتخدش مصداقية الأنظمة التي تدعي تمثيل الأغلبية الشعبية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تلتف الكتلة الناخبة حول القضايا الداخلية والاجتماعية خاصة ، ضاربة عرض الحائط المرافعات السياسية التي يقدمها المترشحين في قضايا السياسة الخارجية والاستراتيجية.

لقد تأثرت الساحة السياسية في الولايات المتحدة إبان مرحلة جورج بوش الابن باختلالات واضحة في بنية النظام السياسي والمؤسسات ا خلّ بوضوح التوازن الدقيق بين المؤسسات الثلاث

[1] -Emmanuel TODD, Op. Cit, PP28-29.

التنفيذية والتشريعية والقضائية لصالح الأولى بلا منا زع. وانهارت الرقابة التشريعية، والضغط على المؤسسة القضائية والإعلام والانحسار الواضح في مساحة الحريات الدينية والسياسية داخل أمريكا نفسها.[1]

لقد كان للتحولات الداخلية التي عرفها النظام الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أثرا بالغا في مسار السياسة الخارجية لأن السياسة لا تصنع من فراغ، وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن تضع في سياق المعلومات الشحيحة المتاحة للمواطن وتشهد انهيار غير مسبوق للرقابة الإعلامية والتشريعية كما كان أثرا المحافظون الجدد بارزا في مسار العملية السياسية من خلال نشر أفكارهم ومؤسستها من خلال إنشاء مؤسسات فكرية ومراكز بحثية والسيطرة على الإعلام.[2]

ثانيا: التحديات الأمنية

يعتبر التحدي الأمني عاملا داخليا ذو أبعاد خارجية، فهو مرتبط أساسا بسلامة وأمن الدولة في حدود محيطها الجغرافي غير ان الأخطار والتهديدات عادة ما تأتي من الخارج خاصة إذا ما تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 مدى صدقية هذا التشخيص.

ويرى برجنسكي أن المشكلات الأمنية للقرن الواحد والعشرين تختلف عن ما سبقها، حيث انقطع الارتباط التقليدي بين السيادة الوطنية والأمن القومي، وتبقى الولايات المتحدة مجبرة على الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية الأمنية لوجود دول رئيسية معادية يمكنها إلحاق الضرر بالأراضي الأمريكية كروسيا والصين خاصة بلوغ التكنولوجيا أبعد الحدود وتمكن الآخرين منها.

يجب أن تتوجه الولايات المتحدة إلى تطوير أسلحتها، وضمان تفوقها التكنولوجي لحماية أمنها القومي.[3]

كما تعتبر الهجرة غير الشرعية الناجمة عن النمو الديمغرافي في المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية وانتقالها إلى المناطق الغنية عاملا من عوامل تفشي العنف المنظم والكراهية المفرطة ليكون أداة للمجموعات الإرهابية التي تستهدف أمريكا.

إن تحديات الأمن القومي الأمريكي في القرن الواحد والعشرون تتمثل في مواجهة موجة من العنف الإجرامي التي تعرفها المراكز الحضرية منذ سنوات، و ازداد الخطر عندما تمتلك الجماعات

[1] –منار الشوربجي، مرجع سابق، ص 214.
[2] –نفس المرجع، ص 215.
[3] –زبيغنيو بريجسنكي، الاختيار : **السيطرة على العالم أم قيادة العام**، مرجع سابق، ص 24.

الإجرامية إمكانات تكنولوجية عالية تجعل من العنف الفتاك يخرج فجأة ليتفاقم عل نطاق واسع، كما أن قدرة أمريكا على الرد قد تكون مقيدة نظرا لعدم وجود مصدر تهديد واضح وسهل التحديد.[1]

لقد اندثر مفهوم الأمن القومي الشامل في ظل العولمة، وأصبح تحقيقه خرافة، والتوصل إلى أمن شامل ودفاع شامل مسألة صعبة، وما بقي على الولايات المتحدة إلا التعايش مع مقدار إنعدام الأمن وتعزيز مصالحها في عالم متشابك ومعقد.[2]

لقد كانت هجمات 11 سبتمبر 2011 هاجسا أمنيا وعقدة نفسية رهيبة لدى الأمريكيين، وكان تأثيرها كبيرا على السلوك العام مست حتى القيم الأساسية للمجتمع خاصة في السنوات الأولى بعد الأحداث، إذ أصبح الأمريكيون أكثر عدوانية واقل تسامحا وقبولا للآخر، غير أن نخبة المفكرين راهنوا على تجدر القيم الديموقراطية في المجتمع الأمريكي، وفسروا ذلك السلوك برد فعل طبيعي تجاه أحداث زعزعت استقرار أمة لم تتعرض في تاريخها لعدوان داخلي.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

إن التحولات التي عرفها النظام الدولي منذ انهيار الثنائية القطبية وتفكك الكتلة الشرقية، ادت إلى تغير في موازين القوى بتراجع وحدات سياسي، وبروز أخرى اكثر قوة، وبين الصعود والانهيار لوحدات النظام الدولي كتب بول كندي مؤلفه الشهير محددا العوامل المؤدية إلى تراجع القوى في المجتمع الدولي، وكذا إلى أسس الصعود التي تعتمدها الدول لتلعب دورا مؤثرا في السياسة الدولية.

وبمقاربة جيوسياسية يركز بول كندي على العوامل الجغرافية والاقتصادية والمعطيات الديمغرافية في تحديد موقع الدولة ومستقبلها، ولا يستبعد في تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية تراجعها التدريجي، بناء على المعطيات السابقة، وبما أن سلم عوامل القوة يكون خاضعا لتغيير وترتيب العوامل وأولويتها، وذلك حسب خصوصيات كل مرحلة تاريخية، فلا يختلف اثنان في كون العامل الاقتصادي طغى من حيث الأهمية على العوامل الأخرى، كالعامل الايديولوجي الذي تجاوزته لأحداث إلى أبعد الحدود وفق منطق العولمة، والعامل العسكري الذي يشكل أداة متاحة للكثير من الدول حتى الضعيفة عكس ما عرفته المراحل السابقة من احتكار واضح للقوى الكبرى على نطاق ضيق.

[1]– زبيغنيو بريجسنكي، الاختيار : **السيطرة على العالم أم قيادة العام**، مرجع سابق، ص 26.
[2]–نفس المرجع، ص 27.

إن الصراع في عالم اليوم هو صراع اقتصادي بالدرجة الأولى، والولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا التحديات التي تواجهها في هذا المجال.

وإن كان اقتصادها الضخم يتلاءم مع مكانتها كقوة عظمى فإنه يطرح الكثير من التساؤلات حول قدرته على مواكبة دور القطب المهيمن ذو الأعباء والمسؤوليات الدولية الواسعة الغير محدودة.

كما أن عالم اليوم يعرف توزيعا لعوامل القوة الاقتصادية بين وحدات المجتمع الدولي، فهناك قوى صاعدة تملك قوة تجارية وأخرى تستحوذ على مواد أولية ذات أهمية بالغة في العملية الاقتصادية وتشكل أخرى ريادة لا غبار عليها في التكنولوجيات الحديثة والتقانة العالية. إن هذا الواقع أدى إلى ظهور قوى جديدة تساهم في التأثير على ميزان القوى الدولي وتسعى إلى إزاحة الولايات المتحدة من أعلى هرم الاقتصاد العالمي وإلى رسم معالم نظام متعدد الأقطاب، وهو أكبر تحد تواجهه الولايات المتحدة اليوم.

يقول وليام بولك (مؤسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو) : "إننا نرى اليوم القوة الاقتصادية الأمريكية تذوب أمام أعيننا، ولولا استعداد الصينيين لتمويل ديننا المتنامي لأصبح الدولار قريبا من الانهيار... إن إلزام أمريكا بدور أوسع في تسيير الشؤون الخارجية بينما تبقى جاهلة حد العمى بالنفقات النهائية للقيام بهذا هو حماقة خالصة" وإن لم ترتب أمريكا –يضيف الكاتب– أمور بيئتها الاقتصادية، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة لعب دور رئيسي في العالم.[1]

ويؤكد المنظر "بول كندي" هذه الحقيقة محذرا أمريكا من إنفاقها العسكري المبالغ فيه على حساب بنيتها الاقتصادية قائلا: " أن تكون دولة عظمى يعني بالتحديد أن تكون قادرة على مواجهة أي امة أخرى، لذا تلزمها بنية اقتصادية مزدهرة... وإقامة صرح صناعي قوي ضرورة حتمية، لا غنى عنها، ومع ذلك فإن صناعة الحرب أو تسخير جزء هام من القوة الصناعية في التسليح –غير المثمر– تسرع بالإجهاز على البنية التحتية الاقتصادية للأمة".[2]

إن أهم تحد يمكن ان يواجه الولايات المتحدة على مستوى بنيتها الاقتصادية هو اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك، "فالعالم ينتج لكي يستهلك الأمريكيون " أصبحت مقولة سائدة تعبر عن هذا التراجع الغريب في النظام الاقتصادي الأمريكي الذي قام على الحرية الاقتصادية وتميز بالقدرة الانتاجية الهائلة.

---

[1]–وليام بولك، مرجع سابق، ص ص 29–30

[2]–بول كندي، مرجع سابق، ص 757.

إن المعطيات التجارية تبين عجز الميزان التجاري الأمريكي في مبادلات الولايات المتحدة مع الكثير من الدول كما يبين الجدول التالي[1]:

الدول	قيمة العجز في المبادلات التجارية مع بعض الدول (مليار دولار)
الصين	**83 مليار دولار**
اليابان	**68 مليار دولار**
الاتحاد الأوروبي	
فرنسا*	**10 مليار دولار**
ألمانيا*	**29 مليار دولار**
إيطاليا*	**13 مليار دولار**
المكسيك	**30 مليار دولار**
كوريا	**13 مليار دولار**
اسرائيل	**4,5 مليار دولار**
روسيا	**3,5 مليار دولار**
أوكرانيا	**0,5 مليار دولار**

إن عجز الميزان التجاري الأمريكي لا يتوقف على استيراد المواد الأولية فقط (وهو ما يعتبر طبيعيا بالنسبة لدولة مصنعة) ولكن الخطر يمكن في استيراد المواد المصنعة بنسب كبيرة وهذا ما تبرزه الأرقام، إذ يشكل العجز التجاري في استيراد البترول كمادة استراتيجية 80 مليار دولار في حين تمثل المواد المصنعة 336 مليار دولار، وتستورد الولايات لمتحدة من حاجياتها من المواد الصناعية الاستهلاكي 10 % سنة 2001 في حين لم يتعدى هذا الرقم 5% سنة 1995.[2]

وبالاضافة إلى هذه العوامل التي ساهمت في تراجع الاقتصاد الأمريكي، نجد عناصر أخرى:

- تراجع في مستويات النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى.
- تراجع في الناتج القومي الخام.

[1] -Emmanuel TODD, Op cit, P80.
[2] - Emmanuel TODD, Op cit, PP 85-95.

- تراجع الطلب العام على المستوى الوطني والدولي.
- اختلالات سوق العمل.
- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الأمريكي.
- التوجيه الأمبراطوري الذي يستدعي إنفاقا عسكريا هائلا (تشكل ميزانية تطوير الأسلحة في الولايات المتحدة ثلث الميزانية العالمية).

يعرف الاقتصاد الأمريكي تراجعا تدريجيا منذ سنوات التسعينات، ويعود هذا التراجع حسب الدراسات المختلفة إلى جملة من الأسباب تتمثل في:

1- الزيادة في نسبة الميزانية المخصصة للانفاق العسكري وتحديث المنظومة التسليحية بالتقنيات العالية.
2- بطء النمو الاقتصادي الناجم عن النمو الديمغرافي ونقص المواد الأولية، ومحدودية التوزيع الجغرافي، مما يؤدي بدوره على إعادة توزيع الفائض بين الاستهلاك والاستثمار.
3- نمط الاستهلاك الذي يتزايد بوتيرة أعلى من وتيرة الانتاج الوطني الخام.
4- التحولات السيكولوجية التي يعرفها المجتمع من خلال تغير بنية النشاط الاقتصادي واضطراب السلوكات والعادات الاجتماعية، وتناقض المصالح، الخاصة والعامة.

وهناك من يرى أن عوامل التراجع الاقتصادي الأمريكي تتمثل في ثلاث محاور أساسية هي:

- التطور القطاعي في النشاط الاقتصادي الوطني.
- التدخلية المتنامية للسلطة الفدرالية في مواجهة نظام لبرالي تقليدي.
- تراجع الريادة العالمية في مجالات التكنولوجيا والمال نظرا للتحولات التي يعرفه العالم.[1]

[1] -Jacque Soppelsa, Op cit, PP 156-158.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

منذ صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة النظام الدولي كقطب فريد مهيمن عقب انهزام الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، انصب الاهتمام لدى الدارسين والمراكز البحثية على التحديات المستقبلية التي ستواجه الساسة الأمريكية خاصة في غياب عدو محتمل وواضح، غير أن أغلب الدراسات دقت ناقوس الخطر معتبرة الأوضاع الاجتماعية للأمة الأمريكية هي التحدي الرئيسي التي ستواجهه الإدارة الأمريكية، واستندت في ذلك إلى مؤشرات رقمية وإحصائيات مثيرة حول العديد من القضايا كتفشي المخدرات، وظاهرة الاجرام، وانعدام الأمن المدني، والتفاوت الاجتماعي الناجم عن انتشار الفقر على مستوى بعض الشرائح الاجتماعية، إضافة إل معضلات الرعاية الصحية والهجرة السرية، وعلى هذا الأساس أثار الكثيرون فكرة الانهيار الداخلي التدريجي الذي ستقبل عليه الولايات المتحدة الأمريكية إذا لم يتم تدارك الأمور، ويعيبون في ذلك على الإدارات الأمريكية المتعاقبة الإفراط في الانفاق العسكري خدمة لأهداف خارجية والتفريط في الجانب الداخلي إلى حد ما.

وفي هذا السياق يرى ريتشارد نيكسون، الرئيس الأمريكي السابق في كتابه "أمريكا والفرصة التاريخية". أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش مشاكل داخلية حددها فيما يلي:

- انخفاض مستوى الرعاية الصحية بالرغم من غنى الدولة وارتفاع معدل انفاق الفرد الأمريكي، حيث نجد ملايين السكان لا يحصلون على رعاية صحية مناسبة وغير قادرين على دفع تكاليفها.
- ازدياد نسبة استهلاك المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يصل إلى نسب عالية مقارنة بالاستهلاك العالمي، وهو ما يتطلب تركيز الجهود لمكافحة المخدرات وأسباب انتشار تجارتها.
- ارتفاع معدلات ارتكاب الجريمة والقتل مما جعل المدن غير آمنة وتفشي الجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية.
- تواجه الولايات المتحدة اتساع رقعة الفقر في أوساط المجتمع نتيجة التفاوت الطبقي وكذا عدم القدرة على استيعاب الظاهرة بالحلول الجذرية.
- العنصرية التي تميز المجتمع الأمريكي قد تكون عائقا أمام تطور الدولة إذ ما لم يتم التصدي لها عبر إجراءات عادلة كالسماح للسود والأقليات الأخرى بالارتقاء في السلم الاجتماعي، وتكافؤ الفرص للجميع.

- ويرى نيكسون أن : "معالجة هذه المشاكل لا تحتاج إلى أفكار جديدة بل إلى تجديد إيماننا بالمبادئ التي جعلتنا في الحالة التي نحن عليها... إن بلادنا قائمة على أسس امنية من الحرية الفردية والمساواة أمام القانون وإتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع"[1]

إن تصور نيكسون للأزمة الاجتماعية في الولايات المتحدة وتشخيصه لها يعد إعلانا عن التحدي الجديد الذي ستواجه أمريكا من الداخل، وإشارة إلى ضرورة التصدي لهذه المشكلات بالرجوع إلى المخزون القيمي للمجتمع الأمريكي من قيم وأفكار آمن بها الأمريكيون منذ التأسيس وصنعت مجد أمريكا على مر المراحل التاريخية التي قطعتها الدولة.

- إن الضمان الكبير لتجاوز هذه الأزمات –الظرفية– وكبح تفاقمها يكمن –حسب نيكسون– في الالتزام بمبادئ الحرية والمساواة والديمقراطية واحترم القانون، وهي الأسس التي بنى عليها الآباء الأولون الدولة الفدرالية، وهي نفسها القيم التي تتبجح بها أمريكا في العالم وتدعو إلى تعميمها كثقافة أمريكية خالصة.

ويقول ارنولد توينبي : "أن المجتمع الأمريكي في مجمله يصير دوما أكثر غنى، لكن في نطاق هذا المجتمع عدد من الأفراد معرضون للبؤس والحرمان" ففي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعيشون دون خط الفقر من 15% سنوات السبعينات إلى 20% منتصف التسعينات.[2]

كما أن التفاوت الاجتماعي الناجم عن عدم تكافؤ الدخول تفاقم، وزادت نسبته بالأضعاف في المجتمع الأمريكي.[3]

وإن كانت هذه المعطيات تثير الدهشة منذ الوهلة الأولى، فهي بحق ناقوس خطر يدق بشأن المجتمع الأمريكي ويفسر بعمق سلوك الناخب الأمريكي الذي يبدي اهتماما بالغا بالمشاريع القومية المتعلقة بالواقع لاقتصادي والاجتماعي للمترشحين أكثر من استراتيجياتهم في المجال الخارجي.

إن قضايا الرعاية الصحية كانت مشروع أوباما وورقته الرابحة في الانتخابات، وقبله نجح كلينتون في استمالة الناخبين يبرر ناجحه الواقعي ذو الأساس الاجتماعي، إن المشكلات التي يواجهها المجتمع الأمريكي قد تشكل تحد أمام طموح الدولة على المستوى الدولي، ويبقى سقوط وانهيار الاتحاد السوفياتي مثالا حيا لا تريد الولايات لمتحدة الأمريكية أن يتكرر على أرضها.

[1]–ريتشارد نيكسون، **امريكا والفرصة التاريخية**، ترجمة : محمد زكريا اسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص 267–268.

[2]–سلوى بن جديد، النمو **الاقتصادي الرأسمالي وتأثيره على حاضر ومستقبل أمن العالم** ، أطروحة دكتوراه في العلوم والسياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، ص 354.

[3]–نفس المرجع، ص 355.

وفي مجال تجارة المخدرات وانتشارها، تعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول المستهلكة للمخدرات فقد سجلت التقارير الدولية للتنمية أن 30% من الجرائم المقترنة سنة 1992 كانت بسبب انتشار تعاطي المخدرات.[1]

وعلى صعيد مشكلات الهجرة الغير شرعية تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من ظاهرة تدفق ملايين الأفراد من أمريكا اللاتينية بصورة سرية وصل عددهم على 2,6 مليون مهاجر غير شرعي.[2]

إن الكتلة الديمغرافية للولايات المتحدة لا يستهان بها من حيث العدد، كما أنها تحمل الكثير من التناقضات الاجتماعية والافات الخطيرة، واقترانها بظاهرة الهجرة السرية المتسربة من الدول المجاورة الضعية سيؤثر تدريجيا على نسبة البطالة إلا أن التخوف الكبير الذي يبديه الأمريكيون هو التأثيرات الثقافية التي تحدثها الظاهرة على سلوك المجتمع الأمريكي ككل، والتي ستقضي على البنية القيمية المتميزة، كما قد تثير الكثير من المشكلات القديمة كالعنصرية بين البيض والسود، والسكان الأصليين وغيرهم من المهاجرين، وتفشي ظواهر الانحراف، اللاتسامح والاجرام.

إن ما يستدعي الملاحظة في تركيبة المجتمع الأمريكي هو ضعف الاندماج بين مكونات المجتمع بفئاته الاجتماعية المختلفة والمكونة اساسا من السود والاسبان واللاتينيين ذوي الأصول الهندية والمكسيكية في الغالب، وهو ما تفسره الكثير من الظواهر، كتراجع نسب الزواج المختلط بين هذه الفئات بصورة واضحة خاصة البيض والسود.[3]

إضافة إلى ذلك التفاوت الاجتماعي الحاصل بين السود والبيض والبارز من خلال نسبة الوفيات لدى الأطفال والتي تشكل قيمة أساسية في الدراسات الاجتماعية، حيث أن الوفيات في صفوف الفئات العمومية الصغرى المتميزة بالهشاشة هي معيار أساسي لمعرفة مدى التفاوت الطبقي في أي مجتمع.[4]

ويمكننا تلخيص مشكلات أمريكا الاجتماعية في النقاط التالية:

-**الهجرة:** إن مميزات النظام الأمريكي وطبيعة الدولة فيها دفعت إلى تدفق أعداد هائلة من المهاجرين بمختلف صولهم ونسب كبيرة من مختلف بقاع العالم، لتشكل للولايات المتحدة مشكلات أساسية مرتبطة بـــ:

---

[1]– سلوى بن جديد، المرجع السابق ، ص 360.
[2]– نفس المرجع ، ص 361.

[3] -Emmanuel TODD, Opcit, P130.
[4] - Emmanuel TODD, Opcit, P 131.

– اختلال في قاعدة العرض والطلب في قطاعات العمل.

– بروز الاختلافات الثقافية والاجتماعية وما تتركه من آثار لدى الأجيال الحديثة.

–عدم القدرة على استيعاب موجات الهجرة وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية[1]

–**الفقـــــر**: يعتبر الفقر من المشكلات المعقدة في الولايات المتحدة كما أن تأثيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية كبيرة جدا ونذ التسعينات من القرن الماضي لاحظ الأمريكيون تزايد عدد الفقراء في بلدهم خاصة ما بين الفئات الاجتماعية ذات الأصول السوداء واللاتينيين، وانصبت الدراسات لمعرفة حقيقة الظاهرة التي تتفاقم سنويا ومن النتائج لتي تم التوصل إليها فيما يخص الأسباب المباشرة نجد:

–طبيعة الاقتصاد الوطني الأمريكي الخاضع للمنافسة الدولية حيث يسود قانون العرض والطلب الذي ينتج عنه عادة مراحل الإفلاس تؤدي إلى تفشي البطالة وهو ما يعمق فجوة الفقر.

2–القطاعات المحمية الخاضعة للانتاجية إذ أنها لا تخضع للمنافسة الدولية لكنها عرضة لأخطار قانون العرض والطلب، وسعر العرض خاضع للانتاج.

3–القطاعات الإدارية، حيث تخضع السعار ومناصب الشغل إلى القرارات الإدارية العمومية (مناصب فدرالية، دنية، عسكرية...).

4–تفشي البطالة في القطاعات الممولة من طرف الدولية بطريقة غير مباشرة.[2]

–**الجريمة:** تعرف معدلات الجريمة في الولايات المتحدة تصاعدا مخيفا منذ سنوات، نظرا للنزعة اللبرالية المتطرفة التي سمحت بانتشار السلاح في صفوف المواطنين، وكذلك الانتشار المذهل لاستهلاك وتجارة المخدرات.[3]

قد تكون هذه المشكلات مشابهة في حجمها وحدتها لما تعرفه الكثير من دول العالم وحتى القوية منها، غير أن طموح امريكا وموقعها في العالم يتطلب تسوية عاجلة وفعالة لها، ليس فقط لمنع سيناريو التراجع والبقاء كقطب مهيمن على العالم، لكن التحدي الكبير هو حماية النموذج الأمريكي

[1] –Jacques Soppelsa, **10 mythes pour l'Amérique**, ellipses, Paris, 1997, P20.
[2] -Ibid, P47.
[3] - Jacques Soppelsa, Op Cit , P54

من التآكل والشكوك، والحفاظ على الصورة التي تريد الولايات المتحدة تسويقها على المستوى الدولي والمتميزة بالحرية والديمقراطية والرفاه.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية

إن ما ينتظر الولايات المتحدة من تحديات على المستوى الخارجي يختلف كثيرا عن مواجهاتها السابقة، ففي مرحلة الحرب الباردة التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية حرب الخليج الثانية عرفت الولايات المتحدة الأمريكية منافسا واضح المعالم تمثل في الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، وكان التنافس ايديولوجيا استخدمت فيه الوسائل العسكرية الردعية ووظفت الطاقات الاقتصادية من جانب الطرفين، كما كانت الدبلوماسية أداة فاعلة في كسب الحلفاء والمؤيدين.

غير أن بداية القرن الواحد والعشرين تميزت ببروز تحديات دولية جديدة اهمها تعاظم دور العامل الاقتصادي في تحديد القوى الفاعلة عالميا، وهو ما أدى على ظهور قوى صاعدة جديدة، كما أن انتشار السلاح النووي أدى إلى توسع النادي النووي ليضم دولا تثير مخاوف الولايات المتحدة وتهدد أمنها ومصالحها كإيران الهند، باكستان وكوريا الشمالية.

ويبقى الهاجس الكبير الذي يواجه السياسة الخارجية الأمريكية هو كيفية ضمان الأمن القومي في ظل استفحال ظاهرة الارهاب الدولي المنتشر عالميا.

إن دور الريادة الذي تتولاه الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد يجعلها في مواجهة التغيرات التي ترتبط ببنية وتطور وحداته، فهي اليوم أمام النجاح الباهر الذي يحققه الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية ناجحة اقتصاديا وهي في مسار استكمال وحدتها السياسية وتطوير سياستها الأمنية المشتركة، ومن جهة أخرى لازالت روسيا تمثل قوة كبرى بما تملكه من معطيات جغرافية واقتصادية وعسكرية وتسعى دائما إلى استرجاع مكانتها الضائعة بعد الحرب الباردة. أما اليابان فهي حليف سياسي ومنافس اقتصادي عنيد يملك من القدرات التكنولوجية ما يؤهله للطموح على لعب دور عالمي.

اما فيما يخص الصين، فلا تخلو أي دراسة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية إلا وتتناولها كحد جديد سيواجه الانفراد الأمريكي بالهيمنة على العالم، وذلك نظرا للقوة الاقتصادية والتجارية التي أصبحت تمثلها الصين كذلك قدراتها التكنولوجية العسكرية وانتشارها في العالم بصورة مثيرة.

إن الخطر الأصفر أصبح يثير قلق الولايات المتحدة بالاضافة إلى القوى الصاعدة الأخرى كالهند وتركيا وبعض دول امريكا اللاتينية، وحتى افريقيا تعتبر رقما فاعلا في معادلة السيطرة على العالم نظرا لموقعها الجيوستراتيجي وخصوصياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ورد في دراسة كونداليزارايس حول واقعية التفكير الأمريكي وإعادة التفكير في المصلحة القومية ان علاقة الولايات المتحدة بروسيا والصين قائمة على المصالح المشتركة أكثر مما هي قائمة على القيم المشتركة، وبخصوص روسيا، تم تجسيد اتفاقية "الاطار الاستراتيجي" في مارس 2008، كما اشارت رايس إلى التحولات السياسية التي تعرفها روسيا اليوم من انفتاح ديمقراطي تطور تقني واقتصادي.

وبالنسبة للصين ترى رايس أن تأثيرها المتصاعد على الساحة الدولية يعتبر عاملا ايجابيا إذا ما التزمت بمسؤولياتها الدولية إزاء القضايا الاقتصادية والتجارية والبيئية غير أن مخاوف الولايات المتحدة بشأن الصين ترتكز أساسا على تطوير أسلحتها ذات التقنية لعالية وموقعها في مجلس الأمن الذي يؤهلها إلى أخذ مواقف قد تعارض الموقف الأمريكي، غير أن سياسة الحوار والتقارب الدبلوماسي قد تجعل من هذه المخاوف تتلاشى، حيث وقفت الصين في الكثير من المناسبات موقفا ينسجم والسياسة الأمريكية، كتعميق الاتصالات العسكرية بالولايات المتحدة، وتأييد نشر قوات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لحفظ السلام، ومواجهة التسليح النووي في كوريا الشمالية.[1]

المطلب الأول: القوى التقليدية

يرى برجنسكي أن أوراسيا تمثل أهمية بالغة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، إذ ان التوازنات داخلها أساسية لأنها تضم 75 % من السكان وموارد الطاقة و 60% من ثروة العالم، واستنادا إلى نظرية الأرض المركزية (حسب ماكندر: الذي يسيطر على المحور الجغرافي للتاريخ يعني الأرض المركزية يستطيع الاستفادة من الوضع المركزي للسيطرة على أكبر جزيرة في العالم، وتعني كتلة القرارات الثلاث الأوروبية والآسيوية والافريقية)، ركز برجنسكي على ضرورة منع قيام روسيا وعودتها على الاستراتيجية الأمبريالية، ودعا لتوحيد أوربا العمود الفقري الجيوستراتيجي المؤلف من فرنسا وألمانيا وبولونيا وأوكرانيا، وكذلك التركيز على توسيع حلف الناتو نحو الشرق وإقامة علاقات أمنية بناءه مع روسيا واستمرار التحالف مع اليابان كشريك عالمي وإقامة شراكة مع الصين، في حين تشجيع دول البلقان على إقامة تعددية جيوسياسية تمنع أي قوة من السيطرة على المنطقة بين كل من أذربيجان، أو أوزبكستان، أوكرانيا.[2]

---

[1]– كونداليزارايس، **إعادة التفكير في المصلحة القومية، واقعة أمريكية من أجل عالم جديد**، دراسات عالمية عدد 77، مركز الاعلامات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008، ص 8–10.

[2]–مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 149–150.

1-روسيا:

كانت العلاقات الأمريكية الروسية ومازالت تشكل محورا أساسيا في العلاقات الدولية، وإذا كانت مرحلة الندية التي سادت إبان الحرب الباردة قد انتهت بتفوق الولايات المتحدة اقتصاديا، عسكريا وايديولوجيا، فإن ذلك لا يعني إطلاقا نهاية كقوة فاعلية تملك من المؤهلات ما يجعها تمثل تحديا أساسيا لمستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي.

قبل 11 سبتمبر 2001 حدثت تحولات جذرية في طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية، حيث تعززت الاتصالات الدبلوماسية والمفاوضات واللقاءات على مستويات عليا،/ غير أن الاضطراب ظل يميزها بسبب برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي وإصرار الادارة الأمريكية في عزمها على إلغاء معاهدة الصواريخ المضادة، وكذلك إتهام روسيا بتزويد "الدول المارقة" بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية.

أما بعد 11 سبتمبر 2001، فقد عرفت العلاقات بين الطرفين منحنى تعاوني ليتكون روسيا حليفا فعالا ومشاركا في التحالف العالمي ضد الإرهاب التي دعت إليه أمريكا.[1]

وبقي ملف برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي مصدر خلاف بين الطرفين، شكل تخوفا وحذرا من طرف روسيا باعتباره تهديد للأمن الروسي، وتصرف منفرد من الولايات المتحدة لا يعير أدنى اهتمام لروسيا وكرد فعل على ذلك، عبر المسؤولون الروس عن استيائهم من التصرف الأمريكي وإن كانوا غير مستعدين للمجابهة ومنع الولايات المتحدة من تنفيذ برنامجها لكنهم لا يستبعدون تدعيم قواتهم النووية بوضع رؤوس نووية متعددة على الصواريخ عكس الالتزامات والاتفاقيات التي أبرمتها روسيا من قبل.[2]

إن روسيا بثروتها الهائلة وقوتها المفرطة تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية بعقد اوروبي روسي فهي تمثل الترسانة النووية الثانية في العالم، والمصدر الثاني او الثالث للأسلحة.

وبمنطق فرنسي، ويسعى الأوروبيون إلى اعتبار روسيا الضامنة للتوازن مع أمريكا وفي نفس الوقت المواجهة للخطر الإرهابي القادم من الجمهوريات الإسلامية في الشرق.[3]

1- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 313.
2- نفس المرجع، ص 320.
3-اندرية غلوكسمان، **التصدع الغربي: غرب ضد غرب**، ترجمة : حسونة المصباحي/ منشورات اللجنة العامة للثقافة والإعلام، طرابلس (ليبيا)، 2006، ص 144-145.

سوف تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في المناطق المهمة جغرافيا وسياسيا إذا ما فشلت في إقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يستدعي هذه الأخيرة إلى إقناع روسيا وغيرها من القوى التي تسعى إلى التنافسية بضرورة إقامة علاقات تقارب تكون فيها المكاسب أكبر من وجود علاقات مواجهة وتنافر، أي بعبارة أخرى يجب طي صفحة الحرب الباردة أين كانت العلاقات مشدودة، فالتوجه بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية سيكون نحو انتهاج سياسة تستند إلى أوسع إجماع دولي ممكن.[1]

لقد احتوى مفهوم "عالم متعدد الأقطاب" الذي كثيرا ما تحدث عنه ساسة روسيا في النصف الثاني من التسعينيات بشكل صريح على عنصر المواجهة الذي تخلت عنه روسيا في عهد بوتين، مفضلة التركيز على "تعددية القوى الموجهة" مبدأ موجها لسياستها الخارجية، يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفود الاقتصادي والسياسي والسير باتجاه تعاون اوثق مع دول آسيوية.[2]

لقد باشرت روسيا عقد اتفاقيات مع إيران لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، بموجب عقد تم توقيعه في 1995، وقد أثار هذا العقد انتقادا من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، واعتبر هذا الموضوع أساس خلاف بين الدولتين.[3]

برغم الخلافات القائمة، ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يشهد تزايد مطردا فقبل اجتماع القمة الروسية –الأمريكية في 2005 كان الإعداد لخطوات مشتركة جديدة، وفي غضون ذلك أصدرت الولايات المتحدة تصريحات تزعم أن شروطا صحيحة لم تتوافر في روسيا لتخزين الأسلحة النووية والتخوف من وقوعها في يد الإرهابيين، غير ان روسيا أنكرت ذلك واعتبرته ضغطا نفسيا عليها، غير أن هذا التوتر انتهى بالتوصل إلى اتفاق في القمة وقعه الرئيسان (بوش–بوتين) وأصدرا بيانا مشتركا حول التعاون الأمني في الحقل النووي، وتعاونا لمواجهة الإرهاب النووي.

---

[1]–هنري كسنجر، **هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية**، ص 327

[2]–فيتالي نومكن، **العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، انعكاسات على الأمن القومي** ، الطبعة الأولى، عدد 99 من سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامادرات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2006، ص 4.

[3]–نفس المرجع، ص 28.

تمثل روسيا تهديدا دائما لأي دولة في العالم، نظرا لقدراتها الجغرافية، الديمغرافية والعسكرية، فالتوسع العسكري الروسي يشكل عقبة أمام الديمقراطيات الصاعدة ويعطي الحجة للولايات المتحدة للقيام بدورها في حماية العالم الحر.

إن التطور المحتمل لروسيا بالاضافة إلى أوربا واليابان تعتبر تحديات جديدة للولايات المتحدة من حيث قدرتهم على تجاوزها في تسيير الشؤون الدولية، غير ان الولايات المتحدة لا يمكنها الاستغناء عن الامكانات الصناعية والمالية الانتاجية للثلاثية.

إن توجه النظام الروسي نمو الديمقراطي يجعلها تسعى إلى الاضطلاع بدور حامي الحرية والسلام ضد أمريكا الساعية إلى الهيمنة وهو السيناريو المقلوب والمعاكس للواقع الذي عرفه العالم إبان مرحلة الحرب الباردة[1].

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة ه عودة روسيا منافس استراتيجي نظرا لما تمتلكه من مؤهلات مرتبطة باقتصاديات متوازنة قابلة للنمو المستمر، وطاقة ديمغرافية مؤهلة واستقلال طاقوي هام خاصة وأن إنتاجها للبترول والغاز يشكل فاعلا رئيسيا عل الساحة الدولية بالنسبة للإمكانات الطاقوية، كما تتميز روسيا بشساعة مساحتها واحتوائها على موارد أولية طبيعية هائلة.[2]

بالرغم من محاولة الولايات المتحدة التصرف دون أي اعتبار لروسيا بصفتها كمنافس استراتيجي وذلك من خلال السيطرة على الناتو وتوسيعه والتدخل في شؤون أوربا وإبراز الضعف الروسي، إلا ان الحقيقة تكمن في دور روسيا البارز على الساحة الدولية، وهو ما تدركه الولايات المتحدة التي تسعى إلى إثارة النزعات الاستقلالية في القوقاز من اجل تفكيك روسيا، وكذلك تعمل على منع التقارب الروسي – الأوروبي والذي يشكل بديلا لروسيا خاصة وأن المبادلات التجارية بين روسيا وأوروبا وصلت 75 مليار يورو، في حين لم تتحدى مع الولايات المتحدة 10 مليار يورو سنة2001، فإرتباط الروس بأوروبا لا مناص منه، في حين الاستغناء عن الولايات المتحدة وارد في العموم.[3]

رغم المشكلات الديمغرافية والأمنية التي تعانيها روسيا إلا أنها تشهد ديناميكية اقتصادية نشيطة يتصاعد فيها الانتاج القومي بمعدلات جيدة، كما تشكل الصناعة تقدما ملحوظا خاصة في مجال الميكانيك والبتروكيمياويات...

---

[1] –Emmanuel TODD, Op cit , P73.
[2] –Ibid, P180.
[3] –Ibid, P170.

وعلى الصعيد السياسي، تعيش روسيا تحولا ديمقراطيا بارز الملامح، بوجود رئيس منتخب وبرلمان منتخب بالاقتراع العام أيضا وحرية اعلامية وتعددية وهو عامل يجعلها أكثر استقرارا ومواجهة للانتقادات الغربية.[1]

2-أوربـــــــــــا:

تعتبر أوربا حليفا تقليديا للولايات المتحدة بحكم التاريخ والقيم الايديولوجية، وكذلك بارتباطهما الوثيق من خلال حلف الأطلسي (ناتو)، وتشكيل الاتحاد الأوروبي المنشود لا يعيق السياسة الأمريكية بقدر ما يريحها لما حققه هذا الاتحاد من توسيع يشمل دول شرقية وتعميم القيم الديمقراطية فيها.[2]

ففي أوربا، تتحمل الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو مسؤولية فرض السلام، وهذا التزام يشكل محور الروابط الأمريكية –الأوروبية وسيكون من واجب الولايات المتحدة ان تضطلع بمسؤوليتها العسكرية كلما توسع حلف الناتو شرقا، وذلك لتبيين الاستقرار في أوربا الشرقية والوسطى، وتحجيم النوايا العدوانية لروسيا، كما ان أهم التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في المراحل القادمة هو مسألة الارتباط بين توسع حلف الناتو شرقا وتوسع الاتحاد الأوروبي ومهما كان التسع ستكون القوات المسلحة الأمريكية المسؤولة عن الاستقرار والسلام في القارة.[3]

وبالنسبة للعلاقات الأوروبية – الأمريكية فإن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة بعد أحداث 2001/9/11 أثرت على علاقاتها بدول أوربا، حيث أيد معظم الدول الغربية، أمريكا في حربها ضد الإرهاب، وأعرب عن ذلك رؤساء أوربا بالمقولة "كلنا أمريكيون". غير أن الأوربيون عارضو سياسة بوش الانفرادية واستحواذه على اتخاذ القرار في إطار الهيمنة على العلاقات الدولية.

شكلت هذه المرحلة اختلافات جوهرية بين أوربا والولايات المتحدة، فأوربا تدرك أن إدارة المحافظون الجدد تسعى إلى تحقيق خططها بلا رادع، وبما يتفق مع مصالحه الخاصة والاعتماد على القوة المسلحة وليس على الدبلوماسية في حين تتعارض هذه المبادئ مع نوايا أوربا ومصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في وجود نظام دولي تعددي وليس نظام يهيمن عليه قطب واحد.

---

[1] - Emmanuel TODD, Op cit, PP 174, 175.

[2] –Theirry Garcin, Les grandes questions Internationales, depuis la chute de Berlin, Economica, Paris, 2001, P82

[3] –زملي خليل زاد، مرجع سابق، ص 18.

وقد أدرك الأوروبيون أن الولايات المتحدة تسعى إلى استغلال الفجوة العسكرية القائمة بينها وبين الآخرين للانفراد بصنع القرار الدولي دون مشاركة الحلفاء واستبعاد كل قوة منافسة من لعب أي دور إلا بموافقتها.[1]

إن الاختلاف الأوروبي الأمريكي حول الرؤية للعالم يظهر بسبب إصرار أوروبا على ترجيح كفة العمل الدبلوماسي على الوسيلة العسكرية في حل النزاعات وتفضيل العمل الجماعي على العمل المنفرد من إخلال الأطر والمؤسسات الدولية القائمة خاصة مجلس الأمن، ومن هذا المنطلق بدا واضحا الاختلاف بين النظرة الأوروبية والرؤية الأمريكية في الحرب على العراق خاصة من خلال دور فرنسا في عرقلة حصول الولايات لمتحدة على الشرعية الدولية للحرب.

كما انقسمت الآراء حول مستقبل العلاقات عبر الأطلس خاصة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، إذ يرى البعض أن اتباع استراتيجية جديدة للأمن القومي الأوروبي والدفاع المشترك يعتبر بداية ظهور قطب أوربي جديد بقيادة فرنسا وألمانيا مناوئ للولايات المتحدة.

والحقيقة أنه لا يوجد خلاف كبير بين دول أوروبا و الولايات المتحدة باعتبار التحالف الاستراتيجي وتجانس المصالح ومهما كانت الخلافات بينهما فلا تعدوا أن تكون خلافات طبيعية نتيجة تشابك المصالح، وأن الرغبة الولايات المتحدة في الانفراد بإدارة الشأن الدولي هو سبب التعارض لا غير.[2]

في الوقت الذي عملت الولايات المتحدة ما بوسعها لتحقيق مصالحة فرنسية ألمانية من أجل تماسك الحلف الأطلسي في أوربا، سعت دول أوربا إلى توحيد صفوفها وبناء منافس استراتيجي له مكانته العالمية، فكان الهدف هو تحقيق وحدة مستقلة متحررة من القيود الأمريكية تدفعها إلى ذلك قوتها الاقتصادية وإيمانها بالقيم الأوربية المشتركة والمختلفة عن القيم الأمريكية.[3]

3-اليابان:

تعتبر اليابان حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في منطقة شرق أسيا، كما أنها الإطار الأمثل لممارسة لعبة التوازنات مع القوى الإقليمية الممثلة في الصين كوريا الشمالية، بضمان الوجود المؤثر الأمريكي خاصة في المجال الاستراتيجي، حيث تخشى القوى المتحالفة وحدة كورية تفتح المجال أمام

[1] -عبد المعبود الأشول، اعلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الاستقلال والتبعية، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، جويلية 2004، ص116-117.
[2] -نفس المرجع، ص 118.
[3] -Emmanuel TODD, Op cit, P198.

قوة نووية، مستقبلية (الإشارة على امتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي)، وكذلك الخطر الصيني المحتمل بالرغم من استقرار العلاقات معها في المرحلة الراهنة.

وإذا كانت العلاقات التجارية والمبادلات البينية الأمريكية- اليابانية تتوسع تدريجيا وتدل على صفاء العلاقات وتقاربها، إلا أن الميزان التجاري أصبح يطرح أكثر من تساؤل ويثير الكثير من المخاوف، فقد وصلت الصادرات اليابانية نحو الولايات المتحدة إلى حدود **30%** في حين لم تتجاوز الصادرات الأمريكية نحو اليابان **11%**.[1]

وتعتبر اليابان حليفا وثيقا للولايات المتحدة نظرا لتوافق الرؤى والتصورات على مستوى الأهداف والوسائل، وبالرغم من كون اليابان قوة إقليمية مهمة في شرق آسيا والمحيط الهادي إلا أنها تفتقد لعوامل القوة السياسية والاستراتيجية التي تؤهلها للعب دور عالمي، خاصة على مستوى بنية قوتها العسكرية، وتحضرنا في هذا المقام مقولة كاتب فرنسي بشأن اليابان ليصفها بالعملاق الاقتصادي والقزم السياسي "**Un Géant Economique et un Nain Politique**"

وما زاد في تقويض فرص اليابان للبروز كفاعل أساسي على مستوى السياسة الدولية هو التبعية التي تعانيها من حيث الموارد الطاقوية، فهي تستورد حولي **85%** من حاجياتها النفطية من الشرق الأوسط ويصل استهلاكها حوالي 5 مليون برميل يوميا.

تستخدم الولايات المتحدة سلاح النفط للضغط على اليابان لتحقيق مصالحها التجارية وضمان التأييد السياسي في قضايا القارة الآسيوية.[2]

غير أن ضخامة الاقتصاد الياباني باتت تشكل تحديا كبيرا للولايات المتحدة من حيث اعتبارها قطبا رائدا في الصناعة والتكنولوجيا العالمية وهو ما يرجح فكرة تعدد الأقطاب التي أصبحت تقلق القطب المهيمن.

المطلب الثاني: الصعود الصيني

واصلت الصين نجاحاتها في زيادة النمو الاقتصادي منذ مرحلة ما بعد "دنج"، وقد تتمكن من التحول إلى قوة عسكرية وتبعا للنظرة الأمريكية التي تعطي للصين دورا في النظام العالمي تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على علاقاتها بأكثر المناطق ديناميكية في العالم، من الناحية الاقتصادية في

[1] -Theirry Garcin, op cit, P82-83.

[2] -خليل العناني، **دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية السياسة الدولية**، العدد151، المجلد 26، جانفي 2004، ص 39.

ظل القوة الصينية المتنامية اقتصاديا وعسكريا. ولمواجهة تنامي هذه القوة، والحفاظ على العلاقات الأمريكية بالمنطقة، يتعين على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة علاقاتها الأمنية مع كوريا موحدة لمجابهة قوة الصين واليابان خاصة وأن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة قد يواجه الكثير من الرفض بدواعي قومية.[1]

ترى الولايات المتحدة في الصين قوة عدائية كامنة تتميز بالتوسعية والصعود المستمر، لذلك فهي تسعى إلى إدماجها في الاقتصاد العالمي، ودفعها إلى التحول الديمقراطي كما تعمل الإدارة الأمريكية على الحيلولة دون أن تكون الصين منافسا استراتيجيا في شرق آسيا، وهو ما تؤكده منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة المنتشرة بين الصين وتايوان.[2]

تحدد كونداليزاريس علاقة الولايات المتحدة بالصين بثنائية الاستيعاب في المنظومة الاقتصادية الدولية مع استمرارية الضغط السياسي الحذر لتكريس الانفتاح والديمقرطية والحذر من أطماعها الإقليمية في القارة الأسيوية مما يدعو إلى احتوائها من خلال إقامة علاقات جيدة مع خصومها كاليابان والهند وكوريا الجنوبية.[3]

كما تستخدم الولايات المتحد "تايوان" كورقة ضغط على الصين، من خلال تزويدها بنظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، ومساعدة تايوان في الاستقلال وهو ما يثير غضب الصين.

ازدادت مخاوف الولايات المتحدة من زيادة القدرات العسكرية للصين وتطويرها للتكنولوجيا العسكرية وما يمثله ذلك خطر على التوازن العسكري في آسيا بالاضافة على النمو المتزايد لقوة الصين الاقتصادية وتمكنها من منافسة المنتوجات الأمريكية في السوق الدولية، وهو ما يفسر لجوء الولايات المتحدة إلى محاصرة المنتجات النسيجية الصينية للأسواق الأمريكية، مما دفع بالصين إلى التهديد بغلق الأسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية للعالم الغربي.

ويمكن تحديد المصالح الأمريكية في شرق آسيا –والتي تشكل جوهر العلاقات الصينية الأمريكية– فيما يلي:

1–ضمان الحماية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين من التعرض لأي هجوم.

2–الاستقرار في مضيق تايوان والتسوية السلمية لقضية تايوان.

---

[1]–زملي خليل زاد، **التقييم الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص ص 17–18.
[2]–ماكسيم لوبفافر، مرجع سابق، ص 182.
[3]–السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 39.

3-منع الانتشار النووي في كوريا وتشجيع الوحدة بين الكوريتين.

4-تعزيز التحالف الأمريكي – الياباني والوقوف ضد امتلاك اليابان لأسلحة نووية.

5-التسوية السلمية للخلافات الصينية مع دول الجوار حول الحدود البحرية من أجل حرية التجارة في المياه الاقليمية لجنوب الصين.

6-ضمان الانفتاح الاقتصادي في شرق آسيا[1]

والملاحظ هو أن هذه المصالح لا تختلف كثيرا عن مصالح الصين في المنطقة مما يشكل جوهر المواجهة.

يكمن الخطر الصيني بالنسبة للولايات المتحدة في القدرة على تطوير اقتصادها واستخدامه لتحقيق تأثير سياسي في شرق آسيا، فهي تعتمد على استرتيجيتها الصناعية والتجارية وتعاملاتها مع القوى الكبرى وكذلك الصغرى لضمان انتشار تام في العالم، كما ان الصين اليوم تعد قوة عسكرية أولى في منطقة شرق آسيا بأسطول بحري وقدرات جوية وقوات برية تنافس التواجد العسكري الأمريكي وهو ما يفتح المجال لخلافات سياسية بين الطرفين.[2]

إن ما يحكم العلاقات الصينية الأمريكية مرتبط بثلاث نقاط أساسية تشكل معالم ومستقبل هذه العلاقات وهي:

1-حدود الطموح الصيني والأهداف الحيوية التي تسعى الصين على تحقيقها على المستوى الاقليمي والدولي.

2-قدرة السياسات الأمريكية في كبح الصعود الصيني خاصة وأن الحروب المحدودة والاستباقية أثبت عدم فعايتها، كما ان نتائجها غير مضمونة مقارنة بإمكانات المواجهة الاقتصادية والدبلوماسية.

3-مدى تعارض أو توافق المصالح الأمريكية في شرق آسيا مع المصالح الحيوية للصين.[3]

---

[1] -Robert J. Art, Op Cit, P 351.
[2] –Ibid, P340
[3] – Robert J. Art, Op Cit, P341.

ومن هذه المنطلقات يمكننا تحديد طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية وفق رؤية تاريخية، اقتصادية ايديولوجية، بتفاعل كل هذه العوامل ومقارنتها بعلاقات القوى المهيمنة مع القوى الصاعدة، وذلك من خلال الجدول التالي:[1]

الفاعلون	العلاقات الأمنية	مستوى الاعتماد المتبادل (علاقات اقتصادية)	التنافس الايدلولوجي	النتيجة
الولايات المتحدة – الصين	تفوق القدرات العسكرية النووية للولايات المتحدة على الإمكانيات العسكرية للصين (عدم تكافؤ)	عالي جدا بالنسبة للطرفين	إلى حد الآن ضعيف ويكاد ينعدم	العلاقة تحتاج إلى تحديد

-إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالصعود الصيني يعود إلى تقاطع الأهداف والمصالح في منطقة شرق آسيا، إذ أن الصين تسعى إلى تعزيز قدراتها العسكرية الهجومية وتحقيق الاسقرار في "مضيق تايوان" وكذلك ضمان حل سلمي لوضعية تايوان بعيدا عن المطالب الانفرادية بالاستقلال.

وتفضل الصين نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية وتوحيد الكوريتين وخروج القوات الأمريكية من المنطقة كما تتخوف من التقارب الأمريكي الياباني واحتمال امتلاك اليابان للسلاح النووي.

تعتمد الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي للتواصل مع الولايات لمتحدة وكل دول العالم، وتسعى إلى التسوية السلمية لحدودها البحرية مع الجيران.

إن هذه الأهداف والمصالح لا تختلف في مجملها عن أهداف ومصالح الولايات لمتحدة في منطقة شرق آسيا، وهو ما يفسر التوافق الواضح في السياسات الخارجية للبلدين، غير أن الاختلاف سيكون أكيدا حول من سيحتل الصدارة في المنطقة مستقبلا.[2]

[1] –Ibid, P347.
[2] –Ibid, P358.

المطلب الثالث: القوى الصاعدة وافريقيا

تعمد الولايات المتحدة على إقامة علاقات مع القوى الصاعدة وخاصة الهند والبرازيل، فالهند أول الدول المتأثرة بالعولمة وترى وزيرة الخارجية السابقة كونداليزارايس أنها تعد بأن تكون دولة ديمقراطية فاعلة في تشكيل النظام العالمي كما ان البرازيل حقق نجاحا كبيرا على مستوى استخدام الديمقراطية والأسواق لمعالجة سلبيات الماضي.[1]

إن العلاقات مع الأمريكيتين يجب ان تتعزز مع دول ديمقراطية استاتيجية مثل كندا والمكسيك وكولومبيا والبرازيل والشيلي وتمثل الأمريكيتين اهتماما بالغا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما تشكله من تهديدات أمنية من عصابات إجرامية، وأنظمة استبدادية وتهريب المخدرات.[2]

أولا-كوريا الشمالية:

صنفت الإدارة الأمريكية كوريا الشمالية كإحدى دول محور الشر لامتلاكها أسلحة الدمار الشمل خاصة الصواريخ والأسلحة النووية، وهو ما يشكل لها تهديدا لوجودها في اليابان، تايوان، أو كوريا الجنوبية، وعلى مجالها الحيوي الممتد في شرق آسيا ما يحتويه من دول حليفة وأهداف استراتيجية.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الشمالية لم تعرف الاستقرار منذ الحرب الباردة حيث انحازت كوريا إلى المعسكر الشيوعي، كما واصلت تحديها للولايات المتحدة عبر تطوير برنامجها النووي سنة 2002، رغم الاتفاق الذي يربط الطرفين عام 1994، والقاضي بتعهد "بيونغ يونغ" بوقف التجارب النووية.

لقد أكدت كوريا الشمالية مساعيها لكي تصبح قوة نووية وأعلنت انسحابها من معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن اتفاقية الهدنة لعام 1953 التي أنهت الحرب التي كانت قائمة في شبه الجزيرة الكورية، وأصبحت تهدد في كل مرة كوريا الجنوابية (حليفة امريكا) بخرق مجالها الجوي في أكثر من مناسبة.[3]

استمر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية رغم الوساطات التي قامت بها كلا من الصين وروسيا وكان الشرط الأساس هودفع كوريا الشمالية إلى تفكيك منشآتها النووية مقابل تقديم مساعدات اقتصادية وتقارب أمريكي، غير أن "بيونغ يونغ" لم تبد نية صادقة في الخضوع إلى هذه

[1]-كونداليزارايس، المرجع السابق، ص 11.
[2]-نفس المرجع، ص 12.
[3]-أسامة الغربي حرب ، مرجع سابق، ص ص 174-175.

الشروط واستمرت في تحديها مدركة ان امتلاك الأسلحة النووية استراتيجية فعالة رادعة في ظل امتلاكها من قبل دول محدودة في النظام الدولي، والدخول إلى النادي النووي هو نجاح في الانظمام إلى عالم الفاعلين الدوليين وحصانة ضد أي تهديد خارجي.

إن التحدي الكوري الشمالي للولايات المتحدة وإصرارها على تطوير برنامجها النووي أثار تساؤلا مركزيا حول رد الفعل الأمريكي الذي تميز بالليونة عكس ما حدث ضد العراق، وفي هذا المجال طرح المسؤولون الأمريكيون عدة حجج تبرير سياستهم تجاه كوريا الشمالية نجملها فيما يلي:

1-كوريا الشمالية لم تقم باعمال عدوانية او غزو عسكري ضد بلدان أخرى مثل ما فعل العراق في غزو للكويت.

2-عدم وجود حافز اقتصادي واضح كما هو نفط العراق بل كوريا الشمالية تعيش حالة اقتصادية مزرية وأوضاع انسانية سيئة.

3-يرى "بول ولفويتز" أن كوريا الشمالية تتيح امتيازا لأمريكا مقارنة بالموقف من العراق، نظرا لاحتياجها إلى تنفيذ خطة بناء المفاعلات النووية والحصول على شحنات الطاقة والبترول، إن "بيونغ يونغ" واجهت تراخي عملية إنشاء المفاعلات ووقف شحنات الطاقة الأمريكية بإعادة تشغيل مفاعلاتها النووية والتوسع في صادراتها من الصواريخ.

4- تتيح كوريا الشمالية للولايات المتحدة فرصة الحركة في شبه الجزيرة الكورية ومراقبة التسلح في المنطقة خاصة وأن التقارير المخابراتية تشير إلى وجود إمكانية انتاج الأسلحة البيولوجية والكيماوية.

5-اختلاف الطبيعة الاقليمية بين منطقة شبه جزيرة كوريا ومنطقة الشرق الأوسط.[1]

ثانيا- ايران:

لا تتردد الولايات المتحدة في إبداء تدمرها من استراتيجية إيران الساعية للهيمنة على الشرق الأوسط متخذة من تطوير السلاح النووي وسيلة لذلك، فقد اعتبرها من دول "محور الشر" نظرا لعلاقاتها مع المنظمات التي تصنفها أمريكا إرهابية ومتطرفة كحركة طالبان، وتنظيم القاعدة، غير ان التحدي الكبير الذي يجابه الولايات المتحدة في إيران، هو قدرتها على الصمود ضد الحصار

[1]-نزيرة الأفندي، **المأزق الأمريكي "في شبه الجزيرة الكورية**، سياسة الدولية، العدد 151، المجلد 38، جانفي 2003، ص ص 192-193.

الاقتصادي المفروض عليها منذ أزمة الرهائن وإصرارها على إقامة برنامج نووي أصبح حقيقة واقعية تهدد كل دول المنطقة ويضع حدا للتفوق الاسرائيلي المدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقول هنري كسنجر بصدد إيران : "إن النظام الإيراني يعمل على بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب الشرق الأوسط ومعظم أوربا الوسطى، وهو يطور قدرات نووية سرية باستخدام تكنولوجيا مزدوجة مع الغرب مع بعض الدعم من روسيا بالرغم من توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النوية".[1]

ويضيف كسنجر لمواجهة التحدي الإيراني أنه: يتعين على الولايات المتحدة بذل مجهود رئيسي للتوصل إلى إجماع عبر الأطلسي يربط الدبلوماسية بضغوط معقولة ومقترحات دبلوماسية متفق عليها تجاه إيران، بإتباع سياسة ثابتة ومتماسكة وتصالحية"[2]

ويتفق برجنسكي مع كسجنر، في هذا الطرح.

إذ يقول في كتابه الاختبيار: «ستزيد الشراكة النشطة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من فرص تحول إيران في نهاية المطاف من "غـــــول" إقليمي إلى عامل استقرار في المنطقة».

ويضيف : "ستكون مجمل المنطقة المصدرة للطاقة أكثر استقرارا إذا أعيد دمج إيران هي المراكز الجغرافية للمنطقة في المجتمع العالمي واستئناف مجتمعها مسيرته نحو الحداثة، وذلك لن يحصل طالما أن الولايات المتحدة تسعى إلى عزل إيران... لذا في هذه القضية سوف تخدم امريكا مصالحها الاستراتيجية بشكل أفضل إذا ما اتبعت اوربا"[3]

لقد تعددت الأسباب التي شكلت محور الأزمة في العلاقات الإيرانية الأمريكية ويمكن تحديدها فيما يلي:

أ-موقف إيران من غزو العراق حيث ساهمت في مساعدة النظام العراقي للتصدي للغزو الأمريكي وعلاقاتها بالتيار الشيعي في العراق.

ب-الملف النووي الايراني الذي يعتبر محددا رئيسيا في طبيعة ومستقبل العلاقات بين الطرفين.

---

[1]-هنري كسنجر، مرجع سابق، ص 199.
[2]-نفس المرجع، ص 202.
[3]-زبيغينو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مرجع سابق، ص 89.

جـ- طبيعة النظام السياسي الإيراني، ذو البعد الديني والذي يبدي العداء الصريح لقيم الغرب، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحتى الاتحاد الأوروبي إلى الدعوة لتغيير النظام في إيران بحجة حقوق الانسان والديمقراطية.[1]

ثالثا- افريقيا:

يقول هنري كسنجر في كتابه : "هل تحتاج أمريكا على سياسة خارجية؟ ان السياسة الأمركية في افريقيا هي وسيلة لإزالة آثار الماضي الممثل في الجذور الافريقية لقسم هام من المواطنين الامريكيين الذين استبعدوا في مراحل سابقة كما أن مشاكل القارة المعاصرة تمثل تحديا لعالم يطمح إلى بناء نظام عالمي"[2]

وراح كسنجر يعدد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها القارة السوداء من:

-ضعف النمو الاقتصادي.

-الحروب الأهلية والإبادة الجماعية للسكان.

-تفشي الفساد.

-انتشار العصابات والجريمة المنظمة.

-غسيل الأموال وتمويل الجماعات الارهابية.

-تفشي الأمراض بصورة كارثية كالايدز خاصة.

ويرى كسنجر أن افريقيا لا تشكل مصالحا جيوسياسية كبيرة لأمريكا غير ان التاريخ يفرض عليها ان تلعب الدور الرئيسي في تنظيم الجهد الجماعي ودعم المنظمات الدولية لمواكبة مشكلات القارة وتطويرها خاصة في ظل ضعف الاستثمارات الأمريكية بها وضعف المبادلات التجارية معها مقاربة بالقارات الأخرى.[3]

وبدورها تتحدث كونداليزارايس عن جهود الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الافريقية وتقول : "لقد عملت الإدارة الأمريكية على مساعدة الزعماء الديمقراطيين في الكثير من دول افريقيا

---

[1]-سامح راشد، **إيران في مواجهة الضغوط الخارجية السياسية الدولية**، العدد 155، المجلد 39، جانفي 2004، ص 154.
[2]-هنري كسنجر، **هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية؟**، مرجع سابق، ص 202.
[3]-نفس المرجع، ص 203.

مثل: غانا، ليبيريا، مالي، موزنبيق، كما ساهمت في محاربة مرض الايدز في إطار مجهود غير مسبوق قائم على القوة والرؤية النافدة والرحمة وكانت شريكا نشيطا في حل الصراعات بدءا من إبرام اتفاقية السلام الشامل التي أنهت الصراع بين شمال السودان وجنوبه، ومرورا بمشكلة البحيرات الكبرى، وانتهاء بإرسال قوات تدخل لإنهاء الصراع في ليبريا"[1]

وتنطلق نظرة الوزيرة الأمريكية السابقة من موقع القطب المهيمن الذي يسعى على الاضطلاع بمسؤولياته في تحقيق السلام في العالم، والتدخل في شؤون الكون ليس حسب ما تقتضيه المصالح الاستراتيجية والمادية فقط، بل بما تمليه الالتزامات الأخلاقية والرمزية التي لا تترك مجالا للشك في قوة الولايات المتحدة قدرتها على تسيير العالم.

[1] – كوداليزا رايس، مرجع سابق، ص14.

الفصل الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : سيناريو الاستمرار

المطلب الأول : عوامل استمرار الهيمنة الأمريكية

المطلب الثاني : مؤشرات الاستمرار

المبحث الثاني : سيناريو التراجع

المطلب الأول : متغيرات جديدة و عالم متعدد الأقطاب

المطلب الثاني : مؤشرات التراجع

الفصل الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية

على ضوء ما تم تناوله في الفصول السابقة من تطور السياسة الخارجية الأمريكية عبر المراحل التاريخية المختلفة و وفقا للمصالح القومية و الإستراتيجيات المتبعة. وجب تتبع السيناريوهات المحتملة للقوة الأمريكية الفريدة، فالتحديات العديدة التي أصبحت تهدد موقع الريادة للولايات المتحدة أثارت الكثير من التساؤلات حول قدرتها على الاستمرار أو حتمية تراجعها أمام الصعود اللافت للنظر للكثير من الدول المنافسة.

أنجزت دراسات استشرافية عديدة في هذا المجال و كان أهمها تلك التي صدرت عن جهاز الاستخبارات الأمريكية و غيرها من الأبحاث التي أنجزها باحثون ينتمون إلى مراكز بحوث أمريكية وعالمية غير أنها لم تستقر على رأي واحد، و رسمت أكثر من سيناريو حول مستقبل أمريكا، تتراوح بين استمرارها في لعب دور الهيمنة، و تر اجعها النسبي في مقابل صعود قوى جديدة لكن هذه الإحتمالات تبقى نسبية جدا نظرا لعدة أسباب يمكن تحديدها فيما يلي :

1- بالرغم من توافر المعلومات بشأن المعطيات الاقتصادية و الإستراتيجية للولايات المتحدة فإن التنبؤ بمستقبلها يبقى صعبا نظرا لديناميكية النظام الأمريكي و حركيته المتميزة بالقدرة على التغير و التكيف مع التحولات الدولية و توافر البدائل الممكنة لتجاوز التعثر.

2- ليس بالضرورة أن يكون التراجع في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للولايات المتحدة سببا في سقوطها من أعلى هرم النظام الدولي، إذ عادة ما يتوافق هذا التراجع مع تقهقر عالمي يمس حتى الدول المنافسة لها و هو ما يعني الإستمرار في موازين القوى.

3- إن احتمال تراجع القوة الأمريكية يفتح المجال أمام القوى المؤهلة لاحتلال مكانة إدارة العالم و هو احتمال صعب التصور نتيجة عدم وجود دولة تملك كل عوامل القوة مجتمعة، فمن يملك القوة العسكرية يفتقر للقوة الاقتصادية و من يشكل فضاء جغرافيا غنيا يخفق في اقناع الآخرين دبلوماسيا و سياسيا .....

4- محدودية الدراسات الاستشرافية و نسبيتها في إعطاء نتائج دقيقة، إذ يعد هذا الحقل من المعرفة حديثا و مشوبا بالكثير من الحذر.

إن هذه العوامل لم تثن من عزيمتنا في جمع أهم المؤشرات التي ترجح احدى الفرضيات الممكنة و الممثلة في مسارين أساسيين تكاد تجمع عليها كل الدراسات و هما : سيناريو الاستمرار وسيناريو التراجع.

يقول الدكتور و ليد عبد الحي في كتابة : الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية " إن الدراسات المستقبلية ليست معنية بتفاصيل الحياة الدولية بمقدار عنايتها بالاتجاهات " Tends" أي المسار العام للظواهر الرئيسية في الحياة الدولية."[1]

من هذا المنطلق نحاول استشراف مستقبل الولايات المتحدة من حيث تطور سياستها الخارجية في إطار التغيرات التي تعرفها الساحة الدولية، سواء كانت هذه التغيرات تمس البنية الدولية في حد ذاتها و في كل مستوياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، أو كانت تعنى بطبيعة التحولات التي تعرفها الوحدات السياسة على مستوى النسق الدولي، كصعود قوى جديدة تملك بعض عوامل القوة، أو تراجع قوى أخرى فقدت بعض مميزاتها، بالإضافة إلى التركيز على سلم الأولويات في عوامل القوة الذي يتغير حسب كل مرحلة، و التعرف على اتجاهات سياسة ما يتطلب التدقيق في كل تلك الحيثيات و ليس فقط التركيز على الجانب التاريخي لها و يؤكد ذلك الدكتور وليد عبد الحي حيث يرى أنه إذا ضاق المجال لإجراء دراسة تاريخية، على الباحث أن يستدل بقوى التغيير كأداة لدراسة الاتجهات العامة للعلاقات الدولية و هو ما يقتضي الإستناد إلى العوامل الاقتصادية و التكنولوجية التي تمثل ميكانيزمات التغيير في العلاقات الدولي، لأن انعكاساتها على مختلف المستويات و البنى السياسية والاجتماعية و العسكرية سيكون حتمية لا يمكن تجاوزها.[2]

و على هذا الأساس انصبت الدراسات على تحليل المعطيات الاقتصادية كمستوى الناتج القومي الخام و نسبة الصادرات و الواردات و قيمة العملة و مستوى المديونية و غيرها، و على المستوى الاجتماعي تعتبر نسب التمدرس و مستوى البحث العلمي و حجم البطالة و الفقر و الرعاية الصحية، مؤشرات أساسية تدخل ضمن عوامل التراجع أو التقدم لأي دولة، و إن كانت هذه العوامل تتسم بكونها مرتبطة بالسياسة الداخلية إلا أن تأثيرها كبير على دور الدولة على المستوى الخارجي، و هذا لا يعني بأي حال من الأحوال إهمال العوامل المرتبطة بالسياسة الدولية و الاستراتيجيات المتبعة على المستوى الخارجي.

---

[1]– وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الطبعة الثانية، دار تينمل للطباعة و النشر، مراكش، 1993، ص 123.
[2]– نفس المرجع، ص 146.

المبحث الأول : سيناريو الاستمرار

المطلب الأول : عوامل استمرار الهيمنة الأمريكية

على الرغم من الهزات العديدة التي تعرضت لها السياسة الخارجية الأمريكية منذ إعلانها قيام النظام الدولي الجديد و سواء كان ذلك على مستوى إخفاقها في التدخلات العسكرية أو في تراجعها النسبي في مستوى اقتصادياتها نتيجة الأزمات العالمية و زيادة انفاقها العسكري إلا أن الكثير من المفكرين يتوقعون استمرار للدور الأمريكي كقطب مهيمن على العالم.

و يعود ترجيح هذا الاحتمال إلى جملة من المعطيات التي تبين استمرار التفوق الأمريكي في الكثير من المجالات الجيوبوليتيكية، خاصة إذا ما اعتمدنا التحليل المقارن الذي يبين قدرة تصدي الولايات المتحدة لمنافسيها الدوليين حتى في وقت الأزمات الدولية، و إن حدث تراجعا ما في إحدى المؤشرات فسيكون نسبيا (بعيدا عن الإنهيار) و لا يختلف كثيرا – من حيث الحجم – بالنسبة للدول الأخرى. كما تملك الولايات المتحدة الأمريكية منظومة اقتصادية و سياسية و اجتماعية قادرة على رفع التحديات و تعتمد على إرث حضاري قيمي يضمن بقاء الدولة القوية.

يتمثل سيناريو الاستمرار في احتمال استمرار الأحادية القطبية كنمط لنظام الدولي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية امتدادا لمرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و الثنائية القطبية.

تبقى القوة الأمريكية مهيمنة على الساحة الدولية و لا تجد من يقف ضدها من مجمل وحدات النظام الدولي.

و من العوامل التي تعزز هذا الاحتمال جملة النقاط التالية :

1. القدرة على إنشاء التحالفات تحت القيادة الأمريكية.
2. القوة العسكرية الفائقة التي تملكها الولايات المتحدة.
3. القدرات التكنولوجية و المعلوماتية و السيطرة على الإعلام.
4. التحكم في منابع النفط في العالم تحت حماية القواعد العسكرية المنتشرة في الخليج، العراق، و أفغانستان مما يساهم في تحمها في إمدادات البطاقة اللازمة لاقتصاديات الدول التي قد تبدي تنافسا للدور الأمريكي.
5. القدرة على تجاوز المنظمات الدولية و إقرار الحرب دون ضوابط قانونية ملزمة، و تجاوز الشرعية الدولية.[1]

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 242.

و قد دأب المفكرون الإستراتيجيون الأمريكيون على تقديم الأفكار و الدراسات التي تساهم في بقاء الولايات المتحدة قوة عظمى، حيث يقول هنري كسنجر في خاتمة كتابه : هل تحتاج أمريكا إلى سياسية خارجية؟ : " عندما يواجه مجتمع تحديات معقدة مثل التي تواجهها الولايات المتحدة غالبا ما يقال أن المجتمع عند نقطة تحول"، لكن ليست التحديات وحدها الفريدة بل كذلك تعرف ما الذي يشكل نقطة التحول، و قد ارتبطت هذه العبارة تاريخيا بمجموعة معينة من الخيارات التي يحدد أحدها اتجاه السياسة المستقبلية." و يضيف : " أمريكا مضطرة لأول مرة إلى إتباع إستراتيجية عالمية تمتد إلى مستقبل غير محدود، إنه القدر الذي دفع أمة مقتنعة بقابلية التطبيق العالمي لمجموعة مبادئ عامة على عالم متميز بتعددية التطورات التاريخية و يتطلب إستراتيجيات انتقالية.... سيقاس نجاح أمريكا في مثل هذا العالم بتحسن تدريجي لمشاكل سياسية و إقتصادية و إستراتيجية متنوعة."[1]

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة متفوقة تقيم سياسة من أجل أمنها و استقرار العالم النووي و النفط و القوة العسكرية و التوازنات الجغرافية، و مع ذلك فهي تستمر في حمل راية المثالية في نشر الديمقراطية و الحرية الاقتصادية، و مازالت تلتزم بإزدواجية القوة المثالية.[2]

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تصبح إمبراطورية و لا أن تعود إلى الانعزالية و الجدل بين القوة و المثالية و بين التهديدات و الالتزام، و بين الجرأة و النقد الذاتي، و بين الإستراتيجية الجيوسياسية و المصالح الاقتصادية كل الفرص للاستمرار في المستقبل.[3]

تقول كونداليزا رايس : " إن القوة الأمريكية قائمة على أساس ديناميكية المجتمع الأمريكي ومثابرته، و قدرة الولايات المتحدة على إستيعاب المواطنين الجدد من كل عرف و دين و ثقافة و على دمجهم في نسيج حياتهم القومية و الاقتصادية، و القيم التي تؤدي إلى نجاح الولايات المتحدة هي نفسها التي تؤدي إلى النجاح في العالم و هي : المثابرة و الابتكار و الريادة و هي الأسس التي يعمل على ترسيخها نظامنا التعليمي."[4]

كما تعدد وزيرة خارجية جورج بوش عوامل قوة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمح لها بالتفوق العالمي و تجعلها بعيدة عن فكرة الاضمحلال و التراجع، و تتمثل في :

---

[1]– هنري كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ (نحو دبلوماسية القرن 21)**، ترجمة : عمر الأيوبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الربي، بيروت–لبنان، 2003، ص 289.

[2]– مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 176.

[3]– نفس المرجع، ص 177.

[4]– كونداليزا رايس، مرجع سابق، ص 31.

*القوة الاقتصادية الأمريكية التي تشكل النمو الأكبر و الأسرع عالميا منذ 2001 بالرغم من الأزمات الاقتصادية و الاضطرابات المالية، فالولايات المتحدة هي محرك الاقتصاد العالمي.

*قوة مؤسسات الأمن القومي من خلال قدرتها على المواجهة و التصدي للتهديدات العالمية، و ذلك بما تملكه القوات المسلحة من تجارب و إمكانات و كذلك بإبرام شراكة مع المؤسسات المدنية.

*قدرة الولايات المتحدة على النشاط الدبلوماسي و تفعيل القوة "الناعمة" بجانب القوة الصلبة و هو ما تعرفه وزرارة الخارجية من ديناميكية دائمة. [1]

المطلب الثاني : مؤشرات الاستمرار

1. مؤشرات اقتصادية :

إن الحديث عن استمرار التفوق الأمريكي يتطلب معاينة شاملة لمعطيات القوة التي تمتلكها الدولة و قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية، و لقد أثبت التاريخ أن إنهيار الإمبراطوريات كان عائدا بالدرجة الأولى لانهيار المنظومة الإقتصادية و تدني مستوى النتاج القومي و مقومات النمو.

و من هذا المنطلق لا يمكن لأحد التشكيك في قدرات الولايات المتحدة الاقتصادية نظرا لحجم الإنتاج القومي الخام و تطوره في كل المجالات الإنتاجية، و كذلك بالنظر إلى نسبة الاقتصاد الأمريكي من مجمل الاقتصاد العالمي.

و تشخيص الوضع الاقتصادي الأمريكي يدفعنا إلى تحليل المعطيات الاقتصادية العالمية في صورة شاملة و مقارنة بهدف معرفة مدى إمكانية منافسة قوى أخرى للولايات المتحدة، و موقع هذه الأخيرة من التحولات العالمية التي مست المجالات المالية، التجارية، و الصناعية. و هو ما تبرز المعطيات الرقمية المبينة في الجداول التالية :

[1] كونداليزا رايس، مرجع سابق، ص 31.

المعطيات الجيوبوليتيكية للدول الكبرى

الدول	عدد السكان بالنسبة لسكان العالم%	حصة الدولة "PIB" للعالم % من الناتج الداخلي الخام	حصة الدولة من المبادرات العالمية سلع و خدمات %
الولايات المتحدة الأمريكية	4,6	20,5	9,9
اليابان	1,9	6,0	4,3
كندا	0,5	1,8	2,4
المملكة المتحدة	0,9	3,1	3,9
منطقة الأورو	4,8	15,2	28,8
ألمانيا	1,2	4,0	8,6
فرنسا	0,9	3,0	4,0
إيطاليا	0,9	2,5	2,3
إسبانيا	0,7	2,0	2,2

المصدر: L’état du monde, La découverte, Paris, 2011

جدول يبين مستوى النمو السنوي للناتج الداخلي الخام

الدول	1998-1988	2008-1998	2008	2009	2010
الولايات المتحدة الأمريكية	3,1	2,6	0,4	-2,4	2,5
اليابان	2,0	1,2	-1,2	-5,2	1,2
كندا	2,1	2,9	0,4	-2,6	2,2
النمو الآسيوية الأربعة (*)	6,2	5,0	1,8	-0,9	10,7
المملكة المتحدة	2,1	2,6	0,5	-4,9	-0,2
منطقة الأورو	2,3	2,1	0,6	-4,1	0,6
ألمانيا	2,5	1,5	1,2	-0,5	1,5
فرنسا	1,9	2,0	0,3	-2,2	1,2
إيطاليا	1,6	1,2	-1,3	-5,0	0,6

(*) النمو الآسيوية : تايوان، هونكونج، سنغفورة، كوريا الجنوبية

المصدر: L'état du monde, La découverte, Paris, 2011

جدول يبين تطور الناتج القومي العالمي ونسب مساهمة الدول الكبرى فيه (%)

الدول	1980	1990	2000	2007	2008	2009
الولايات المتحدة الأمريكية	22,5	22,6	23,6	21,3	20,8	20,5
اليابان	7,9	9,1	7,6	6,5	6,3	6,0
كندا	2,2	2,1	2,1	1,9	1,9	1,8
الإتحاد الأوربي 27 دولة	29,6	27,1	25,1	22,4	22,0	21,3
المملكة المتحدة	3,9	3,2	3,6	3,3	3,2	3,1
ألمانيا	6,1	5,6	5,1	4,3	4,2	4,0
فرنسا	4,3	4,0	3,6	3,1	3,1	3,0
إيطاليا	4,1	3,8	3,3	2,7	2,6	2,5

المصدر: L'état du monde, La découverte, Paris, 2011

جدول يبين مستوى الإنتاج الصناعي للدول الكبرى (بالنسبة لمستوى النمو)

الدول	1988-1978	1998-1988	2008-1998	2008	2009	2010
الولايات المتحدة الأمريكية	2,0	3,4	1,3	-2,2	-9,8	5,2
اليابان	4,2	0,6	1,1	-3,2	-21,3	24,9
كندا	2,6	2,0	0,9	-5,3	-11,3	4,6
المملكة المتحدة	1,1	1,1	-0,3	-3,0	-10,8	0,7
منطقة الأورو	1,2	1,8	1,6	-1,7	-15,1	9,5
ألمانيا	1,4	1,3	2,6	-0,3	-17,8	13,9
فرنسا	1,1	1,5	0,5	-2,1	-12,0	9,0
إيطاليا	2,1	1,3	0,1	-3,5	-18,4	7,8

المصدر: L'état du monde, La découverte, Paris, 2011

إن محتوى الجداول السابقة يقدم دلالات واضحة لقوة الاقتصاد الأمريكي التي يمكن تفسيرها كما يلي :

1- تبين المعطيات الجيوبوليتيكية الكثافة السكانية التي تتمتع بها الولايات المتحدة و هو مؤشر ديمغرافي ذو أهمية بالغة في تحديد قوة الدولة خاصة عند الاستغلال الجيد للقدرات البشرية في العملية التنموية و إدماجها في كل الاستراتيجيات، ويعتبر المعطى الديموغرافي دافعا كبيرا لبناء السياسات المختلفة.

كما أن مساهمة الولايات المتحدة في الناتج العالمي الخام " PIB Mondial" و الذي تصل نسبته إلى 20,5% يعتبر الأعلى من بين دول العالم و هو مؤشر اقتصادي دال على قوة الاقتصاد الأمريكي و قدراته الإنتاجية الهائلة.

و توجد الولايات المتحدة في مرتبة ثانية من حيث قيمة الصادرات (سلع-خدمات) على المستوى العالمي بنسبة 9,9%، في حين تحتل منطقة الأورو المكونة من (16 دولة مجتمعة) بـــ28,8%.

2- و بالنسبة لتطور نمو الناتج الداخلي الخام عبر السنوات من 1988 حتى 2010، فيبين الدول استقرار نسبة الإنتاج الأمريكي سنة 2010 بعدما مر بمرحلة صعبة بين سنتي 2008-2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية التي مست اقتصاديات كل الدول الكبرى و هو ما يظهر على الجدول.

3- جدير بالذكر أن ندرك حجم الإقتصاد الأمريكي من خلال حصته في الناتج العالمي و الذي يصل سنة 2009 إلى 20,5 % من الاقتصاد العالمي و هو يمثل حوالي ربع الإنتاج، و لا يتجاوزه في ذلك إلا مجموع دول الاتحاد الأوربي المكونة من 27 دولة بنسبة 21,3.

4- يبين جدول الإنتاج الصناعي أن الولايات المتحدة حققت نموا سنويا في إنتاجها الصناعي سنة 2010 بلغ 5,2 % و هذا بعدما مرت بأزمة اقتصادية في السنتين السابقتين 2008-2009 تراجع فيها الإنتاج إلى نسب ضعيفة جدا.

إن هذا التدارك يبرز حقيقة الاقتصاد الأمريكي و الديناميكية الصناعية القادرة على التكيف والنهوض بعد الأزمات، هذا على الرغم من وجود منافسين كبار كاليابان، الإتحاد الأوربي، فرنسا وإيطاليا.

و خلاصة القول تشتمل على ضرورة إدراك الإمكانات الاقتصادية الأمريكية التي لا يمكن التنبؤ لها بالإنهيار التام رغم ما قد تسجله من تراجع حيث يقول مايكل ماند لبوم(*) : في كتابه القوى العظمى

المقتصدة : " قيادة أمريكا العالمية في حقبة تشوبها ضائقة مالية " : " لن تختفي الإمبراطورية الأمريكية، كما اختفت إمبراطوريات القرن العشرين،لأن الولايات المتحدة ليس لديها إمبراطورية وسيبقى الاقتصاد الأمريكي الاقتصاد الأكبر على الأرض ".

و يضيف :

إن تأثير الأزمة المالية على الدور الأمريكي العالمي، و بداية لتضاؤل الدور و ربما انهيار القوة العظمى تدريجيا.

لأن مسؤوليات الولايات المتحدة في العالم تزيد من نفقاتها مما يؤثر على اقتصادياتها.[1]

و رغم ذلك لا يمكن تصور تراجعا كبيرا للإقتصاد الأمريكي لأنه يملك عوامل التكيف وإمكانات النهوض.

2. مؤشرات تكنولوجية : "الهيمنة الرقمية و التكنولوجية الأمريكية"

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال المعلوماتية و وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة، إذ تسيطر على مجال الانترنيت، ويعتبر "google" محرك البحث الأكثر شهرة و استعمالا في العالم إذ يشكل نسبة 62,6 % من البحوث المستعملة على النات و التي لجأت إلى google سنة 2008[2]، و هذا دليل على تفوق الشركات الأمريكية في هذا المجال و قدرتها على استيعاب العالم وفق الشبكة العنكبوتية و هو ما يشكل أبعادا تجارية و تكنولوجية للهيمنة الأمريكية.

يتفق الكثير من الكتاب أو الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة ف ي النظام الدولي، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة و القوى الصاعدة سيضيق، و يتفقون كذلك على قدرة الولايات المتحدة على الخروج من أزماتها و استغلالها كفرصة لتعزز نفوذها الدولي.

*التراجع الاقتصادي لا يرجع إلى قصور في المنظومة الاقتصادية الأمريكية و إنما إلى سياسات يمكن إصلاحها بسرعة و تركز في ذلك على :

- تشجيع المدخرات.
- تشجيع العلوم و التكنولوجية.

(*) مايكل ماند لبوم : أحد خبراء السياسة الخارجية الأمريكية و أكاديمي معروف.

[1] – الأزمة المالية تتقلص من نفقاتها الخارجية : كتاب يتوقع تراجع النفوذ الأمريكي دوليا مقال صعود كبير للصين. www.ALARABIA.net/articles/2011/10/05/132330.html.

[2] –Bertrand Badie, **Dominique Vidal, La fin du monde unique**, Editions la découverte, Paris, 2010, P 230.

- أساليب جديدة في استغلال الطاقة.

*التطور التكنولوجي الهائل الذي تعريفه أمريكا، حيث حققت عائدات الصناعة التقنية الحيوية 50 مليار دولار (5 أضعاف ما حققه أوربا)،

*الريادة في علوم الاتصال و الإعلام و المعلومات.

*تطور الإنفاق و الاستثمار الأمريكي في مجال البحث العلمي الذي يقدر بـــ 639 مليار دولار(2007) و هي الأعلى عالميا و تملك أكبر الجامعات في العالم.

*ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع الأمريكي، و القدرة على استيعاب المهاجرين إليها و جذبهم وانصهارهم في الثقافة الأمريكية.[1]

3. مؤشرات إستراتيجية :

هناك تحولات دولية و إقليمية تمثلت في ظهور بعض القوى الصاعدة التي أخذت تلعب دورا متصاعدا في العلاقات الدولية، ستؤدي حتما إلى إحداث تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية، والتحول من نهج الأحادية في التعامل إلى نهج المشاركة و التعاون و سيتم ذلك تدريجيا.

تتضمن وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة في 20 سبتمبر 2002 و كذلك الوثيقة التي صدرت في 16 مارس عام 2006، على الاهتمام المتزايد بإفريقيا و الإرتقاء بها إلى موقع متقدم من الإستراتيجية الأمريكية نظرا لأهميتها الجغرافية-الإستراتيجية، و بناء على المصلحة الأمريكية التي تعد المعيار الوحيد في صياغة السياسات و تغييرها.[2]

سيستمر الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل على حساب دول منطقة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية الإسلامية، و يعد ثابتا من ثوابت السياسة الأمريكية حيث تتسابق كل إدارة أمريكية إلى طمأنة إسرائيل بالاستمرار في حماي أمنها.

إن القدرة على التغيير تكاد تنعدم حيال العديد من القضايا الدولية و في سياسة الولايات المتحدة بصورة عامة و هو ما أريناه في تواصل سياسة أوباما " مع إرث سابقه " جورج بوش" بالرغم من الشعار الرئيسي الذي رفعه " أوباما " في حملته الانتخابية يدعو إلى التغيير.

[1]- عمرو عبد المعطى : تحولات النظام الدولي، و مستقبل الهيمنة الأمريكية.

[2]- اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة أوباما و انعكاساتها على السودان : أنظر الموقع : http:/www.ARRASID.com/index.php/main/index/4/13/contents. بتاريخ : 2008.04.10

و قد أكدت كونداليزا رايس ذلك في ديسمبر 2008 حينما قالت : إن الإدارة الأمريكية الجديدة ستقتفي أثر الإدارة السابقة في العديد من القضايا خاصة المتعلقة بالشأن الخارجي.[1]

في دراسة صدرت عام 2008 عن المفكر الاستراتيجي الكبير زبجينيو برجنسكي بعنوان :

" أمريكا و العالم : محادثات حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية"(*) و بمشاركة الباحث " برنت سكرافت" تناول الكتابان صورة إستراتيجية لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تشهد الولايات المتحدة تحولات جذرية لم تشهدها منذ انتهاء الحرب الباردة، و بعد ثماني سنوات من حكم إدارتي بوش – التي شهدت التقاء قطبي للمحافظين الجدد السياسي و الديني- تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات جمة على الصعيد الخارجي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط و في علاقاتها مع القوى الكبر التقليدية، روسيا و الصين، و حلفائها في القارة الأوربية، و كذلك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم النامي و كيفية التعامل مع التغيرات في موازين و طبيعة القوى على المسرح الدولي، فضلا عن التحديات على المستوى الداخلي من أزمة اقتصادية طاحنة و ارتفاع أسعار الطاقة و قضايا داخلية بإمتياز كقضايا الرعاية الصحية و الضرائب. لدى بات على الإدارة الأمريكية فهم طبيعة التحديات و التكيف مع البيئة الأمنية و المتغيرات الدولية الجديدة.

يرى برجنسكي أن الحوار مع القوى و الدول المعارضة و العدائية للولايات المتحدة من الأدوات المفيدة لتحقيق المصلحة و السياسة الخارجية الأمريكية.

كما يجب إعطاء الأولوية لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية و الوصول إلى السلام سيحدث تغيرات جوهرية في المنطقة و محفزا للتعامل مع حركة حماس و حزب الله اللبناني و سوريا و إيران و يرى الكاتبان أن المستقبل الأمريكي مرهون بـــ :

*الصعود الصيني كقوة اقتصادية.

*الطموح الروسي في استعادة مجد الإمبراطورية السوفياتية.

*ضرورة إعادة الثقة للدور الأمريكي بعدما حدث بعد 09.11.

*إعادة التكيف مع البيئة الدولية الجديدة.

[1] – اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة أوباما و انعكاساتها على السودان : أنظر الموقع : http:/www.ARRASID.com/index.php/main/index/4/13/contents.

بتاريخ : 2008.04.10

(*)zibginew Brezezinski, Brent SCow Croft, « America and the World Conversation on the Future of American Foreign policy, Basic Books,2008.

و نظرا لما تشهده السياسة الخارجية الأمريكية من حالة تراجع ملحوظ على المستوى الدولي تتعدد الإخفاقات في العديد من مناطق التوتر و النزاع حيث :

*تتزايد الخسائر في العراق ماديا و بشريا بالإضافة إلى تأزم الوضع و عدم القدرة على ضمان الاستقرار.

*تدهور العملية السياسية و عدم القدرة على القضاء على عوامل التوتر في أفغانستان.

*عدم القدرة على القضاء النهائي على القاعدة و المنظمات الإرهابية.

*عدم وجود سياسة أمريكية فاعلة لمواجهة القوى الصاعدة خاصة في أوربا و آسيا.

تسارع مراكز البحوث الإستراتيجية في إنجاز البحوث و الدراسات لتفادي السقوط الأمريكي واستمرار تفوق الولايات المتحدة عالميا. و هو ما قام به مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية الذي أعد مشروعا سمي : القوة الذكية.

و يهدف مشروع القوة الذكية إلى ضرورة قيام السياسة الخارجية الأمريكية على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة Soft Power و القوة الصلبة Hard Power، و التفكير في كيفية مواجهة التحديات الآتية و المستقبلية التي ستواجهها الولايات المتحدة.

دعا المركز إلى فتح نقاش تشارك فيه النخب و الإدارة الحاكمة و الباحثين، لتطوير مخطط تفصيلي لإنعاش القيادة الأمريكية على أساس مجموعة من الأبحاث و الدراسات للخروج بتوصيات تهدف إلى تقوية مكانة تأثير الولايات المتحدة عالميا.

و كان مشروع القوة الذكية (مشروع أمن أكثر لأمريكا) إحدى نتائج هذه الدراسات.

مفهوم القوة الذكية Smart Power

يعتبر : Robert Armitage (*) أحد الداعين إلى ضرورة الاعتماد على القوة الذكية والمتمثلة في الدمج بين القوة الصلبة أي استخدام القوة العسكرية و الاقتصادية و القوة الناعمة المتمثلة استثمار المكانة الأمريكية و جاذبيتها العالمية و قدرة دبلوماسيتها على التأثير.

و يقوم ارمتياج مثلا على استخدام القوة الذكية كأحسن طريقة لمواجهة التحديات اجديدة، كصعود الصين المتنامي و تتمثل و سائل القوة الناعمة في :

1. المساعدات الخارجية التي توجه إلى الدول.
2. العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و حلفائها.
3. المشاركة الفعالة في تفعيل المنظمات الدولية.
4. العمل خارج إطار الحكومات الرسمية في التأثير على القطاع الخاص و المجتمع المدني.
5. خدمة الصالح العالمي سيساعد واشنطن في تحقيق توافق بين قوتها الهائلة و مصالحها، وقيم و تطلعات العالم ككل.

و في دراسة أخرى أجراها روبرت ارميتاج بمشاركة جوزيف ناي (*) صدرت في "واشنطن بوست" بتاريخ 9 ديسمبر 2008 ركزا الباحثان على خمسة محاور اساسية على الولايات المحدة العمل عليها لضمان استمراريتها كقطب مهيمن و تتمثل هذه المحاور في :

1. إعادة تقوية التحالفات و الشراكات و المنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر الجديدة.
2. الاهتمام بالتنمية على المستوى الدولي، مما يساعد على تطور برامج المساعدات والاهتمام بالصحة العالمية.
3. إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية با نشاء المؤسسات الغير ربحية و التي تسعى إلى خلق روابط بين الأفراد في الخارج.

(*) **روبرت ارميتاج Richard Armitage:** مستشار السياسة الخارجية للرئيس ريغان من 1981-1983 و كمساعد وزير الدفاع من 1983-1989، عمل مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي.
عام 1992 عينه الرئيس بوش الأب نائبا لوزير الدفاع في مكتب شؤون الأمن الدولي ، تولى عام 2001 منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، و استقال من منصبه سنة 2004، و يترأس مركز ارمتياج الدولي، الذي أسسه سنة 2005 و يعني بالتنمية التجارية الدولية والتخطيط الاستراتيجي.

(*) **جوزيف ناي Joseph.S.Nye** : أستاذ بجامعة هارفرد و العمد السابق لكلية كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفرد، و قد شغل من 1993-1994 منصب رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية، و في الفترة من 1994-1995 كان مساعد وزر الدفاع للأمن الدولي، وهو مؤلف كتاب : تناقض القوة الأمريكية : لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي بمفردها.

4. أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية بالإستثمار أكثر في التقنية.
5. تشجيع الإبداع.

ويرى روبرت ارميتاج في نفس الدراسة أن الولايات المتحدة يجب أن تتجه إلى إعادة المجد والقيادة الأمريكية و ذلك يتحقق بالبحث عن مسلمة مركزية جديدة لسياستها الخارجية لتحل محل الحرب على الإرهاب التي سيطرت على السياسة الخارجية قرابة سبع سنوات، و الالتزام الأمريكي بخدمة الصالح العالمي يجب أن يكون هدفها الجديد في القرن الواحد و العشرين.

إن الولايات المتحدة تحتاج إلى رؤية لأمريكا آمنة و ذكية، و إعادة اكتشاف العظمة الأمريكية كمصدر للأفكار و الحلول العملية في العالم.[1]

خلاصة :يكمن سيناريو الاستمرار في كيفية الحفاظ على الريادة الأمريكية في النظام الدولي من خلال:

*إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة باراك أوباما في 27 ماي 2008 و القائمة على :

– بناء قوة داخلية.

– صياغة نظام دولي يمكن من مواجهة التحديات الدولية.

*الرجوع إلى المقاربات التعاونية، حيث يقول أوباما : " ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها قادرة على التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها".

*تعزيز علاقاتها مع الحلفاء، و توسيع الشراكة معها و البحث عن شركاء جدد.

*التعاون مع المؤسسات الدولية القائمة.

*التركيز على العمل الدبلوماسي المحض، كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية.

*التوفيق بين القوتين الصلبة و الناعمة من إستراتيجية واحدة تسمى القوة الذكية.

*بناء أسس قوية للقيادة الأمريكية دوليا بتدعيم الداخل لأن أعظم المخاطر تبدأ من الداخل.

*الاقتصاد الأمريكي هو منبع القوة الأمريكية.

*فك الارتباط بالنفط الخارجي.

*الاهتمام البالغ بالبحث العلمي.

---

[1]– مفهوم جديد لاستعادة مكانة أمريكا ! القوة الذكية أنظر الموقع :
http // :www.Siironline.org/alabwab/derasat(1)/57htm.

*إعادة الاعتبار لمجموعة القيم و المبادئ التي بنيت عليها السياسة الخارجية الأمريكية، تعزيز الحريات الأساسية، حكم القانون، دعم التنمية، مواجهة الفقر و الفساد، دع م عملية السلام بين الأمم، الديمقراطية و حقوق الإنسان.1

لقد اعتمد أوباما على سياسة قائمة على تعزيز قوة أمريكا الداخلية و الخارجية بالاعتماد على خيار السياسة الداخلية الرشيدة كأساس لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

و كانت أولويات إدارة أوباما تتمثل في :

تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

تعزيز القيود الفيدرالية على الميزانية الأمريكية و التركيز على مجالات تجارة الخدمات المالية.

تحفيز ديناميكية الاقتصاد الأمريكي من خلال :

*رفع معدلات الإنفاق على البنيات التحتية الأمريكية.

*تخفيض الضرائب و الرسوم.

*تشجيع قدرات الشركات الأمريكية على الاستثمار الخارجي.

*توسيع فرص العمل.

*توسيع برامج الرعاية الصحية بدء بزيادة المعونات الفدرالية الداعمة لبرامج تأمين صحة الأطفال.

*التخلص من تبعية أمريكا للنفط، بالعمل على التنقيب في أعالي البحار.

*دعم الاكتشافات و الاختراعات.

*انتهاج تشريعات قانونية إزاء قضايا حق الإجهاض.[2]

و يمكننا استخلاص نتيجة من خلال هذه الأجندة، هو أن الولايات المتحدة في المرحلة القادمة ستركز على أولوية الداخل لتقوية مصالحها على المستوى الخارجي، كما سيط غى عليها الطابع الاقتصادي بحكم المعطيات الدولية و الحتميات القومية.

---

[1]– عمرو عبد العاطي : تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية أنظر الموقع :
http// :www.Siyassa.org.eg/asiyassa/index asp ?curFN. 2010

[2]– مستقبل السياسات الأمريكية بقيادة باراك أوباما : انظر الموقع :
http// : www.azora-alfurat.com/shownews.php? ID627
بتاريخ : 8 تشرين الثاني 2008، 10:36.

إن إدارة أوباما تسعى إلى التركيز على العلاقات المتوازنة مع الخارج و التركيز على الإصلاح من الداخل كمذهب للأمن القومي، بدلا من مبدأ بوش المتمثل في الحرب الاستباقية.[1]

ولضمان هيمنة أمريكا واستمرارها يجب توافر العناصر التالية:

1. الحفاظ على القوة العسكرية متفوقة ضامنة للأمن القومي الأمريكي والمصالح المنتشرة في العالم وزيادة نشر القواعد العسكرية في العالم لضمان القدرة على مواجهة الأزمات.
2. تدعيم الحلف الأطلسي (ناتو) كقوة عسكرية مشاركة ومساندة وتفعيل دوره وتوسعه.
3. الاهتمام بتعميم النموذج اللبرالي الأمريكي العولمي في جميع المجالات، الثقافية، الانتاجية، الاجتماعية...
4. تفعيل دور المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية لربط الأطراف بالمركز والاهتمام بتدعيم مؤسسات المجتمع المدني لاختراق المجتمعات والتأثير على الأنظمة.
5. تعزيز فكرة التفوق الأمريكي وفق أطروحة الدولة الاستثنائية.[2]

[1]– نفس المرجع.
[2]- عبد القادر حمد فمهمي، الفكر اسياسلي والاستراتيجي وللالاتـي المتحدة الأمريكتي، دار اشلروق، عامن (الأردن)، 2009، ص ص 245-246

المبحث الثاني : سيناريو التراجع

المطلب الأول : متغيرات جديدة و عالم متعدد الأقطاب

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة انفرادتيها في إدارة شؤون العلاقات الدولية عقب انهيار نظام الثنائية القطبية، و إقرار نظام دولي قائم على الأحادية القطبية، و التساؤلات تشغل المفكرين والسياسيين على حد سواء حول عدو أمريكا المرتقب و منافسيها على الساحة الدولية، و إن كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 قد جعلت من الإرهاب هدفا جديدا لها إلا أن التحولات التي عرفتها بنية العلاقات الدولية بظهور فاعلين جدد و قوى صاعدة تملك عناصر القوة الاقتصادية و التكنولوجية والنووية أ ظهرت إمكانية تغير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب خاصة و أن الولايات المتحدة سجل ت تراجعا واضحا في الكثير من المجالات، و تفقد المكانة المعنوية في زعامة العالم نتيجة الحروب "الغير عادلة" التي شنتها في الكثير من المناطق تطبيقا لافكار المحافظين الجدد.

يؤكد الكثير من الباحثين أن السياسة الأمريكية ستواجه عالما جديدا متعدد الأقطاب، فالصعود الصيني و التطور الروسي و الوحدة الأوربية و انتشار التكنولوجيا و امتلاك أسلحة الدمار الشامل من طرف بعض الدول سيؤدي حتما إلا تآكل دور و مكانة أمريكا عالميا و يجبرها على التعامل مع واقع يصعب السيطرة عليه.

إن هذا السيناريو سوف لن يلغي المكانة المتميزة للولايات المتحدة و القائمة على جملة المعطيات التي تمتلكها لكن سيكون حافزا لتغيير سياساتها و استراتيجياتها تجاه دول العالم، و هو ما بدى من خلال التوجهات الجديدة لإدارة أوباما الحذرة و الداعية إلى العمل الجماعي و القوة الناعمة.

يتمثل هذا السيناريو في احتمال تراجع القوة الأمريكية في مقابل صعود قوى جديدة تتقاسم مكانة الريادة من خلال توزيع عوامل القوة على مجموعة من الوحدات الفاعلة على الساحة الدولية مما يؤدي إلى ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب.

و تتمثل الدوافع التي تؤدي إلى هذا السيناريو فيما يلي :

1. استرجاع روسيا لإمكاناتها كقوة دولية يمكن أن تنافس الولايات المتحدة خاصة على المستوى العسكري.
2. بروز القوى الصاعدة في آسيا خاصة : الصين، اليابان، الهند، كوريا.
3. انتشار السلاح النووي الرادع، إذ فقدت الولايات المتحدة أفكارها له، و انضمت الكثير الدول إلى النادي النووي.

4. نجاح تجربة التكامل و الاندماج الأوربي كقوة اقتصادية و مالية فريدة و الطموح إلى تحقيق وحدة سياسية.
5. قوة كلا من ألمانيا و فرنسا باعتبارهما يملكان الكثير من الإمكانات السياسة و الاقتصادية العسكرية و التكنولوجية.[1]

يرى بعض المحللين أن تراجع أمريكا ليس بالضرورة ل ضعف قد يمس بنيتها الداخلية وقدراتها على القيام بدور القطب المهيمن، و لكن التحولات التي يعرفها النظام الدولي بالنظر إلى تطور معطيات القوة لدى الكثير من القوى التقليدية و الصاعدة قد يجعلنا أمام نظام دولي متعدد الأقطاب يؤثر ضرورة على موقع الولايات المتحدة كفاعل وحيد على الساحة الدولية لتبقى فاعلا رئيسي ا مع مجموعة من الفاعلين الدوليين، و إن ظهور الأقطاب الإقليمية و خاصة الاقتصادية منها القائمة على التبادل الحر و السوق المشترك و الأهداف الموحدة و التنظيم الجيد، و كذلك بروز التنظيمات الدولية والمنظمات المتخصصة التي تشكل تأثيرا كبيرا على موازين القوى، من شأنه تغيير خارطة العلاقات الدولية.

قد تكون " الأمركة " في سعي الولايات المتحدة لتعميم قيمتها على العالم خشية قيام قوى أخرى مضادة مرحلة مفروضة و حتمية، غير أن استمرارها مرهون بنجاح الوحدة الأوربية و المتوسطية وبروز العالم العربي الإسلامي على الساحة، كما أن العالم الشرقي الآسيوي يشكل اختلافا حض اريا لم تقدر الولايات المتحدة تطويعه بشكل مطلق نظرا لخصوصياته الحضارية.[2]

منذ 2010 يشهد العالم نظاما دوليا متعدد الأقطاب و يتصف باللاتوازن من حيث المعطيات الجيوسياسية و الجيواقتصادية ففي الوقت الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة على العوامل الجيوسياسية العسكرية خاصة، تقف غير قادرة على التحكم الكلي في التطورات الاقتصادية العالمية، حيث تمثل أوربا الموحدة ثلث التجارة العالمية بالإضافة إلى الوزن الاقتصادي و المالي للدول الصاعدة التي تتطور و تنمويا باستمرار و بصورة معتبرة.

فالصين مثلا سجلت زيادة في صادراتها بنسبة 29,1% و نسبة 23,4% زيادة في وارداتها بين سنتي 2003 و 2007، بما يعادل نموا مقدرا بـــ 261,8 مليار دولار سنة 2007.

[1] – شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص 245-246.

[2] – Tierry Garcin, OPCIT, P 85.

و لا تختلف في ذلك حالة الهند التي سجلت زيادة نسبة صادراتها بـــ 23,3% سنويا، كما أنها تتميز بتنوع المتعاملين التجاريين معها، إذ شهدت سنة 2007 80% من الواردات الآتية من 23 شريك و 25 دولة تستورد منتوجاتها بنسبة 80%.

كما عرفت جنوب افريقيا تطورا في تجارتها الخارجية مقدرة بـــ 16,4%على مجمل صادراتها و وارداتها كل سنة و تضاعف مستوى التجارة الخارجية لتركيا بين سنتي 2004 و2008.[1]

وتجدر الإشارة إلى رغبة القوى الصاعدة في إعادة التوازن للنظام الدولي بعدما عرف القرن العشرين القوى الصاعدة الممثلة في " التنين الآسيوي " و " النمور الآسيوية " التي سيطرت آنذاك على الصناعات النسيجية و صناعة الصلب و نافست في ذلك المنتجين الأروبيين و الأمريكيين، يطلعنا القرن الواحد والعشرون بدول جديدة تعرف نموا متصاعدا كجنوب إفريقيا، البرازيل، الصين، الهند وروسيا، و بأقل درجة تركيا.[2]

إن بوادر التراجع الأمريكي تبدو جليا من خلال السياسة الجديدة التي اتبعها اوباما منذ توليه السلطة حيث بدا الحذر صفة ملازمة لتوجهات الدبلوماسية الأمريكية.

لقد صرح أوباما بضرورة العمل الجماعي –بدلا من الانفرادية التي ميزت سياسة المحافظين الجدد في عهد جورج بوش الابن– في أكثر من خطاب، كالذي ألقاه في إسطمبول في أفريل 2009. وخطابه في القاهرة بتاريخ جوان2009، و كذلك خطابه من على منبر الأمم المتحدة في سبتمبر 2009.

كما تميزت سياسة أمريكا في بداية عهده أوباما بغياب المبادرة و الفعالية. وهذا ما يبرز في المحطات التالية:

1–إن توسيع الناتو (حلف شمال الأطلسي) سيجعله يخرج تدريجيا من دائرة السيطرة الأمريكية، خاصة و أن أوباما لا يبدي اندفاعا كبيرا تجاه أوربا.

2–كما تبقى العلاقات مع الصين غامضة إلى حد ما بتميزها المرونة و التشدد في آن واحد، فالولايات المتحدة استقبلت الزعيم الديني " الدلاي لاما" و تزويد تايوان بالأسلحة، و في نفس الوقت تبدي تسامحا مع الصين كما حدث في قمة المناخ في كوبنهاجن ديسمبر 2009.

[1] - Bertrand Badie, Dominique Vidal, OPCIT, PP35-36.
[2] - Ibid, P39.

عن هذا التوازن يدعو إلى الوفاق مع القوة الصاعدة للصين، غير أنه تعبير عن شراكة غامضة لا تقوم أي مبدأ واضح.[1]

3-و يشكل الشرق الأوسط حلقة جديدة من حلقات التراجع الأمريكي في تسيير شؤون العالم، إذ أن الإدارة الأمريكية أخفقت في منع اسرائيل من توقيف مشروع المستوطنات و فشلت في إعطاء دفع جديد لمفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي، و هو ما يعتبر مؤشرا هاما وواضحا عن تراجع الدور الأمريكي في قضية محورية كثيرا ما رسمت معالمها و أخضعت الطرفين لتوجهاتها دون نقاش.

يرى الكثير من المحللين أن التراجع الأمريكي بدأ بإخفاق المحافظين الجدد، ومجيء إدارة جديدة مازالت تبحث عن نموذج بديل خاص بها، و غياب أي نظرية جديدة تؤسس لعالم ما بعد الهيمنة و تحديد الأهداف الجديدة و التحديات التي يجب الاستعداد لها.

إن هذه المؤشرات فتحت المجال أمام تحليلات عديدة تتفق على أن المرحلة القادمة ستميز باللاقطبية و تراجع الاستقطاب العالمي بانتشار الديمقراطية و القيم العولمية، و هو ما أكده " ريتشارد هاس" " مدير لجنة العلاقات الخارجية "، و الباحث " نيال فرجسون" الذي أقر بحدوث فراغ يؤذن بنهاية القطبية و ضرورة التخلي عن النماذج التقليدية للدولة.[2]

كتب الدكتور وليد عبد الحي منذ سنوات مقالة قال فيها : " تنطوي أدبيات العلاقات الدولية في المؤسسات العلمية و السياسية الأمريكية على إحساس باتجاهات التراجع في المكانة الدولية لولايات المتحدة على سلم القوى الدولي."[3]

و تظهر مؤشرات التراجع من خلال النقاط التالية :

1. حتمية انهيار القوى العظمى عبر التاريخ و آخرها سقوط الاتحاد السوفياتي.
2. البيئة الداخلية المحدد الأساسي الانهيار و التراجع.
3. تمرد القوى الحليفة و الصاعدة عن سلطة الولايات المتحدة عالميا، و برز هذا في الكثير من المواقف، كموقف ألمانيا المعارض للتدخل في البوسنة، الانتصار الفرنسي في تحرير

[1] - Ibid, P16.
[2]– Bertrand Badie, Dominique Vidal, OPCIT, P17.
[3]– وليد عبد الحي، **الولايات المتحدة : التراجع المنظم، الشروق العربي (الجزائر)** ، العدد 32، الأسبوع من 3 إلى 10 مارس 1994. ص 9.

التجارة الخارجية، و رفضها علانية التدخل الأمريكي في العراق (2003)، و التحدي الصيني .....

4. التراجع تبدو ملامحه الأولى على المستوى المالي و الاقتصادي إذ تنبأ بذلك الكاتب هاري فيجي في كتابه : " الإفلاس" و لكن بشيء من التشاؤم المفرط إذ أقرته بحلول منتصف التسعينات ستعلن البنوك الأمريكية إفلاسها من فرط المديونية، و ستتدخل الدول الأوروبية لفرض شروط على الولايات المتحدة بما يشكل سقوطها، و إن كان هذا لم يحدث، لكن الأزمة المالية و الاقتصادية التي عرفتها أمريكا في البدايات القرن الواحد و العشرين مؤشر واضح و إنذار مبكر عن سيناريو التراجع.

و يمكن تحديد المؤشرات التراجع الاقتصادي فيما يلي :

*الارتفاع المذهل للمديونية.

*تراجع نسبة الولايات المتحدة في التجارة الدولية نتيجة اتساع رقعة المنافسة الخارجية.

*تزايد نفوذ الرأسمال الأجنبي في الولايات المتحدة، إذ يصل عدد اللوبيهات المالية إلى 4000 لوبي أجنبي تؤثر في القرار الأمريكي.

*تراجع مستويات المعيشة إذ لا تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى في مستوى الحياة بالرغم من ريادتها للعالم (29 في الترتيب العالمي).

و تكمن مؤشرات التراجع الاستراتيجي في :

1-الإنكفاء الأمريكي نحو الداخل نتيجة الأعباء الخارجية الناتجة عن الانتشار الزائد لوقاتها وقواعدها العسكرية خارجيا.

2- المشكلات الإجتماعية المرتبطة بتراجع التعليم و تفشي الفقر والجريمة و العنف والمخدرات.

3- التراجع السياسي سببا رئيسيا لتراجع الولايات المتحدة، نتيجة تراجع وضعف الحزبين المسيطرين على الساحة السياسية و ذلك بتدني الإقبال عليهم، كما أن مفهوم الديمقراطية بدأ يتركز حول الأبعاد الشكلية بالإضافة إلى محدودية إطلاع المواطن على الإحداث.[1]

4-تدني المستوى الثقافي للفرد الأمريكي خاصة في المجال الدولي و هو ما يؤدي إلى إدراك تآكل النظام السياسي الأمريكي.

[1]- وليد عبد الحي، المرجع السابق. ص 9.

5-تزايد الكراهية تجاه الثقافة الأمريكية و النموذج الأمريكي نتيجة سياسات القوة التي مارستها عالميا.

و يرى الكاتب و ليد عبد الحي أن تقديرات التراجع الأمريكي سوف لن تكون كمثيلتها في الإتحاد السوفياتي الذي انهار بصورة مفاجئة و كبيرة، إن سيناريو التراجع الذي يتوقعه الكاتب سوف يكون منظما على شكل تقدم بطيء بالنسبة لتقدم القوى الأخرى، و من غير المتوقع أن تنهار الولايات المتحدة انهيارا كليا و سريعا نظرا لإمتلاكها ميكانيزمات التكيف العديدة التي يملكها المجتمع الأمريكي، كما أن النظام الأمريكي يتميز بالمرونة فليس من الصعب انكساره، و بقدر ما تعاني أمريكا الكثير من المشكلات بقدر ما تعرف زيادة في الإنتاج، و تطورا في البحث العلمي و ثباتا في القوة العسكرية لكن التراجع مرده تقدم الآخرين تكنولوجيا و اقتصاديا.[1]

إن أزمة الهيمنة الأمريكية، تواجه تنافسا قويا في مجال مراقبة مصادر الطاقة و السيطرة عليها، حيث تسارع الصين إلى التحكم في مصادر الطاقة العالمية، كالبترول في المنطقة الإستوائية، والغاز الطبيعي الاسترالي و الفحم الفلبيني، كما تتموقع الصين بقوة في السودان التي تشهد انسحاب الكثير من الشركات البترولية الغربية نتيجة المشكلات السياسية التي يعرفها البلد، فتبلغ إستثمارات الصين المباشرة في السودان حوالي 4 مليار دولار.

أما الهند فهي يستورد 85% من حاجياتها النفطية و هو ما يشكل تبعية خارجية مكلفة.

إن المجال الطاقوي جعل من الصين و الهند يشكلان تواجدا استراتيجيا هاما في جنوب شرق آسيا و إفريقيا و الشرق الأوسط.[2]

إن الولايات المتحدة في طريقها لكي تصبح مشكلة بالنسبة للعالم، و ذلك لأنها اعتادت تأدية دور الدولة الضامنة للحريات و النظام الاقتصادي و المقدمة للحلول، ثم أخذت تظهر كعامل فوضى دولية أكثر فأكثر، و تطبق بذلك واشنطن نموذجا استراتيجيا كلاسيكيا، غير متوافق مع النطاق الإقليمي (استراتيجية الجنون) التي تعتمد على ظهور خصوم محتملين يجب إرعابهم بصورة أفضل، و يتعلق الأمر بإقامة درع فضائي بشكل يقضي على التوازن النووي.[3]

المطلب الثاني : مؤشرات التراجع :

---

[1]-- وليد عبد الحي، المرجع السابق. ص 9.

[2]- Bertrand Badie, Dominique Vidal, OPCIT, P38.

[3]- موسى الزغبي، المشهد الدولي مع بداية القرن 21، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 145.

إن إحتمال التراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية – في الدراسات المستقبلية – كقطب مهيمن على العالم تبرزه جملة المؤشرات التي ترتبط بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على قيمة الدولار و مستوى الإنتاج الاقتصادي الأمريكي و خاصة المنافسة الدولية في مجال المبادلات التجارية و التكنولوجية و تجارب التكامل و الاندماج الإقليمية الناجحة.

كما يلاحظ المفكرون أن الخيار العسكري الذي يسيطر على الفكر السياسي الأمريكي طيلة المراحل السابقة خاصة فترة حكم المحافظين الجدد أدى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج الاقتصادي والنفقات العسكرية المتزايدة نتيجة الإنتشار الواسع للقوات الأمريكية، بالإضافة إلى التبعية النفطية الخارجية و التي جعلت من السياسة الخارجية الأمريكية توجه اهتمامها إلى السيطرة على منابع النفط خوفا على إقتصادياتها من الركود و يمكن تحديد أهم المؤشرات في العناصر التالية :

أولا- التراجع الاقتصادي المالي :

إن مستقبل الدولار الأمريكي كان محل تساؤل عقب الأزمة المالية العالمية التي عرفتها سنة 2007، خاصة مع تفاقم المديونية الخارجية الأمريكية و الصعود القوي للصين باعتباره أكبر المقرضين للولايات المتحدة.

غير أن خلافلحادا قام بين فريقين من الاقتصاديين :

أ. نهاية هيمنة الدولار كعملة عالمية :

إن قيمة الدولار على الساحة الدولية ارتبط أساس بقوة الاقتصاد الأمريكي و قدراته المالية، غير أن الأزمة المالية لسنة 2007 أثبت تراجع نسب النمو الاقتصادي الأمريكي القائم على الاستهلاك المتعاظم و المديونية المفرطة، و هو ما يؤدي إلى اختلال في التوازنات المالية التي لايمكن التحكم فيها.

و أمام هذا الوضع يشهد العالم صعود قوى اقتصادية منافسة في الكثير من المناطق الجغرافية و يمكن ملاحظة ذلك عبر المعطيات الاقتصادية، المالية و الديمغرافية المبينة في الجدول التالي[1].

	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان	الصين	روسيا

[1] – Bertrand Badie, Dominique Vidal, OPCIT, PP117-116 .

PIB الناتج الداخلي الخام (مليون دولار)	13108,8	10011,6	4022,3	7262,7	2081,1
السكان (مليون)	304,2	324,2	127,3	1330	140,7
نسبة الانفتاح بالنسبة لـــ PIB (%)	10,4	16,2	14,7	30,2	23,4
تعاملات البورصة (رؤوس الأموال) (ترليون)	10,8	2,6	3,4	4,6	1,3
الصادرات (مليار دولار)	1046,2	4051,9	714,3	1231,5	381,7

إن هذا الجدول يحمل دلالات اقتصادية ذات أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة العالمية للدول الصاعدة التي تملك أن نتمعن في مستوى الصادرات حتى ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثالثة بعد منطقة الأورو و الصين.

ب. تواصل الدور العالمي للدولار :

إن الأزمة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي نهاية سنة 2000، و التي أثرت نسبيا على التوازنات المالية للدولة لم تقتصر فقط على الدولار من حيث قيمته العالمية، حتى أن بروز عملات دولية جديدة يتطلب وقتا طويلا، فالمقاربة التاريخية أثبتت أن عمر العملة ليس بالقصير إذا ما أريد بها احتمال مكانة في سوق التعاملات الدولية، حيث أن الدولار لم يبرز منذ نشأته إلا بعد حربيين عالميتين، كما أن اليورو الذي نشأ سنة 1999 بدأ يعرف نموا تدريجيا على المستوى الدولي وحسب الخبراء حددت سنوات 2015-2020 كمجال زمني يتعدى مستوى الدولار، غير أن الأزمة المالية 2007 سمحت للآورو بأن يتجاوز قيمة الدولار.

و الأكيد أن الدولار مازال يمثل العملة الأكثر تداولا على المستوى التجاري و المبادلات ع موما و احتياطي الصرف العالمي، إذا سجلت سنة 2008، نسبة 64,2 من الاحتياطي العالمي بالدولار، كما يعتبر الدولار عملة لكثير من الدول التي ت شمل (منطقة الدولار) و تبلغ 75 دولة بالإضافة إلى أ ن تعاملات المؤسسات النقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولي تكون بالعملة الأمريكية.[1]

[1] – Bertrand Badie, Dominique Vidal, OPCIT, P118 .

ثانيا-اختلال التوازن بين القوة الاقتصادية و النفقات العسكرية :

يعتبر نعوم شومسكي من المفكرين الأمريكيين الأكثر تشاؤما بشأن مستقبل أمريكا، حيث كتب كتابه " إعاقة الديمقراطية " و أضاف كتابا آخر بعنوان : " ماذا يريد العم سام حقا " يناقش من خلالهما فلسفة الديمقراطية الرأسمالية الأمريكية و النظام العالمي (الأمريكي) الذي تحاول فرضه على العالم.

يرى شومسكي أن الإستراتيجية الكونية تطلبت انتشار القوات العسكرية في العالم لمنع أي تحدي أمريكي، و تأهيل الداخل دعائيا لكي يقتنع الأمريكيون بتحمل التضحيات المادية من أجل ضمان السيطرة على العالم.

كما يستنتج أن مصير النظام الكوني الأمريكي بعد الحرب الباردة هو الانحطاط، فالتفوق العسكري الحاسم للولايات المتحدة يرافقه انحطاط في قدراتها الاقتصادية مقارنة بدول أخرى و يقول : " ثمة خلل ساطع في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالنظام اقتصاديا متعدد الأقطاب و يتكون من (اليابان، ألمانيا، الولايات المتحدة) أما عسكريا فهو أحادي القطبية (الولايات المتحدة)، والقوة العسكرية دون قاعدة اقتصادية تدعمها كارثة.[1]

ويتفق نعوم شومسكي مع بول كيندي أن الاختلال بين القوة العسكرية (المتعاظمة) والقوة الاقتصادية (المتباطئة) مقياس تراجع الإمبراطورية الأمريكية، فالديون الأمريكية تعرف تزايدا مستمرا، و العجز في الميزان التجاري يتضاعف كما أن الدولار بدأ يفقد مكانته كعملة دولية في مواجهة العملات الأخرى، الين، اليورو....

كما أن هذه المؤشرات السلبية للاقتصاد الأمريكي تركت آثار ا على المستوى الاجتماعي كتراجع مستوى المعيشة، والتسرب المدرسي و انتشار الجريمة والعنف، و هو ما جعل " ديفيد لوتوراك " يقول في كتابه : " الحلم الأمريكي المهدد" أن الولايات المتحدة ستصبح دولة عالمثالية في حدود سنة 2010 إذا ما استمر هذا التراجع.

[1]- رضا هلال، **تفكيك أمريكا**، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 2001، ص ص 90-91.

و من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تملك آلاف الرؤوس النووية (35 ألف) و إنفاقها العسكري يصل إلى 30 % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، في حين القوتين الاقتصاديتين العظمتين بعد أمريكا، و هما اليابان و ألمانيا لا تتمتعان بقوة عسكرية نووية أو غير نووية .[1]

منذ سنوات عرض " بول كندي " في كتابه صعود انهيار القوى العظمى فرضية التراجع الأمريكي معبرا عنه بـــ " الإنهيار النسبي لأولى القوى العالمية "، و يرى أن المصالح و الارتباطات الأمريكية على امتداد العالم، أصبحت تشكل عبئا على الولايات المتحدة [2]. و أن ميزانيات الدفاع المخصصة للإنفاق العسكري و تطوير الترسانة العسكرية و الأسلحة النوعية ستؤدي لا محالة إلى اختلال الميزانية العامة و التأثير على القطاعات الإنتاجية الأخرى.

و يقول كندي : " إن الإنهيار يتوارى اليوم خلف القوة العسكرية الضخمة للولايات المتحدة، وبسبب الطريقة التي توصلت بها إلى تدويل الرأسمالية و نشر الثقافة الأمريكية، ورغم أنه من المحتم أن يقود الإنهيار في المستقبل البعيد، إلى العودة للحصة المستحقة من الثروة و القوة العالمي يتن، فإن الولايات المتحدة ستظل قوة ضخمة، في عالم متعدد الأقطاب و هذا يعود لسبب بسيط هو " حجمها ".[3]

و يرى بول كندي في كتابه " صعود و انهيار القوى العظمى " أن الإمبراطوريات العظمى التي عرفها التاريخ (الرومانية، البريطانية، الفرنسية....) سقطت تحت وطأة الكلفة الاقتصادية العالمية لإنفاقها العسكري، وحذر من أن الإمبراطورية الأمريكية تلق ى نفس المصير نتيجة التوسع الإمبراطوري المفرط.[4]

و في تحليله لصعود القوى و انهيارها يؤسس بول كندي نظريته على ضرورة تحقق " الدورة النسبية للقوى " و ذلك ببروز نفس المؤشرات تقريبا على مدار التاريخ ، حيث تلعب المعطيات الاقتصادية دورا بارزا في الدفع إلى التراجع في مقابل حتمية تعظيم إمكانات القوة العسكرية و تكاليف السيطرة على العالم.

و في كتابه : " الاستعداد للقرن الحادي و العشرين " يتناول بول كندي مستقبل أمريكا و يؤصل لاتجاه وسط بين المحافظين المتفائلين بالن صر الأمريكي من أمثال فرنسيس فوكوياما (نهاية التاريخ)، و المتشائمين الراديكاليين الذين يتوقعون سقوط الإمبراطورية الأمريكية مثل جورج فيدال صاحب كتاب

---

[1] - رضا هلال، المرجع السابق، ص ص 94-95
[2] - بول كندي، مرجع سابق، ص 726
[3] - نفس المرجع، ص 249.
[4] - نفس المرجع، ص 726.

سقوط وغروب الامبراطورية الأمريكية" . حيث يتناول بول كن يي نقاط ضعف و قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى استعدادها لمواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين، و يقول : "الولايات المتحدة لا تدانيها أمة أخرى بما في ذلك روسيا في المجال التقليدي للقوة "الصلبة" القائمة على القوة العسكرية و الإستراتيجية المحكمة و كل الإمكانات المرتبطة بأنظمة الدفاع لردع أي قوة أو تهديد خارجي، و كذلك تطوير التكنولوجيات الحديثة في التسلح كالأقمار الصناعية و طائرات الإنذار المبكر و نظام الإنذار المكثف عبر المحيطات.[1]

ثالثا-التعبية النفطية :

تعتبر الولايات المتحدة مستهلكا كبيرا للطاقة، حيث يصل حجم استهلاكها للنفط 21 مليون برميل يوميا أي 25% من الإنتاج العالمي، في حين يمثل إنتاجها 15% من الإنتاج العالمي، و يتوقع أن يزيد الطلب الأمريكي على مصادر الطاقة التقليدية في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها، كما زاد في تأزم الوضع ارتفاع أسعار الطاقة عالميا و تضرر اقتصاديات الدول المستهلكة.

ويؤكد أقطاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي ضرورة التقليل من الاعتماد على النفط الخارجي، حيث أصبحت التبعية النفطية الأمريكية أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي الأمريكي، و هو ما يختلف عن ما كان سائدا في السابق، حيث أن تدفق النفط بأسعار معتدلة كان يعتبر مصلحة قومية أمريكية، و إحدى أدوات الحفاظ على الأمن القومي.[2]

إن هذا الطرح يبرز لنا مدى التحولات التي تعرفها منظومة السياسة الخارجية الأمريكية في تفاعلها مع المعطيات الدولية.

إن مشكلة التبعية النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في انعكاساتها السلبية على توجهات السياسة الخارجية واستراتيجياتها على المستوى العالمي وكذلك على المصلحة القومية الأمريكية :

- الوجود العسكري في منطقة الشرق الأوسط لضمان تدفق النفط ولد العداء والكراهية ضد أمريكا وساهم في تعبئة المنظمات الإسلامية والجهادية ضدها .
- التدفقات المالية الضخمة إلى دول الخليج.
- التخوف من الخطر الإيراني بالنسبة للمصالح الأمريكية بخلق اضطراب في سوق النفط وغلق مضيق "هرمز".

---

[1]- رضا هلال، مرجع سابق، ص 91.

[2]-- عمر عبد العاطي، **الولايات المتحدة و مأزق البحث عن طاقة بديلة**، السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، عدد 175، السنة 45، جانفي 2009، ص 246،.

- تزايد معدل النضوب العالمي (تراجع احتياطي النفط العالمي) وما يشكله من اعتماد متزايد للولايات المتحدة على مورد غير مضمون.
- الاعتماد على النفط الخارجي، هو مصدر لاستنزاف الثروة الأمريكية .
- ارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري لضمان استمرار إمدادات الطاقة.[1]

بالإضافة إلى الانعكاسات السابقة الذكر والتي ترتبط بالمجالات الإستراتيجية والاقتصادية، فإن الاعتماد الأمريكي على الطاقة التقليدية من نفط، غاز، وفحم، سيؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة تمس مختلف المستويات، نظرا لتزايد انبعاث الغازات ، لاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون وزيادة حدة ظاهرة الاحتباس الحراري، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن بدائل جديدة للطاقة التقليدية كطاقة نظيفة ودائمة ومتجددة ومن أهمها:

- المركبات الهجينة والطاقة الكهربائية
- الوقود الحيوي الناتج عن المحاصيل النباتية.
- الوقود الهيدروجيني.
- الطاقة النووية.
- الطاقة الشمسية والرياح.[2]

رابعا- الاستخدام المفرط للأداة العسكرية :

إن السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة والمتميزة بالتدخلات المفرطة والاندفاع في إرسال القوات الأمريكية إلى الخارج تحت ذرائع مختلفة ألقت بضلالها على مستقبل الدور الأمريكي ومفهوم الهيمنة العالمية. لقد برزت تداعيات استخدام القوة العسكرية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وقرار الحرب ضد أفغانستان والتدخل في العراق.

لقد أنبأ تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي الموسوم بـــ:" رسم خريطة المستقبل: تقرير عن مشروع عام 2020" والذي يفيد بأن الولايات المتحدة ستكون في السنوات القادمة أقل استقرارا وأكثر اضطرابا في علاقاتها مع المجتمعات الأخرى بسبب جملة من العوامل أهمها:

1- عمر عبد العاطي، المرجع السابق، ص 247

2- نفس المرجع ، ص 248

- أزمة الطاقة النفطية.
- القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني.
- المنافسة الأوروبية في المنطقة .
- الصعود المطرد لدول عديدة كالصين، الهند، روسيا.....[1]
- تمر دول أمريكا اللاتينية " البرازيل، فنزويلا، كوبا كما شكل التدخل الأمريكي في العراق بادرة تراجع للقوة الأمريكية التي فشلت في تحقيق الاستقرار و إرساء نظام نموذجي.

إن المأزق العراقي دفع بالكثير من المحللين إلى توقع السيناريوهات الممكنة لمستقبل أمريكا في العراق :

1. استمرار السياسة الراهنة بالعراق : عدم استقرار، خسائر.
2. زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق و هو خيار غير مجدي.
3. مضاعفة التركيز على مجابهة المقاومة و هو خيار قد يؤدي إلى نتائج تخدم الاستقرار لكن نجاحه غير مضمون و من الصعب تحقيقه.
4. تقليص نشاط القوات الأمريكية في العراق في شكل عمليات محدودة و هو الخيار الأقل سوءا، حيث يستمر نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية و تتواصل المقاومة من طرف التنظيمات المسلحة " الجهادية "، فيما تحاول إعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها و تحالفها.[2]

خامسا- التحدي النووي :

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص التسلح النووي العالمي من خلال معارضة و منع تسلح الكثير من الدول التي تطمح إلى دخول النادي النووي حماية لأمنها القومي و تفوقها الاستراتيجي.

غير أن التناقض يبدو صارخا بين تصعيد الولايات المتحدة حملاتها وضغوطها لمحاصرة وإلغاء البرنامج النووي لكل من إيران و كوريا الشمالية، و من جهة أخرى تواصل تحديث و تطوير و تعزيز ترسانتها من الأسلحة النووية و التي تتعدى 7 آلاف رأس نووي لكل منها 20 ضعف القوة التدميرية للقنبلة النووية التي ألقيت في 1945.8.6 على هيروشيما، و إن كان احتلال العراق صيغ بحجة امتلاك أسلحة دمار شامل، رغم أن فرق التفتيش الأممية أثبت عدم وجودها، فإنها لم تستطيع استخدام قوتها ضد كوريا الشمالية، نظرا لكون هذه الأخيرة تملك قدرات عسكرية تهدد الأمن

---

[1] - خير الدين عبد الرحمن، تصدعات في القلعة الأمريكية تحليل استشرافي استراتيجي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص ص 100-101.

[2] - نفس المرجع ، ص 108.

الأمريكي، حيث يمكنها إطلاق صواريخ تصيب واشنطن و نيويورك وسان فرنسيسكو في حال تعرض الأراضي الكورية لاعتداء أمريكي، إن التخوف الأمريكي من الرؤوس النووية الكورية التي قد تصيب أهدافا أمريكية، تنذر بقيام سباق تسلح جديد.

إن هذا الواقع الجديد للإستراتيجية النووية العالمية دفع بالكثير إلى ضرورة الالتزام الدولي بنصوص معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية، نظرا لوجود الكثير من الدول التي لا تكتفي بعدم الالتزام بها و إنما تعد برامجا لتطوير ترسانتها بصورة جديدة و متنوعة.[1]

إن الإنتشار النووي كعامل قوة لدى العديد من الدول يهدد الهيمنة الأمريكية و يجعل تفوقها محل تنافس كما يصبح أمنها القومي في مواجهة أي رد فعل قد يحدث نتيجة السياسات الأمريكية التدخلية في العالم، مما يحد من تحركها و نشاطها.

و أمام هذا التحدي اقترح الرئيس السابق " جيمي كارتر " في مقالة بعنوان : " كيف ننقذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" الذي نشر في مجلة : لوس أنجلس تايمز حيث اقترح 7 خطوات هي[2] :

1. التصدي الأمريكي للقضايا النووية المتبقية مع روسيا.
2. أن تتصدر الولايات المتحدة الدول الأخرى التزاما بعدم اللجوء إلى السلاح النووي إلا كخيار اضطراري .
3. إعادة النظر في الأسلحة المنتشرة في أوربا، و تأكيد دور الأسلحة النووية لحلف شمال الأطلسي.
4. وقف انتهاك معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية.
5. إبرام معاهدة خاصة بالمواد الإنشطارية لمنع انتقال و انتشار البلوتونيوم و اليورانيوم شديد الخصوبة.
6. وقف تطوير برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي لعدم جدواه و إخلاله بمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.
7. التصدي لانتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

سادسا–تزايد موجة الكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية:

---

[1]– خير الدين عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص 114– 115.
[2]– نفس المرجع، ص 117.

إن إستراتيجية الإرهاب التي اعتمدها الرئيس جورج بوش الابن وإدارة المحافظين الجدد بشكل من الاندفاعية والتدخل المفرط بأن الدول التي تعتبرها دولا مارقة خلق موجة من الكراهية ضد الولايات المتحدة.

لم تكن هذه الموجة وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001 فقط بل كانت نتيجة تراكمات تاريخية ارتبطت بسياسة الكيل بمكيالين التي مارستها الولايات المتحدة بشأن قضايا المجتمع الدولي، وانحيازها لدول دون أخرى (إسرائيل مثلا)، وتجاوزها للشرعية الدولية في الكثير من الحالات.

يقول نعوم شومسكي أن مفهوم الدولة الخارجة عن القانون التي تهدد أمريكا ضد بعض الدول – ينطبق على الولايات المتحدة أكثر من سواها. ومع ذلك فهي تستخدمه في تصنيف دول العالم انتقائيا وبحسب تجاوب تلك الدول مع مصالح وتوجهات ورغبات وشروط الإدارة الأمريكية، وعلى ضوء مدى إلتزام تلك الدول بالضوابط الاستراتيجية التي تحددها يضيف شومسكي: "الحلم الأمريكي قام على تجارب "الإبادة الجماعية للسكان الأصليين والأفارقة المستعبدين يرتكز على أولوية القوة على المشروعة الأخلاقية القانونية، مما يمثل ثابتا أساسيا راسخا من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية"[1]

إن الولايات المتحدة في استخدامها للقوة سواء في مقارعة "الإرهاب"، أو لمصالح اقتصادية او إرضاء لنزعة تسلطية أو في حماية الصهيونية أو تواطئها مع إرهاب حكومات موالية لها، لا تكتفي بالاستهتار بالقانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة فحسب وإنما تنتهك حتى القوانين الأمريكية ذاتها.[2]

إن الاندفاعية الشديدة التي ميزت سياسة الولايات المتحدة على المستوى الخارجي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أدت إلى فشلها في الكثير من التدخلات وحشدت ردود فعل سلبية إزاءها خاصة من قبل الدول الضعيفة المتمركزة في افريقيا والمشرق العربي، العالم الاسلامي، وأمريكا اللاتينية.

إن هذه الموجة من الكراهية غذتها الكثير من الممارسات وانتجت معارضة للسياسات الأمريكية على أساس عدم التزامها بالعدالة والمساواة.

قد تؤثر موجة الكراهية التي توليها الكثير من الشعوب للسياسة الأمريكية على الصورة النموذجية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تسويقها في العالم كحامية للسلام والعدالة والديمقراطية وأصبحت هذه الصورة محل شك أمام ما ترتكبه اسرائيل من مجازر ضد الفلسطينيين، وما شاهده العالم في "أبو غريب" و"وغوانتانامو".

[1]–خير الدين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 150.
[2]–نفس المرجع، ص 151.

ولعل أهم ما يثير التخوف الأمريكي هو التحدي الكبير الذي تواجهه على المستوى الاقليمي المتمثل في دول أمريكا اللاتينية التي ضاقت ذرعا بالسيطرة الأمريكية لها، لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات جذرية عميقة تجربتي نيكاراغوا والبيرو اللتان تمكن اليسار فيهما من تولي الحكم ومقاومة هيمنة الولايات المتحدة وكذلك انتخاب اليسار "لولا داسيلفا" في البرازيل الذي أظهر معارضة شديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة وهو ما سارت عليه الأرجنتين، الشيلي، فينزويلا، بوليفيا، البراغواي بالإضافة إلى صمود حكم كاسترو في كوبا رغم كل المحاولات.

الخلاصة:

إن المؤشرات الداخلية والخارجية التي تأسس عليها سيناريو التراجع للقوة الأمريكية هي التي دفعت الكثير من المفكرين الأمريكيين إلى دق ناقوس الخطر والإسراع على حث الإدارة الأمريكية لإعداد الاستراتيجيات البديلة والكفيلة بتأمين مكانة الولايات المتحدة واستمرارها كقطب مهيمن.

لقد خلص زيبجينيو برجنسكي في نهاية كتابة: "الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم" إلى ضرورة التركيز على الرؤية الدافعة لمجتمع عالمي ذي مصلحته مشتركة تتماهى مع الدور العالمي لأمريكا، كما يجب الاعتماد بشكل رئيسي على القوة الأمريكية كشرط أساسي للاستقرار العالمي، ويضيف برجنسكي أن ذلك الدور يتطلب الالتزام بالعجالة الأخلاقية وتحقيق المصلحة القومية لأمريكا، والانتقال من القوة الأمريكية المسيطرة إلى هيمنة تعاونية، هيمنة تجعل ممارسة القيادة عبر قناعات مشتركة وحلفاء دائمين أكثر منها عبر السيطرة الحازمة.[1]

أي أن مستقبل أمريكا المهدد بصعود القوى المنافسة في عالم متعدد الأقطاب وتوزيع عوامل القوة، مرهون بقدرتها على استبدال العمل الانفرادي والإفراط في استخدام القوة العسكرية بعمل جماعي مشترك واستعمال القوة الناعمة.

[1]–زبجينيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مرجع سابق ص 242.


الخاتمــة

الخاتمـــــــة :

لقد انتظرت الولايات المتحدة طويلا كي تلج عالم العلاقات الدولية، فمنذ استقلالها إلى غاية الحرب العالمية الثانية و هي تعيش حالة من الانعزالية مكنتها من بناء دولة فدرالية قائمة على أسس الديمقراطية و الاقتصاد الحر. و في بداية القرن التاسع عشر كرس "منرو" مبدأه الشهير الداعي إلى عدم التدخل في الشؤون الدولية المتميزة بالتنافس الأوربي و صراعات القوى الاستعمارية آنذاك، و اكتفت الولايات المتحدة بحماية مجالها الحيوي الذي لا يتجاوز حدود الأمريكيتين.

في الوقت الذي كانت أمريكا تعيش عزلتها الرائعة ــ حسب تعبير كسنجر ــ انفجرت الحرب العالمية الأولى في أوربا مركز العلاقات الدولية، و ما كان على الولايات المتحدة إلا الانحياز إلى القوى الغربية المتحالفة ضد دول المحور لتحسم الحرب و تساهم في الانتصار عند أول مواجهة خارجية، لتظهر على إثرها "الويلسونية " عقيدة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على الانفتاح عالميا و المشاركة في هيكلة النظام الدولي.

حرص ويلسن على أن تظهر الولايات المتحدة كقوة خير داعية إلى تحقيق السلام والأمن العالميين، مدافعة عن حقوق الإنسان و حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدية اختلافها عن القوى التقليدية السائدة في أوربا و العالم و التي كانت سببا في حرب كونية مدمرة.

لم تستمر هذه النزعة طويلا حتى تعالت الأصوات في أمريكا رافضة للانفتاح و داعية إلى العودة لمبدأ منرو و سياسة العزلة، و استمر هذا التجاذب بين التيارين و رفض الكنغرس في الولايات المتحدة الانضمام إلى عصبة الأمم باعتبارها شأنا أوربيا خالصا.

كان الاحتكاك الأمريكي بقوى أوربا التقليدية إبان الحرب العالمية الأولى انطلاقة أولى لسياسة أمريكا نحو العالم، كما أدرك الأمريكيون ضرورة الارتباط بين الأمم نتيجة تعقد مجالات الحياة الدولية و انتشار المصالح الحيوية خارج إطار الدولة، و هذا ما برز بقوة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أثرت على الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى.

استمر التحفظ الأمريكي بالخوض في الشؤون الدولية و لم تلتحق الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب العالمية الثانية إلا في نهايتها متخذة من الاعتداء الياباني على قاعدتها البحرية "بيرل هاربر"

سببا مباشرا للمشاركة في أطوار الحرب و الاستفادة من الفرصة السانحة ليكون لها الفضل في قلب موازين القوة و ترجيح كفة الحلفاء و القضاء على المد النازي.

أصبحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية قوة عظمى ساهمت في رسم معالم النظام الدولي و كانت مبادرة إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة، متزعمة العالم الغربي في مجابهة الاتحاد السوفياتي و الكتلة الشرقية في حرب باردة أساسها الصراع الأيديولوجي.

استمرت الحرب الباردة أكثر من أربعين سنة بين القوتين، و عرفت الكثير من الأحداث وكان للتنافس الأيديولوجي أبعادا سياسية و اقتصادية و عسكرية، حيث انتهجت الولايات المتحدة استراتيجيات الاحتواء والردع النووي لتطويق خصمها الشيوعي، فكانت مرحلة حاسمة في تاريخ الإنسانية و مستقبل القوة الأمريكية التي حققت مبتغاها و استطاعت الإطاحة بالاتحاد السوفياتي و منظومته الاشتراكية.

كانت نهاية الثنائية القطبية بداية لنظام دولي جديد قائم على قطب واحد مهيمن يملك من مقومات القوة ما يؤهله لإدارة شؤون المجتمع الدولي دون منافسة و بصورة منفردة.

شكلت أطروحات صمويل هنتنغتون بشأن صراع الحضارات و نظرية فرنسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وانتصار القيم اللبرالية أسسا تحليلية و منطلقات نظرية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة واحتلت السياسة الخارجية الأمريكية الريادة واتبعت استراتيجيات جديدة لضمان دور الهيمنة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و في ظل إدارة سيطر عليها المحافظون الجدد بمنطلقاتهم المعروفة، فكان التدخل العسكري في أفغانستان و العراق تطبيقا للحرب الاستباقية و الفوضى الخلاقة و الحرب على الارهاب التي دعا إليها جورج بوش الابن.

تقوم الإستراتيجية الأمريكية اليوم باستشراف مستقبل الولايات المتحدة المرتبط بتحولات السياسة الدولية و بظهور تحديات رئيسية داخلية متعلقة بالتراجع الاقتصادي و المشكلات الاجتماعية و السياسية و خارجية راجعة إلى صعود قوى جديدة بالإضافة إلى القوى التقليدية نتيجة توزع عوامل القوة و تغير المعطيات الجيوستراتيجية و التطورات التكنولوجية .

إن هذا السرد الموجز لمراحل السياسة الخارجية الأمريكية منذ الانعزالية إلى غاية الهيمنة على النظام الدولي اظهر الصعود المتدرج للقوة الأمريكية، و كانت الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض وتسيير الشؤون الخارجية تسعى إلى تبني مفاهيم جديدة و استراتيجيات بديلة و متغيرة كفيلة

بمسايرة كل مرحلة و مرتبطة بالتوجهات الفكرية لكل إدارة، غير أن الثابت في مسار السياسة الخارجية الأمريكية لم يخرج عن نطاق تحقيق المصلحة الوطنية.

و من خلال دراستنا لتطور مفهوم المصلحة الوطنية كهدف دائم للسياسة الخارجية الأمريكية توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تعد صياغة السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة وواسعة النطاق من حيث اشتراك مختلف المؤسسات و الفاعلين في صناعة القرار الخارجي، و اعتمادها على مبادئ تضمن فاعليتها في تحقيق أهدافها الأساسية ، فالمصلحة الوطنية ثابتة سواء تعلق الأمر بالأمن القومي أو بالمصالح الحيوية في الخارج، والاستراتيجيات متغيرة حسب طبيعة كل مرحلة و مضامين النظام الدولي.
2. إن الاستناد إلى التنظير و المنطلقات الإيديولوجية قاعدة أساسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، فالاستراتيجيات لا تصنع من فراغ بل تؤسس على قيم واضحة مصدرها الإرث التاريخي للآباء المؤسسين، و مراكز البحوث و الدراسات السياسية و الإستراتيجية، و كذلك إسهامات القادة السياسيين و دورهم في توجيه و صنع القرار الخارجي .
3. يدرك المتتبع لمراحل السياسة الخارجية الامريكية بوضوح ميزة التواصل و الارتباط بالقواعد المؤسسة لها، المتمثلة في ازدواجية القوة و الدبلوماسية، التدخل و الانعزالية، الانفرادية والشرعية الدولية. و مهما كان التناقض بين هذه المبادئ إلا أنها تشكل ديناميكية السياسة الأمريكية في تعاملها مع النظام الدولي، إذ لا يشكل التغيير الذي قد يحدث على الإدارة الحاكمة أي تراجع عن مبادئها أو قطيعة مع سابقتها، بل يبقى الأساس قائما على تحقيق المصلحة الوطنية.
4. تتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالقدرة على استغلال الأحداث التاريخية والفاصلة في مسار العلاقات الدولية، و اغتنام الفرص السانحة، فما كان دخولها الحرب العالمية الثانية إلا بعد ما تعرضت قاعدتها العسكرية البحرية إلى الهجوم الياباني، و لم تعلن قيام النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلا بعد تورط صدام حسين في غزو الكويت و إخراجه منها، و لم تعلن الحـــــرب على الإرهاب إلا بعد تعرض برجي التجارة العالمية و البنتاغون إلى هجمات فـــــــي 11 سبتمبر 2001. غير انه لا يمكن إغفال ملاحظة هامة و هي أن الولايات المتحدة لا تستغل الفرص فقط بل تسعى إلى صنعها و الدفع بالأحداث نحو واقع يخدم مصالحها و ينسجم مع استراتيجياتها، فقد أبدت مساندتها للحلفاء في الحرب العالمية

الثانية قبل تعرضها لهجوم بيرل هاربر، و أوهمت الرئيس العراقي بإمكانية غزوه للكويت، كما تضاربت الآراء حول احتمال تورط وكالة الاستخبارات الأمريكية في أحداث 11 سبتمبر 2001 .

5. يعد دور مراكز البحوث و الدراسات الإستراتيجية في رسم السياسات و صنع القرار في الولايات المتحدة أساسيا و فعالا، ليس كأداة لتحليل الواقع و إيجاد الحلول الممكنة للتعامل مع المعطيات الدولية فقط، و لكن في التنبؤ بالمستقبل و الاستعداد له أيضا.

كما أن للمفكرين و الباحثين و الاستراتيجيين مكانة أساسية في منظومة السياسة الأمريكية و يكفي أن نشير إلى إسهامات زبجينيو برجنسكي، بول كندي، هنري كسنجر، صمويل هنتنغتون، فرنسيس فوكوياما، و غيرهم في التنظير للسياسة الخارجية الأمريكية.

6. لا يقتصر تحقيق المصلحة القومية على توظيف القوة الصلبة ممثلة في الآلة العسكرية فقط بل يتضمن كل المعطيات الاقتصادية و التكنولوجية و المنظومة القيمية الرمزية. و قد يمتد الحديث الآن إلى ما يسمى بالقوة الناعمة التي تضمن تحقيق الأهداف و الاستجابة المرنة و تفادي الأزمات.

7. تعد البنية الداخلية مؤشر حقيقي في تحديد توجهات السياسة الخارجية ،فالولايات المتحدة الأمريكية تستمد قوتها من بنيتها الداخلية و منظومتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وهي بذلك تتدارك الأسباب التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية عظمى أهملت بناءها الداخلي سياسيا و اقتصاديا فكان السقوط انهيارا كبيرا.

8. إن توقع سيناريو التراجع الأمريكي ــ نتيجة تفاقم المشكلات الداخلية(اقتصادية و اجتماعية) وبروز قوى صاعدة منافسةــ سيكون حسب المفكرين تراجعا تدريجيا في أسوء الأحوال و سيتم بشكل نسبي و محدود، لأن قوة عظمى كالولايات المتحدة تملك بنية داخلية صلبة قائمة على اقتصاد إنتاجي قوي، و نظام سياسي مرن و ديمقراطي، ومنظومة اجتماعية حرة و متماسكة.

9. إن مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية تحكمه محددات رئيسية مرتبطة بتوجهات سياستها الخارجية من جهة، و بقدرات منافسيها على الساحة الدولية من جهة أخرى، و هو ما يدفعها إلى التكيف مع معطيات الواقع و تصور الاحتمالات الممكنة التي قد تميز عالم الغد.

لقد ترك الاستخدام المفرط للقوة العسكرية آثارا سلبية على موقع القطب المهيمن، و أصبح التفكير في قيادة العالم المتعدد الأقطاب بأسلوب العمل الجماعي أحسن وسيلة للبقاء في الريادة.

10. يمكن القول أن نجاح السياسة الخارجية الأمريكية كان نتيجة الوفاء للمبادئ و شرعية القرار و روح المبادرة، و الكفاءة في الانجاز القائم على رسم الاستراتيجيات بما يتوافق مع الأهداف المرسومة.
11. تصعب المقارنة بين شعارات الحرية والسلام والديمقراطية وحقيقة السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة، إذ ان التصريح بتلك القيم يعد ممارسة تقليدية تحرص الإدارة الأمريكية على تسويقها ضمن خطاب سياسي يهدف إلى تبرير أفعالها واستقطاب الرأي العام الداخلي والدولي.
12. تبقى القوة العسكرية إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والضامنة لتحقيق أهدافها، ولا يختلف في ذلك الحزب الجمهوري عن الديمقراطي، غير ان التباين يبرز فقط في مستوى الاعتماد وليس في مضمون المبدأ.
13. تعد استراتيجية القوة الذكية اتجاها جديدا تنتهجه الولايات المتحدة بعد مرحلة المحافظين الجدد إذ تسعى الإدارة الأمريكية إلى الدمج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وذلك من خلال التراجع عن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وتحسين صورتها كدولة راعية للسلام والقيم العليا والديمقراطية.

إن الهدف الدائم للسياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في تحقيق المصلحة الوطنية بكل أبعادها وبطريقة واضحة و دقيقة، غير أن هذا الهدف لا يتحقق دوما بالسيطرة على الآخرين، و هو ما يذهب إليه هنري كسنجر في قوله أن الحرب على الإرهاب ليست الاختيار الأخير للسياسة الخارجية الأمريكية التي تهدف في المقام الأول لحماية الفرصة التي طرأت لإعادة تشكيل النظام الدولي بل يجب إيجاد تعريف جديد للغايات المشتركة و تعزيز التعاون مع الحلفاء، و تجاوز الخلافات مع الخصوم.



ملحق (1)لاالات لالالاالا اللالاممات المتحدة لأمرمكمة

ملحق (2) وزراء الخلألأملأملأملأملأ منلأ عام 1921

ملحق (3) العجز التواي الأيي ركي

ملحق (4) الإقاق العسكري للفترة ما بمن عامم 1946 و 2002

ملحق (5) تطور الملاالاملالام اللالامات المتحدة

ملحق (6) قطاعات الالتصاد ومعدل النوم فم الولامات المتحدة

ملحق (7)الأملألأمرلأ الأنلأطملألأملأملأ عام 2001

ملحق (8) الاتلاالا اللالالالام للالالامات المتحدة لأمرمكمة

ملحق (9)لةلا نيـ نرلاخلات العسكرية الأيريكية

ملحق (10) صنـ مشروع الشرق الأوسط الكبير

ملحق (11) خطا بـ الرئيس بـ رالـ أوبايا فيـ القاهرة

ملحق (12)لائحة ببعض أسماء المحاالـ نيظفجدد ومراكزهم

ملحق (13) لأالأيإ نلألإراطوري الأي لايلاي: 2002/10/05

ملحق (14) وثيقةمـ ن أدراج وكالة المخابراتلألألألأية لألأييركة ةسةشرف أحوال العالم في عام 2015

ملحق (1) قائمة رؤساء الالامات التمحدة الأومقية

قائمة رؤساء الولايات المتحدة ذ أونمل رئيس وهو جورج واشنطن حتى الآن.

		الاسم	الولادة والوفاة	فترة الحكم	الحزب	نائبه
1.		جورج واشنطون	1732-1799	30أبريل 1789-4 مارس 1797	فيدرالي	جون آدامز(1789-1797)
2.		جون آدامز	1735-1826	4مارس 1797-4 مارس 1801	فيدرالي	توماس جفريسون(1797-1801)
3.		توماس جفريسون	1743-1826	4مارس 1801-4 مارس 1809	جمهوري[1]	آرون بور (1801-1805) جورج كلينتون (1805-1809)
4.		جيمس ماديسون	1751-1836	4مارس 1809-4 مارس 1817	جمهوري[1]	جورج كلينتون (1809-1812) لا أحد (1812-1813) إلبردج جيري(1813-1814) لا أحد (1814-1817)
5.		جيمس ومرون	1758-1831	4مارس 1817-4 مارس 1825	جمهوري[1]	دانيل تومبكنز (1817-1825)
6.		جون كوينسي آدامز	1767-1848	4مارس 1825-4 مارس 1829	جمهوري[1]	جون كالهون (1825-1829)
7.		أندرو جاكسون	1767-1845	4مارس 1829-4 مارس 1837	ديمقراطي	جون كالهون (1829-1832) لا أحد (1832-1833) ارمتن فان بورين(1833-1837)
8.		ارمتن فان بورين	1782-1862	4مارس 1837-4 مارس 1841	ديمقراطي	رتشارد جوينسون (1837-1841)
9.		ويليام هنري هاريسون[2]	1773-1841	4مارس-4 أبريل 1841	الأحرار	جون تايلر(1841)
10.		جون تايلر	1790-1862	4أبريل 1841-4 مارس 1845	الأحرار	لا أحد
11.		جيمس بولك	1795-1849	4مارس 1845-4 مارس 1849	ديمقراطي	جورج دالاس (1845-1849)
12.		زكاري تايلور[2]	1784-1850	4مارس 1849-9 ويلوي 1850	الأحرار	ميلارد فيلمور(1849-1850)
13.		ميلارد فيلمور	1800-1874	9ويلوي 1850-4 مارس 1853	الأحرار	لا أحد
14.		فرانكلين برسي	1804-1869	4مارس 1853-4 مارس 1857	ديمقراطي	ايليوم كنغ (1853) لا أحد (1853-1857)
15.		جيمس بويكانان	1791-1868	4مارس 1857-4 مارس 1861	ديمقراطي	بر نوجيكنردج (1857-1861)
16.		أبراهام لينكن[3]	1809-1865	4مارس 1861-15 أبريل 1865	جمهوري	هانبال هملين (1861-1865) أندرو جونسون(1865)
17.		أندرو جونسون	1808-	15أبريل 1865-4 مارس	ديمقراطي	لا أحد

			1875	1869		
18.		ويليسيس جرانت	1822-1885	4مارس 1869-4 مارس 1877	جمهوري	شويلر كولفاكس (1869-1873) هنري ويلسون (1873-1875) لا أحد(1875-1877)
19.		رذرفورد هايز	1822-1893	4مارس 1877-4 مارس 1881	جمهوري	وو يايليلر (1877-1881)
20.		جيمس جارفيلد[3]	1831-1881	4مارس-19 سبتمبر 1881	جمهوري	تشستر آرثر(1881)
21.		تشستر آرثر	1829-1886	19سبتمبر 1881-4 مارس 1885	جمهوري	لا أحد
22.		جروفر كليفلاند	1837-1908	4مارس 1885-4 مارس 1889	ديمقراطي	توماس همندريكس (1885) لا أحد (1885-1889)
23.		بنجامين هاريسون	1833-1901	4مارس 1889-4 مارس 1893	جمهوري	لفيي ورمتون (1889-1893)
24.		جروفر كليفلاند	1837-1908	4مارس 1893-4 مارس 1897	ديمقراطي	أدلاي ستيفنسون (1893-1897)
25.		ويليام مكينلي[3]	1843-1901	4مارس 1897-14 سبتمبر 1901	جمهوري	غاريت هوبارت (1897-1899) لا أحد (1899-1901) ثودور روزفلت(1901)
26.		ثودور روزفلت	1858-1919	14سبتمبر 1901-4 مارس 1909	جمهوري	لا أحد (1901-1905) تشارلز فربانكس (1905-1909)
27.		ويليام هوارد تافت	1857-1930	4مارس 1909-4 مارس 1913	جمهوري	جيمس شيرمان (1909-1912) لا أحد (1912-1913)
28.		وودرو ويلسون	1856-1924	4مارس 1913-4 مارس 1921	ديمقراطي	توماس مارشال (1913-1921)
29.		وارن هاردنج[2]	1865-1923	4مارس 1921-2 أغسطس 1923	جمهوري	كالفين كوليدج (1921-1923)
30.		كالفين كوليدج	1872-1933	2أغسطس 1923-4 مارس 1929	جمهوري	لا أحد (1923-1925) تشارلز دوز (1925-1929)
31.		هربرت هوفر	1874-1964	4مارس 1929-4 مارس 1933	جمهوري	تشارلز كورتيس (1929-1933)
32.		فراكنلين روزفلت[2]	1882-1945	4مارس 1933-12 أبريل 1945	ديمقراطي	جون غارنر (1933-1941) هنري والاس (1941-1945) هاري ترومان(1945)
33.		هاري ترومان	1884-1972	12أبريل 1945-20 يايرد 1953	ديمقراطي	لا أحد (1945-1949) بار نبلأك لا (1949-1953)
34.		دوايت آيزنهاور	1890-1969	20يايرد 1953-20 يايرد 1961	جمهوري	ريتشارد نيكسون (1953-1961)
35.		جون كينيدي[3]	1917-1963	20يايرد 1961-22 وفنبر 1963	ديمقراطي	ليدون جونسون (1961-1963)

36.		لينجو نودنسون	1908-1973	22وفنبرم 1963-20 يايرذ 1969	ديمقراطي	لا أحد (1963-1965) هوبيرت همفري (1965-1969)
37.		ريتشارد نيكسون[4]	1913-1994	20يايرذ 1969-9 أغسطس 1974	جمهوري	سبرو أغنيو (1969-1973) جيرالد فورد (1973-1974)
38.		جيرالد فورد	1913-2006	9أغسطس 1974-20 يايرذ 1977	جمهوري	نرو نوسلكفيرل (1974-1977)
39.		جيمي كارتر	1924-	20يايرذ 1977-20 يايرذ 1981	ديمقراطي	والتر مونديل (1977-1981)
40.		رونالد ريجان	1911-2004	20يايرذ 1981-20 يايرذ 1989	جمهوري	جورج وبش الأب (1981-1989)
41.		جورج وبش الأب	1924-	20يايرذ 1989-20 يايرذ 1993	جمهوري	داينل كويل (1989-1993)
42.		بل كلينتون	1946-	20يايرذ 1993-20 يايرذ 2001	ديمقراطي	آل جور (1993-2001)
43.		جورج دبلوي بوش	1946-	20يايرذ 2001-20 يايرذ 2009	جمهوري	دكيـ تشيني (2001-2009)
44.		باراك أوبامـ	1961-	20يايرذ 2009-الآن	ديمقراطي	جوزف بايدن (2009-الآن)

لأن وكيبيديا، الموسوعة الحرة

ملحق (2): وزراء الخارجية الامريكية
منذ عام 1921

شارل إيفاس هنوجس (1921_1925)

فرانك كيلغو (1925_1929)

هنري ستيوسمن (1929_1933)

كوردل هول (1933_1944)

إدوارد ستيتنيوس (1944_1945)

جيسم بيرسن (1945_1947)

جورج مارشل (1947_1949)

يدن اكسوين (1949_1953)

جفوسترد نوالاس (1953_ 1959)

كريستيه نايرتز (1959_1961)

در نياسك (1961_ 1969)

وليم روجرز (1969_ 1973)

هنري كسنجر (1973_ 1977)

سايروس فاسن (1977_1980)

إدومن موسد كي (1980_ 1981)

ألكسدر هيغن (1981_1982)

جور شولتز (1982_1989)

جيسم بيكر (1989_1992)

لوراسن إيغلبيرغر (1992_1993)

وران كريستوفر (1993_1997)

ماأولبرايت نيلد (1997_2001)

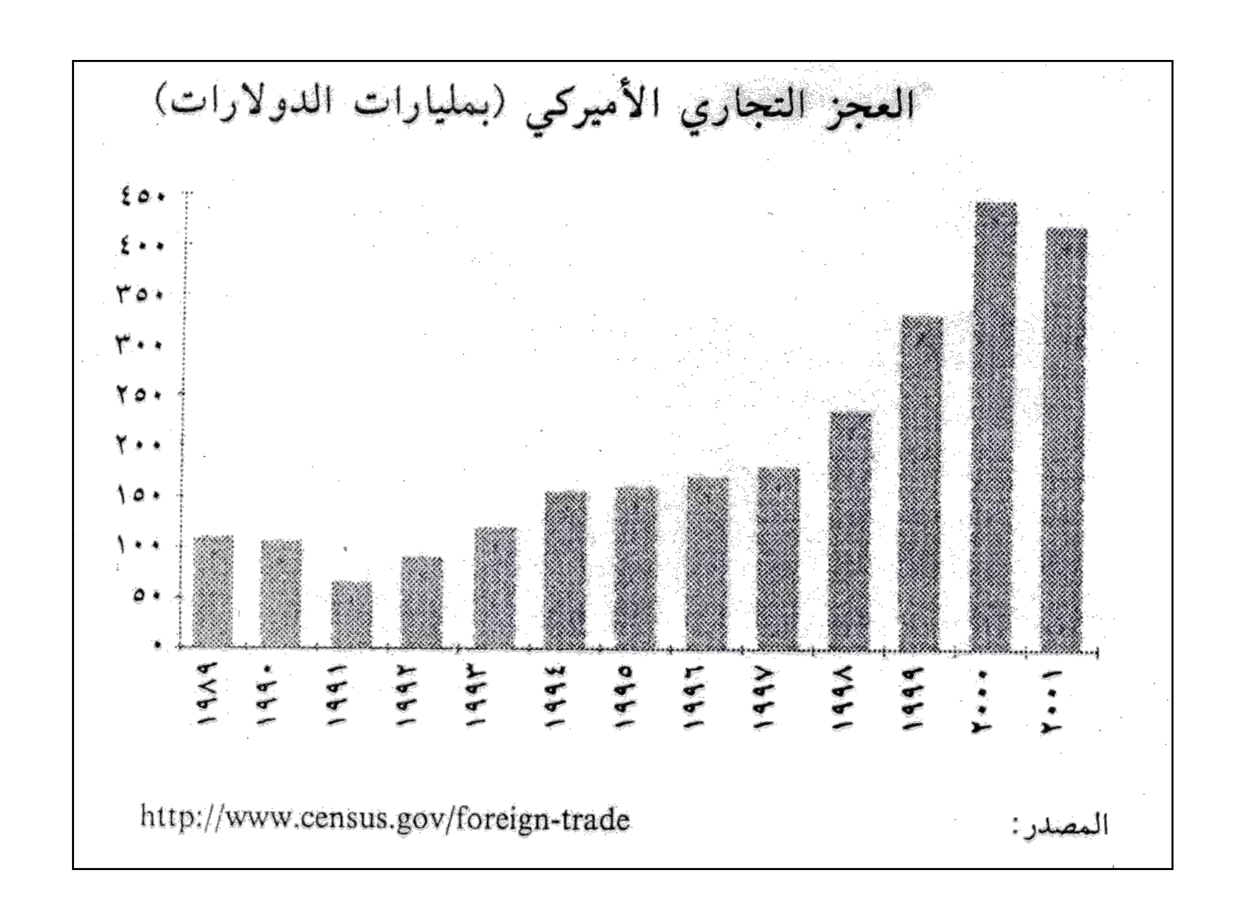
كولن باول (2001_2004)

كونداليزا رايس (2004_2009)

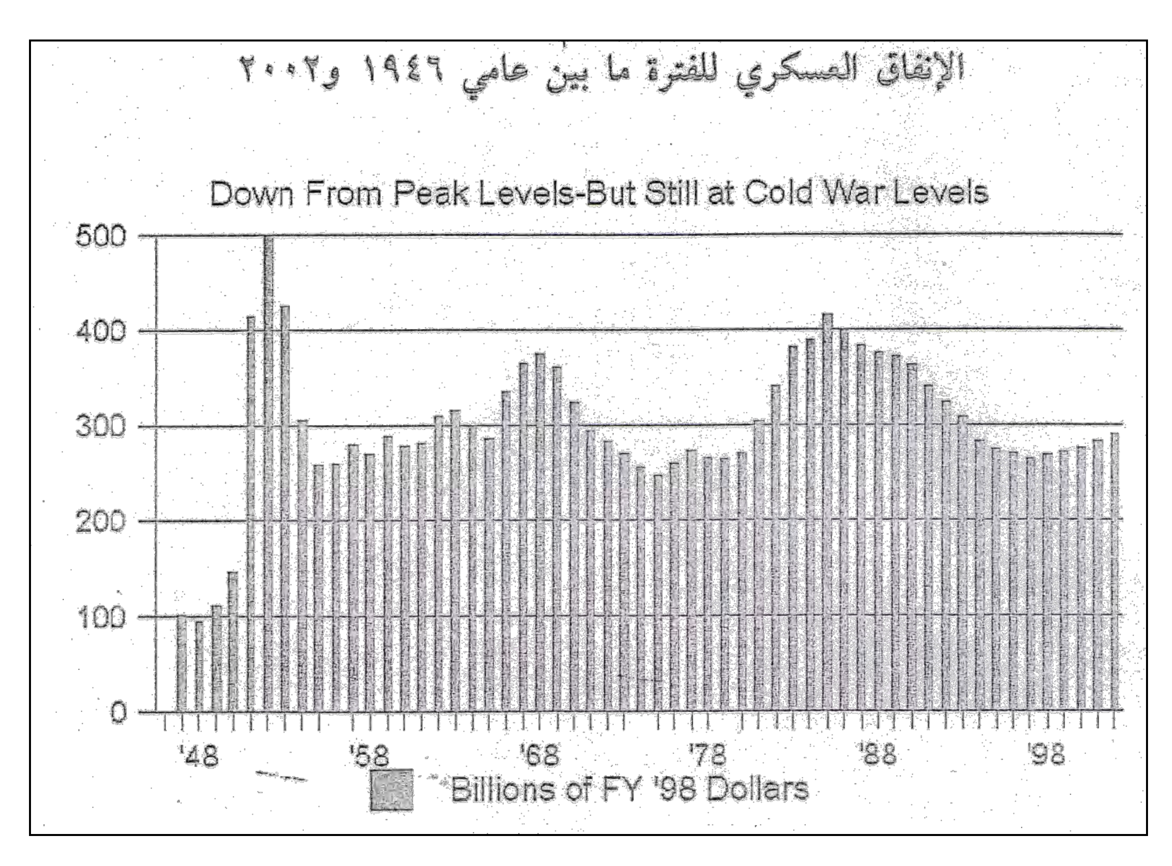
هيلاري كلنوتن (2009_)

مكسيم لوبفافر، يرجع سابق،ص179.

اللحق رقمه (3)


العجز التجاري الأميركي (بمليارات الدولارات)
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
٠
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
المصدر: http://www.census.gov/foreign-trade

اللحق رقمـ (4)



المـلألأ: www.census.gov/Foreign-trade.

الملحق رقم (5)

الجدول ٥: تطور المداخيل في الولايات المتحدة

المداخيل المتوسطة بالدولار، ٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٤	٢٠٠٠	٨٠/٩٤	٩٤/٢٠٠٠
٥ ٪ الأكثر ثراءً	١٣٢٥٥١	٢١٠٦٨٤	٢٥٠١٤٦	+٥٩ ٪	+١٩ ٪
٢٠ ٪ الأكثر ثراءً (الخمس الأكبر)	٩١٦٣٤	١٢١٩٤٣	١٤١٦٢٠	+٣٣ ٪	+١٦ ٪
٢٠ ٪ الذين يتبعونهم (الخمس الرابع)	٥٢١٦٩	٥٨٠٠٥	٦٥٧٢٩	+١١ ٪	+١٣ ٪
٢٠ ٪ الذين يتبعونهم (الخمس الثالث)	٣٥٤٣١	٣٧٢٧٥	٤٢٣٦١	+٥ ٪	+١٤ ٪
٢٠ ٪ الذين يتبعونهم (الخمس الثاني)	٢١٥٢٧	٢٢١٢٧	٢٥٣٣٤	+٣ ٪	+١٤ ٪
٢٠ ٪ الأشد فقراً (الخمس الأصغر)	٨٩٢٠	٨٩٣٤	١٠١٩٠	+٠ ٪	+١٤ ٪

المصدر:

http://www.census.gov/hhes/income/histinc/ho3.html.

الملحق رقم (6)

قطاعات الاقتصاد ومعدل النمو في الولايات المتحدة

	النسبة من إجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٠٠ ٪	معدل النمو ١٩٩٤-٢٠٠٠ ٪
إجمالي الناتج القومي	١٠٠	٤٠
الزراعة	١,٤	١٥
الصناعات المستخرَجة	١,٣	٤١
الإنشاء	٤,٧	٦٨
الصناعات اليدوية	١٥,٩	٢٨
النقل	٨,٤	٣٥
التجارة بالجملة	٦,٨	٤١
التجارة بالمفرّق	٩,١	٤٤
التمويل والتأمين والعقارات	١٩,٦	٥٤
الخدمات الشخصية	٢١,٩	٥٩
الدولة	١٢,٣	٢٧

المصدر: Bureau of Economic Analysis.

http://www.bea.gov/dn2/gpoc.htm#1994-2000.

*

اللحق رقمـ (7)

المستوردات النفطية الأميركية عام ٢٠٠١

(مليون برميل)

المجموع	٣٤٧٥		
الجزائر	٣	الكونغو (كنشاسا)	٥
المملكة العربية السعودية	٥٨٥	أندونيسيا	١٥
مصر	٢,٥	ماليزيا	٥
الإمارات العربية المتحدة	٥	نيجيريا	٣٠٩
العراق	٢٨٥	جزر الأنتيل الهولندية	٦
إيران	٠	كندا	٤٨٥
الكويت	٨٨	الإكوادور	٤٣
سلطنة عُمان	٦	المكسيك	٤٩٨
قطر	٠	البيرو	٢,٥
أنغولا	١٢٢	ترينيداد وتوباغو	١٩
بروناي	٢	فنزويلا	٥٢٠
الصين	٥		
الكونغو (برازافيل)	١٦	بقية العالم	٤٥٣

المصدر: http://www.census.gov/foreign-trade.

الملحق رقم (8)

الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية :

المصدر : أحمد بيضون و آخرون ، العرب و العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر .(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي ، 2004)

الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية :

ازداد الإنفاق العسكري من جانب الولايات المتحدة في سنة 2005 بواقع 25.6 مليار دولار فارتفع إلى 478.2 مليار دولار ، بأسعار 2003 الثابتة، و هذه الزيادة بنسبة 5.7 بالمائة زادت أيضا الحصة الأمريكية من الإنفاق العسكري العالمي من 47 في المائة إلى 48 في المائة. ومنذ سنة 1998، عندما تبدل الاتجاه التنازلي في الإنفاق العسكري الأمريكي في ما بعد الحرب الباردة إلى اتجاه تصاعدي، ازداد الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة 55 في المائة أو 169 مليار دولار بأسعار 2003 الثابتة، و حدث القسم الكبير من هذه الزيادة، منذ سنة 2001، و كان معظمه من خلال اعتمادات إضافية من أجل الحرب الأمريكية على الإرهاب و من أجل عمليات عسكرية أخرى.

إن المناقشات العلنية للإنفاق العسكري الأمريكي معوق لا يفعل السرية بقدر ما هو يفعل عدد التغيرات المختلفة التي تقدمها مختلف الهيئات الحكومية و غيرها من المنظمات إلى الجمهور. وكما هو مبين في الجدول رقم (8–4) فإن الرقم الأبرز (419.3 مليار دولار) لميزانية الدفاع للسنة المالية 2006 ليس بأي حال التقدير أو أكبر المتوافر من المصادر الرسمية.

و يمكن أن تكون الأرقام الأعلى المنشورة أعلى من الأرقام الأدنى بنسبة 50 في المائة تقريبا.

و لهذا الاختلاف سببان، يرتبط الأول بمرحلة عملية وضع الميزانية التي تنشأ منها أرقام.

طلب الرئيس للميزانية من الكونغرس، مشاريع قوانين مجلس النواب و مجلس الشيوخ بشأن الإجازة أو التخصيص، مراسيم إجازة أو تخصيص مقره من الكونغرس، حيث يمكن إدخال قدر كبير من تغيرات و إعادة تخصيص، أو مصاريف فعلية كما هي مقدمة مثلا، في السلسلة الحاضرة للميزانية التالية.

و السبب الرئيسي الثاني للاختلاف هو تغطية الأرقام، التي تعتمد بدورها على جدول أعمال المنظمة التي تقدمها و تستخدمها. و الخيار الأول هو ما إذا كان يتعين الاستشهاد فقط بما تنفقه وزارة الدفاع أم تصميم الإنفاق العسكري من جانب وكالات أخرى.

و للوصول إلى بند الميزانية: " الدفاع الوطني"، لا بد من تضمين إنفاق من مثل إنفاق وزارة الطاقة على البرنامج النووي العسكري و نفقات أخرى متفرقة. و يوحي ونسلو وبلر من مركز معلومات الدفاع أن الإنفاق الأمريكي على " الأمن القومي" يجب أن يتضمن الإنفاق على الأمن الداخلي، و شؤون المحاربين القدامى و الأمن الدولي، إضافة إلى نفقات الدفاع .

و وفق هذا التعريف، تشكل وزارة الدفاع فقط حوالي ثلاثة أرباع ميزانية الأمن القومي للسنة المالية 2006.

بدرجة ما، النقاش مشوش أيضا بالخلط بين الإنفاق الإجمالي – الذي يتضمن انفاق الإستنسابي و الإنفاق الإلزامي كليهما – و الإنفاق الإلزامي وحده. و بما أن الإنفاق الإلزامي منظم القانون و يمكن تغييره بسهولة و بصورة هامشية فقط، يفضل بعض المحللين درس الإنفاق الإستنسابي فقط. و هناك بالذات تستطيع سياسات الإدارة أن تتمتع بمفعولها الرئيس و ستوجد تخفيضات الميزانية و زياداتها. و درس الإنفاق الإلزامي أيضا يعطى رقما يستحوذ بشكل أفضل على العبء الفعلي على الإقتصاد. و قد طلب الرئيس جورج و بوش في ميزانية السنة المالية 2006 من لجان معينة تابعة للكونغرس أن تجد طرقا لخفض الإنفاق الإلزامي. و النتيجة هي قانون اصلاح الإنفاق، الذي سيقلص العجز بواقع خمس مليارات دولار في حال تنفيذه.

إلى ذلك يمكن تعيين اعتمادات تكميلية و إجراء تعديلات في الميزانية حيث تزيد، أو تنقص، الحصص الأصلية. و أغلبية نفقات العمليات العسكرية الجارية في أفغانستان و العراق ممولة من خلال إعتمادات تكميلية طلبها الرئيس. و في السنة المالية 2006 كانت معظم الإعتمادات التكميلية و تعديلات الميزانية مرصودة لأعمال الإعاثة على أثر الكوارث التي نجمت عن إعصاري " كاثرينا و ريتا" في سنة 2005. و في حين أن التمويل التكميلي ليس، بحكم التعريف، مشمولا في مقترح الميزانية الاصلية، فقد ضمن مجلس الشيوخ و مجلس النواب مشاريع قوانينهما شأن التخصيص جميع التمويل التكميلي المرتبط بأفغانستان و العراق، أي نحو 50 مليار دولار، و الذي كان الرئيس قد اقترحه ساقا.

أخيرا، تشير بعض التقديرات إلى الإنفاق الأمني الإجمالي، إلى الإنفاق العسكري و لهذا السبب أيضا يتضمن الإنفاق على الأمن الداخلي، مضيفا حوالي 20 في المائة .

و لمصلحة المقارنة، تتبع أرقام الإنفاق العسكري الأمريكي المذكورة في الملحق رقم (8–أ) تعري الناتو أكثر مما تتبع أيا من التعريفات المتعلقة بميزانية الو.م.أ نفسها. و بلغت الميزانية الأمريكية، ربما يأتي التعبير ((الإنفاق الإجمالي على الدفاع الوطني)) أقرب إلى التعريف المستخدم في بيانات سيبري للإنفاق العسكري.

ميزانية السنة المالية 2006 و إعتماداتها :

إزداد الإنفاق العسكري ي الولايات المتحدة بسرعة عقب هجمات أيلول/ سبتمر 2001 الإرهابية على نيويورك و واشنطن، و ما تلاها من إطلاق حرب عالمية على الإرهاب.

و في ميزانية عمل 2003 اتضح أن الإدارة قررت توظيف جميع البدائل من أجل برامج المعدات المستقبلية دلا من تركيز الموارد في الحر على الإرهاب فقط. و كان الإنفاق العسكري في عام 1999

قد إزداد قليلا بنسبة 0.3 بالمائة وارتفع إلى نسبة 3.9 في المائة ي سنة 2000، منهيا ذلك هبوطا إجماليا تواصل تقريبا على مدى عقد بنسبة 32.1 بالمائة منذ نهاية الحر الباردة. و ما كان شأن الهجمات الإرهابية في سنة 2001 سوى مفاقمة الإتجاه التصاعدي، محدثة فورة إنفاق استمرت غير منازعة لمدة 3 أعوام.

قبل الطلب الرئاسي للميزانية من أجل السنة المالية 2006 أوحت وثائق حكومية متسربة و محللون بارزون إلى أن الإتجاه سيهمد بعض الشيء على الأقل و أن الإنفاق الأمريكي على الأمن سيعاد توجيهه للإهتمام بتهديدات أمنية مستقبلية. و عندما قام الرئيس في آخر الأمر بتقديم الميزانية إلى الكونغرس، لم يعثر فيها على أثر لمعظم التغييرات المتوقعة، واقترح فقط ألا ترفع مستويات الإنفاق بمقدار ما كان قد حطط له من قبل.

الجدول رقم (8-4)

عروض مختلفة للإنفاق العسكري الأمريكي ، السنة المالية 2006

الأرقام مليارات الدولارات الأمريكية، الأسعار الحالية

	الإنفاق الإستنسابي	**الإنفاق الإجمالي**
سلطة الميزانية الأصلية		
وزارة الدفاع [ب]	**419.3**	**421.1**
الدفاع الوطني [ج]	**438.8**	**441.8**
النفقات (مقدرة في مراجعة منتصف الدورة)		
وزارة الدفاع [ب]		**492.3**
الدفاع الوطني [ج]	**488.8**	**513.9**
مادة المذكرة		
الأمن الوطني [د]		

تتضمن ميزانية السنة المالية 2006 تمويلا لعمليات عسكرية مستمرة، و كما ذكر أعلاه، فإن هذه العمليات ممولة من خلال اعتمادات تكميلية. و قد أثيرت حجتان لمصلحة هذا العمل: الأولى هي أن في الإمكان أن يكون تقدير حجم ما هو مطلوب فعلا أكثر دقة إذا أجرى هذا التقدير في وقت أقرب إلى وقت الاستخدام، و الثانية هي أن في الإمكان تحرير الأموال بشكل أسرع من خلال تدير معهد لهذا الغرض. و يدعي نقاد أن التكاليف الشهرية للعمليات في أفغانستان و العراق أصبحت من القابلية للتنبؤ بها إلى درجة أنها هي الآن في مكانها الملائم في ميزانية الدفاع الرئيس. و مجلسا الشيوخ و النواب إذ أخذا في حسابهما الحد الأعلى للإنفاق الإجمالي قررا أن يضمنا مشاريع قوانينهما الاعتمادات التكميلية على الأقل. و في محاولة لكسب مزيد من السيطرة على ميزانية الدفاع، أضيفت إلى مشروع القرار مطالبات تزويد الكونغرس بتقارير شاملة، منها تقارير بشأن أي برنامج تتجاوز كلفته نسبة 50 في المائة من الكلفة المحددة، كما أضيف شرط أساسي مفاده المصادقة على برامج معينة حسب الأصول قبل تحرير أجزاء كبيرة من أموالها.

بسبب العمليات العسكرية المستمرة و الحرب على الإرهاب، يرجح أن تستمر الميزانية العسكرية الأمريكية في الارتفاع في المستقبل المنظور. غير أن عجز الميزانية المتنامي و السكان الذين يتقدمون في السن يعيان ربما أن معدل الزيادة سيكون أدنى مما كان في الأعوام الأخيرة. و يرجح أيضا استمرار لعبة شد الحبال بين البيت الأبيض و الكونغرس فيما يتعلق طريقة انفاق وزارة الدفاع أموالها.

كلفة الحرب العالمية على الإرهاب و الصراع في العراق:

يشكل تمويل الحرب العالمية على الإرهاب عبئا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي. فوفقا لتقرير وضعية مكتب الميزانية التابع للكونغرس............ ي كانون الثاني/ يناير 2006، وفر الكونغرس الأمريكي و الرئيس 323 مليار دولار كاعتمادات لأنشطة وزارة الدفاع دعما للحرب على الإرهاب، التي يضمنها مكتب الميزانية العمليات العسكرية في أفغانستان و العراق، منذ أيلول/ سبتمبر 2001. و في سنة 2005 وحدها، يقدر ان تصل النفقات على عمليات متصلة الحرب على الإرهاب – عملية حرية العراق، و الحرية الدائمة (في أفغانستان) و نوبل إيغل (في الولايات المتحدة) – إلى 90 مليار دولار. بيد أن هذا جزء فقط من الإعتمادات الكاملة لهذه العمليات. و يبين التقرير صراحة أنه استثنى التزامات مالية من اجل أنشطة سرية و دعم التحالف؛ لكن ينبغي أيضا تضمين تكاليف إضافة مفروضة على شرائح أخرى من المجتمع. مثال على ذلك تعديل الميزانية و المخصص التكميلي الطارئ اللاحق من أجل شؤون المحاربين القدامى؛ فهذان الأمران معدان كتعويض للعدد الأكبر من المحاربين القدامى الطالبين مساعدة طبية؛ و ذلك إلى حد بعيد كنتيجة لعمليات عسكرية جارية. و لم يجر تضمين تقديرات مكتب الميزانية............ تكاليف اعادة البناء بعد الصراع، إلا أن تقريرالمركز التقدير الاستراتيجي و المتعلق بالميزانية يصرح بأن الكونغرس قدم حتى كانون الثاني/

يناير 2006 نحو 32 مليار دولار تمويلا غيرمرتبط بوزارة الدفاع لإعادة البناء في أفغانستان و العراق.

إن الصراع في العراق يقتطع النصيب الأكبر من تكاليف العمليات العسكرية الأمريكية؛ إلا أن مقدار ما يفرضه هذا الصراع من تكاليف على الاقتصاد الأمريكي عرضة للخلاف. و بحسب تقدير أجراه جهاز الأبحاث التابع للكونغرس في آذار/ مارس 2005 (في 30 أيلول / سبتمبر 2005) 192 مليار دولار، و يمكن أن تبلغ التكاليف المشتركة للعمليات العسكرية 458 مليار دولار ي السنوات المالية 2014-2005

في دراسة حديثة أشارت ليندا ايلمز و جوزف ستيغليتز إلى أن الكلفة الفعلية للصراع في العراق ستكون أعلى كثيرا مما جاء في تقديراتسابقة. و هما يضمنان ليس فقط التكاليف الجارية الفعلية للعمليات و إنما أيضا التكالي الحالية و المستقبلية المتعلقة بالإصابات و إعادة التأهيل و معاشات التقاعد للمحاربين القدامى واستبدال المعدات المستعملة فضلا عن تكاليف أخرى غير مباشرة مثل قيمة التجنيد و خسارة النمو الاقتصادي. و تقديرهما " الحذر" للكلة الإجمالية للصرع ي العراق هو تريليون دولار على الأقل و قديرهما "المعتدل" بل 1،8 تريليون دولار. ة تقدر الكاليف لمباشرة المتعلقة بالميزانية بـ 750 – 1269 مليار دولار. و تبدو هذه التقديرات في تباين تام مع تقديرات مكتب الميزانية، التي تشير إلى كلفة إجمالية قدرها 500 مليار دولار تقريبا.

الإتفاق العسكري بعد أيلول/ سبتمبر 2001 :

سجلت الهجمات على الولايات المتحدة في 11 أيلول / ستمر 2001 نقطة انعطاف بارزة في البيئة الأمنية الدولية، فمن ناحية، هشمت الشعور الأمني الذي كان معظم العالم المتقدم و أوجدت حاجة عاجلة إلى تدابير أمنية للحؤول دون تجدد الهجمات في الولايات المتحدة أو ي أنحاء أخرى من العالم الغربي. و من ناحية اخرى، وفر التهديد الجديد ؤرة تركيز لاستراتيجيات الأمن القومي التي كانت معظم الدول الصناعية تفتقر إليها منذ نهاية الحر الباردة.

كانت النتيجة المباشرة تقريبا هي الهجوم على أفغانستان قيادة الولايات المتحدة في تشرين الاول / أكتور 2001 و في سنة 2002 اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة للأمن القومي تصدرت هجمات استباقية على أي دولة يقدرأنها تشكل " تهديدا كافيا" للأمن القومي الأمريكي، حتو و لو " بقيت شكوك حيطة بزمان هجوم العدو و مكانه". و سيكون الغرض " إزالة تهديد محدد ضد الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاء [لها] و أصدقاء [لها]". و التعبير بالكلمات عن استراتيجية الأمن هذه التي نشطت الهجوم على العراق في آذار / مارس 2003، أتاح تفسيرا مرنا لما إذا كانت الولايات المتحدة ستتصرف و كيف ستتصرف.

كانت الحربان في أفغانستان و العراق مسؤولتين عن الازدياد السريع ي إنفاق الولايات المتحدة العسكري منذ سنة 2001. كما أن الولايات المتحدة أنشأت وزارة للأمن الداخلي للوقاية من هجمات

مستقبلية على البلد. و كان التركيز الجديد على الأمن الداخلي قد اعتمده الاتحاد الأوربي و مجموعات و دول إقليمية أخرى، مبرزة في مجرى ذلك أن أفضل دفاع ضد الإرهاب يتم وسائل غير عسكرية. و المضامين المعقدة لدور القوات المسلحة ي الأمور الأمنية تنتج من الضبابية المتزايدة للخط الفاصل بين الأمن الداخلي و الدفاع الخارجي كنتيجة للتداخل بين المهمات التي تؤديها أجهزة مثل وزارة الامن الداخلي الأمريكية و أجهزة القوات المسلحة. و التشكيل الجديد لمفهوم الأمن ليشمل التحديات الاقتصادية و البيئة برز أكثر فأكثر تناقص أهمية القطاع العسكري في معالجة مسائل أمنية جديدة.

في الوقت نفسه، و ي الدول النامية قادت أحداث أيلول/ ستمر 2001 إلى تدعيم اتجاهات معينة سق أن أنشأت من قل. أولا، كانت دعوات موجهة إلى الدول الصناعية كي تساعد في التخفيف ن الفقر في الدول النامية، و بخاصة في دول الصراعات و ما عد الصراعات، و مواجهة ظاهرة دول ضعيفة– لم تحظ باهتمام واف ي حقبة ما بعد الحرب الباردة مباشرة – قد تلقت قوة دافعة جديدة مع اعتبار الفقر واحدا من مصادر الإرهاب الدولي. وقد ساعد ذلك في تأكيد الاعتماد المتبادل ين الشمال والجنوب من حيث الأمن.

ثانيا، أخذ عدد من الجهات المانحة، بعد أن أدركت أن انعدام الأمن في بلدان متلقية أوهن فاعلية مساعدتها، يتقل الرابط ين الأمن و التنمية. و كانت بالتالي أكثر استعدادا لدعم دول مصابة صراع داخلي مسلح في إعادة تثبت احتكار الدولة للقوة، بل إن أغلبية الجهات المانحة وافقت على تقديم مساعدة في إصلاح القطاع الأمني للدول المتلقية من خلال إطار إصلاح النظام الأمني الذي وضعته لجنة منظمة التعاون .... لمساعدة التنمية.

ثالثا، كان لتوسيع مفهوم الأمن أيضا مضامين بالنسبة إلى الدول النامية. و التركيز الجديد على الأمن الإنساني – تحرر من الخوف و العوز يضع حاجات الفرد، لا حاجات الدولة، في صميم الشؤون الأمنية– يستلزم تركيزا على الأمن الداخلي لا على الأمن الخارجي. و هكذا على أثر أيلول/سبتمبر 2001، وجهت الدول ي الشمال و الجنوب كليهما اهتمامها إلى جدول أعمال أمني واسع و أشد تركيزا على الشأن الداخلي إما مع تركيز متناقض على الجيش و إما إعادة تصنيف للجيش كجزء من القطاع الأمني الأوسع الذي يلزمه إصلاح.

لقد ازداد الإنفاق العسكري العالمي بسرعة منذ سنة 2001؛ فبين سنتي 2001 و 2005 ازداد بنسبة 25 في المائة الأسعار الحقيقية. و معظم الزيادة شكلتها الولايات المتحدة – 48 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي في سنة 2005– و السبب، إلى حد بعيد، هو الزيادة السريعة في الاعتمادات الإضافية المرصودة " الحر العالمية على الإرهاب".

استخدامات البيانات :

ما زالت بيانات الإنفاق العسكري في فترة ما بعد أيلول / ستمر 2001 تستخدم في سياقات متماثلة لتلك التي كانت تستخدم في أوائل حقبة ما بعد الحرب الباردة: درجة أقل لتقدير التهديد و نزع السلاح،

و ي سياق التعاون من أجل التنمية ، كقياس للحكم الصالح اكثر منها كأساس لمشروطية المساعدة. كما لا تزال مثل هذه البيانات تستخدم كأداة للشفافية.

تقديرات التهديد :

تضاءل على نحو ملحوظ استخدام الإنفاق العسكري كأداة لتقدير التهديد منذ نهاية الحرب الباردة و بخاصة منذ أيلول/ سبتمبر 2001. و ما أن الإرهابيين لا يستخدمون أساليب عسكرية تقليدية، فإن بيانات الإنفاق العسكري لا تساعد في تحديد التهديد الذي يشكلونه (و لا تساعد، فعلا، في تحديد القدرة الحقيقية لبلد ما للرد على ذلك التهديد).

إضافة إلى ذلك، يعني موثوقية أرقام ميزانية الدفاع لدول قد تصلح كمناطق لتكاثر مجموعات إرهابية أن البيانات المتوافرة بشأن الإنفاق العسكري لا يمكن استخدامها كمؤشر موثوق في تقدير الخطر الذي تواجهه هذه الدول.

المثال الوحيد الذي ما زال الإنفاق العسكري يستخدم فيه كأداة لتقدير الخطر الموجود في قياس الإنفاق العسكري الصيني، على الرغم من التفصيل غير الموثوق بالمقدار نفسه في أرقام الإنفاق العسكري الصيني.

نزع السلاح :

على الرغم من أن حجم الميزانيات العسكرية مازال موضوعا للنقاش، فقد كانت هناك إشارات قليلة إلى تخفيضات في الميزانية العسكرية كوسيلة لنزع السلاح في مفاوضات نزع السلاح الدولية منذ أيلول / ستمر 2001. و لكن، ي سنة 2002 كان ثمة مبادرة لاستعادة الرابط بين التخفيضات في الإنفاق العسكري و تحرير موارد من أجل التنمية، و المبادرة هي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت من الأمين العام، و مساعدة من مجموعة خبراء حكوميين، إعداد تقرير يعيد تقويم العلاقة بين نزع السلاح و التنمية في السياق الدولي الراهن. و التقرير الذي قدم في سنة 2004، " يكرر الحديث عن أهمية ممارسة كبح في الإنفاق العسكري، بحيث يمكن استخدام الموارد البشرية و المالية في سبيل الجهد المستمر لاستئصال الفقر و تحقيق أهداف الألفية للتنمية ". و كان هذا مثال المراجعة الأولى لهذه المسألة منذ تبني الوثيقة النهائية من قل المؤتمر الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح و التنمية في سنة 1987. و قد طلب قرار صدر عن الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر 2004 من الأمين العام القيام بتصرف من أجل تطبيق برنامج العمل المعتمد في مؤتمر 1987.

التعاون الدولي:

مازالت الجهود المانحة للمساعدة الاقتصادية تستخدم بيانات الإنفاق العسكري كأداة لتقدير الجدية التي تتناول بها الحكومات في الدول النامية مسائل التنمية الحرجة. و مع أن الجهات المانحة تعترف الآن بأن للدول النامية حاجات أمنية حقيقية، فإن بعضها لا يزال يستخدم خفض الإنفاق العسكري شرطا لتقديم المساعدة. و هذا على الرغم من واقع أن إطار إصلاح النظام الأمني الذي اعتمده أعضاء لجنة

منظمة التعاون لمساعدة التنمية كأساس لعملهم التنموي في دول الأزمات، يقدم حججا ضد انشغال الجهات المانحة بمستويات الإنفاق في الدول المتلقية. و بدلا من ذلك، يجري حث الدول المانحة على التشديد على الحكم الصالح في القطاع الامني، من خلال الشفافية و المساءلة و الإشراف الفعال، باستخدام المقاربة المسماة " مقاربة العملة المتسلسلة ". و لكن و في الوقت نفسه ، يحض الضغط لدعم الحرب العالمية على الإرهاب على زيادة الإنفاق في مجالات مثل المخابرات و الأمن الداخلي، وقد قدمت الولايات المتحدة مساعدة نقدية و عينية إضافية إلى دول تراها حصونا في وجه الإرهاب في مناطق مختلفة. وتعيد هذه العوامل طرح خطر زيادات غير متناسبة في الإنفاق و تجعل تعقبها من جانب العالم الخارجي أصعب بسبب ضرورة جمع أنواع كثيرة من البيانات غير معهودة نسبيا، فإذا لزمت الجهات المانحة مقاربة العمليات المتسلسلة لذا تقريرها سياسات مساعدتها للدول النامية فقد تتقلص عندئذ الأهمية السياسية لبيانات الإنفاق العسكري و قد تتحسن مصداقية البيانات .

* ملحق بالآثار الاقتصادية لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في بعض الشركات في بعض الشركات الأمريكية الكبرى

اسم الشركة	التغيرات بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر
1- مؤسسة دلفي: (و هي أحد أضخم المؤسسات الذاتية في شمال الولايات المتحدة الأمريكية)	* تخطط للتخلي عن و إيقاف 6.100 وظيفة أخرى جارية تصل إلى 51 مليون دولار في الربيع الأول من عام 2002الامر الذي ينتج جزئيا عن خسائر في إستثمارات تحويلات المعاش واعتماد 67 بالمائة من مبيعاتها
2- شركة بوينغ: و هي أكبر شركة عالمية فضائية	* تخلت عن 2000 أو أكثر من الوظائف خسارة قدرها 1.25 مليار دولار في الربع الأول من العام 2002، و السبب الرئيسي هو تكاليف شراء أعمال القمر الصناعي من الكترونيات هوجس
	* تراجعت أرباح وحدة بوينغ الفضائية 50 بالمائة
3- شركة فورد موتورز:	* خسرت 800 مليون دولار في الربع الأول من العام 2002 بسبب انخفاض مبيعات الولايات المتحدة إلى 12 بالمائة، و كان ذلك من بين اكبر ستة مصنعين. وانخفضت المبيعات العالمية بسبب ارتفاع التكاليف التسويق في الولايات المتحدة الامريكية ما فيها الحوافز التي ارتفعت إلى 15.7 بالمائة عد أن كانت 12.2 المائة خلال الربع الأول من العام الماضي
4- شركة إي بي أم لتصنيع أجهزة الكمبيوتر	* شهدت تراجعا بلغ 27 بالمائة أعمال تصنيع المعدات و الأجهزة الأساسية بالنسبة لمبيعاتها لشركات التكنولوجيا مع هبوط شمل جميع

	المبيعات بلغ 12 المائة تقريبا لكل نوع من المنتجات، مما جعل الأرباح في الربع الاول من العام 2002 تتراجع إلى 1.19 مليار دولار عد أن كانت 1.57 مليار دولار في العام الماضي و هو ما يشكل نسبة 32 المائة.
5- شركة تصنيع أجهزة الهاتف تيلابس	* سوف توقف 1.200 وظيفة أخرى. * سوف تغلق مصنعا في نيويورك. * أرباحها تراجعت بشكل حاد، حيث أنخفضت 3.5 مليون دولار بعد 22.5 مليون دولار في الربع الأول من العام الماضي. * تراجعت المبيعات بنسبة توازي أو تفوق 50 بالمائة، حيث بلغت في الربع الأول من العام 2002 371.5 مليون دولار بعد أن كانت 772.1 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الماضي.
6- شركة تصنيع الزجاج: و هي تعتبر ثالث أكبر شركة وطنية لتصنيع عبوات الزجاج للشراب غير المائي	* أرسلت تطلب الحماية من الإفلاس
تفكك قطاع الإتصالات	
1- شركة الإتصالات SBC و هي تعتبر ثاني أكبر شركة وطنية أمريكية للهاتف المحلي	* تخطط لوقف 4.000 وظيفة إضافية خلال الجزء المتقي من هذا العام. * كانت قد أوقفت 4.000 وظيفة ي الربع الأول. * تكبدت في الربع الأول من عام 2002 خسارة تقدر بـــ 81 مليون دولار و ذلك بسبب انخفاض مشتريات زبائن الشركة.
2- شركة nortel network و هي تعتبر ثاني أكر شركة في صناعة أجهزة الهاتف شمال الولايات المتحدة الامريكية	* ستلغي 3.000 وظيفة أخرى لأن مبيعات ثلاثة سنوات الأولى انهارت بنسبة 49 بالمائة مقارنة بالعام الماضي و نتج عنها خسارة قدرها 841 مليون دولار
3- إتصالات Qwest ، و هي تعد شركة الهاتف المحلي الأولى في 14 ولاية	* ستلغي 3.000 وظيفة أخرى لأنها بصدد الحديث عن بيع الأوراق الصفراء الخاصة بإدارة عملها بمبلغ 9 مليارات دولار لخفض ديونها التي بلغت 25 مليار دولار.

غربية	
4- نوكيا- شركة تصنيع الهاتف النقال العالمية	* تخطط لإلغاء 625 وظيفة أو 9 بالمائة من قوة العمل الأمريكية العاملة لديها. في ولاية تكساس حيث انخفض الربح في الثلاث سنوات الأولى 11 المائة عن العام السابق بسبب تراجع الطلب عن أجزاء الهاتف.
NTELOS -5	* سوف تقوم بإلغاء 200 وظيفة أو 15 بالمائة من اجمالي قوة عملها.
تسريح العمالة، إغلاق المصانع، حالات الإفلاس في الولايات المتحدة هذا الأسبوع.	
1- شركة تكنولوجيا إكسيد Exide technologies كبرى شركات تصنيع البطاريات المتحركة	* طلبت حمايتها من الإفلاس في 15 نيسان/ أبريل، لأنها تواجه تخلفا عن التسديد الديون تصل إلى 2.5 مليون دولار، و معلوم أن تاريخ تأسيس هذه الشركة يعود إلى توماس أديسون
2- شركة جينرال موتورز General Motors	* أغلقت مؤخرا مصنعها لمدة أسبوع بداية من 1 نيسان/أبريل
3- شركة جينرال إلكتريك General Electric	* هي الآن بصدد إلغاء 7.000 وظيفة من وحدة خدماتها المالية كجزء من تحرك لخفض التكاليف بنسبة 1 مليار دولار
4- شركة صناعات Worthington	* بدأت في إغلاق مصنع الحديد و الصلب في malvern,PA الذي يعتبر واحدا من ثمانية مصانع يجري النظر الآن في أوضاعها إما جهة الإغلاق أو التقليص الشديد لأنشطتها
5- شركة Caterpillar و هي تعد من أكبر شركات العالم في صناعة آلات البناء الثقيلة	* أعلنت أن أرباحها في الربع سنة الأول من العام 2002 قد تراجعت بنسبة 51 بالمائة عن السنة السابقة. لقد بلغت الأرباح الصافية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أذار/مارس 80 مليون دولار في حين كانت في حدود 162 مليون دولار خلال العام السابق.
6- شركة Illinoiss المثيرة مع شركة Caterpillar و التي تصنع كذلك الآلات الزراعية و آلات التنجيم	* تتوقع أن تشهد مبيعاتها كسادا سنة 2002 مقارنة بمبيعاتها سنة 2001 ، بينما يرى المحللون أن انفراجا يلوح في الأفق، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق نتائج تعتريها الشكوك.
7- شركة أكسيروكس Xerox و التي تأسست في	* شركة عملاقة يعمل بها 78.900 موظف من جميع أنحاء العالم 46.600 منهم من الولايات المتحدة الأمريكية.

العام 1906، و قد أصبح اسمها فيما بعد شركة هالياد Haliad ثم أعيدت تسميتها أكسيروكس Xerox عام 1961	* تواجه خطر الخروج من مجال العمل، و قد واجهت تحذيرا في لجنة سوق الأوراق المالية و سعر الصرف في 17 نيسان/ أبريل أن هذه الشركة سوف تتخلف عن تسديد 7 مليارات دولار كقروض البنوك حلول تشرين الأول/ أكتوبر إذ لم تستطع التفاوض مع الـــ 57 بنكا بشأن تلك القروض. هذه الظروف تجعل من غير المحتمل لها مواصلة العمل.

الملحق رقم (9)

قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية(1)

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
١	داكوتا الجنوبية	١٨٩٠	قوات أرضية. قتل ٣٠٠ هندي الأكوتاس في واندود كني.
٢	الأرجنتين	١٨٩٠	قوات أرضية. حماية المصالح في بوانيس أيرس.
٣	تشيلي	١٨٩١	قوات أرضية. مواجهة بين البحرية والمتمردين المحليين.
٤	هاييتي	١٨٩١	قوات أرضية. قمع ثورة العمال السود في جزيرة ناقاسا من قبل الولايات المتحدة.
٥	أيداهو	١٨٩٢	قوات أرضية. الجيش يقمع المضربين في مناجم الفضة.
٦	هاوي	١٨٩٣	قوات بحرية، قوات أرضية. ضم المملكة المستقلة.
٧	شيكاغو	١٨٩٤	قوات أرضية، قمع المضربين في سكك الحديد و٣٤٠ قتيلاً.
٨	نيكاراغوا	١٨٩٤-١٨٩٥	قوات أرضية، احتلال (بلوفيلد) لمدة شهر.
٩	الصين	١٨٩٤-١٨٩٥	قوات بحرية، قوات أرضية، دخول قوات المارينز.
١٠	كوريا	١٨٩٤-١٨٩٦	قوات أرضية، توقيف لقوات مارينز في سيؤول في أثناء النزاع.
١١	باناما	١٨٩٥	قوات بحرية، قوات أرضية، دخول المارينز إلى الريف الكولومبي.

---

(١) غروسمان، زولتان(٢٠٠٣)، قرن من التدخلات العسكرية الأميركية، شؤون الأوسط، العدد ١١٠، ربيع، ص٧٢ - ٨٢ .

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
١٢	نيكاراغوا	١٨٩٦	قوات أرضية، دخول قوات المارينز إلى مرفأ كورينتو.
١٣	الصين	١٨٩٨-١٩٠٠	قوات أرضية، القوات الأجنبية تحارب الـ"بوكسيرز".
١٤	الفلبين	١٨٩٨-١٩١٠	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على الفلبين، الممتلكات الإسبانية، ٦٠٠ ألف قتيل فلبيني.
١٥	كوبا	١٨٩٨-١٩٠٢	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على كوبا، استحواذ إسباني. قاعدة بحرية لا تزال موجودة.
١٦	بورتوريكو	١٨٩٨	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على بورتوريكو، استحواذ إسباني، استمرار الاحتلال.
١٧	غوام	١٨٩٨	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على غوام، استحواذ إسباني، لا تزال مستعملة كقاعدة.
١٨	مينيزوتا	١٨٩٨	قوات أرضية، الجيش يواجه هنود الـ(شيبيواس) في ليش لايك.
١٩	نيكاراغوا	١٨٩٨	قوات أرضية، دخول المارينز إلى مرفأ "سان خوان ديل سور".
٢٠	أيداهو	١٨٩٩-١٩٠١	قوات أرضية، الجيش يحتل منجم "كوردالين".
٢١	أوكلاهوما	١٩٠١	قوات أرضية، الجيش يقمع ثورة هنود "الكريكس".
٢٢	باناما	١٩٠١-١٩٠٤	قوات بحرية، قوات أرضية، فصل باناما عن كولومبيا في عام ١٩٠٣، وضم منطقة القناة عام ١٩١٤ولغاية ١٩٩١.
٢٣	هوندوراس	١٩٠٣	قوات أرضية، تدخل المارينز في الثورة.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
٢٤	الدومينيك	١٩٠٣-١٩٠٤	قوات أرضية، حماية المصالح الأمريكية المهددة من الثورة.
٢٥	كوريا	١٩٠٤-١٩٠٥	قوات أرضية، دخول قوات المارينز في أثناء الحرب بين اليابان وروسيا.
٢٦	كوبا	١٩٠٦-١٩٠٩	إنزال قوات المارينز في الوقت الذي كانت البلاد تجري فيه انتخاباتها الديمقراطية.
٢٧	نيكاراغوا	١٩٠٧	قوات أرضية، نشوء برتوكول "دبلوماسية الدولار".
٢٨	هوندوراس	١٩٠٧	قوات أرضية،إنزال قوات المارينز في أثناء الحرب مع نيكاراغوا.
٢٩	باناما	١٩٠٨	قوات أرضية، تدخل قوات المارينز أثناء مواجهات انتخابية.
٣٠	نيكاراغوا	١٩١٠	قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في بلو فيلدز وكورينتو.
٣١	هوندوراس	١٩١١	قوات أرضية، حماية المصالح الأميركية المهددة من قبل الحرب الأهلية.
٣٢	الصين	١٩١١-١٩٤١	قوات بحرية، قوات أرضية، احتلال دائم مع وقوع انفجارات قوية
٣٣	كوبا	١٩١٢	قوات أرضية، حماية المصالح الأميركية في هافانا.
٣٤	باناما	١٩١٢	قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في أثناء الانتخابات.
٣٥	هوندوراس	١٩١٢	قوات أرضية، قوات المارينز تحمي المصالح الاقتصادية الأميركية.
٣٦	نيكاراغوا	١٩١٢-١٩٣٣	قوات أرضية، قصف دائم، عشرون سنة من الاحتلال، معارك مع الثوار.
٣٧	المكسيك	١٩١٣	قوات بحرية، إخلاء القوات الأميركية في أثناء الثورة.
٣٨	الدومينيك	١٩١٤	قوات بحرية، معارك إلى جانب الثوار للاستيلاء على السان دومينيك.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
٣٩	كولورادو	١٩١٤	قوات أرضية، الجيش أوقف إضراب عمال المناجم.
٤٠	المكسيك	١٩١٤-١٩١٨	قوات بحرية، قوات أرضية، سلسلة تدخلات ضد الوطنيين.
٤١	هاييتي	١٩١٤-١٩٣٤	قوات أرضية، قصف متواصل، تسعة عشر عاماً من الاحتلال تلت محاولات التمرد.
٤٢	الدومينيك	١٩١٦-١٩٢٤	قوات أرضية، ٨ سنوات من الاحتلال من قبل المارينز.
٤٣	كوبا	١٩١٧-١٩٣٣	قوات أرضية، احتلال عسكري، خضوع لنظام الحماية الاقتصادية.
٤٤	الحرب العالمية الأولى	١٩١٧-١٩١٨	قوات بحرية، قوات أرضية، معارك ضد ألمانيا.
٤٥	روسيا	١٩١٨-١٩٢٢	قوات بحرية، قوات أرضية، خمسة إنزالات بحرية لمحاربة "البولوشفيين".
٤٦	باناما	١٩١٨-١٩٢٠	قوات أرضية، عمليات بوليسية في المشاكل التي أعقبت الانتخابات
٤٧	يوغوسلافيا	١٩١٩	قوات أرضية، إنزال المارينز في "رالماسي" لمساعدة إيطاليا في مواجهتها مع صربيا.
٤٨	هوندوراس	١٩١٩	قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في أثناء الحملة الانتخابية.
٤٩	غواتيمالا	١٩٢٠	قوات أرضية، ١٥ يوماً من التدخلات ضد الاتحاديين.
٥٠	فيرجينيا الغربية	١٩٢٠-١٩٢١	قوات أرضية، قصف متواصل، الجيش يتدخل ضد عمال المناجم.
٥١	تركيا	١٩٢٢	قوات أرضية، معارك ضد الوطنيين في "سميرن" (أزمير).
٥٢	الصين	١٩٢٢-١٩٢٧	قوات أرضية، نشر القوات أثناء الثورة الوطنية.
٥٣	هوندوراس	١٩٢٤-١٩٢٥	قوات أرضية، إنزال قوات المارينز مرتين في أثناء المعركة الانتخابية.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
٥٤	باناما	١٩٢٥	قوات أرضية، قمع الإضراب العام من قبل المارينز.
٥٥	الصين	١٩٣٤-١٩٢٧	قوات أرضية، انتشار المارينز في جميع أنحاء البلاد.
٥٦	سلفادور	١٩٣٢	قوات بحرية، بعث معدات حربية في أثناء ثورة فابريانو مارتي.
٥٧	واشنطن	١٩٣٢	قوات أرضية، الجيش يضع حداً لمظاهرة قدامى المحاربين في الحرب العالمية الأولى المطالبين بتعويضات مالية.
٥٨	الحرب العالمية الثانية	١٩٤٥-١٩٤١	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف دائم، قنبلة نووية، ٣ أعوام من الحرب ضد المحور، أولى الحروب النووية.
٥٩	ديترويت	١٩٤٣	قوات أرضية، الجيش يقمع "انتفاضة السود".
٦٠	إيران	١٩٤٦	تحذير نووي، وجوب انسحاب القوات السوفياتية من الشمال.
٦١	يوغوسلافيا	١٩٤٦	قوات بحرية، استنكار أميركي بعد إنزال طائرة أميركية.
٦٢	أوروغواي	١٩٤٧	تهديد نووي، نشر القوات المسلحة للتخويف.
٦٣	اليونان	١٩٤٩-١٩٤٧	الولايات المتحدة توجه اليمين المتشدد في أثناء الحرب الأهلية.
٦٤	الصين	١٩٤٩-١٩٤٨	قوات أرضية، قوات المارينز تخلي المنطقة من الأمريكيين قبل انتصار الشيوعيين.
٦٥	ألمانيا	١٩٤٨	تهديد نووي، مسلحون أميركيون ذوو تجهيزات نووية يحمون الجسر الجوي في برلين.
٦٦	الفيلبين	١٩٥٤-١٩٤٨	ال"سي آي أي" توجه المتمردين "الهوكس".
٦٧	بورتوريكو	١٩٥٠	قمع المتمردين الاستقلاليين في "بوتس".

كيفية التدخل	عام التدخل	الدولة	رقم التدخل
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، تهديد نووي. وضع مسدود بين المتنازعين: الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جهة والصين وكوريا الشمالية من جهة أخرى. تهديد باللجوء للقنبلة(A)عام ١٩٥٠، وجود قواعد أميركية إلى اليوم.	١٩٥٠-١٩٥٣	كوريا	٦٨
الـ"سي آي أي" تسقط الديمقراطية وتضع الشاه على رأس السلطة	١٩٥٣	إيران	٦٩
تهديد نووي، اقتراح بتقديم قنابل للفرنسيين المحاصرين.	١٩٥٤	فيتنام	٧٠
قصف، تهديد نووي، الـ"سي آي أي" ترأس عملية إنزال المنفيين بعد تأميم أراض تابعة لشركات أميركية من قبل الحكومة الجديدة، نشر مسلحين في نيكاراغوا.	١٩٥٤	غواتيمالا	٧١
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، تهديد نووي. معارك ضد الـ(فيت كونغ) في الفيتنام الجنوبية وضد الفيتنام الشمالية: مليون إلى مليوني قتيل في أطول الحروب الأميركية، التهديد باللجوء إلى القنبلة النووية بين ١٩٦٨-١٩٦٩ .	١٩٦٠-١٩٧٥	فيتنام	٧٢
فشل محاولة إنزال المنفيين المعادين لكاسترو، والتي قادتها الـ"سي آي أي".	١٩٦١	كوبا	٧٣
تهديد نووي، حذر عالمي في أثناء أزمة جدار برلين.	١٩٦١	ألمانيا	٧٤
تهديد نووي، حصار بحري في أثناء أزمة الصواريخ. تجنب الحرب مع روسيا في اللحظة الأخيرة.	١٩٦٢	كوبا	٧٥
تنامي النفوذ العسكري في أثناء حرب العصابات.	١٩٦٢	لاووس	٧٦

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
٧٧	مصر	١٩٥٦	تهديد نووي، قوات أرضية، الطلب من السوفيت عدم التدخل في أزمة السويس، قيام المارينز بإخلاء المنطقة من الأجانب.
٧٨	لبنان	١٩٥٨	قوات أرضية، قوات بحرية، قمع المارينز للثائرين.
٧٩	العراق	١٩٥٨	تهديد نووي، إنذار العراق بعدم اجتياح الكويت.
٨٠	الصين	١٩٥٨	تهديد نووي، مطالبة الصين بعدم التحرك ضد تايوان.
٨١	باناما	١٩٥٨	قوات أرضية، مظاهرات ضد رفع العلم تؤدي إلى مواجهات عنيفة.
٨٢	باناما	١٩٦٤	قوات أرضية، باناميون يفتحون النار لاسترجاع القناة.
٨٣	إندونيسيا	١٩٦٥	مليون قتيل في الانقلاب الذي دعمته الـ"سي آي أي".
٨٤	الدومينيك	١٩٦٥-١٩٦٦	قوات أرضية، قصف، إنزال لقوات المارينز في أثناء الحملة الانتخابية.
٨٥	غواتيمالا	١٩٦٦-١٩٦٧	"القبعات الخضر" يتدخلون ضد المتمردين.
٨٦	ديترويت	١٩٦٧	قوات أرضية، مواجهة بين الجيش والمواطنين السود، ٤٣ قتيلاً.
٨٧	الولايات المتحدة	١٩٦٨	قوات أرضية، انتشار ٦١ ألف جندي في البلاد بعد اغتيال مارتن لوثر كينغ.
٨٨	كمبوديا	١٩٦٩-١٩٧٥	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، مليونا قتيل في ٦ سنوات من القصف، المجاعة والفوضى السياسية.
٨٩	عمان	١٩٧٠	الولايات المتحدة تقود عملية إنزال القوات البرية الإيرانية.
٩٠	لاووس	١٩٧١-١٩٧٣	الولايات المتحدة تقود عملية اجتياح الفيتنام الجنوبي. "سجادة قنابل" في المناطق الريفية.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
٩١	داكوتا الجنوبية	١٩٧٣	الجيش يقود حصار لاكوتاس في واندود كني.
٩٢	الشرق الأوسط	١٩٧٣	تهديد نووي، حذر عالمي في أثناء حرب ١٩٧٣ .
٩٣	تشيلي	١٩٧٣	الـ"سي آي أي" تدعم إنقلاباً أسقط الرئيس الماركسي المنتخب (سلفادور الليندي).
٩٤	كمبوديا	١٩٧٥	قوات أرضية، قصف، غاز. تفتيش مركب بحري، وقوع ٢٨ قتيل في حادثة هيليكوبتر.
٩٥	أنغولا	١٩٧٦-١٩٩٢	الـ"سي آي أي" تساعد المتمردين المدعومين من قبل إفريقيا الجنوبية.
٩٦	إيران	١٩٨٠	قوات أرضية، تهديد نووي، فشل محاولات القصف، محاولة تحرير الرهائن في السفارة، سقوط ٨ جنود في حادثة هيلكوبتر، إنذار السوفييت بعدم التدخل في الثورة.
٩٧	ليبيا	١٩٨١	تدمير مركبين بحريين ليبيين في أثناء المناورات.
٩٨	سلفادور	١٩٨١-١٩٩٢	قوات أرضية، بعث مستشارين، تحليق جوي لدعم الحرب على المتمردين، اشتباكات قصيرة بسبب الرهائن.
٩٩	نيكاراغوا	١٩٨١-١٩٩٠	قوات بحرية، الـ"سي آي أي" تدير عملية إنزال المبعدين المعادين للثورة وتزرع ألغاماً ضد القوات الثورية.
١٠٠	لبنان	١٩٨٢-١٩٨٤	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، قوات المارينز تطارد منظمة التحرير الفلسطينية وتساعد ميليشيا الكتائب. المواقع السورية والوطنية اللبنانية تتعرض لقصف القوات البحرية المسلحة.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
١٠١	هوندوراس	١٩٨٣-١٩٨٩	قوات أرضية، المساعدة على بناء قواعد بالقرب من الحدود.
١٠٢	غرانادا	١٩٨٣-١٩٨٤	قوات أرضية، قصف، دخول الجزيرة بعد ٤ سنوات من الثورة.
١٠٣	إيران	١٩٨٤	تحليق طيران، إسقاط طائرتين إيرانيتين في الخليج العربي.
١٠٤	ليبيا	١٩٨٦	قصف، قوات بحرية، ضربات جوية لإسقاط الحكومة الوطنية.
١٠٥	بوليفيا	١٩٨٦	قوات أرضية، الجيش يسهم في الحملة ضد الكوكائين.
١٠٦	إيران	١٩٧٨-١٩٨٨	قوات بحرية، قصف، الولايات المتحدة تتدخل لصالح العراق في الحرب.
١٠٧	ليبيا	١٩٨٩	تدمير مركبين بحريين ليبيين.
١٠٨	الجزر العذارى	١٩٨٩	قوات أرضية، مشاكل مع السكان السود في سانت كروا بعد الاعصار.
١٠٩	الفيلبين	١٩٨٩	تحليق طيران، غطاء جوي لحماية الحكومة من خطر الانقلابات.
١١٠	باناما	١٩٨٩-١٩٩٠	قوات أرضية، قصف، ٧٢ ألف جندي يطردون الحكومة الوطنية، توقيف القادة، أكثر من ٢٠٠٠ قتيل.
١١١	ليبيريا	١٩٩٠	قوات أرضية، إخلاء المنطقة من السكان الأجانب.
١١٢	السعودية	١٩٩٠-١٩٩١	قوات أرضية، طيران، احتجاج على العراق بعد غزو الكويت، ٤٥٠ ألف جندي أرسلوا إلى عمان، قطر، البحرين، الإمارات،إسرائيل.
١١٣	العراق	١٩٩٠-١٩٩١	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، حصار المرافئ العراقية والأردنية، ضربات جوية. أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل، إنشاء منطقة حظر جوي في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، تدمير شامل للقوة العراقية.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
١١٤	الكويت	١٩٩١	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، عودة العائلة المالكة الكويتية.
١١٥	لوس أنجلوس	١٩٩٢	قوات أرضية، الاستعانة بالجيش والمارينز لقمع المظاهرات ضد الشرطة.
١١٦	الصومال	١٩٩٢-١٩٩٤	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، احتلال من قبل الأمم المتحدة تحت إمرة الولايات المتحدة في الحرب الأهلية. حملة على زمرة مسلحة في مقاديشو.
١١٧	يوغوسلافيا	١٩٩٢-١٩٩٤	قوات بحرية، حصار حلف الأطلسي لصربيا ومونتينيغرو.
١١٨	البوسنة	١٩٩٣-١٩٩٥	طيران، قصف، منطقة حظر جوي في الحرب الأهلية. إسقاط طائرات، قصف على الصرب.
١١٩	هاييتي	١٩٩٤-١٩٩٦	قوات أرضية، قوات بحرية، حصار على الحكومة العسكرية. بعث قوات لإعادة الرئيس أريستيد إلى الحكم بعد الانقلاب.
١٢٠	كرواتيا	١٩٩٥	قصف، الاعتداء على المناطق الجوية الصربية في كرايينا قبل الهجوم الصربي.
١٢١	زائير(كونغو)	١٩٩٦-١٩٩٧	قوات أرضية، بعث قوات المارينز إلى مخيمات اللاجئين الهوتو في رواندا، في المنطقة التي بدأت فيها الثورة الكونغولية.
١٢٢	ليبيريا	١٩٩٧	قوات أرضية، الجنود يطلقون النار في أثناء إخلاء الأجانب للمنطقة.
١٢٣	ألبانيا	١٩٩٧	قوات أرضية، الجنود يطلقون النار في أثناء إخلاء الأجانب للمنطقة.
١٢٤	السودان	١٩٩٨	صواريخ، الهجوم على مصنع أدوية، أعتقد أنه مصنع "إرهابي" لتصنيع مادة النورو توكسيك.

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
١٢٥	أفغانستان	١٩٩٨	صواريخ، الهجوم على مخيمات تدريب سابقة لل"سي آي أي" استولت عليها جماعات إسلامية أصولية متهمة بتفجيرات ضد السفارات الأمريكية.
١٢٦	العراق	١٩٩٨	قصف، صواريخ، أربعة أيام من القصف الجوي المكثف بعدما أبلغ مفتشو الأسلحة الأمم المتحدة امتناع العراق بالسماح لهم بدخول بعض المواقع.
١٢٧	يوغوسلافيا	١٩٩٩	قصف، صواريخ. قصف جوي كثيف لحلف الأطلسي بعد رفض صربيا الانسحاب من كوسوفو.
١٢٨	اليمن	٢٠٠٠	قوات بحرية، هجوم انتحاري ضد الباخرة الأميركية "كول".
١٢٩	مقدونيا	٢٠٠١	قوات أرضية، قوات حلف الأطلسي تعيد المتمردين الألبان وتنزع سلاحهم جزئياً.
١٣٠	الولايات المتحدة	٢٠٠١	قطع بحرية، قوات بحرية، رد على خطف للطائرات.
١٣١	أفغانستان	٢٠٠١	استنفار شامل للولايات المتحدة ضد (طالبان) و(بن لادن).
١٣٢	العراق	٢٠٠٣	إسقاط النظام العراقي، واحتلال العراق بأكمله في نيسان ٢٠٠٣ .

الملحق رقم (12) لائحة ببعض أسماء المحافظين الجدد ومراكزهم

	الاسم	الصفة
1	ايرونيغ كريستول	مؤسس هذه المجموعة ومجلته (ويكلي ستاندارد)
2	وليام كريستول	ابن ايروينغ كريستول
3	نورمان فود هونس	محرر مجلة " انكاونتر"
4	ميدج ديكتر	زوجة نورمان فود هوتس .
5	فرانك غافني	من مركز السياسة الأمنية (تأسيس 1988)
6	روبرت كاغان	صاحب كتاب " الجنة والقوة : أميركا وأوروبا في العالم الجديد)
7	فكتوريا نولاند	زوجة كاغان (مستشارة ديك تشيني في الشؤون الخارجية)
8	تشارلز كراوتهامر	من " الواشنطن بوست "
9	ريتشارد بيرل	رئيس مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون/ومن رؤساء معهد انتربرايز.
10	اليوت كوهين	من لجنة سياسة الدفاع .
11	بول وولفرويتز	نائب وزير الدفاع الأمريكي
12	اليوت ابرامز	القومي المسؤولية عن شؤون الشرق الأوسط في مجلس الام
13	جون بولتون	صديق لوليام كريستال ونائب وزير الخارجية الأميركية .
14	اولفر نورث	من المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي .
15	دونالد رامسفيلد	وزير الدفاع
16	ديك تشيني	نائب الرئيس بوش
17	ميراف فير مزر	مسؤولة عن شؤون إسرائيل والعرب في منتدى الشرق الأوسط . مرتبطة بشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي

18	ديفيد فيرمزر	زوج ميراف .من معهد انتربرايز التابع لبيرل .
19	دينيس روس	من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط
20	وليام سباير	من " نيويورك تايمز "
21	روبرت باتلر	من "وول ستريت جورنال "
22	يوسف شيرن	من كتاب خطبات جورج بوش .
23	متيو سكالى	من كتاب خطابات جورج بوش
24	جون مكونل	كاتب خطبات ديك تشيني .
25	لويس ليبي	رئيس غرفة عمليات ديك تشيني .
26	جاي غارنر	رئيس الإدارة المدنية في العراق بعد الاحتلال قبل بول بريمر / مقرب من وولفوويتز .
27	هنري كيسنجر	وزير الخارجية الأمريكية الأسبق .
28	دان كويل	نائب رئيس أمريكي سابق
29	جيمس شليسنجر	وزير دفاع سابق .
30	هارولد براون	وزير دفاع سابق
31	نوت جنجريتش	متحدث سابق باسم مجلس النواب
32	جيب بوش	أخ جورج بوش
33	فرانسيس فوكوياما	صاحب كتاب " نهاية التاريخ "
34	كارل روف	المستشار السياسي للرئيس بوش
35	مايكل ليدين	من المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي
36	كوندوليزا رايس	مستشارة شؤون الامن القومي للرئيس الأمريكي بوش

37	دانيال بايبس	مدير المعهد الأمريكي للسلام
38	جيمس وولسي	رئيس وكالة الاستخبارات المركزية سابقا (السي .اي .اي) .
39	ابرام شولسكي	مدير مكتب المهمات الخارجية في وزارة الدفاع .
40	غاري شميث	المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد .
41	جون برينلن	رئيس مركز دمج خطر الإرهاب .
42	دوغلاس فايث	وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة
43	كن ادلمان	صديق قديم وزميل لرامسفيلد .
44	توم فولي	رئيس سابق لمجلس النواب وعضو مجلس سياسة الدفاع التابع لبيرل .
45	بروس جاكسون	من مشروع القرن الأميركي الجديد .
46	لويس ليمان	من مشروع القرن الأميركي
47	مارك غير سون	من مشروع القرن الأميركي
48	مايكل مويس	عمل في إدارة الرئيس ريغان ويرتبط بعلاقات وثيقة مع بيرل وفيث.
49	بيتر رودمان	
50	روبرت ساتلوف	معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط (مدير تنفيذ ل9 سنوات)
51	باتريك كلاوسون	نائب مدير واشنطن لسياسة الشرق الاوسط
52	مايكل روبين	خبير في معهد اميركي انتربرايز (مع بيرل)
53	هيرمان كاهن	مؤسس معهد هدسون (عام 1961)

ملحق رقم (13): الإعلان الإمبراطوري الأمريكي: 2002/10/05

"إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساسًا على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم؛ ذل

ك التعاون الذي سيعكس مزجًا بين القيم الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى. وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل هذا العالم أكثر أمنا، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي.."

وردت هذه الفقرة فى مقدمة وثيقة خاصة صادرة في سبتمبر 2002 عن الرئاسة الأمريكية بشأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية فى المرحلة المقبلة.

وقد حددت الوثيقة محاور هذه الاستراتيجية على النحو التالى:

*تعزيز الكرامة الإنسانية
*التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب
*نزع فتيل الصراعات الإقليمية
*منع أعدائنا من تهديدينا
*تدشين عهد اقتصادي جديد
*توسيع دائرة التنمية
*التعاون مع المؤسسات المركزية
*تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

تعزيز الكرامة الإنسانية

الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها الدفاع عن "الحرية" و"العدل"؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض. فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في "تحرير" أبنائه من الفقر والظلم والعنف. ومن ثم يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان.

والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وخير دليل على ذلك ما نلمسه في التجربة الأمريكية، التي تمثل صرحًا عظيمًا للديمقراطية، حيث تتعايش وتتآلف جميع الأجناس من شتى بقاع الأرض؛ بغض النظر عن دياناتهم وعرقياتهم.

واقتناعًا بمبادئ "الحرية" و"العدل"، قامت الإدارة الأمريكية بتشجيع وتأييد حركات "التغيير" التي تسعى حثيثًا وراء تلك المبادئ، مثلما حدث في أوربا الشرقية بين عامي 1989 و1991، أو مثلما حدث في بلجراد في عام 2000.

ولذا فإن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بد أن تنبع من المعتقدات الأمريكية الراسخة في "العدل" و"الحرية". فتلك المعتقدات هي التي ستقود ممارسات الإدارة الأمريكية تجاه العالم بأسره.

وبناء على هذا، ستتخذ الإدارة الأمريكية الخطوات التالية:

– إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية؛ وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.
– استخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم "الحرية".
– تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية.
– بذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية..

التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب

في خطبة للرئيس جورج دبليو بوش يوم 14 سبتمبر 2002، صرح بأن: "مسئوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية، وتخليص العالم منها. فقد ابتدأ الآخر بالصراع؛ ونحن الذين سننهيه؛ وفي الوقت الذي يروق لنا". إن حرب الإرهاب الحالية مختلفة كل الاختلاف عن أي حرب أخرى مرت علينا عبر التاريخ. فالعدو في هذه المرة لا يتمثل في دولة بعينها أو في نظام بعينه؛ وإنما هو غير مرئي؛ ويمتد خطره إلى أمد طويل غير محدد.
وتصير الأولوية الأولى والأسمى للإدارة الأمريكية هي القضاء على المنظمات الإرهابية المعروفة عالميًا، ثم تحطيم قياداتها.. وبعد ذلك خنقها تمويليًا. وبالطبع لن تنسى الإدارة الأمريكية دور أصدقائها الأعزاء –أو شركائها الإقليميين– في المساهمة في تلك المهمة.
ومن خلال ذلك ستتبع الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب؛ وستتمثل هذه الخطة في التالي:
– التركيز على تلك المنظمات الإرهابية المنتشرة عالمياً؛ وعلى أي إرهابي أو أي دولة داعمة للإرهاب، وداعمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.
– التخلص من التهديد وإزاحته من قبل أن يصل إلى الأراضي الأمريكية.
– شن "حرب الأفكار" من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي؛ ومن خلال تأييد الحكومات "المعتدلة" خاصة في العالم الإسلامي؛ وأخيراً من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية.
وترى الإدارة الأمريكية أن أفضل طرق الدفاع تتلخص في توفير هجوم فعال، وأمن داخلي قوي يمكنه ردع أي هجوم. ولن تنسى – في خضم كل ذلك– أن تستعين بالدول الصديقة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى الهدف المنشود. فالكل سيشارك في مطاردة الإرهابيين؛ وفي إعادة تعمير أفغانستان حتى لا تصير مرة أخرى بؤرة للإرهاب..
نزع فتيل الصراعات الإقليمية
الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة –في حالة اندلاع الصراعات الإقليمية– بالعمل مع الدول الصديقة والشريكة في سبيل رفع المعاناة عن الشعوب وإعادة الاستقرار. ومن ثم، فعليها أن تأخذ المبدأين الإستراتيجيين التاليين في الاعتبار:

1– استثمار الوقت والثروات في إقامة علاقات دولية، يمكنها أن تسهم في حل الأزمات المحلية فور اندلاعها.
2– مد يد العون إلى تلك الدول غير الراغبة وغير المستعدة لمساعدة أنفسها.
ولدينا مثل حي وواضح في الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث تقوم الولايات المتحدة بالعمل مع دولة إسرائيل –بحكم صلتها الوطيدة بها– وكذلك مع الدول العربية القريبة، من أجل تسوية الصراع. فهي تؤمن بإيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، تقف جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية؛ حيث يظلهما السلام والأمن. وهي على استعداد تام لتقديم كل الدعم لإيجاد الدولة الفلسطينية، ولكن بشرط: وهو أن يبدي الفلسطينيون بالمثل استعدادهم لاعتناق الديمقراطية ومحاربة الفساد والإرهاب.
وإسرائيل –بدون شك– لها دور أساسي في إيجاد تلك الدولة على أرض الواقع. فهي ملزمة بالانسحاب إلى ما قبل حدود 28 سبتمبر 2000، وتنفيذ توصيات لجنة ميتشل، ووقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وهنا تأتي الفرصة لتدخل الولايات المتحدة، ومطالبة إسرائيل بالامتثال إلى كل ما سبق ذكره.
ولنا في الصراع الهندي الباكستاني مثل آخر، حيث تقوم الإدارة الأمريكية بتوطيد علاقاتها الثنائية مع الهند ومع باكستان في آن واحد؛ مما سهل عليها الأمر بعد ذلك في لعب دور حيوي وبارز في فض النزاعات الهندية الباكستانية التي تندلع من وقت إلى آخر. وكان توطيد العلاقة مع باكستان قائماً على اختيار الأخيرة المشاركة في الحرب ضد الإرهاب، بينما كان توطيد العلاقة مع الهند قائماً على شغف الأخيرة وتحمسها لأن تكون واحدة من أعظم النظم الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وفي أمريكا اللاتينية سعت الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات مع المكسيك والبرازيل وشيلي وكولومبيا.. في سبيل خلق منطقة ديمقراطية حقيقية، يصير فيها التدخل الأمريكي سبباً وحافزاً للأمن والرخاء، وهازماً لجميع مظاهر المخدرات والإرهاب وجماعات العنف غير المشروعة، مثل الحال في كولومبيا.

وأخيراً في أفريقيا ستعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من أجل انتشال القارة الأفريقية من المرض والفقر والحرب؛ ومن ثم تأهيلها لتكون تربة خصبة قابلة للسلام والحرية والرخاء. فأفريقيا الحالية –بمرضها وفقرها وجوعها– إنما تهدد قيمة أمريكية أساسية، ألا وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية. كما أنها تنذر باستشراء الإرهاب، وهو ما يهدد الأولوية الإستراتيجية الأمريكية التي تتمثل في محاربة الإرهاب..

منع أعدائنا من تهديدنا

وفي خطبة ألقاها جورج دبليو بوش في نيويورك في يونيو 2002، أوضح قائلاً: "إن الخطر الأعظم على الحرية يتمثل في التقاء الراديكالية بالتكنولوجيا. عندما تجتمع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية –بالإضافة إلى تكنولوجيا الصاروخ الباليستي– في أيدي الدول الضعيفة، أو حتى في أيدي الجماعات الصغيرة، تتحول تلك الدول أو تلك الجماعات إلى قوة خارقة وقادرة على ضرب الدول الكبيرة".

إن التحديات الحالية التي تفرضها "الدول المارقة"، والتي يفرضها الإرهابيون، جعلت البيئة الأمنية أكثر تعقيداً وأكثر خطورة. فأعداء اليوم لديهم القابلية والاستعداد لامتلاك الأسلحة المدمرة التي لا تتوفر إلا للدول العظمى. وفي التسعينيات من القرن الماضي، بدأنا نشهد بروز مجموعة من الدول المارقة التي –رغم اختلافها– تتشارك في العديد من الصفات. فهي:

1- تروع شعوبها.

2- تتجاهل القانون الدولي، وتخرق المعاهدات الدولية، وتهدد جيرانها.

3- تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

4- تمول الإرهاب في العالم كله.

5- ترفض القيم الإنسانية الأساسية.

6- تكره الولايات المتحدة الأمريكية، وتُبغض كل مواقفها وممارساتها.. ومن أمثال تلك الدول: العراق وكوريا الشمالية.

ولذا ستصير الإدارة الأمريكية ملزمة باتباع إستراتيجية معينة لمواجهة أسلحة الدمار الشامل؛ وهي ستتضمن الآتي:

- بذل جهود إيجابية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الخطر قبل وصوله إلى الأراضي الأمريكية.

- منع الدول المارقة ومنع الإرهابيين من الحصول على كل من المواد والتكنولوجيا والخبرة الضرورية لأسلحة الدمار الشامل؛ وذلك من خلال الحد من التسلح، والحد من التصدير متعدد الأطراف، والحد من الأخطار.

- إدارة فعالة للتجاوب والتفاعل مع عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل.

فعلى الولايات المتحدة أن تؤهل نفسها للرد على ما ينتج عن استخدام تلك الأسلحة من آثار وعواقب، سواء كان ذلك الاستخدام ضد أهداف أمريكية في الداخل أو في الخارج. كما عليها أن تؤهل نفسها لمساعدة الأصدقاء والشركاء إذا ما تعرضوا للهجوم.

وتبعاً لطبيعة العدو الحالي فإن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في الاعتماد فقط على "سياسة رد الفعل" كما كانت تفعل في السابق؛ باختصار..هي لا تستطيع أن تنتظر العدو لكي يبدأ بالضرب أولاً.

- الكف عن المفاهيم التقليدية للردع الذي لم يعد يمثل دفاعاً فتاكاً، كما كان الأمر من قبل في أثناء الحرب الباردة. فالردع المعتمد فقط على التهديد بالانتقام، لم يعد ذا تأثير على قادة الدول المارقة الذين

يقامرون بحياة شعوبهم وثروات بلادهم. كذلك فإن أسلحة الدمار الشامل -التي كانت في يوم ما تستعمل كملاذ أخير- صارت الآن رهن إشارة الدول المارقة.
- منع الدول المارقة من الانتصار على التفوق التقليدي للولايات المتحدة.
إن عدو اليوم لا يستخدم الأساليب التقليدية في الهجوم؛ لأنه يعلم جيداً أن تلك الأساليب مصيرها الفشل. ومن ثم، فهو يعتمد أكثر على عمليات الإرهاب، وعلى أسلحة الدمار الشامل التي يسهل احتواؤها وتخبئتها. أما هدف هجمات ذلك العدو فيتمثل في القوات الأمريكية والمدنيين الأمريكيين.
وبناء على ذلك، يتحتم على الإدارة الأمريكية أن يكون لديها من الضربات الوقائية ما يدفع عنها تلك الهجمات الإرهابية..
تدشين عهد اقتصادي جديد
مما لا شك فيه أن الاقتصاد العالمي القوي سيؤثر بالإيجاب على الأمن القومي الأمريكي، فإذا نما الاقتصاد العالمي واشتد صلبه من خلال تشجيع "حرية السوق" و"حرية التجارة"، زادت الرواتب والدخول، وزادت فرص العمل؛ الأمر الذي سيسمح للشعوب بانتشال أنفسها من الفقر، من خلال مواجهة الفساد وتدعيم الحياة الحرة.
إن التاريخ يعطي للعالم كله درسًا أساسيًا في الحياة: وهو أن اقتصاديات السوق الحرة (المتحررة من يد الحكومة) أفضل الاقتصاديات لإيجاد الأمن والرخاء. ومن ثم، فإن السياسات التي تشجع "اقتصاد السوق" مناسبة لجميع الدول: الصناعية، والمتخلفة، والنامية.
وعودة الرخاء الاقتصادي في اليابان وأوربا إنما هو أمر أساسي لتغذية المصالح الأمنية الأمريكية. فالإدارة الأمريكية ترغب في إنعاش اقتصاد حلفائها، ليس فقط من أجل سلامة الحلفاء، بل أيضاً من أجل سلامة الاقتصاد العالمي، والأمن العالمي.
إن توفير الاستقرار في الأسواق الناشئة يعتبر أيضاً من أولويات الإدارة الأمريكية، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية عالمية. وهذا الاستقرار لن يتأتى إلا من خلال تدفق رءوس الأموال في الدول ذات الأسواق الناشئة، وهو ما يمهد لها الطريق للاستثمار وتقليل نسبة الفقر. ومن ثم، تعمل الولايات المتحدة على دعم تلك الأسواق، ومدها بالتدفقات الكبيرة لرءوس الأموال، وبأقل خسارة.
ومن أجل دفع "السوق الحرة" إلى الأمام قامت الولايات المتحدة بتقديم الإستراتيجية التالية:
- الأخذ بالمبادرة العالمية: وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكية في الدوحة -في نوفمبر 2001- عندما قامت بتدشين مفاوضات عالمية جديدة للتجارة؛ ذات أجندة متميزة في الزراعة والصناعة والخدمات، والتي من المفترض أن يتم العمل بها في عام 2005.
- الأخذ بالمبادرات الإقليمية: حيث قامت الولايات المتحدة بالموافقة على تدشين منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين، على أن تبدأ واقعياً في عام 2005.
- الإسراع في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية: فاعتماداً على اتفاق التجارة الحرة الذي عقد بين الولايات المتحدة والأردن في عام 2001 تستهدف الإدارة الأمريكية -في هذا العام- أن تنتهي من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شيلي وسنغافورة. فالهدف هو إقامة اتفاقيات تجارية مع مجموعات مختلفة من الدول الصناعية والدول النامية في شتى مناطق العالم. وسيكون التركيز مبدئياً على أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والمغرب وأستراليا.
- تجديد الشراكة التنفيذية-التشريعية: ستعمل الإدارة الأمريكية مع الكونجرس من أجل تشريع اتفاقيات تجارية جديدة، على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي؛ وذلك تحت مظلة قانون "ترويج التجارة".
- تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية: إن السياسات التجارية تستطيع أن تساعد الدول النامية في تدعيم كل من الحقوق الملكية، والمنافسة، وسيادة القانون، والاستثمار، ونشر العلم والمعرفة، والتفاعل الإقليمي.. كل هذا سيؤدي إلى توفير الرخاء والتنمية والثقة في الدول النامية.
ومثالا على ذلك تعمل الولايات المتحدة حالياً على تنفيذ قانون "تنمية أفريقيا" الذي سيربط جميع منتجات الدول الأفريقية جنوب الصحراء تقريبا (53 دولة) بالسوق.
- وضع اتفاقيات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة: من أولويات الإدارة الأمريكية حل

النزاعات القائمة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وكندا، والمكسيك. وأيضاً منع وردع التجسس الصناعي الدولي الذي يجهض المنافسة العادلة.
– مساعدة المصانع المحلية والعمال على التأقلم مع ديناميكية الأسواق المفتوحة: وهو ما يضمن عدم تضرر العمال الأمريكيين بسبب تطبيق بنود التجارة الحرة.
– حماية البيئة والعمال: وذلك من خلال تضمين المسائل المتعلقة بالعمال والبيئة في مفاوضات التجارة الأمريكية؛ ومن ثم إيجاد "شبكة" صحية بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين منظمة التجارة الدولية.

– تدعيم وتحسين الأمن الطاقي: وذلك من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء التجاريين ومنتجي الطاقة على توسعة مصادر وأنواع الطاقة العالمية المتوفرة لدى الولايات المتحدة.
ولا تنسى الإدارة –في خضم التنمية الاقتصادية– أن تضبط تركيز الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري الذي سوف ينتج من تلك التنمية؛ ومن ثم احتواءه بدرجة معينة تمنع التدخلات الآدمية الشرسة في المناخ العالمي..
توسيع دائرة التنمية
من أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم إدخال جميع فقراء العالم في دائرة متسعة للتنمية. وللأسف فقد ثبت فشل سياسة المعونات في رفع الفقر عن الدول النامية؛ ذلك لأن نتائج المعونات كانت تُحسب دائماً من خلال الدولارات التي تُدفع من قبل المانحين، بدلاً من أن تُحسب من خلال معدلات التنمية في الدول المتلقية للمعونات. ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية ضرورة تغيير أهداف تقديم المعونات، والإستراتيجيات الممهدة لتلك الأهداف. وقد وضعت الولايات المتحدة –بجانب الدول الصناعية الكبرى– هدفاً طموحاً أمام أعينها؛ وهو: مضاعفة حجم اقتصاد أكثر الدول فقراً في العالم، عبر عشر سنوات. وهذه هي الإستراتيجيات التي ستتبعها للوصول إلى ذلك الهدف:
– تقديم المساعدات والمعونات لتلك الدول فقط التي تتبع منهجاً إصلاحياً صحيحاً: فتبعاً لحساب "تحدي الألفية" (Millennium Challenge Account) ستسعى الإدارة الأمريكية إلى دفع بلايين الدولارات لإقامة مشروعات تنموية في تلك البلدان ذات الحكومات العادلة التي تستثمر في شعوبها، والتي تشجع الحرية الاقتصادية.
– تحسين فعالية البنك الدولي والبنوك التنموية الأخرى في رفع المستويات المعيشية: وقد قامت الإدارة الأمريكية– حيال ذلك– برفع الدعم الأمريكي لرابطة التنمية الدولية IDA بنسبة 18% (وهو البنك الدولي الذي يمول الدول الأكثر فقراً)، وكذلك للبنك الأفريقي للتنمية. وكل ذلك يتم على شرط هو: أن تقاس كل المعونات والهبات والقروض والمشاريع على حسب مساهمتها في زيادة الإنتاجية في الدول النامية.
– قياس النتائج للتأكد من أن المعونات التنموية تؤثر بالإيجاب على حياة أكثر الناس فقراً في العالم.
– التركيز على الهبات أكثر من القروض: حيث إن الهبات تمثل أفضل طريق لمساعدة الدول الفقيرة على الاستثمار، خاصة في المجالات الاجتماعية، بدون إثقالهم بضغوط الديون التي تتعاظم يوماً بعد يوم.
وتحت إشراف الولايات المتحدة قامت رابطة التنمية الدولية بالفعل برفع حجم الهبات إلى أفقر دول العالم، بهدف مساعدتها في شتى المجالات: التعليم، والصحة، وأمراض الإيدز، والتغذية، والمياه.
– فتح المجتمعات للتجارة والاستثمار: فحرية السوق والتجارة تمثل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.
– تأمين الصحة العامة: فبدونها لا تستطيع التنمية أن تحقق مغزاها. ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بتأييد التمويل العالمي الجديد المقدم لمرضى الإيدز الذي ينظمه أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان.
– التركيز على التعليم الذي لا تصح الديمقراطية ولا التنمية بدونه: وسترفع الولايات المتحدة إسهاماتها التمويلية في مجال التعليم بنسبة 20% على الأقل.

- استخدام العلم في التنمية الزراعية: بهدف القضاء على المجاعات المنتشرة بين 800 مليون فقير، منهم 300 مليون طفل..

التعاون مع المؤسسات المركزية

في 1 يونيو 2002، ألقى بوش خطبة في نيويورك قائلاً: "منذ صعود الدولة القومية في القرن السابع عشر، ونحن لدينا أحسن فرصة لإقامة عالم تتنافس فيه القوى الكبرى في سلام بدلاً من أن تتنافس في الإعداد للحرب".

إن الولايات المتحدة لن تستطيع تنفيذ إستراتيجياتها بدون إقامة تحالفات مع الدول الصديقة في كندا وأوربا؛ وخاصة الأخيرة التي تحتضن أقوى منظمتين عالميتين في العالم: منظمة حلف شمال الأطلسي التي كانت -وما زالت- نقطة ارتكاز للأمن الأوربي الداخلي؛ والاتحاد الأوربي الذي يمثل شريك الولايات المتحدة في التجارة العالمية.

وقد تعرضت منظمة حلف شمال الأطلسي لهجمات 11 سبتمبر، كما تعرضت لها الولايات المتحدة. ومن ثم يتحتم عليها تطوير هياكل وقدرات جديدة في سبيل النهوض بمهمتها تحت الظروف الجديدة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر.

ومن أجل تفعيل التحالف بين الولايات المتحدة وبين منظمة حلف شمال الأطلسي، ستقوم الإدارة الأمريكية بالتالي:

- توسيع عضوية الحلف لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الديمقراطية التي تكون على استعداد لحماية المصالح الأمريكية والأوربية ومصالحها هي أيضاً.
- التأكد من أن قوات الحلف لديها من المعدات والأسلحة ما يؤهلها لخوض الحرب الحالية.
- الاستفادة من التقدم الأمريكي على المستوى التكنولوجي، لإمداد الحلف بكل ما يحتاجه لتقليل المخاطر والثغرات التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة وأوربا.

وعلى المستوى الآسيوي، كانت هجمات 11 سبتمبر سبباً مؤدياً للتحالف الأمريكي الآسيوي. فقامت أستراليا بتدشين اتفاقية الأنزوس لتعلن من خلالها أنها تعرضت بالمثل لهجمات سبتمبر. كما قامت اليابان وجمهورية كوريا -بعد أسابيع من الأحداث- بإمداد الولايات المتحدة بإمدادات عسكرية لوجيستية. وكذلك تلقت الولايات المتحدة مساعدات من تايلاند والفليبين وسنغافورة ونيوزيلندا.

ومن أجل توطيد العلاقات مع الجناح الآسيوي سعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- تأهيل اليابان لأن تلعب دوراً رائداً في الشئون الإقليمية والعالمية.
- العمل مع كوريا الجنوبية لأخذ حذرها من كوريا الشمالية؛ ولكن في نفس الوقت تأهيل المنطقة للاستقرار على المدى البعيد.
- إقامة تحالف أمريكي-أسترالي يمتد لمدة خمسين سنة.
- الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعكس الانتماء الأمريكي للحلفاء الآسيويين.
- تطوير إستراتيجيات إقليمية وثنائية لإحداث تغيير في هذه المنطقة الديناميكية.

ومع روسيا تقوم الولايات المتحدة بتدشين علاقة إستراتيجية جديدة قائمة على حقيقة مركزية؛ وهي أن الولايات المتحدة وروسيا لم يعودا عدوين إستراتيجيين. وقد تبلورت هذه الحقيقة في أثناء "اتفاقية موسكو" بخصوص الحد الإستراتيجي؛ حيث وعدت روسيا بإقامة علاقات إيجابية، وعلى المدى البعيد، مع المجتمع اليورو-أطلنطي والولايات المتحدة.

وقد قامت الإدارة الأمريكية من ناحيتها بعدة خطوات لتدعيم التحالف الأمريكي الروسي:

1- إرساء التعاون بين الدولتين لمواجهة الإرهاب العالمي.

2- التمهيد لدخول روسيا في منظمة التجارة العالمية.

3- تدشين مجلس "حلف الأطلسي-روسيا" بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والحلفاء الأوربيين والولايات المتحدة.

وهذا طبعاً لا ينفي وجود معوقات عديدة، يمكنها أن تثبط من هذا التحالف؛ منها على سبيل المثال:

1- عدم إيمان روسيا الكامل بقيم ومبادئ ديمقراطية السوق المفتوحة.
2- الضعف الروسي الواضح.
3- الرفض الروسي لنشر أسلحة الدمار الشامل.
ولكن بالرغم من ذلك تظل فرص الالتقاء أكبر بين الطرفين.
ومع الهند تجتمع الولايات المتحدة على عدة مصالح مشتركة منها: التدفق الحر للتجارة، ومحاربة الإرهاب، وإيجاد آسيا مستقرة إستراتيجياً، والحرية السياسية، حيث تعتبر الدولتان من أكبر الديمقراطيات في العالم. وبالرغم من عدم اتفاقهما على برامج الهند النووية، فإن الإدارة الأمريكية تنظر اليوم للهند على كونها دولة تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم، حيث تتكون معها مصالح إستراتيجية كثيرة.
ومع الصين تسعى الإدارة الأمريكية إلى تدشين علاقة بنيوية بهدف تغييرها، وتنميتها ديمقراطياً. كما يتعاون الاثنان حيث تلتقي مصالحهما عند محاربة الإرهاب الحالي، وعند دفع الاستقرار في الجزيرة الكورية، وعند التخطيط للمستقبل الأفغاني، وعند صد الأخطار البيئية والصحية مثل انتشار مرض الإيدز.
ومن الجدير بالذكر أن المخاطر عبر الدولية التي تتعرض لها الصين، ستجبرها -عاجلاً أو آجلاً- على أن تصير أكثر انفتاحاً، وأكثر تقبلاً للمعايير الديمقراطية.
ولا تنسى الإدارة الأمريكية أهمية الصين الاقتصادية، وكيف أنها ستستفيد من دخول الصين في منظمة التجارة الدولية؛ وهو ما سيخلق فرصاً أكثر للتصدير الأمريكي، ومن ثم فرصاً أكثر للعمل لدى العمال والزراع الأمريكيين، وكذلك الشركات الأمريكية. ولا غرابة في أن تكون الصين هي رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة؛ حيث يبلغ حجم المعاملة التجارية بين الطرفين 100 بليون دولار سنوياً.
وبالرغم من تواجد أسباب كثيرة لعدم الاتفاق بين الطرفين -منها مشكلة حقوق الإنسان، وتأييد أمريكا للمسألة التايوانية- فإن الإدارة الأمريكية عازمة على تضييق الفجوات مع الصين؛ لأن واقع ما بعد 11 سبتمبر يحتم عليها ذلك..
تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي
بعد أحداث سبتمبر صارت الإدارة الأمريكية ملزمة بالاحتفاظ بقوة دفاعها أكثر مما سبق. ويقف الدفاع عن الولايات المتحدة في الأولوية العسكرية. ومن ثم، تسعى الإدارة الأمريكية إلى ضمان أصدقائها وحلفائها؛ أثناء أي تنافس عسكري في المستقبل؛ وردع أي تهديدات ضد المصالح الأمريكية، ومصالح الشركاء والأصدقاء؛ وهزيمة أي عدو إذا ما فشِل معه سلاح الردع.
إن الجيوش الأمريكية -التي كانت في يوم من الأيام مبنية بهدف ردع جيوش الحرب الباردة- لا بد أن تتحول الآن فتركز أكثر على كيفية اعتداء العدو، بدلاً من التركيز على مكان وتوقيت الاعتداء. ومن أجل مواجهة تحديات الأمن الحالية -التي تولدت بعد أحداث سبتمبر- ستكون الإدارة الأمريكية في حاجة شديدة إلى قواعد ومحطات في أوربا الغربية وفي شمال شرق آسيا؛ بالإضافة إلى ترتيبات وقتية لنشر القوات الأمريكية على المدى البعيد.
قبل الحرب مع أفغانستان كانت تلك المنطقة بعيدة تماما عن اهتمام الإدارة الأمريكية؛ أما الآن.. فقد تغير الوضع تماماً؛ وصار التركيز على نشر القوات الأمريكية في تلك المنطقة.

إن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى تطوير دفاعها من خلال الإستراتيجيات التالية:
- القدرة على الدفاع أولاً عن الأراضي الأمريكية.
- التأكد من وصول الولايات المتحدة إلى ساحات الحروب البعيدة.
- القدرة على الدفاع عن البني التحتية الأمريكية في الفضاء الخارجي.
- تجديد وتطوير القوات المسلحة الأمريكية؛ آخذين بأحدث الأساليب التكنولوجية والعلمية.
- تطوير الطريقة التي تُدار بها وزارة الدفاع؛ خاصة من ناحية الإدارة التمويلية، ومن ناحية التوظيف والإقالة.

- توفير عدة اختيارات عسكرية للرئيس الأمريكي، ليختار منها ما يشاء؛ وهو ما يثبط من إمكانيات الهجوم على الولايات المتحدة أو على الدول الصديقة.
- حرمان الأعداء من الحصول على أي أسلحة تفوق الأسلحة الأمريكية.
- تطوير القدرات الاستخباراتية لكي تتلاءم مع العدو الإرهابي الجديد.
- مزج الدفاع مع المخابرات مع تنفيذ القانون.
- الاعتماد على الدبلوماسية للتفاعل مع الدول الأخرى؛ فالدبلوماسيون الأمريكيون يشكلون الخط الأمامي للمفاوضات المعقدة، والحروب الأهلية، والأزمات الإنسانية.

بذل الجهد في توصيل ثقافة عامة عن "أمريكا" لتتعرف كل شعوب الأرض عليها. فالحرب الدائرة الآن هي حرب أفكار؛ ولا بد أن تكون الغلبة للولايات المتحدة..

المصدر: إسلام أون لاين.نت

ملحق رقم (14): وثيقة من أدراج وكالة المخابرات المركزية الأميركية تستشـــرف أحـــوال العالـــم في عــــــام 2015

تحولت وكالة الإستخبارات الأمريكية إلى بعبع يخيف الكثير من دول العالم , و تعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات الخاصة الإستشرافية التي أعدتها وكالة الإستخبارات الأمريكية قبل سنوات , و تفرج عليها " الجزائر تايمز " و تحاول الدراسة إستقراء منحنيات السياسة و التحولات في العالم في العام 2015 .., و تعد "الجزائر تايمز" بإماطة اللثام عن كثير من الدراسات التي خصصت للعالم العربي والإسلامي , ليتعرف القارئ الكريم على آليات التفكير الأمريكي المسكون بإحتلال الماضي والراهن والمستقبل على السواء . و لم تلمح هذه الدراسة إلى غزو أمريكا للعراق , لأن مركز الأبحاث في وكالة الإستخبارات الأمريكية لا يصنع القرار , بل يرسم طبيعة المشهد السياسي , و على الدوائر الأخرى كالرئاسة و وزارة الدفاع و اللوبي الصهيوني و الشركات المتعددة الجنسيات و الأجهزة الأمنية الأخرى أن تقرر ما الذي يجب فعله في ضوء تقارير ودراسات الإنتليجانسيا الأمنية الأمريكية .________________ وجاء في الدراسة التي أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية، وتستشرف آفاق مستقبل النظام العالمي الجديد ودور الولايات المتحدة حتى عام 2015، ان النفط سيواصل الاحتفاظ بأهميته كمصدر رئيسي للطاقة رغم انحسار أهميته كمصدر رئيسي لدخل بعض الدول التي تنتجه. وأشار التقرير الى عدة عوامل اعتبر أنها ستحدد ماهية الأوضاع التي سيكون عليها العالم في عام 2015، وهذه العوامل هي: السكان والموارد الطبيعية والبيئة وتطور العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد العالمي والعولمة والسياسات الوطنية والدولية والنزاعات المستقبلية ودور الولايات المتحدة كقوة عظمى. ويشير التقرير في بدايته الى التغيير الذى طرأ على أسلوب وضعه، مقارنة بالأسلوب الذي استند اليه تقرير مشابه صدر في عام 1997 عن العالم في عام 2010. فخلال الأعوام الأربعة الماضية تبين أن ظاهرة العولمة باتت عاملا أكثر قوة في توقع ما سيكون عليه العالم في عام 2015،

كما أن التحولات الاقتصادية العالمية بما فيها التطورات التي شهدتها منظمة التجارة العالمية، اضافة الى انتشار تقنية المعلومات باتت تلعب دورا أهم مما توقعه تقرير عام 1997، الذي لم يتنبأ بالأزمة الاقتصادية التي عصفت ببعض الدول الآسيوية. ويلقي التقرير الأميركي ثقلا أكبر على أهمية السياسات التي ستتبعها الدول على المستوى الداخلي أو وهي تتعامل مع قضايا عالمية، كما يؤكد على أهمية كل من فرص التعاون بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وتطور أساليب السيطرة على شبكات الاجرام والارهاب الدولية. ويؤكد التقرير أهمية دور العلم والتكنولوجيا كعامل أساسي في التنمية الدولية، اضافة الى الأهمية المتزايدة لتقنية المعلومات والتقنية الدوائية وغيرها من التقنيات الحديثة التي يتوقع أن تشهد تطورا كبيرا حتى عام 2015. كما يشدد التقرير على الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة خلال السنوات المقبلة، وهو الأمر الذي اتضح جليا خلال الأعوام الأربعة الماضية منذ اعداد التقرير السابق، مشيرا الى أن حدة الجدل بشأن تأثير "الهيمنة الأميركية" على سياساتها الداخلية والخارجية ستتصاعد في العديد من الدول. تحديات المياه ويستعرض التقرير التطورات التي سيشهدها عدد من المجالات الحيوية كالسكان والموارد الطبيعية وتحديدا المياه والغذاء والطاقة والبيئة، كما يتناول قضايا ومناطق النزاع المحتملة، اضافة الى انتشار المعلومات وتعاظم النفوذ الصيني وانحسار النفوذ الروسي. وتوقع التقرير أن يرتفع عدد سكان الأرض من 16 مليار نسمة في عام 2000 الى ما يقرب من 27 مليار نسمة في عام 2015، وأن يشهد معل الأعمار ارتفاعا في معظم دول العالم، مع ملاحظة ان نسبة كبيرة من زيادة السكان ستكون في الدول النامية. وبالنسبة للموارد الطبيعية والبيئة، يتوقع التقرير الأميركي أن يسد اجمالي الناتج العالمي من الغذاء حاجة السكان المتزايدة، لكن المشاكل المتعلقة بضعف البنى التحتية وسوء التوزيع وحالات التوتر السياسي والفقر ستؤدي الى سوء تغذية في بعض أنحاء الصحراء الأفريقية ، كما ستظهر حالات من المجاعة في الدول ذات الأنظمة السياسية المستبدة أو تلك التي تعاني من نزاعات داخلية. وتوقع التقرير أنه بالرغم

من زيادة معدلات الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 50 في المائة خلال الأعوام المقبلة، الا أن موارد الطاقة ستكون كفيلة بسد الحاجة، مشيرا الى أن ما يقل عن 80 في المائة من كميات النفط و 95 في المائة من الغاز ما تزال في جوف الأرض. ان منطقة الخليج ستواصل الاحتفاظ بأهميتها كأهم مصدر للنفط العالمي، الا أن سوق الطاقة قد يلجأ لأسلوبين في التوزيع: الأول يوفر حاجة كبار المستهلكين (بمن فيهم الولايات المتحدة) من احتياطيات حوض الأطلسي، والثاني يوفر بدرجة رئيسية حاجة السوق الآسيوية (وخاصة الصين والهند) من نفط منطقة الخليج، والى حد ما أقل أهمية من منطقة قزوين ووسط آسيا. وبخلاف التنبؤات المتعلقة بالغذاء والطاقة، ستمثل تحديات المياه شأنا عظيم الأهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشبه الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا وشمال الصين. حيث يتوقع التقرير أن تشتد حدة الخلافات الاقليمية بشأن المياه مع حلول عام 2015. وتنبأ التقرير الأميركي أن يتعاظم تأثير ثورة المعلومات وتقنياتها ليشمل مجالات أخرى من العلوم والتكنولوجيا، وأن يكون لتكنولوجيا المعلومات أثر كبير أشبه بالأثر الذي خلفته الثورة الصناعية خلال أواسط القرن الثامن عشر. كما توقع بأن يتأثر الاقتصاد العالمي والعولمة بشكل كبير بحرية تدفق المعلومات والأفكار والقيم الثقافية ورأس المال والخدمات والبضائع والبشر، بحيث يكون للاقتصاد العالمي أثره في دعم الاستقرار السياسي في معظم الدول مع حلول عام 2015، رغم أن الفائدة قد لا تشمل الجميع كما يأمل البعض. وأشار التقرير الى أن جميع دول العالم ستواصل الحرص على القيام بدورها على المسرح الدولي، لكن سيطرة الحكومات على تدفق المعلومات والتكنولوجيا والأمراض والمهاجرين والأسلحة والتحويلات المالية ستكون أقل في عام 2015 مما هي عليه الآن. وأوضح التقرير ان الهياكل الدولية التي لا تنتمي لدولة بعينها ابتداء من الشركات وحتى المنظمات غير الربحية ستلعب دورا أكبر في الشؤون المحلية والدولية، وأن طريقة تعامل الدول مع هذه القضايا محليا ودوليا ستبين مدى تأقلمها كدول ومجتمعات مع المتغيرات الدولية. ان الدول التي لا تتوفر لديها أنظمة ادارية فعالة

لن تتمكن من جني ثمار العولمة، كما انها والى حد ما ستعاني من مشاكل داخلية ومع العالم بحيث تتسع الفجوة بين المستفيدين والخاسرين بشكل أكبر مما هي عليه في وقتنا الحالي. وتوقع التقرير أن تؤدي العولمة الى ارتفاع مستوى الشفافية في عملية صناعة القرار الحكومي، بحيث تتأثر قدرة الأنظمة المستبدة في المحافظة على سيطرتها، كما تتأثر العملية التقليدية للتحولات الديمقراطية. مقاومة عملية التحول وفي ما يتعلق بالنزاعات المستقبلية ودور الولايات المتحدة على المستوى الدولي، أشار التقرير الى أن ثلاثة تحديات رئيسية قد تواجه الولايات المتحدة في هذا المجال. أولها التحديات غير المباشرة التي سيشكلها تجنب خصوم الولايات المتحدة الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة معها. فهؤلاء سيلجأون لأساليب متطورة للحد من النفوذ الأميركي وكشف مواطن ضعفه. وثاني تلك التحديات يتمثل في الصواريخ ذات الرؤوس الحربية التي ستحتفظ بها كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية على الأرجح، وربما ايران والعراق، والتي ستشكل تهديدا للولايات المتحدة، خاصة اذا ما وصلت هذه الأسلحة لأيدي المجموعات التي لا تنتمي لبلد معين. وثالث التحديات التي قد تواجهها الولايات المتحدة خلال عام 2015 تتمثل بالقوة العسكرية التي ستواصل بعض الدول الاحتفاظ بها جنبا الى جنب مع مفاهيم وتقنيات الحرب الباردة وما بعدها. ويشير التقرير الى احتمال ظهور بوادر نزاع في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما يتوقع أن تتواصل النزاعات الداخلية لأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية أو سياسية خلال عام 2015 بمعدلاتها الحالية، وأن يتاح المجال لمنظمة الأمم المتحدة وللمنظمات الاقليمية لكي تتعامل مع هذه النزاعات، لأن الدول الكبرى التي ستكون مثقلة بقضاياها الداخلية، أو تخشى الفشل اذا ما تدخلت، أو لافتقارها للارادة السياسية أو لشحة مواردها المخصصة لهذة القضية، ستعمل على التقليل من ارتباطها المباشر بهذه النزاعات. وفي ما يتعلق بالعقبات التي قد تواجه الاقتصاد العالمي الجديد أشار التقرير الى أهمية أن تعمل الولايات المتحدة على تجنب حدوث أشياء قد تؤثر على النمو الاقتصادي المتوقع، ومن بينها: * اطالة أمد فترة التراجع التي

قد يعاني منها الاقتصاد الأميركي. * عدم تمكن أوروبا واليابان من التعامل مع التحديات السكانية التي تواجهها والتي قد تؤثر على أدائها الاقتصادي. * عدم تمكن الصين أو الهند أو كلتاهما معا من المحافظة على ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي. * عدم تمكن الأسواق الناشئة من اصلاح أوضاع مؤسساتها الاقتصادية، لأن ذلك قد يؤدي الى أزمات اقتصادية مستقبلية. * تعرض مصادر الطاقة الدولية لمشاكل كبرى، لأن هذا قد يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي. ولا يتوقع التقرير حدوث تحولات ايجابية في منطقة الشرق الأوسط من حيث السكان والموارد الطبيعية والعولمة وأسلوب الادارة مع حلول عام 2015. اذ يشير الى أن معظم الأنظمة في المنطقة ستواصل مقاومتها لعملية التحول، كما أن العديد مها سيستمر في الاعتماد على ايرادات النفط، ولن يجري الاصلاحات الضرورية بما فيها تلك المتعلقة بالتعليم. وأشار التقرير الى أهمية أن تتخذ الدول النامية القرارات المناسبة بشأن استهلاك المياه، لأن هذه المشكلة قد تمثل مصدر توتر يثير القلق في العديد من أنحائها وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. الحروب المدمرة وفي ما يتعلق بالاستهلاك العالمي للطاقة، يشير التقرير الى أن دول العالم ستعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة فيها، كما يتوقع أن يرتفع معدل الاستهلاك من حوالي 75 مليون برميل من النفط يوميا خلال عام 2000 الى ما يزيد عن 100 مليون برميل في اليوم الواحد خلال عام 2015. وهي زيادة تساوي تقريبا اجمالي الناتج الحالي للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ويتوقع التقرير أن تشهد منطقة الخليج ــ في حالة حدوث حرب ــ ارتفاعا كبيرا في مستوى انتاج النفط، وأن تحتل أهمية أكبر في سوق الطاقة العالمي، خاصة سوق النفط والغاز. وتوقع التقرير ألا تتمكن الدول النامية التي تعاني من نزاعات داخلية أو اقليمية والتي لم تتمكن من تنويع اقتصادياتها، من تحقيق تقدم اقتصادي يذكر في ظل النظام العالمي الجديد، مشيرا الى أن اقتصاديات معظم دول الصحراء الأفريقية والشرق الأوسط وبعض دول أميركا اللاتينية ستواصل معاناتها نتيجة لتخلفها، وان ذلك سيظهر جليا من خلال تعاملها مع تحديات العولمة. وشدد التقرير على

أهمية التعليم في نجاح الشعوب والدول خلال عام 2015، ذلك ان الاقتصاد العالمي والتحولات التقنية ستفرض ضغوطا متعلقة بحاجة الدول للقوى العاملة المؤهلة، بحيث ستتضاعف الجهود التعليمية وخاصة تلك المتعلقة بتعليم الكبار. وأشار التقرير الى أن الدول التي تعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي فيها أو التي تتركز سلطاتها في أيدي طبقة معينة، أو تلك التي تعاني من ضعف في دور القانون أو في الحقوق المدنية وحقوق الأقليات، ستظهر فيها حالات معاناة، قد تؤدي الى زيادة حدة التوتر فيها. وفي هذا الاطار يتوقع التقرير أن تمثل النزاعات المحتملة مستقبلا، تهديدا متواصلا للاستقرار في أنحاء العالم. فالحروب الداخلية قد تتحول الى حروب مدمرة نظرا لتوفر تقنيات حديثة. وبالاضافة الى ذلك يعتبر التقرير أن ظاهرة الارهاب الدولي قد تعثر على ضالتها المنشودة في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية أو عرقية أو دينية أو حدودية. إيران تقتحم الفضاء وأشار التقرير الى أن بعض دول الشرق الأوسط ستواصل مساعيها لتطوير قدراتها العسكرية والتسليحية المدمرة. وقد تقرر بعضها الاحتفاظ بأعداد هائلة في قواتها المسلحة لاستيعاب الشباب من العاطلين، لكن هؤلاء سيكونون أقل تدريبا وتسليحا. وبدلا من التورط في حروب تقليدية قد تشهد المنطقة تصاعدا في الأنشطة الارهابية وفي أحداث التوتر والقلق الداخلي. فبالنسبة لأيران التي تمتلك بعض الأسلحة المتطورة، وفقا للتقرير، فقد تبدأ ببعض التجارب المثيرة للجدل خلال عام 2004 وربما تقتحم عالم الفضاء في القريب العاجل. أما بالنسبة للعراق، فيتوقع التقرير أن ترتبط قدرته على امتلاك أسلحة متطورة بمدى تأثير مجلس الأمن الدولي على مجريات الأحداث في العراق. ووفقا لبعض التوقعات يشير التقرير الى أن العراق قد يجري تجارب نووية مثيرة قبل حلول عام 2015، مع ملاحظة ان الدعم الخارجي للعراق هو الذي سيؤثر على قدرات الصواريخ العراقية سلبا أم ايجابا. يشير التقرير الأميركي الى أنه بحلول عام 2015 سيتعين عل حكومات دول منطقة الشرق الأوسط ــ من المغرب الى ايران ــ أن تتأقلم مع الضغوط السكانية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عوامل داخلية أو عوامل لها علاقة بالعولمة.

ولن يكون بامكان آيديولوجية أو فلسفة واحدة أن توحد دولة واحدة أو مجموعة من الدول ردا على تلك التحديات، رغم اتساع حدة مقاومة العولمة، باعتبار أنها ظاهرة غربية. ويتوقع التقرير أن يصبح الاسلام السياسي، على اختلاف أشكاله، بديلا يشد انتباه ملايين المسلمين في المنطقة ، وأن تواصل الجماعات الأصولية تحريك القوى السياسية والاجتماعية. كما يتوقع التقرير أن تتمكن اسرائيل بحلول عام 2015 من المحافظة على "سلام بارد" مع جيرانها في اطار علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية محدودة للغاية. وتوقع أن تكون هناك دولة فلسطينية، مع استمرار التوتر الاسرائيلي ــ الفلسطيني الذي قد يتحول أحيانا الى أزمات. وأشار التقرير الى أن خلافات قديمة بين الدول الكبرى في المنطقة ــ كمصر وسورية والعراق وايران ــ قد تظهر على السطح، كما قد يبرز الاهتمام العالمي مجددا بمنطقة الخليج، على اعتبار انها تمثل مصدرا مهما للطاقة، كما ان عائدات النفط المتوقعة للعراق وايران والمملكة العربية السعودية بالتحديد ستوفر لهذه الدول فرصا استراتيجية مهمة. ويؤكد التقرير على أهمية ما ستشكله الضعوط السكانية على مجريات الأمور في دول منطقة الشرق الأوسط حتى عام 2015، خاصة الضغوط المتعلقة بتوفير فرص العمل والاسكان والخدمات العامة. ويعتبر التقرير انه باستثناء اسرائيل، ستواصل دول منطقة الشرق الأوسط النظر الى العولمة باعتبارها تحديا أكثر منها فرصة للتحول. ورغم أن خدمات شبكة المعلومات (انترنت) ستظل محدودة ومحصورة في أيدي نخبة معينة لتكاليفها الباهظة ولغير ذلك من الأسباب، الا أن ثورة المعلومات وغيرها من التحولات التقنية الحديثة سيكون لها آثارها على دول المنطقة. كما يشير التقرير الى أن معظم حكومات دول منطقة الشرق الأوسط، ورغم ادراكها لأهمية القيام بعمليات اعادة بناء اقتصادية وربما سياسية، الا أنها ستمضي قدما في هذا المجال بحذر شديد خشية التأثير على سلطاتها. ومع تبني بعض الحكومات والقطاعات للاقتصاد الجديد وللمجتمع المدني في الوقت الذي ستواصل قطاعات أخرى التمسك برؤاها التقليدية، يتوقع التقرير حدوث بعض المواجهات في دول المنطقة بحلول عام 2015. وقد يتمكن

الاسلاميون من الوصول للسلطة في دول كانت قد بدأت رحلتها نحو التعددية السياسية وفقدت فيها النخبة العلمانية جاذبيتها. أربعة سيناريوهات ويصل التقرير في فصله الأخير الى التنبؤ بأربعة بدائل لما سيشهده العالم بحلول عام 2015، وهي: * السيناريو الأول ويتمثل في عولمة شاملة حيث تتحد العوامل المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسكان والادارة الفعالة مجتمعة لتمكين غالبية سكان العالم من الاستفادة من العولمة. * السيناريو الثاني ويتمثل في عولمة مؤلمة، حيث تستفيد النخبة من ظاهرة العولمة في الوقت الذي تستمر فيه معاناة أغلبية سكان العالم. وهنا سيكون للنمو السكاني ولشحة الموارد دور كبير في تثبيط همم العديد من الدول النامية، كما ستصبح ظاهرة الهجرة مصدرا للتوتر بين الدول. ولن تتمكن التكنولوجيا من حل مشاكل الدول النامية كما انها ستتعرض لسوء استخدام من قبل شبكات لا تريد الاستفادة منها لمصلحة أغلبية السكان. وهنا سينقسم الاقتصاد العالمي الى ثلاثة أجزاء، حيث سيتواصل النمو في الدول المتقدمة فقط، كما ستتواصل معاناة العديد من الدول النامية، الأمر الذي سيؤدي الى اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم. * السيناريو الثالث، ويتمثل في ازدهار التنافس الاقليمي، حيث ستبرز الهويات الاقليمية في أوروبا وآسيا والأميركيتين، نظرا لتزايد المقاومة السياسية في أوروبا وشرق آسيا لنفوذ الولايات المتحدة وللعولمة التي تقودها. * السيناريو الرابع ويتمثل في عالم ما بعد هيمنة القطب الواحد، حيث تتصاعد حدة التوتر السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة وأوروبا، وينهار تحالفهما، وتسحب أميركا قواتها من أوروبا، كما تتجه الأخيرة بعيدا عن الولايات المتحدة وتؤسس هيئاتها الاقليمية الخاصة بها. وفي الوقت نفسه قد تبرز أزمات حكومية في أميركا اللاتينية وخاصة في كولومبيا وكوبا والمكسيك وبنما، بحيث تضطر الولايات المتحدة للتركيز على اقليمها فقط.

المصدر: –الجزائر تايمز –

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أبو خزام إبراهيم ، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية، من مطلع القرن العشرين حتى الآن، الطبعة الأولى دار الكتاب الجديد، بيروت، 2005.
2. أبو خزام إبراهيم ، الحروب وتوازن القوى، الطبعة الأولى، طرابلس، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
3. النعمي أحمد ، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
4. بيضون أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول ، سبتمبر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2004.
5. يوسف أحمد ، الإسلاميون وأمريكا، التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
6. حرب أسامة الغزلي ، الطريق إلى الحرب، حرب الخليج الثالثة، المكتب المصري، الحديث، القاهرة، 2003.
7. مقلد إسماعيل صبري ، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.
8. مقلد إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية، ط 5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.
9. لاندو أليس، ترجمة قاسم المقداد، السياسة الدولية، النظرية والتطبيق، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008.
10. ليبسون إلين: الاستخبارات الأمريكية بعد 9/11/ سد الثغرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2005.
11. عبد اللطيف أميمة ، المحافظون الجدد : قراءة في خرائط الفكر و الحركة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003.
12. باسيفيتش اندرو ، الامبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.
13. غلوكسمان اندريه ، التصدع الغربي: غرب ضد غرب، ترجمة : حسونة المصباحي/ منشورات اللجنة العامة للثقافة والإعلام، طرابلس (ليبيا)، 2006.

14. يونيفاس باسكال ، الحرب العالمية الرابعة، الطبعة الأولى، ترجمة: أحمد الشيخ، مكتبة الشروق الدولية، والمركز العربي للدراسات الغربية، القاهرة، 2006.

15. أ.تاير برادلي ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي شعبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

16. ويني بروسترك ، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة، ودودة عبد الرحمن بدران، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1990.

17. كندي بول ، قيام وانهيار القوى العظمى، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي ليبيا، 1993.

18. رونوفان بيير ، جان بتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة : فايز كم نقش، الطبعة الثالثة منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت–باريس، 1989.

19. عبد الرحمن تهاني محمد شوقي ، السياسة الأمركية الجديدة تجاه الصين وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى زيارة نيكسون 1972، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

20. عواد تيسير ، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

21. محمد ثامر كمال ، تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار اليازوي للنشر، عمان، الأردن 2002.

22. زكريا جاسم محمد ، مبدأ التوازن في السياسة الدولية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2009.

23. حسن عتريسي جعفر ، فوضوية العالم وميزان القوى، طبعة أولى، دار المحجة البيضاء، بيروت،2003.

24. سلطان جمال مصطفى عبد الله ، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر، عمان (الأردن) 2002.

25. حجار جورج ، أمريكا في طور الرايخ الرابع، دار الهادي، بيروت، 2005.

26. دورتي جيمس ، روبرت بالستيغراف، ترجمة وليد عبدالحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، كاظمة، الكويت.

27. نويز جيمس ، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2005.

28. سويلم حسام الدين محمد ، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

29. عبد الرحمن خير الدين ، تصدعات في القلعة الأمريكية تحليل استشرافي استراتيجي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

30. هلال رضا ، تفكيك أمريكا، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 2001.

31. ريتشارد نيكسون، أمريكا و الفرصة التاريخية، ترجمة : محمد زكي اسماعيل، الطبعة الأولى، مكتبة بيسان بيروت، 1992.

32. ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس دار الأهلية للنشر، الأردن، 1995.

33. زبغنيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

34. زيغينو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي الطبعة الأولى الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

35. زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط، في أوائل القرن 20، طبعة مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.

36. سعد الدين ابراهيم، كسنجر وصراع الشرق الأوسط، دار الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

37. السعودي محمد عبد الغني، الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، المكتبة النموذجية القاهرة، 1987.

38. سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم ،حرب باردة جديدة، الطبعة الثانية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع 2001.

39. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين : الجزء الأول 1890- 1918، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو- مصرية، القاهرة ، 1974.

40. السيد أمين شلبي، التسعينات: أسئلة ما بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 2001.

41. سيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولى، علام الكتب، بيروت، 2005.

42. السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكانياتها وقدراتها السياسية وآثار ذلك على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

43. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 2001/09/11: الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، مكتبة مدبولي، الدار العربية، بيروت، 2003.

44. السيمي منصف: صناعة القرار السياسي الأمريكي، طبعة 1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 1997.

45. شاهو اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

46. شمس الدين محمد، العلوم السياسية، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 988.

47. صالح أحمد هيريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط 1، دار الوفاء الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003 .

48. صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، المركز الثقافي اللبناني للنشر، بيروت، 2004.

49. صبري فارس الهيتي، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

50. عبد الحي يحي زلوم : إمبراطورية الشر الجديدة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2003.

51. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

52. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الطبعة الأولى، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، القاهرة 2003.

53. عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

54. عبد القادر رزيق، المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم، بيروت 2005.

55. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق، عمان (الأردن)، 2009.

56. عبد الله كامل، المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي : في مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير، دار لبيان الإمارات العربية المتحدة، 2001.

57. عبد المنعم المشاط، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، حرب الخليج الثانية النتائج والآثار، ط 1، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

58. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

59. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية : الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والاستراتيجية، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

60. علاء ابو عامر، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق،ط 1، دار الشروق، عمان، الاردن، 2004.

61. علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

62. علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي (ليبيا) 1996.

63. غازي حسين: الشرق الأوسط الكبير: بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2005.

64. فاضل محمد زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975.

65. فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

66. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1971.

67. فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، انعكاسات على الأمن القومي، الطبعة الأولى، عدد 99 من سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2006.

68. قاسم حجاج، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، جمعية التراث، غرداية (الجزائر) 2003.

69. قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

70. كنيت توميسون : نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت، 1961.

71. لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، عويدات للنشر والطباعة بيروت، 1999، ص 1.131

72. لويس فيشر، سياسات تقاسم القوى (الكونغرس والسلطة التنفيذية) ترجمة مازن حماد، الطبعة 3، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.

73. ماكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، 2006.

74. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

75. محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

76. محمد البغدادي، الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار تو بقال للنشر، الرباط، 2005.

77. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، مكتبة النهضة العربية المصرية، القاهرة، 1998.

78. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسعة عشر و العشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

79. محمد الهزاط وآخرون : احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

80. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت.

81. محمد علي القوزي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان 2002.

82. محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، دار الحامد للنشر، عمان (الأردن)، 2007.

83. محمد محمود السروجي، سياسة الولاية المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

84. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن الغربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، طبعة أولى، دار المنهل اللبناني بيروت، 209.

85. محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت، 2002.

86. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية العولمة والأمركة ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.

87. محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 1998.

88. مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

89. مصطفى بكري، الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2005.

90. ملحم قربان، الواقعة السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، 1970.

91. ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي الجديد، مركز الإمارات العربية للدراسات الاستراتيجية أبو ظبي 1999.

92. ممدوح منصور، أحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين الدول الكبرى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

93. منى سحيم حمد آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، طبعة أولى منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000.

94. موسى الزغبي، المشهد الدولي مع بداية القرن 21، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

95. موسى الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2001.

96. ميشال بيغنون مرودانت، "أمريكا المستبدة" الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم، ترجمة: حامد فرزات، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001.

97. ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر، من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا، 1991.

98. ناصف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المستقبلية، بيروت، 1987.

99. ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

100. ناعوم شومسكي، أوهام الشرق الاوسط، ترجمة شيرين فهمي، الطبعة الثانية مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2006.

101. نعوم شومسكي، 9/11 الإرهاب والإرهاب المضاد، ترجمة: ريم منصور الأطرش، طبعة أولى، دار الفكر، دمشق، 2003.

102. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية، طبعة أولى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

103. هالة أبو بكر سعودي، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001.

104. هنري كسنجر، الدبلوماسية، ترجمة، مالك فاضل البديري، الطبعة الاولى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1995 .

105. هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن 21، الطبعة الأولى، ترجمة: هند بهلول دار الرأي، دمشق، 2006.

106. هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ (نحو دبلوماسية القرن 21)، ترجمة : عمر الأيوبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الربي، بيروت–لبنان، 2003.

107. هنري كنسجر ،الدبلوماسية : من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة : مالك فاضل البديري، طبعة 1، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1995.

108. وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد، التظليل الإعلامي و حرب العراق، طبعة أولى ، دار الساقي للنشر، بيروت، 2005.

109. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1993.

110. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ط 1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994.

القواميس والمعاجم:

111. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، بيروت، 2004.

112. عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط 1، المكتبة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2005.

113. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، جزء 1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003 .

114. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، ليبيا، 1996.

115. المقدم الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

116. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، 2004.

المقالات:

117. إبراهيم عبد العزيز مهنا، الفكر المحافظي الأمريكي و الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 95-4985.

118. أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2003 المجلد 38.

119. أمين محمود عطايا، النظام الشرق أوسطي الجديد، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 159، ماي 1999.

120. إيرل تيلفورد، رؤية إستراتيجية للأوضاع العالمية(2)، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي عدد 23.

121. بلقاسم بومهدي، الدراسات الاسترالتيجية والعلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، العدد 1 (2001-2002) الجزائر.

122. توفيق غانم، أهمية المفاهيم، مجلة قضايا دولية العدد 189 - 28 صفر 1414 هـ/1993/08/16.

123. جون ميرزها يمر، وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، المستقبل العربي، مركز درات الوحدة العربية بيروت عدد 327 تاريخ: ماي 2006.

124. حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام القاهرة العدد 150 ، 2002.

125. حسين سنطوح، الاستراتيجية : دراسة وفن، مجلة دراسات استراتيجية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد رقم 04، سنة 2007.

126. حمدي عبد الرحمن حسن، ثنائية النفط و الإرهاب : أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، السنة 12- العدد140، اوت 2006.

127. خالد عبد العظيم، التداعيات الأقليمية للوجود الأمريكي في العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد 154 أكتوبر 2003.

128. خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 161، 2005.

129. خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 156، سنة 2004.

130. خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية السياسة الدولية، العدد151، المجلد 26، جانفي 2004.

131. رندة حكمت العزاوي، دور الحلف الأطلسي و الجهود الأمريكية، قضايا دولية عدد 41 سنة 2000.

132. سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية السياسية الدولية، العدد 155، المجلد 39، جانفي 2004.

133. شريف بسيوني، الحرب الأمريكية على العراق، شروعية استخدام القوة السياسية الدولية، عدد 151، جانفي 2003، عدد 38.

134. شريف دولار، حقبة الهيمنة الأحادية، الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية، مجلة المدير الغربي، القاهرة عدد 174 أفريل 2006.

135. عبد الله نقرش، عبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد 11 سبتمبر، وجهة نظر المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 286، السنة 2002/25/ديسمبر.

136. عبد الله نقرش، عبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، عدد 25/286، 2002/12.

137. عبد المعبود الأشول، اعلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الاستقلال والتبعية، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، جويلية 2004.

138. عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، السنة 6، أوت 1983.

139. عصام عبد الشافي، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، العدد 153، السنة 38 ، جويلية 2003.

140. عطا محمد صالح زهرة، النظام الإقليمي العربي والتحولات الدولية الراهنة، شؤون عربية، عدد 88، مارس 2002.

141. عمر ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي دراسة عامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبو ظبي،دولة الإمارات العربية المتحدة، 2001، عدد 41.

142. عمر عبد العاطي، الولايات المتحدة و مأزق البحث عن طاقة بديلة، السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، عدد 175، السنة 45، جانفي 2009.

143. عميور بشير آيت عمران مليكة، الردع النووي في ظل الأحادية، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال للجيش الوطني الشعبي، الجزائر عدد 464، أفريل، 2002.

144. غضبان مبروك، النظام الدولي الجديد من خلال التفوق الأمريكي والانهيار السوفياتي، جريدة الأوراس الأسبوعية (باتنة) الجزائر عدد 30 أوت –5 سبتمبر 1993.

145. فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي جملة السياسة الدولية، عدد 158، أكتوبر 2004.

146. كونداليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، دراسات عالمية، طبعة أولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 77،سنة 2008.

147. كونداليزارايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية، واقعة أمريكية من أجل عالم جديد، دراسات عالمية عدد 77، مركز الاعلامات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008.

148. محمد زكريا اسماعيل. النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت عدد 143، بتاريخ جانفي 1991.

149. مصطفى خليل أنيس، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، سنوية مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة، مصر، 1997.

150. مصطفى علوي سيف، الأمن الأقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحو المجهول، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام القاهرة، عدد 151 سنة 38، جانفي 2003.

151. مصطفى علوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، عدد 2003/153.

152. منار الشوربجي، الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، عدد 161-2005.

153. منار الشوربيجي، التابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية. السياسة الدولية، عدد 161 جويلية 2005، المجلد 40.

154. نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، عدد 111، جانفي 1994.

155. نزيرة الأفندي، المأزق الأمريكي "في شبه الجزيرة الكورية، سياسة الدولية، العدد 151، المجلد 38، جانفي 2003.

156. وليام بولك، نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد320، اكتوبر 2005.

157. وليد عبد الحي، الولايات المتحدة : التراجع المنظم، الشروق العربي (الجزائر)، العدد 32، الأسبوع من 3 إلى 10 مارس 1994.

158. يوسف محيد الحق، المستقبل العربي والسوق شرق أوسطية، مجلة صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد ، بيروت، العدد 98، سنة 1994.

الرسائل الجامعية:

159. سلوى بن جديد، النمو الاقتصادي الرأسمالي وتأثيره على حاضر ومستقبل أمن العالم، أطروحة دكتوراه في العلوم والسياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

المراجع الإلكترونية:

160. إبراهيم علوش، **ماذا تعني الحرب على الإرهاب**، نقلا عن الموقع : ص 01 بتاريخ: 2007/04/18 .www.freearb.org

161. رعد محمود : السياسة الخارجية لدى باراك أوباما، نقلا عن الموقع : http://telliabdelmalek.MAKTOODblog.com 17/04/2011. P4.

162. شرين حامد فهمي، الإعداد الإمبراطوري الأمريكي، نقلا عن الموقع: ص 1 بتاريخ 2002/10/05 ، WWW.ISLAMONLINE.NET

163. طارق الكحلاوي، السياسة الخارجية في عهد أوباما : عصر الواقعيين الجدد، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/NR/exeres : 17/04/2011. P1.

164. عبد الرحيم خليل سعادة، صناع السياسة الخارجية الأمريكية نقلا عن:
http://www.ISLAMNEWS.com 16/04/2007 p 03 .

165. علاء بيومي، أفكار ستة تحرك السياسة الخارجية الأمريكية، نقلا عن: http ://www.egyptiangreens.com :22/05/2006,p2

166. علاء بيومي، كيف يفكر المحافظين الجدد نقلا عن : http://www.egyptiagreens.com 17/10/2005 – p 02

167. ميشيل أوستن، السياسة الخارجية لأوباما، نقلا عن الوقع :
http://www.america.gov/st/elections08-arabic/novembre2008 17/04/2011.

Voire : Spécial Etas-Unis, Courrier internationales N° 1043 du 28 Oct au 30 Nov 2010.

168. نور الدين عواد، مقاربة اولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما: من الموقع www.grenc.org. 16.06.2011

التقارير:

169. زملي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاشتراتيجية، أبو ظبي 1997.

170. تقرير مركز زايد للتنسيق والمتابعة (أبو ظبي) الهيمنة الأمريكية وأوربا، فيفري 2001

Livres :

173. Alexis de tocque ville, DE LA DEMOCRATIE EN AMERIQUE, Editions Gallimard, Barcelone, 2007.

174. ANDRÉ ALLIX , Les fondements de la politique extérieure des États-Unis,Librairie ARMAND COLIN, Paris, 1949.

175. ANGERS (Mauris), Initiation à la méthodologie des sciences humaines, ED, CASBAH, Université Alger 1997.

176. Bertrand Badie, Dominique Vidal, La fin du monde unique, Editions la découverte, Paris, 2010.

177. Bruno cadanes, Jean-Marc Pitte 11 Septembre : la grande guerre des Américains, ARMAND COLIN, France, 2003.

178. Camille Grand, Pierre Grosser, Les relations internationales depuis 1945, Hachette, Paris, 2000.

179. Charles- Philippe David (et autres), la politique étrangère des Etat Unis, presse de science po, Paris, 2003.

180. Christian Marmuse, Politique général langages intelligence-modeles et choix stratégiques, Economica, Paris, 1992.

181. Daniel Papp, Contempory international, relations, Toronto, Maxwell Macmillan, Canada 1994.

182. Dario Battistella, Théorie des relations internationales, presse de sciences po ; Paris, 2003.

183. Dominique Sarciaux, Histoire du XX = Siècle de la première guerre mondiale à nos jours. EYROLLES, Paris 2006.

184. Emmanuel TODD, Après l'empire, Essai sur la décomposition du système Américain, Gallimard, Paris, 2002.

185. ERIC NGUYEN, LE XXe Siècle, Editions Studyrama, Paris, 2007.

186. Françis Fukuyama, La fin de l'histoire et le dernier homme, traduit par : Denis-armand canal, Editions Flammarion, Paris, 1992.

187. François-charles Mongel, Séverine pacteau, histoire des relations internationales xix, xx siede (que sais-je ?), PUF , Paris, 1988.

188. Graham H.Stuart, John B.Whitton, Conception Américaine des Relations Internationales, publication de la conciliation internationale, Paris, 1935.

189. GRAHAM H.STURAT, JOHN B.WHITTON, Conception Américaine des relations internationales, publications de la conciliation international, Paris, 1935.

190. Hans Mogenthan, politics among nations, (the struggle for power and peace, fourth edition, ALFRED.A.KNOPF, New York, 1967.

191. HANS MORGANTHAU, Politics among nations the struggle for power and peace, New- York. A klopf , 1985.

192. Henry Kissinger, la nouvelle puissance Américaine traduit par : Odile Demange, Fayed Paris, 2003.

193. James . N. Rosenau, James barker and miechel smith, The national interest, Great Britain, 1970.

194. Jean- Françoi Guilhaudis, Relations internationales contomporaines, Editions Juris-classeur, Paris, 2002.

195. JEAN HEFFER, Les Etats-Unis De Truman A Bush, 2ème édition Armand Colin Paris, 1992.

196. Jean Maris Mathey, Comprendre la strategie, Economica, Paris 1995.

197. Jean-Claude zarka, Relations internationales, éditions ellipses, Paris, 2005.

198. Kenneth Waltz, Theory of intenational politics, New York, Mac Graw-Hill, 1979.

199. Larchejr. And A. Said, concepts of politics, us printice, hall, inc, 1963.

200. Louis Brant-PELTIER, conception Américaines de politique étrangère. (KENNAN, DULLES), Editions du conquistador, paris, 1953.

201. LUCIEN POIRIER, Stratégie Théorique, Economica, Paris, 1987.

202. Marcel Merle, La politique étrangère, puf, Paris, 1984.

203. MAURICE VAISSE , Les Relations Internationales Depuis 1945 , Armand Colin , Paris , 1990.

204. MAXIME LEFEBVRE DAN : ROTENBERG ; La genèse du nouvel ordre mondial. Ellipses Paris 1992.

205. Murielle Delaporte, La politique étrangère Americaine depuis 1945, édition complexe, Paris, 1996.

206. Murielle Delaporte, La politique étrangère américaine depuis 1945, édition complexe, Paris, 1996.

207. NOAM CHOMSKY, Dominer le monde ou sauver la planète, FAYAD,Paris, 2003.

208. Philippe Moreau Defarges, L'ordre mondial, 2ème édition, Armand colin, paris, 2000.

209. Philippe Parini les institutions politiques editions Armand Colin, paris 1984.

210. Pierre de Senarcleus, la politique internationale 4ème Edition, ARMAND COLIN, Paris, 2001.

211. Richard Rosecrance, America an ordinary cantry, us Foreign policy and Future, Cornell university press, London, 1976.

212. Robert Charvin, Relations internationales droit et mondialisation « un monde à sens unique » L'Harmattan, Paris, 2000.

213. Robert, J.ART, America's Grand strategy and word politics, Routledge, New York, 2009.

214. Selima BEN SALEM, impact des medias ou « effet CNN » sur la politique étrangére Américaine, Miskiliani editions, tunis 2007.

215. Serge Cordellier, Le dictionnaire historique et géopolitique du 20ème siècle, Editions la découverte, Paris, 2000.

216. Sophie Chautard, comprendre la géopolitique stydyrama perspectives, France, 2006.

217. Sophie Chautars, Géopolitique du XX siècle, Studyrama perspectives, France, 2009.

218. Theirry Garcin, Les grandes questions Internationales, depuis la chute de Berlin, Economica, Paris, 2001.

219. Thierry de montdrial, Quinze ans qui bouleversèrent le monde (de berlin à Bagdad) Dunod, Paris.

220. Valdimir sojak, international relations in our times, PRAHA, STATNI, Pedagoji without not the publisher or the state or the date of publication.

221. WALTER LAFEBER, The American Age, 1ère Edition, NORTON and Company, New York, 1989.

222. YUES HENRI NOUAIL HAT, Les Etas Unis et le monde de 1898 à nos jours, 3ème Edition, ARMAND-COLIN, Paris, 2000.

223. Zbigne w Brzezinski, illusion dans l'iquilibre des puissances, paris, l'Herne, 1977.

224. Zbigniew Brzezinski, Samuel Huntington, political power USA / USSR, the Viking press New-Yourk, 2006.

Dictionnaire

225. Graham Evans, Jeffrey Newham : Dictionary of international relations, penguin books, England, 1998.

226. Guy Hermet, Bertand Badie, (et autres), Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques, 5 Ed. Dalloz, Paris, 2001.

227. Jack Plano, royolton, the international relations dictionary, new york : hot rinchard Winston inc, 1969.

228. Jacques Soppelsa, 10 mythes pour l'Amérique, ellipses, Paris, 1997.

229. Marie, Claude smoude et autres ;Dictionnaire des relations international, Paris, DALLOZ, 2003.

Articles :

230. Samuel. Huntington, The erosion of American national interest, foreign affairs, sept- oct. 1997. Vol:76.

الفهرس

Résumé :

certes l'étude des thèmes de la politique extérieure revèt une grande importance dans le domaine des sciences politiques et rapports internationaux . de ce fait ,la recherche dans ce champ de savoir requiert d'être en possession de plusieurs connaissance telles qu'elles touchent de nombreux cotés ayant une influence sur la politique des Etats unis que ses stratégies à l'échelle étrangère .

il est indubitablement prouvé que les structures internes dans leur différentes dimensions de mème que les réactions internationales à quelque niveau que ce soit représentent des facteurs cine quoi non dans la compréhension et l'analyse des orientations des Etas dans la gestion de leurs affaires notamment celles étrangère entre elles et particulièrement lors qu'il s'agit des choix politiques pour les quels on doit opter vis-a-vis de certaines puissances influant dans la constitution de l'ordre mondial.

Partant de cette idée les USA sont considères l'axe par excellence

Des études modernes étant donné ,bien entendu, qu'ils sont en tête de classement des puissances mondiales, de plus qu'il sont considrés a juste titre comme étant un pole prédominant dans l'ordre mondial actuel.

Neau moins cette place d'avant –garde à la quelle ils sont parvenus n'est nullement la conséquence de l'étape actuelle ,mais c'est une place dont les profites remontent à la 1ere guerre mondiale qui par la suite et plus precisement au cours de la 2eme guerre mondiale s'est remarquablement renforcée et consolidée si bien que quelques années plus tard ils ont pu formé eux et l'urss ce qu'on appelait dans le lexique politique une bipolarité qui s'est etendue sur plusieurs decennies ,pour qu'enfin de compte et pour des raisons multiples se sont retrouvés les seules maitres à bord dominant un nouvel ordre mondial caractérisé par une hégémonie et suprématie militaire ,économique voire même idéologique .

L'analyse de la politique éxterieure américaine est digne d'intérêt et de recherche non seulement qu'elle soit le facteur principal dans les rapports internationales mais pour une autre raison se rapportant au fait que son système politique et diplomatique sont basés sur des principes politiques ainsi que des références idéologiques claires tout en fixant des objectifs bien détermines .

Les USA ont opte au début de la première guerre mondiale pour la neutralité leur philosophie à l'époque était de ne pas s'ingérer dans les conflits européens que lorsque ils voient intérêt menacés que ce soit au niveau national ou celui relatif a leur espaces vitaux et territoriaux .

Le cénario s'est repeté durant la deuxième guerre mondial ou les USA ne sont entrés en guerre qu'aprés avoir vu leurs intéréts menacés à la suite d'une agression japonaise contre leurs forces dans l'océan ,et c'était la cause de leur participation efficace dans le renversement des équilibres et ont eu une grande incidence sur le cours de la guerre et ses conséquences .

Les USA se sont hates aprés la guerre à étendre leur domination sur plusieurs endroits du continent asiatique de meme qu'iles ont contribué à assoir les piliers de la sécurité totale et la fondation des nations unies par ailleurrs ils n'ont pas omis de gagner davantage des partisans de leurs allies politique en apportant du soutien à leurs allies européens et ce à travers les principes de WILSON,le planMARCHAL, …etc

Celui qui suit le parcours historique de la politique éxterieure américaine lui apparait la capacité de ce pays à réaliser ses intérets politiques et économiques et jouer un role avant-gardiste à travers la mise en œuvre des posssibilités offertes et procéder à l'élaboration des stratégies adequates pour chaque étape.

Les USA ont mené une guerre froide ponctuée par des moments de coéxistence pacifique dont ils sont sortis victorieux par la préservation de leurs intérets consolidant sa position sur le chéquier international entant que force prépondérante et singuliere.

Ce qui caractérise la politique éxterieure américaine c'est la volonté inébranlable de concrétiser l'interet national soit par l'élaboration des strategies ou la mise en application les moyens diplomatiques en exercant des pressions sur d'autres forces et puissances hostiles à les leur quelque soit la manière de la politique exterieure des USA ainssi que les manieres de la formuler et de l'appliquer ,et les moyens de sa mise en œuvre, elle est en route celle d'un grand pays au monde du fait de ce qu'il possede en potentialités énormes et de ce qui le qualifie a jouer le role de leadership ,il de ce fait digne d'étude et de recherche.